عماد جاد

للجماعة لا لمصر



للجماعة .. لا لمصر

جاد ، عماد.

للجماعة.. لا لمصر / عماد جاد

.- ط1.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2014.

352 ص؛ 21 سم، (مسارات المرحلة الانتقالية)

تدمك: 9 - 867 - 427 - 977 - 978

1- مصر - الأحوال السياسية.

2- مصر - تاريخ - العصر الحديث.

3- الإخوان المسلمون.

أ- العنوان. 320.962

رقم الإيداع: 22659 / 2013

©

الدار المصرية اللبنانية

16 عبد الخالق ثروت القاهرة.

تليفون: 23910250 202 +

فاكس: 23909618 202 + ص.ب 2022

E-mail:info@almasriah.com

www.almasriah.com

الطبعة الأولى: ربيع أول 1435 هـ - يناير 2014م

مسارات
المرحلة
الانتقالية

من 25 يناير 2011
حتى 30 يونيو 2013

للجماعة.. لا لمصر

د.عماد جاد

الدار المصرية اللبنانية

المحتويات

لماذا هذه السلسلة؟

هذه السلسلة ترصد ما جرى في مصر منذ قيام ثورة 25 يناير، حتى ما قبل الثورة الشعبية الباهرة في 30 يونية، وهو ما اصطلح على تسميته بـ «المرحلة الانتقالية»، وإن كان البعض يرى أن هذه المرحلة انتهت بانتخابات مجلسي الشعب والشورى في نوفمبر 2011 - يناير 2012 وانتخاب رئيس للجمهورية في يونية 2012 جاء من التيار المهيمن على هذين المجلسين، فما اتضح بعد ذلك أظهر أن كل ما جرى كان مرحلة انتقالية، قبل أن يسترد الشعب قراره، ونفسه وبلده، ويوقف اندفاعها نحو المجهول.

و«**الدار المصرية اللبنانية**»، عندما قررت نشر هذه السلسلة، فعلت ذلك لعدة اعتبارات وطنية، منها:

أولًا: رصدٌ لأسباب فشل هذه المرحلة، في الوصول إلى الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة، بعد ثورة عظيمة، ثورة 25 يناير، التي شهد لها القاصي والداني، وبقدر كبير من التحضُّر، لتكاتفها وسلميتها وانصهار المكوِّن الوطني المصري فيها دون تمييز أو ادعاء أو إقصاء، والوقوف على أسباب الفشل ودوافعه، عبر المجموعة المختارة والممثلة للتيارات

السياسية كافة، والتي تستعرض رؤاها في هذه السلسلة، للاستفادة من أية أخطاء وقعت، لتجنب تكرارها في أية عملية سياسية مقبلة.

ثانيًا: هذه السلسلة من الكتب التي ترصد فترة من أخطر فترات التاريخ المصري الحديث، تثبت، كما أثبتت أحداث التاريخ كافة، أن النخبة المصرية، لم تقصِّر في أداء دورها الثقافي و«التنويري»، وفي رصد مشكلات الوطن، والإشارة إلى مواطن الخلل، وتحديد الحلول، وهي حلول، رغم تنوِّعها، وانطلاقها من خلفيات فكرية متنوِّعة، فإنها تصب في النهاية في دعم فكرة «الوطنية المصرية» و«الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة» منذ تحدّد مفهوم الدولة الحديثة، حيث تتعدَّد المداخل وزوايا النظر وتتنوع الأنهار الفكرية الصغيرة، لتصب في النهر الكبير «مصر» كما نريدها، وكما ينبغي لها أن تكون في محيطها وإقليمها، وفي العالم كله.

و«**الدار المصرية اللبنانية**» تدرك ثراء النخبة المصرية ودورها الوطني، فلم تشأ أن تذهب جهودهم هباءً، أو تنسى في خضم تسارع الأحداث، فحاولت من جانبها توثيق هذه الجهود، نبراسًا للأجيال المقبلة، و«شعلة نور» لساسة الوطن تعينهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، المبنية على معرفة فكرية، تضع المستقبل نصب أعينها، وهي تستفيد من إخفاق الماضي، أو نجاحه على السواء ومن ناحية أخرى حتى لايدعي أحد مواقف لم تحدث أو يدعي أنه صاحب الثورة وحده، كما فعل فصيل سياسي معين يزعم أنه المدافع الوحيد عن ثورة شعب.

ثالثًا: تدرك «**الدار المصرية اللبنانية**» إدراكًا عميقًا، أن الصحافة المصرية بما حوته من آراء وتحليلات النخبة المصرية، لعبت الدور الأبرز في تصويب الأخطاء، وتصحيح المسار الثوري، في خضم الأحداث

التاريخية المتفاعلة والمتسارعة منذ 25 يناير 2011، وكانت تلك الصحافة السجل الأمين لكل ما جرى، وشاهدًا عليه، تابعته بالرصد والتحليل والاستقصاء والتقييم، وهو أمر ليس جديدًا على الصحافة المصرية، بل هو امتداد لدور تاريخي مشهود في تاريخ الفكر المصري والثقافة والأدب المصريين، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن كتب أغلب مفكرينا وأدبائنا في العصر الحديث نشرت في الصحافة المصرية «منجمة» مثل كتب: محمد التابعي، وعباس محمود العقاد، ومحمد حسين هيكل، وزكي نجيب محمود، ونجيب محفوظ، ويوسف إدريس، ومحمد حسنين هيكل، وتوفيق الحكيم وغيرهم، بما شكل قوة مصر الناعمة، وريادتها للثقافة المصرية طوال القرن العشرين.

شكلت الصحافة - إذًا - الجناح الثاني لدور النشر في إشاعة الفكر والثقافة والأدب في مصر طوال تاريخها الحديث، وقد أردنا في «**الدار المصرية اللبنانية**» أن نواصل هذا الدور، في إطار مسؤوليتنا الوطنية وموقفنا الفكري الذي نؤمن به في كل ما نفعل.

رابعًا: قد يجد القارئ، في ثنايا هذه الكتب، حديثًا وتحليلًا لأحداث سابقة، جرت أثناء المرحلة الانتقالية، والكلام عنها بصيغة «ظرفية آنية»، يبدو أن الأحداث كوقائع مفردة، قد تجاوزتها، لكنها تُرِكَتْ في سياقها التاريخي بغرض «فحصها» زمنيًّا، وكيف أدت إلى ما بعدها، للاستفادة منها علميًّا، في عملية «التأريخ» لما جرى. وهذه «السلسلة» تمثل المادة الخام لعمل المؤرخين فيما بعد، كما ستظل سجلًّا وقائعيًّا لأحداث لم

يظهر الكثير من الأسرار التي وقفت وراءها، والتيارات السياسية التي دفعت لتجري على هذا النحو أو ذاك، وبهذه الصيغة أو تلك.

خامسًا: لا تأخذ «**الدار المصرية اللبنانية**» موقفًا مسبقًا من أي اتجاه فكري أو سياسي، أو رأي، ما دام ملتزمًا بالثوابت الوطنية، التي تعارفت عليها ورسختها الدولة الحديثة. وفي هذا الإطار تنشر الدار للجميع، والتاريخ والقارئ وحدهما مَن يمنح الكاتب مشروعيته وشهرته، كما لم تمارس الدار أي نوع من الرقابة على الآراء الواردة في هذه السلسلة تاركة الفرصة لجميع الآراء لتتفاعل وتتلاقح، لتشكل اللوحة الكبيرة لخريطة الحياة الفكرية والسياسية والأدبية المصرية.

وتود «**الدار المصرية اللبنانية**» أن تلفت نظر القارئ إلى أنه لوحظ أن هناك تغيرًا في آراء ومواقف بعض الكتّاب بعد 30 يونية 2013، وهو ما يشير إلى مسئوليتهم المباشرة عن هذا التوجه المختلف عما سبق، وهو ليس بالضرورة مما يعبر عن قناعات الدار وفكرها الملتزم تمامًا بثوابت: **الدين والوطن والقومية..**

الدين الوسطي، وكامل التراب الوطني«مصر»، والانتماء العضوي إلى عروبتنا الأصيلة.

والله من وراء القصد

الناشر

محمد رشاد

مقدمة

ثورتان في 30 شهرًا !!

يخبرنا علم الثورات أن الشعوب لا تثور مرتين في الجيل الواحد، وأن الثورات في البلد نفسه تفصل بينها عقود طويلة. هناك شعوب تثور أكثر من مرة في القرن الواحد، وهناك شعوب أخرى تثور مرة واحدة وما يلي ذلك يكون نوعًا من الاحتجاج أو الانتفاض، ولا تعرف ذاكرة العالم شعبًا قام بثورتين بفاصل أقل من ثلاث سنوات، وهذا ما يميز الشعب المصري الذي ثارت نخبة من شبابه، ناشطيه وسياسييه في الخامس والعشرين من يناير 2011، ثورة دفع ثمنها شباب غض عن طيب خاطر حتى تعرف مصر طريق الحرية والديمقراطية، الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، ثورة أجبرت الرئيس والوريث على الرضوخ لإرادة الشعب، ولم يتوقف مكر الرئيس العجوز حتى في لحظات مواجهة الحقيقة عندما قرر الشعب الغاضب الذهاب إلى قصره ومحاصرته مطالبا إيَّاه بالرحيل، قرر الرئيس العجوز «التخلي» عن منصب رئيس الجمهورية وتكليف المجلس الأعلى

للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. احتفل الشباب البريء بنجاح الثورة فقد رحل الرئيس ومعه الوريث وسقط سيناريو التوريث، معتقدا أن مرحلة انتقـالية يتـم خـلالهـا إعداد البلاد للديمقراطية سوف تنجح، فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة سوف يدير شؤون البلاد في مرحلة انتقالية تتم خلالها تهيئة الساحة السياسية المصرية لإجراء أول انتخابات عامة حرة في تاريخ مصر المكتوب. كانت الآمال كبيرة في المجلس العسكري أن يستغل المرحلة الانتقالية في ترتيب عملية التحول الديمقراطي وأن تتم عملية نقل البلاد إلى الديمقراطية.

سارت المرحلة الانتقالية على نحو أدى إلى نتائج معاكسة لآمال المصريين، فقد بدأت المرحلة بتشكيل لجنة التعديلات الدستورية وأسندوهـا لتيار الإسـلام السيـاسي مبـاشـرة (صبحي صـالـح)، ولخلايا إخوانية نائمة في مؤسسات الدولة وجامعاتها المختلفة، هم أعضاء في الجماعة- الجماعة تعرف ذلك- والاتفاق أن تكون هويتهم المعلنة غير إخوانية. أدت التعديلات الدستورية إلى السماح بتأسيس أحزاب على أساس ديني، وجرى تديين الاستفتاء وتمريره بغالبية كبيرة (78%)، وجرى تشكيل عديد من الأحزاب الدينية وتركت الأموال تتدفق عليها من الخارج بطرق مختلفة منها الحقائب الدبلوماسية، ورفع المجلس العسكري أسماء ثلاثة آلاف جهادي مصري من قوائم ترقب الوصول، كانوا يجاهدون في البوسنة، وكوسوفو، والشيشان، إضافة إلى أفغانستان وباكستان، وشكلت الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد وتيارات جهادية وسلفية أخرى أحزابًا

سياسية دينية، وتم الدفع سريعًا باتجاه انتخابات برلمانية جرى الترتيب لها بعناية فائقة، حتى يحصد تيار الإسلام السياسي غالبيتها الساحقة (حوالي 72% من مقاعد مجلسي الشعب والشورى)، وهكذا انتهت المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية تحت حكم المجلس العسكري بتمكين قوى الإسلام السياسي من السيطرة على البرلمان المصري.

مخطط إنجاح مرسي:

استغلت جماعة الإخوان اضطراب المجلس العسكري وضغطت كي يمهد لها طريق تسلم السلطة بعد التنكيل بالقوى الثورية، ودخلت واشنطن على الخط بعد أن توصلت إلى تفاهمات مع الجماعة تقوم الأخيرة بموجبها بأداء نفس مهام نظام مبارك مقابل تمكينهم من السلطة وتقديم ما يحتاجون من مساعدات، جرى إبلاغ الجماعة بالمطلوب وهو الحفاظ على أمن إسرائيل وعدم الخروج على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وعدم التدخل في شؤون الخليج العربي. وما يهم هنا هو ضمان تدفق النفط بالأسعار التي تراها واشنطن معقولة.

أبرم الإخوان الصفقة مع الأمريكيين، وقدمت الجماعة لواشنطن ما تريد من تعهدات وما تطلب من ضمانات، وبدأت واشنطن تضغط على المجلس العسكري كي يسرع بتسليم السلطة إلى الجماعة، حليف واشنطن الجديد، واستخدمت واشنطن ما لديها من أوراق في الضغط على المجلس العسكري كي يسلم السلطة ولا يماطل.. خططوا بعناية للانتخابات الرئاسية حتى تأتي بمرشح الجماعة رئيسًا للجمهورية، ولعب

المجلس العسكري دورًا رئيسيًّا في هذا المخطط الذي رعته واشنطن، فقد دعم المجلس الفريق أحمد شفيق، وأجرى اتصالات بجهات في الدولة ومؤسسات في المجتمع تملك التأثير في ملايين الأصوات، أبلغ بعضها بأنهم يريدون الفريق شفيق رئيسًا لأنه سيعيد النظام القديم، وأبلغ البعض الآخر أن شفيق هو الشخص الذي يحظى بدعم المجلس، وأنه الرجل المؤمن بالمواطنة والدولة المدنية، وأنه سوف يعيد السيطرة على الأوضاع ويتعامل بحزم مع جماعة الإخوان والتيارات السلفية، كان الهدف الحقيقي للمجلس تمهيد الطريق لمرشح الجماعة للفوز وذلك بإضعاف فرص «عمرو موسى» و«حمدين صباحي» في الجولة الأولى، فقد كانت الجماعة تؤمن بقوة أن مرشحها الاحتياطي ينجح فقط في حال خوض الجولة الثانية ضد الفريق أحمد شفيق، فهنا يمكن القول إن مرشحها هو مرشح الثورة، ويمكن خداع القوى الثورية وبعض رموز العمل الوطني والمثقفين ودفعهم إلى تأييد مرشحهم «الثوري» في مواجهة مرشح النظام القديم، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك.

شارك المجلس العسكري في عملية الخداع وبذل كل جهد ممكن من أجل دعم الفريق شفيق كي يصل إلى جولة الإعادة فيكون لقمة سائغة في فم مرشح الجماعة، وبالفعل تحقق المراد ونجحت خطة خداع القوى الثورية وبعض المثقفين، فأيدوا مرشح الجماعة الاحتياطي، وهناك من قال إنه سوف يصوت لمرسي مضطرًّا لأنه لا يمكن أن يصوت لشفيق، وهناك من لم يسمح له ضميره بالتصويت لا لمرسي ولا لشفيق فقاطع الانتخابات، وأخيرًا هناك من ذهب إلى الصندوق ورفض المرشحين

فأبطل صوته، والفئة الأخيرة تعادل الفارق بين مرسي وشفيق، وهكذا فاز مرشح الجماعة الاحتياطي بمنصب رئيس الجمهورية، فبدأت مرحلة جديدة في الارتداد عن الثورة والسيطرة على مفاصل الدولة.

مرسي للجماعة لا لمصر:

في حملته الانتخابية حرص الدكتور محمد مرسي على تقديم نفسه للمصريين باعتباره مرشح الثورة، وهو أمر ما كان له أن يقترب منه لو كانت جولة الإعادة مع أي من حمدين صباحي أو عبد المنعم أبو الفتوح، ولكنها خطة عواجيز المجلس العسكري لتحسين فرص مرسي عبر تصعيد الفريق شفيق لجولة الإعادة. فاز مرسي بالمنصب، ورغم كل ما أحاط بفوزه من علامات استفهام كثيرة، فإن التيار المدني والأحزاب السياسية المختلفة سلمت به رئيسًا للجمهورية. الرجل من جانبه كشف منذ الساعات الأولى لفوزه عن توجه لضرب مؤسسات الدولة المصرية، بدأ بالذهاب إلى ميدان التحرير لمخاطبة أهله وعشيرته والذين تم خداعهم من القوى الشبابية والثورية والتيارين اليساري والقومي، أقسم أمامهم وناور في القسم أمام المحكمة الدستورية العليا التي كان يكنّ لها كراهية وعداء شديدين. تراجع عن كل ما وعد به من توافق سواء بتشكيل حكومة توافقية، فأتى بخلايا إخوانية كانت نائمة في لجنة سياسات الحزب الوطني الديمقراطي، وقدمها للمصريين باعتبارها شخصيات تكنوقراطية لا علاقة للجماعة بها، ثم تراجع مرة ثانية عن وعده لرفقاء لقاء «فيرمونت» بتعيين فريق رئاسي يضم أربعة نواب منهم قبطي وامرأة وشاب، فعين نائبًا له شقيق وزير العدل

والذي يندرج ضمن خلايا الإخوان النائمة في مؤسسات الدولة وأجهزتها وقد حان وقت تنشيطها، وعين مجموعة من المساعدين دون صلاحيات، وفريقًا من سبعة عشر مستشارًا لا دور لهم، وقد استقال غالبيتهم ما عدا المنتمين للأهل والعشيرة.

لم ينفذ الرئيس مرسي وعده لرفقاء لقاء «فيرمونت» بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية من أجل كتابة دستور توافقي. في الوقت نفسه اهتم مرسي بتدعيم علاقة التبعية للولايات المتحدة، فكانت الجملة الوحيدة الواضحة في أول خطابات مرسي هي احترام مصر لكل الاتفاقات والمعاهدات الإقليمية والدولية، وهي كلمات مثلت رسالة واضحة لواشنطن باحترام مرسي وجماعته لمعاهدة السلام مع إسرائيل، وركز على مواصلة دور مبارك في لعب دور الوسيط بين إسرائيل وحركة حماس، وهو الدور الذي لعبه في وقف المواجهات المسلحة بين إسرائيل وحركة حماس، والتي وافق فيها مرسي على ما ظل مبارك يرفضه، وهو السماح لإسرائيل بتركيب كاميرات لمراقبة الحدود المشتركة.

لم يحرك مرسي ساكنًا عندما لقي سبعة عشر ضابطًا وجنديًّا مصريًّا مصرعهم في شهر رمضان، قتلوا غيلة بينما كانوا يتناولون طعام الإفطار، وأخرج مرسي المشير والفريق من السلطة قبل الموعد المتفق عليه في صفقة تسليم البلد للإخوان مقابل الخروج الآمن، فقد كان متفقا على أن يخرج المشير والفريق بعد إجراء الانتخابات البرلمانية، وفي إطار تشكيل حكومة جديدة، لكن رغبة المشير والفريق في الانتقام للعسكرية المصرية لا سيما بعد تحديد الجناة، دفعت مرسي إلى التعجيل بإخراجهما من مواقعهما ومنحهما الأوسمة والنياشين.

تفرغ مرسي بعد ذلك لخدمة أهله وعشيرته في الداخل والخارج، فأمام قصر الاتحادية دفعت الجماعة بمسلحيها لضرب وتعذيب المتظاهرين، وخرج رئيس الجمهورية ليدين مواطنين مصريين مقبوض عليهم، فوجه لهم اتهامات بالحصول على أموال وسلاح من المعارضة لقلب نظام الحكم، وما هي إلَّا ساعات قليلة حتى أفرجت عنهم نيابة شرق القاهرة من السراي دون ضمانات، ودون توجيه اتهامات لأي منهم، وخرج رجال الجماعة وعلى رأسهم المرشد محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر يوزعون الاتهامات، ويؤممون الضحايا الذين سقطوا على أيدي مسلحي الجماعة ويدعون أنهم ينتمون لعشيرتهم. فتح الدكتور مرسي أبواب مصر على مصراعيها لعشيرته في الخليج، وتحديدًا قطر التي بدأت تمارس نوعًا من الهيمنة على مقدرات مصر، فقرر مرسي استثناء القطريين من الحظر المفروض على تملك الأجانب للأراضي في مناطق حيوية للأمن القومي المصري، وبدأت قصة الصكوك الإسلامية التي ترمي إلى تمكين القطريين من مؤسسات مصرية حيوية.

لم يعمل مرسي للحظة واحدة رئيسًا لمصر، لكنه عمل في خدمة الجماعة وجعل من خدمة أهداف الجماعة الهدف الرئيسي له، كره جزءًا من شعبه وأحب آخر، اعتبر نفسه رئيسًا لفريق من المصريين وفي حال عداء مع فريق آخر، قسم مصر فانقسمت على ذاتها، ومكتوب «أي بيت ينقسم على ذاته يخرب».

إهانة قضاء مصر:

منذ إعلان فوزه بالمنصب حرص الدكتور مرسي على تفكيك بنية القضاء المصري، وإعادة تركيبها على نحو يخضعه له وللجماعة، فقد بدأ

بمناورة رفض حلف اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا، حاول بكل طاقة تجنب حلف اليمين أمام المحكمة، وعندما اضطر إلى ذلك حاول الضغط لعدم بث القسم على الهواء والاكتفاء بتسجيله، وتعمد الإدلاء بالقسم أكثر من مرة أمام أكثر من جهة حتى لا يكون القسم أمام المحكمة الدستورية هو الأساس. أسرَّ لنائبه المستشار محمود مكي أنه اضطر إلى الصوم ثلاثة أيام كفارة عن حنثه باليمين الذي أقسمه أمام المحكمة الدستورية على أساس أنه قرر من اللحظة الأولى عدم تنفيذ ما أقسم عليه، وقام نائب الرئيس بكتابة ذلك على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي (Facebook). بدأ معركته مع القضاء المصري مبكرًا، فكانت خطة الجماعة لتشويه القضاء وهي خطة جرى تنفيذها بداية عبر شن حملة إعلامية على المحكمة الدستورية العليا، لا سيما بعد أن أصدرت المحكمة حكمها بعدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات الذي جرت بناء عليه انتخابات مجلسي الشعب والشورى، ومن ثم قررت المحكمة بطلان مجلس الشعب بالكامل، ومرة ثانية تدخلت المحكمة وأبطلت الجمعية التأسيسية الأولى التي شكلتها الجماعة مع التيار السلفي، وكانت المحكمة في طريقها لحل مجلس الشورى إذ يسري عليه ما سرى على مجلس الشعب، وكذلك الحال بالنسبة للجمعية التأسيسية الثانية.

بدا واضحا لمرسي والجماعة أن المحكمة الدستورية العليا، والقضاء المصري عامة يقف في وجه تنفيذ مخطط الجماعة للسيطرة على مصر، فقضاء مصر الشامخ علامة من علامات الوطن ومؤسسة من مؤسساته التي تمثل الوطن لا فصيلًا سياسيًّا. استقر لدى الجماعة أن المحكمة الدستورية العليا عقبة كؤود في طريق تنفيذ مخطط الجماعة للهيمنة

على البلاد وأخونتها، عقبة في وجه الجماعة كي تفعل ما تريد بالمخالفة للدستور والقانون، من هنا وضعت الجماعة مخططها وطلبت من مرسي تنفيذه، وكانت البداية بإقالة النائب العام عبد المجيد محمود بداعي أنه من الزمن القديم ومن رجال مبارك، والحقيقة أنه مهما كانت الاتهامات والمآخذ فقد كان قرار إقالة النائب العام خطوة على طريق تنفيذ مخطط الجماعة لضرب القضاء المصري، ولذلك ثار نادي القضاة واحتج أعضاء النيابة وجرى تعليق العمل في العديد من المحاكم، وكانت التسوية بكتابة النائب العام الجديد (الخاص بالجماعة) استقالته، وهي الاستقالة التي تراجع عنها بعد انتهاء الأزمة.

جاءت خطوة الجماعة الأكبر في ضرب القضاء المصري عبر مواد دستورها الجديد التي تم تفصيلها على مقاس رغبات الجماعة وطلباتها، سواء بالنزول بعدد أعضاء المحكمة إلى ما يسمح باستبعاد «تهاني الجبالي» ومعها عدد من غير المرغوب فيهم إخوانيا، أو بتدخل الرئيس في تعيين أعضاء المحكمة، وقصر ولاية الأخيرة في مراجعة دستورية القوانين الخاصة بالانتخابات قبل صدورها لا بعد الصدور، مع أن مراقبة دستورية القوانين تأتي من خلال مراقبة التطبيق والتنفيذ بالأساس، وطوال الوقت لم تتوقف حملات الجماعة على القضاء المصري وكأن هناك ثأرًا مع القضاء، وبدأت عملية اختراق القضاء المصري بتعيين رجال الجماعة في مفاصل مؤسسة القضاء، وقد أدى كل ذلك إلى ضرب هيبة القضاء المصري على النحو الذي أدى إلى جرأة شديدة من المواطن العادي في مواجهة القضاء المصري.

وفي تقديري أن ردود الفعل الغاضبة التي ترتبت على حكم محكمة الإسماعيلية في قضية مجزرة بورسعيد، والاحتجاجات واسعة النطاق التي كانت ترفض قرار المحكمة بإحالة أوراق 21 متهمًا إلى فضيلة المفتي لأخذ الرأي في تنفيذ عقوبة الإعدام فيهم، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 40 مواطنًا بورسعيديًّا، هي نتيجة منطقية لحملة الجماعة على القضاء المصري واتهامه بالانحياز والتلون السياسي، فما حدث في بورسعيد ومدن القناة من احتجاجات على منطوق قرار المحكمة في مجزرة بورسعيد هو محصلة منطقية لحملات الجماعة التي شوهت القضاء المصري، وأهانته واعتدت عليه وجردته من هيبة ووقار كان يتمتع بهما في عيون المصريين.

الثورة من جديد:

مع اقتراب الذكرى الثانية للثورة المصرية كانت مصر قد انقسمت بالفعل، فجبهة الإسلام السياسي واصلت عملية احتكار السلطة، والسيطرة على مفاصل الدولة المصرية، وتقوية وتعزيز العلاقات مع واشنطن، ومواصلة سياسات مبارك في ترضية إسرائيل اتباعًا لمقولة «الطريق إلى قلب واشنطن يمر عبر تل أبيب»، وقبلت الجماعة بما ظل مبارك يرفضه طويلًا وهو وضع كاميرات إسرائيلية لمراقبة الحدود مع مصر. في الوقت نفسه تم إبطاء وتيرة الاتصالات مع حركة فتح - السلطة الوطنية الفلسطينية-مقابل فتح الطريق أمام حماس للوصول إلى قصور الرئاسة وقتما شاءوا. أعدوا دستورًا على عجل. اعتمدوا على خلايا الإخوان التي كانت نائمة في بعض مؤسسات الدولة المصرية في إدارة

عملية إعداد دستور لدولة دينية، ووظفوا بعض «المشتاقين» ومن في قلوبهم «هوى» للسلطة في تمرير وتبرير بعض القرارات، واستعانوا ببعض الفسدة والمفسدين وسارقي أموال المصريين زمن مبارك في التسويق لاعتدال الجماعة وتبرير قراراتها، وهمشوا القضاء المصري وأهانوه وحطوا من قدره في عيون بسطاء المصريين، فتلاشى الكثير من هيبة القضاء، وشنوا حملات تشويه ضد السلطة القضائية ففقدت قدرًا كبيرًا من سمعتها لدى البسطاء، وفي معركتهم للسيطرة على القضاء المصري اتهموه بالتسييس، فباتت أحكام القضاء مرفوضة من قبل كثير من المصريين على أساس أنها أحكام مسيسة صادرة لحسابات لا علاقة لها بالقانون والحق والعدل. خطفوا دستور البلاد سريعًا، ومنحوا مجلس الشورى حق التشريع، وهو المجلس الذي لم ينتخب لهذا الغرض، والذي لم يشارك في انتخابه سوى سبعة في المائة من المصريين.

أقاموا حوارًا أسموه «وطنيا» في قصر من قصور الرئاسة وتحت إشراف نائب الرئيس؛ من أجل التوافق حول قانون الانتخابات والمواد الخلافية في الدستور، أدركت جبهة الإنقاذ الوطني أن الحوار ما هو إلَّا مسرحية وهمية لتجاوز حالة الغضب والاحتقان الشديد في الشارع المصري، وقبل البعض بالدخول تحت مظلة الحوار. هناك من قبل بحسن نية وانسحب بعد أن تكشفت أمامه الحقائق، وهناك من دخل الحوار بصفقة مع الإخوان ومن ثم واصل تنفيذ مكونات الصفقة إلى البند الأخير.

أشاعوا وهمًا مؤداه أن البلد في طريقها للاستقرار بعد إجراء الانتخابات البرلمانية. حدث كل ذلك بينما كانت الأسعار تقفز إلى أعلى،

ولم تعد دخول المصريين من أصحاب الدخول الثابتة قادرة على تأمين الاحتياجات الأساسية لهم، بينما الجماعة ورفاقها سعداء بقصور الرئاسة، ورحلات الرئيس الخارجية، وصفقات بيع أركان الدولة المصرية لدويلة قطر التي باتت تتمتع بنفوذ كبير في مصر، واستعدوا لإصدار صكوك أسموها إسلامية لبيع منشآت الدولة الحيوية لقطر، اعترض عليها الأزهر الشريف فجرى تجاهل الاعتراض، وتواصلت عملية بيع مصر.

اهتم الرئيس وجماعته بدعم الشقيقة الصغرى حماس في غزة وتثبيت أركان حكمها هناك، بل إن مرسي وجد لديه من الوقت ما يكفي كي يهتم بمتابعة أحداث دولة «مالي»، ووجد من الجرأة ما يكفي كي يرفض التدخل العسكري الفرنسي في «مالي»، مع أن التدخل تم بطلب من حكومة «مالي» التي لم تعد قادرة على بسط سيطرتها على أراضيها، بعد أن اقتطعت الجماعات الجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة شمال البلاد وسيطرت عليه، وكانت مصر تقريبًا الدولة الوحيدة في العالم التي أدان رئيسها التدخل العسكري الدولي في «مالي». كل ذلك والشعب المصري يئن تحت وطأة تدهور الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من المواد الأساسية، كل ذلك والعملة المصرية تفقد قيمتها أمام العملات الأخرى، كل ذلك يحدث والرئيس وجماعته سعداء بما تحقق من إنجازات. اقتربت الذكرى الثانية للثورة والرئيس وجماعته رفضوا رؤية الغضب المتصاعد في الشارع. صموا آذانهم عن سماع أصوات أنين المصريين والمصريات، وقرروا الاحتفال بزراعة الأشجار واستهزأوا بالأصوات التي كانت تصرخ من وطأة الأنين.

جاء 25 يناير 2013 حاملًا معه غضب المصريين والمصريات، فكان الانفجار وكانت مظاهر الفوضى التي تجاوزت السلطة والأحزاب السياسية، فقد سبق الشارع السلطة والمعارضة، وفي الوقت الذي خاطب الرئيس شعبه من خلال «تويتر» حاولت جبهة الإنقاذ الارتقاء إلى مستوى سخونة الشارع، فأصدرت بيانها الذي وضع أربعة شروط وإلَّا بدأ عصيان مدني مفتوح والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، وهكذا حلت الذكرى الثانية للثورة المصرية وحملت معها موجة ثورية جديدة قوية، عاصفة، تلاقت مع نتائج عبث الجماعة في مؤسسات الدولة، فكان الانفجار الذي وضع بلدنا على شفا الهاوية. تصاعد الغضب في صدور المصريين، فأنتجت العبقرية المصرية «حركة تمرد» الشبابية التي قررت جمع خمسة عشر مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي، فجمعت اثنين وعشرين مليونا، وتحركت في الثلاثين من يونيو، فتحركت معها فئات المجتمع المختلفة وكانت ثورة الثلاثين من يونيو التي أطاحت بحكم المرشد؛ مرسي والجماعة، وبدأت مرحلة جديدة مفتوحة على جميع الاحتمالات.

تم إعداد هذا الكتاب في يناير 2013، وكتبت المقدمة قبل نهاية العام بقليل، وتسارعت الأحداث، وتقرر طباعة الكتاب في نهاية 2013، فقمت بإدخال بعض التعديلات على المقدمة، وظل المتن كما هو ليعبر عن قراءة واقع البلاد والعباد تحت حكم المرشد والجماعة، وقبيل ثورة الثلاثين من يونيو التي تحتاج مزيدًا من البحث والدراسة.

د. عماد جاد

القاهرة في 12 يوليو 2013

الفصل الأول

قيم إنسانية

العنصرية والتطرف

ظاهرة التطرف والتشدد ظاهرة إنسانية موجودة في المجتمعات كافة، فالتطرف لرأي أو فكر أو معتقد أو عرق، آفة شهدتها مختلف المجتمعات الإنسانية، وأدت في أحيان كثيرة إلى وقوع الحروب والمواجهات وأعمال القتل الجماعي والإبادة، بل وكانت وراء إشعال حروب كونية. وتوجد في مختلف المجتمعات الإنسانية شرائح أو فئات متشددة أو متطرفة تنطلق من قناعة ذاتية بالسمو والتفوق لعامل متوارث من عوامل (اللغة والعرق، الدين والمعتقد)، وعادة ما تعمل نظم الحكم والسلطات في الدول الديمقراطية على مقاومة هذه الظواهر ومحاصرتها والحد من أنشطتها الهدامة، بعكس الحال في الدول الاستبدادية أو غير الديمقراطية بصفة عامة، والتي ربما تجد في تغذية التطرف والتشدد مادة للمناورة وكسب مشاعر البسطاء من المواطنين لشغلهم عن المطالبة بما يستحقون من حقوق.

وكلما زاد عدد معتنقي الأفكار المتطرفة والعنصرية، ارتفع مؤشر الخطر وارتفعت معدلات جرائم الكراهية والعنصرية، وتزداد الخطورة إذا ما رافق انتشار هذه الأفكار أزمة اقتصادية أو اجتماعية، أو كانت الأزمة مركبة، في هذه الحالة يجري البحث عن المختلف والانتقام منه. وعندما

تتسع قاعدة التشدد والتطرف والعنصرية، عادة ما تسفر عن نظام حكم يعبر عن هذه الأفكار ويعمل على تعبئتها وتنظيمها، وهو ما فعله «هتلر» الذي استثمر واقع هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، والإذلال الذي عانت منه «برلين» بفعل معاهدة «فرساي» التي فرضت عليها دفع تعويضات هائلة للدول المنتصرة وفي مقدمتها فرنسا، في ظل هذه الحالة، والحديث عن الجنس الآري ونقائه، بدأ هتلر الحرب العالمية الثانية التي أخذت معها حياة نحو خمسين مليون إنسان، وانتهت باحتلال ألمانيا وتقسيمها، وحالة من الدمار الشديد في كل أنحاء أوروبا.

وتدريجيًّا بدأ العالم يستشعر خطورة العنصرية وما تحمله من مشاعر التطرف والتعصب، فأخذ يضع مواثيق حقوق الإنسان، وعمل على تجريم الأفكار العنصرية، وبدأ يعمل على صياغة منظومة قانونية تجرم أعمال القتل الجماعي على خلفية عنصرية أو عقائدية أو غيرها من العوامل. وهنا طرحت بعض الأفكار الخاصة بتقييد سيادة الدولة حتى لا تتخندق نظم حكم وراء هذا المفهوم، وترتكب أعمال قتل وإبادة في حق جزء من الشعب، ووصل التطور إلى الذروة بإنشاء المحكمة الدائمة لجرائم الحرب في روما عام 1998، حتى يمكن النظر مباشرة في جرائم الحرب والجرائم بحق الإنسانية دون الوقوع في أسر حسابات القوى الكبرى، لأن تشكيل محكمة للنظر في هذه الجرائم قبل ذلك كان يقتضي صدور قرار من مجلس الأمن بتشكيل هذه المحكمة، وهو الأمر الذي كانت تجهضه دولة واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

ولا بد من الإشارة إلى أن للعنصرية ثلاثة مكونات:

الأول هو المكون المعرفي: ويتمثل في المعتقدات والأفكار والتصورات التي توجد لدى أفراد عن أفراد آخرين أعضاء جماعة معينة وهو ما يأخذ صورة القوالب النمطية Stereo Types، والتي تعني تصورات ذهنية تتسم بالتصلب الشديد والتبسيط المفرط عن جماعة معينة يتم في ضوئها وصف وتصنيف الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الجماعة بناء على مجموعة من الخصائص المميزة لها. ويلاحظ أن العرق والدين والقومية تشكل أبرز الفئات التي تتعرض للقولبة النمطية لأنها أكثر الفروق الاجتماعية وضوحًا وأكثرها مقاومة للتغيير.

الثاني هو المكون الانفعالي: وهو بمثابة البطانة الوجدانية التي تغلف المكون المعرفي، فإذا افتقد الاتجاه مكونه الانفعالي يصعب وصفه بالتعصب، والمكون الانفعالي هنا يعني تفاعل الشخص مع ما يحمله من أفكار مسبقة، وانفعاله يعني أنه بات جاهزًا للدخول في المكون الثالث.

الثالث هو المكون السلوكي: ويمثل المظهر الخارجي للتعبير عما يحمل الفرد من مكونات معرفية أو قوالب نمطية تصاحبها انفعالات تصل إلى مستوى معين تتطلب التعبير عنها.

ويأخذ المكون الثاني للتعصب وهو المكون الانفعالي أشكالًا خمسة أولها: الامتناع عن التعبير اللفظي خارج إطار الجماعة على نحو يعكس سلوك كراهية دفينة، فالفرد هنا يدرك أنه يحمل مشاعر كراهية شديدة تجاه آخرين، يستنكف التعبير عنها خارج الجماعة التي ينتمي إليها، أي أنه يركز على الحديث الداخلي مع جماعته والمنتمين له. والثاني هو التجنب: وهو الشكل التالي مباشرة، ويعني الانسحاب من التعامل مع المجموعة

أو المجموعات الأخرى رفضًا لها، بمعنى أنه يعمل على تجنب التعامل المباشر مع أفراد المجموعة أو المجموعات التي يحمل تجاهها أفكارًا متطرفة. أما الشكل الثالث فهو التمييز: ويمثل بداية أشكال تطبيق التعصب الفعَّال، أي السعي إلى منع أعضاء الجماعات الأخرى من الحصول على مزايا أو تسهيلات أو مكاسب سواء على نحو رسمي أو واقعي، كما يشهد هذا الشكل أنواعا شتى من السياسات التمييزية التي تمارس بحق المنتمين إلى الجماعة أو الجماعات المغايرة. والرابع هو الهجوم الجسماني: أي الاعتداء البدني على أعضاء الجماعة أو الجماعات الأخرى، والذي عادة ما يبدأ على نحو تدريجي مستفيدًا من تغييب القانون وعدم تطبيقه في مثل هذه الوقائع؛ لأن السلطة عادة في الدول غير الديمقراطية تتعمد عدم الحسم في مواجهة مثل هذه الاعتداءات، بل إنها عادة ما ترى في مثل هذه الوقائع مصدرًا للحصول على شرعية مفتقدة، أو إغراق جماعات نشطة في مثل هذه الأعمال حتى لا تطالب باستحقاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وأخيرًا يأتي الشكل الخامس وهو الإبادة: ويمثل المرحلة النهائية للعداوة والكراهية، التي تجسد قمة الفعل العنصري، وتعبر عن نفسها في شكل مذابح جماعية بناء على أساس الانقسام أو التميز، فأحيانًا تجري ضد أتباع ديانة مخالفة، أو عرق مخالف مع الاشتراك في الديانة نفسها أو ضد طائفة من الديانة نفسها، فالقضية هنا هي عوامل الانقسام لا سيما الأوليّ منها أي الذي يولد به الإنسان مثل: الدين والعرق واللغة.

ووفق هذا التصور فإن للعنصرية درجات، وللتعبير عنها أشكال مختلفة أيضًا، فالعنصرية توجد على المستوى الفكري في المجتمعات كافة، وإن بدرجات متفاوتة، ووفق هذه الرؤية أيضًا فإن عدم وجود اعتداءات

جسمانية أو أعمال قتل لا يعني خلو المجتمع من العنصرية، بل العنصرية كامنة على مستوى الفكر، وأسيرة الأحاديث الداخلية، تتحين الفرصة للخروج والتعبير عن حامليها بشكل مفتوح قد يصل إلى جرائم الإبادة.

وكثيرا ما تتكشف العنصرية الكامنة عند الرد على فعل عنصري قادم من آخر أو آخرين، لذلك من المهم مواجهة العنصرية على المستوى الفكري وهي مهمة شاقة تتطلب توافر قناعة فكرية بالقيم الإنسانية وفي مقدمتها المساواة والحرية، وقبول التنوع والاختلاف، وتبدأ المواجهة منذ نعومة الأظفار وعبر أدوات التنشئة التي تتشارك فيها الأسرة والدولة، فمواجهة العنصرية على المستوى الفكري تحول دون دخولها إلى مراحل تالية ممثلة في البعدين الانفعالي ثم السلوكي، فالمواجهة على المستوى الفكري لا تتطلب سوى نشاط فكري، كما أنه بإمكان الدولة أن تستخدم ما لديها من قدرات من أجل نشر فكر إنساني عقلاني، فكر يتوافق والمواثيق الأساسية لحقوق الإنسان، فكر يتواءم مع الفطرة السليمة والتوازن النفسي. أما ترك الأفكار التمييزية والعنصرية تتطور وتدخل مرحلة «الانفعال» فذلك ما يجعل المواجهة عسيرة للغاية؛ إذ ينقلها إلى مرحلة السجال والمحاججة، فالمطلوب أولًا إزالة ما في العقول من أفكار عنصرية رافضة لقيم المواطنة والمساواة قبل تبني القيم الأخيرة. أما ترك الأمور إلى أن تصل إلى مرحلة المكون السلوكي (بأشكاله الخمسة المختلفة التي تتراوح بين الامتناع عن التعبير خارج إطار الجماعة والتجنب، وبين ارتكاب المجازر والمذابح) فيعني أن الخطر قد تفاقم ويتطلب علاجًا مركبًا يتضمن شِقًّا أمنيًّا، وآخر سجاليًّا، وثالثًا تنويريًّا تثقيفيًّا عبر زرع قيم المواطنة والمساواة، أو كل ما له صلة بالفكر الإنساني النبيل.

احترام المقدسات وتجريم التمييز

أثار الفيلم الذي أنتج في الولايات المتحدة الأمريكية وانطوى على إساءة للإسلام ونبيه، موجة غضب في عدة دول من بينها مصر، وقد أخذت ردود الفعل من جانب جماعات الإسلام السياسي والشباب الغاضب أشكالًا متنوعة ما بين اعتلاء سور السفارة وتمزيق العلم الأمريكي، ورفع علم القاعدة كما جرى في القاهرة، وتفجير مبنى القنصلية وقتل السفير الأمريكي وثلاثة من الموظفين العاملين في السفارة كما جرى في بنغازي في ليبيا، كما انتشرت المظاهرات الغاضبة في تونس ولبنان وغيرها من دول المنطقة. المؤكد أن هذا الفيلم الرديء والتافه يمثل إساءة للإسلام ونبيه، وهي إساءة مرفوضة مبدئيا ولا يمكن القبول بها، مرفوضة لدينا في الشرق لأننا نقدر قيمة الأديان ونحترم العقائد والمقدسات بشكل عام، فهذا الفيلم هو نتاج ثقافة غربية لا تتعامل مع الأديان بالقدر اللازم من التقدير الذي نتعامل به نحن في الشرق، هذا الفيلم هو إنتاج البيئة الثقافية الغربية التي سبق لها إنتاج فيلم مسيء للمسيحية بعنوان «الإغراء الأخير للمسيح»، وأنتجت رواية «شفرة دافنشي» بكل ما انطوت عليه من إيحاءات مشككة في جوهر العقيدة المسيحية، وهي التي تُجري الأبحاث

التاريخية لإثبات أن لا إله للكون، وأن كل ما له علاقة بما وراء الطبيعة هو محض أوهام، فالبيئة الثقافية الغربية تقدس ما تراه حرية للرأي تصل إلى درجة ذم الأديان والتشكيك فيها، وإهانة المقدسات والمعتقدات.

الأمر في المشرق عامة ومصر خصوصًا مغاير لذلك تمامًا، فعلى أرض الشرق ظهرت الديانات الإبراهيمية الثلاث، ومنها انطلق المبشرون والدعاة، وعلى أرضها توجد المقدسات، وكان الغرب في جميع الحالات متلقيًا للرسالات، ولم يكن أبدًا فاعلًا فيها، بل كان إسهامه في هذه القضية هدامًا. لكل ذلك لم يكن غريبًا أن تبادر الكنيسة المصرية بإصدار بيان واضح وقاطع يدين الفيلم ومن أعده، كما شارك عدد من شباب الأقباط في المظاهرات أمام السفارة الأمريكية رفضًا لهذا الفيلم، وفي الوقت نفسه تضامنًا مع قضية عدم المساس بالأديان والمقدسات.

يلاحظ هنا أن الجماعات الغاضبة التي أحاطت بالسفارة وهي ترفض الإساءة للإسلام ونبيه، أقدمت على تصرفات انطوت على إساءة للعقيدة المسيحية، حيث هناك من رفع لافتات عليها عبارات مسيئة للمسيحية، وهناك من ردد شعارات كذلك، وكان المشهد الأخطر هو قيام المدعو «أبو إسلام» بحرق الكتاب المقدس أمام السفارة معلنًا عن ذلك في مكبر الصوت وسط صيحات من التهليل والتكبير، حدث ذلك في وجود شباب مسيحي كان يشارك الشباب المسلم الغاضب غضبه من الإساءة للإسلام ونبيه، وحدث ذلك أمام آلاف المتظاهرين، ونقلت مواقع التواصل الاجتماعي المشهد كاملًا. السؤال هنا: ألَا يمثل حرق الكتاب المقدس من قبل شيخ وداعية ناضج إهانة للمسيحية وللمسيحيين المصريين؟ المؤكد أننا مع احترام الأديان والمقدسات والمعتقدات بشكل مبدئي، نرفض

الإساءة لأي دين ومعتقد أو المساس بمقدس، ونحترم مشاعر البشر ونقدر ما يحملون من معتقدات ونجلها حسب رؤيتهم لها، كل ذلك على أساس مبدئي لا انتقائية فيه، بمعنى أننا لا بد أن نكون مبدئيين في تعاملنا مع هذه القضية، لا أن نطلب من العالم احترام ما نؤمن ونعتقد، وفي الوقت نفسه نهين عقائد ومقدسات مغايرة لما نعتقد ونقدس. نحن في أمس الحاجة في مصر إلى صدور قانون يجرم المساس بالأديان، والعقائد والمعتقدات والمقدسات، وأن يكون القانون صارمًا في معاقبة من يخالفه، وأن يكون التطبيق مبدئيًّا لا انتقائية فيه، وأن يفرض التعبير السلمي عن الرأي والرؤية وحتى الغضب والاحتجاج.

الإساءة إلى الدين مرفوضة من منطلق مبدئي، بل إن القضية تتجاوز الدين إلى المقدسات لدى أبناء كل دين، عقيدة وطائفة، والدعوة إلى احترام المقدسات هنا تأتي وفق رؤية المؤمنين بها، بمعنى أن الاحترام ينبغي أن يشمل كل ما يراه أبناء الديانة المعنية مقدسًا، ولا يمكن قبول رؤية من خارج الدين المعني، بمعنى أن كل ما يرى أتباع ديانة معينة أنه مقدس، ينبغي أن يتعامل معه الجميع باحترام وتقدير، أي يجري التعامل معه باعتباره مقدسًا، ولا مجال هنا لإضفاء الرؤية الذاتية على مقدس الآخر، أي ليس من حق أحد السجال حول قداسة جانب معين أو ركن معين من أركان ديانة ما، من خارجها، فأصحاب الديانة هم الذين يحددون المقدس لديهم وليس من حق أحد من خارج هذه الديانة السجال حول مقدس يتبع ديانة أخرى. في الوقت نفسه لا بد أن يكون هناك نوع من الاحترام والتقدير بين أبناء الديانات والعقائد المختلفة، ولا مجال هنا للحكم على الأديان والعقائد من منظور ديانة محددة، فمن بين أهم متطلبات إرساء

قواعد احترام الأديان والعقائد أن يجري ذلك من ناحية مبدئية، وليس من زاوية حكم ديانة محددة، فإذا انطلق الحكم من أرضية ديانة أو عقيدة على بقية الأديان والعقائد فهنا نكون أمام مشكلة كبرى يترتب عليها تشكيك دائـم في الأديـان والعقـائد المغـايرة، سواء بأنها غير صحيحة أو طالهـا التحريف. نعلم تمامًا رؤية الأديان والعقائد بعضها لبعض ولو دخل أتباع الديانات الإبراهيمية في سجال مع بعضهم البعض، فسوف ينتهي الأمر بصراع مفتوح، ناهيك عن أن أتباع هذه الديانات لا يمثلون أكثر من نحو أربعين في المائة من البشرية، فهناك قرابة ستين في المائة من البشر على سطح الكرة الأرضية يعتقدون في عقائد لا علاقة لها بالأديان الإبراهيمية التوحيدية، كالبوذية والكونفوشية والهندوسية.

مؤكد أن السجـال على أرضية الدين والعقيدة يؤدي إلى صـراعـات وحروب ويقلل من فرص التعايش بين البشر، بل إن السجال على أرضية طائفية داخل الديانة الواحدة رتب صراعات وحروبًا ومعارك دموية راح ضحيتها الملايين من البشر، ومن قبيل ذلك الحروب الدينية التي دامت سبعين عامًا في قلب القارة الأوروبية، وأيضًا المواجهات بين فصائل إسلامية مختلفة من سنة وشيعة تاريخيًّا، أو اليوم في العراق ولبنان وغيرها.

مؤكد أن أول متطلبات تجريم الإساءة للأديان يتمثل في إرساء مبدأ احترام الأديان والعقائد والمقدسات كما يراها أبناؤها وأتباعها والمؤمنون بهـا، لا كما يراها المخالفون لهم في الدين أو المعتقد، وإرساء هذا المبدأ يعني ببساطة توقف حملات الهجوم على الأديان والمعتقدات والمقدسات، ويحقق مبدأ الاحترام المتبادل لكل ما له علاقة بديانة أو عقيدة، وما يرتبط بها من مقدس وفق رؤية الأبناء والأتباع، ويفرض ذلك التعامل مع «الديانة،

العقيدة، المقدس» كما يرد من داخلها لا ما يراه الغير من الخارج، وهذه قضية جوهرية لأن البعض يسيء إلى أديان وعقائد ومقدسات- دون أن يدري- لمجرد أنه يتعامل مع الأديان والمقدسات من منطلق ذاتي، بمعنى أنه يصدر أحكامًا مطلقة على الأديان والعقائد الأخرى من أرضية ما يؤمن به هو، فنرى من يحكم على الأديان وسلامتها أو صحتها من وجهة نظر دينية مغايرة. نعلم تمامًا رؤية الأديان الإبراهيمية لبعضها البعض، وهي رؤية تختلف من ديانة إلى الأخرى، وإذا ما سمحنا بسجال على أرضية دينية فلن نصل سوى إلى الانقسام والصراع، وربما نسف ما بيننا من عيش مشترك وميراث تاريخي عبر قضية الدين، فقد حارب المصريون معًا مسلمون ومسيحيون الحملات الصليبية، وشاركوا معًا في تحرير التراب المصري من كل غاصب محتل، ولم يتوقفوا أمام ديانة المصري، وعندما بدأت عملية تديين الفضاء العام في مصر، ظهرت الخلافات، والاختلافات، والصراعات، وبدأت التجاوزات في حق الدين والمقدس.

على هذه الأرضية يمكن فهم تنوع مطالب تيار الإسلام السياسي في الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، وتحديدا التيار السلفي، وخلاصة رؤية التيار هي السعي إلى وضع أسس دولة دينية، فالسيادة ليست للشعب كما تقول نظرية الديمقراطية، وإنما لله، وأحكام الشريعة هي المصدر الرئيسي، وهناك من يطالب بأن تكون السيادة الوحيدة للتشريع، وكل الحريات والحقوق مقيدة بما لا يخالف «شرع الله»، والأزهر أو هيئة العلماء هي جهة الاختصاص بتفسير كل ما له علاقة بأحكام الشريعة. طبعًا وحتى تكون الصورة واضحة لا يجادل أحد في مصر تحديدا، بسمو وعلو دور الدين، وبأن الذات الإلهية مصونة ومهابة، ولكن هذه الجوانب هي

بمثابة قيم يفترض أن تستقر في ثقافة المجتمع وبين البشر، لا أن توضع في الدستور، وتستخدم من قبل البعض كسيف مسلط على رقاب العباد، وتوظف سياسيًّا لخدمة قضايا حزبية وانتخابية.

يزايد تيار الإسلام السياسي سواء في المعارك السياسية، أو غيرها بقضية الدين ويعمل على تديين قضايا لا يمكن تديينها، ويتلاعب بالقيم والمبادئ على نحو جلي، أذكر هنا واقعة القرض من صندوق النقد الدولي والتي تمت مناقشتها في مجلس الشعب، فقد اتفقت حكومة كمال الجنزوري على الحصول على قرض بقيمة 300 مليون دولار يسدد على ثمانية وعشرين عاما بفائدة 1%، وكان القرض مخصصًا لتوفير مياه نقية لمحافظتين من محافظات الدلتا ومثلهما من صعيد مصر، إضافة إلى شبكات الصرف الصحي. مر القرض في طريقه للإقرار من المجلس، وبعد مناقشات مستفيضة، وقبيل التصويت مباشرة طلب الشيخ «السيد عسكر»، من حزب الحرية والعدالة، رئيس اللجنة الدينية في المجلس، الكلمة وقال: «الفائدة ربا، والربا محرم في الإسلام». قضي الأمر وحسم التصويت لمصلحة رفض الحصول على القرض. مرت الأيام ودارت وجاء الدكتور محمد مرسي رئيسا لمصر ليطلب قرضا بقيمة 4.8 مليار دولار بفائدة 1.5% ويسدد على تسع سنوات، ولأن الإخوان في حاجة إلى القرض، فقد تلاعبوا بقضية الربا لأنهم أرادوا القرض؛ فقد جاءت الفتوى بالموافقة وكان الحل هو أن فوائد القرض تعد من قبيل المصاريف الإدارية، ومن ثم لا تعد ربًا محرَّمًا. السؤال هنا، هل فوائد قروض البنك الدولي والصندوق أيضا ربًا أم مصاريف إدارية؟ أم أن التوصيف يكون حسب المصلحة والموقف ولا مبدئية في الموضوع؟

أيضًا في قضية الفيلم المسيء للإسلام ورسوله، وفي الوقت الذي بادرت فيه الكنيسة المصرية بإصدار بيان عاجل واضح وقوي يدين الفيلم ويتبرأ تماما من كل من له صلة به، مؤكدة ضرورة احترام الأديان والمقدسات على نحو مبدئي، ماذا كان رد تيار الإسلام السياسي؟ رد تيار الإسلام السياسي بتسيير المظاهرات والاحتجاجات وأعمال عنف وشغب، خلالها قام أحد الدعاة بحرق الإنجيل أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة وسط صيحات من التهليل والتكبير من أنصار التيار السلفي تحديدًا، فقد حرص قادة حزب النور السلفي على استئذان السفارة الأمريكية في القاهرة قبل تنظيم المظاهرات، وجاء الرد من السفارة بالموافقة، أي أن السفارة الأمريكية في القاهرة وافقت للسيد «نادر بكار» المتحدث باسم حزب النور على تنظيم المظاهرة أمام السفارة، ولم يهتم أحد بلفت نظر السيد أبو إسلام إلى ضرورة أن يكون قدوة في التعامل مع الأديان، والمقدسات والمعتقدات، لم يبلغه أحد بأن من حقه أن يدافع عن مقدساته كما شاء، ولكن ليس من حقه وهو يدافع عن مقدساته أن يسيء إلى مقدسات مصريين آخرين، أو يسيء إلى أديان، ومعتقدات، ومقدسات آخرين، من حقه أن ينتفض غضبًا دفاعًا عن الإسلام ورسوله، ولكن ليس من حقه أن يهين المسيحية وأن يحرق الإنجيل، وعندما طُلبَ منه الاعتذار عن فعلته هذه كانت لدى الرجل الشجاعة الكافية ليقول إنه إذا كان عليه الاعتذار فسوف يفعل ذلك لأنه لم يحرق الإنجيل قبل ذلك، أي يعتذر عن التأخر في حرق الإنجيل.

كان الرد غاضبًا ساخطًا، ومحاولًا الزج بالكنيسة المصرية في أتون المواجهة المشتعلة، فتقدم عدد من المحامين المحسوبين على التيار

ببلاغ للنائب العام يتهم قائم مقام رأس الكنيسة المصرية وعددًا من الأساقفة بالوقوف وراء الفيلم، طالبًا من النائب العام استدعاءهم وفتح تحقيق معهم. السؤال هنا ماذا يريد هؤلاء في النهاية؟ هل يريدون استجلاء الحقائق حول الفيلم أم إشعال الحرائق عبر الضغط على النائب العام لفتح تحقيق؟ وهنا هل سيتم استدعاء قائم مقام البابا للمثول أمام جهة التحقيق أم أن ذلك يمكن أن يرتب ردود فعل ساخنة داخل الكنيسة المصرية فيشتعل الوطن ويحرق بأيدي أبنائه؟ المؤكد أن من تقدم بهذه البلاغات يعلم تمامًا أن رأس الكنيسة المصرية كان أول من بادر في مصر إلى إدانة الفيلم ومن يقف وراءه، وأن الرجل تحديدًا يسعى إلى إعادة الكنيسة إلى دورها الروحي ويبعدها عن السياسة، وهنا تأتي محاولة الزج بالكنيسة في أتون معارك سياسية لا علاقة لها بها، وهو أمر سيرتب نتائج سلبية على وحدة الوطن وتماسكه في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد. المطلوب الآن وقف عمليات تصعيد تيار الإسلام السياسي حتى لا يحترق الوطن بنيران الطائفية التي يحرص عدد كبير على إشعالها الآن.

أثار الفيلم التافه المسيء للإسلام ورسوله، والذي أعدته مجموعة في الولايات المتحدة الأمريكية، الغضب العارم لدينا في مصر وعدد من الدول العربية والإسلامية. وفيما يخص دولنا العربية يلاحظ أن حجم الغضب ومستواه كان عاليًا وعنيفًا في الدول التي دخلت حزام ما يسمى«الربيع العربي»، فهذه الدول مثل تونس ومصر وليبيا واليمن، والتي تهاوت نظم الحكم فيها وباتت تشهد درجات عالية من الانفلات الأمني، والاحتجاج والمطالب الفئوية، وانتشارًا كثيفًا للسلاح بأنواعه المختلفة، وداخل كل منها هناك «لهو خفي» أو طرف ثالث يظهر ليرتكب

الجرائم، يقتل وينشر الرعب، ثم يختفي فجأة دون قدرة على الإمساك به. في هذه الدول كان الغضب شديدا، وكانت الأدوار مختلطة ومتضاربة، فحزب الحرية والعدالة، الحزب الأول في الانتخابات البرلمانية التي جرت بعد الثورة، والذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية، دعا على موقعه باللغة العربية إلى مظاهرات صاخبة وحاشدة، ودعا إلى الانتفاض غضبًا ضد الفيلم، وعلى موقعه باللغة الإنجليزية دعا إلى غير ذلك، واسى الأمريكيين في ضحاياهم ورفض الاحتجاج ولم يجد مبررًا للتظاهر أمام السفارة الأمريكية في القاهرة.

أما حزب النور السلفي، وهو الحزب الثاني في الانتخابات البرلمانية نفسها، فقد كان رأس الحربة في المظاهرات أمام السفارة الأمريكية، وقريبة منه العناصر التي تسلقت سور السفارة، وأنزلت العلم الأمريكي الذي كان منكسا بمناسبة ذكرى الحادي عشر من سبتمبر، وقامت بحرقه، وكتبت شعارات معادية لأمريكا على جدران السفارة، بل وأشادت بأسامة بن لادن مدير اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، هذا الحزب قام بتسيير المظاهرات بعد الحصول على موافقة السفارة الأمريكية، فحسب ما أعلن المتحدث باسم الحزب، السيد نادر بكار، أنهم أبلغوا السفارة الأمريكية في القاهرة برغبتهم في التظاهر، وحصلوا على موافقتها على التظاهر أمامها.

يبدو واضحًا أن حزبي الحرية والعدالة والنور قد تعاملا مع الفيلم المسيء بمنطق انتهازي نفعي، أرادا أن يشاركا المصريين غضبهم من الفيلم، فدعوا إلى ذلك باللغة العربية، وتنصلوا من الدعوة باللغة الإنجليزية، وحزب النور أراد أن يبلغ السفارة بقرار التظاهر، وفي الوقت

نفسه لم يتمكن من ضبط المظاهرات، فحدث الاجتياح والقفز فوق السور وإنزال العلم وحرقه في وجود أعضاء حزب النور وتيارات سلفية أخرى. أراد حزبا الحرية والعدالة والنور استثمار الحدث سياسيا ومسايرة الشارع الغاضب، وفي الوقت نفسه الحفاظ على العلاقات الجدية مع السفارة الأمريكية والإدارة الأمريكية، وجاءت المحصلة عكس ما خططا، فالمظاهرات خرجت على السيطرة، ووقعت أعمال عنف. أُنزل العلم الأمريكي وجرى حرقه، وهناك أيضًا قام أبو إسلام بحرق الإنجيل باللغة الإنجليزية وسط صيحات التهليل والتكبير، وظهر الطرف الثالث مجددا، ودفع أموالًا لشباب غض تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والثامنة عشرة، فقاموا برشق قوات الأمن بالحجارة وزجاجات المولوتوف، وجرى حرق أربع سيارات للشرطة. كل ذلك في ظل حالة من العجز الواضح من جانب قوات الأمن عن ضبط الأوضاع والسيطرة عليها.

كان الرئيس في بروكسيل ضمن جولة أوروبية، وطوال أيام الأزمة لم نجد مسؤولًا كبيرًا يدير شؤون البلاد، ويتخذ قرارات حازمة في مواجهة ما يجري في قلب القاهرة. كانت هناك حالة من الصمت المريب في وقت رفرفت فيه رايات القاعدة السوداء وسط القاهرة. طوال أيام الأزمة لم نشاهد الحكومة المصرية ولم تتشكل مجموعة لإدارة الأزمة. كانت الفضائيات تنقل مشاهد حصار السفارة الأمريكية في قلب القاهرة، وكان قاطن البيت الأبيض يتحسر على نتائج السياسة التي تبناها بتوصية من وزيرة خارجيته، بدعم وصول الإخوان إلى السلطة مقابل تعهد واضح منهم بحماية المصالح الأمريكية ورعايتها حسبما جاء على لسان مسؤولين أمريكيين إبان أيام الأزمة. كانت صدمة الإدارة الأمريكية شديدة مما جرى لسفارتها في مصر،

تجاوزت صدمة مقتل السفير والاعتداء على القنصلية في بنغازي، لذلك جاء تصريح الرئيس الأمريكي باراك أوباما صريحًا، واضحًا لا لبس فيه، وهو أن مصر «لم تعد حليفًا للولايات المتحدة الأمريكية، فلا هي عدو ولا هي صديق، هي في منزلة بين المنزلتين». صحيح حاولوا التخفيف من وطأة التصريح لاحقًا بالقول إنه كان يعني أن مصر ليست حليفًا عسكريًّا ولكنها حليف إستراتيجي، إلَّا أن الصحيح أيضًا أن الحليف الإستراتيجي لا بد أن يكون حليفًا عسكريًّا، ومن ثم يمكن القول إن أزمة الفيلم المسيء للإسلام ورسوله كانت الصخرة التي تحطمت عليها أحلام أوباما وكلينتون في إمكانية بناء تحالف إستراتيجي مع قوى الإسلام السياسي.

إنني أومن تمامًا أن مصر بإمكانها قيادة حملة عالمية لاستصدار قانون من الأمم المتحدة بتجريم الإساءة للأديان، ومصر قادرة بما لها من ثقل إسلامي ومسيحي أن تقود هذه العملية، وسوف نشرح ذلك بالتفصيل، لكن المهم هنا أن نبدأ بفهم ما جرى في مصر أولًا، وبعد ذلك نصل إلى رؤية مصرية مشتركة لتبني مشروع قانون دولي يجرم الإساءة للأديان والمقدسات التي نعلم قدرها في مصر أكثر من أي شعب آخر.

خلال الحقبة الناصرية لم تكن قضية التمييز الديني مثارة في مصر، فقد عمل جمال عبد الناصر على إرساء مبدأ المواطنة، وحقق نجاحًا كبيرًا في إرساء قيمة المواطنة اجتماعيًّا واقتصاديًّا، ساند الفقراء والمهمشين، ناصر الفئات الضعيفة في المجتمع، وجاءت سياساته على حساب كبار الأثرياء بصرف النظر عن ديانتهم. وإذا كان البعض يُرجع إلى هذه الفترة بداية تبلور التمييز الديني عبر التوقف أمام خلو مجلس قيادة الثورة من الأقباط، إضافة إلى الروابط التي كانت قائمة بين عدد من مجلس قيادة الثورة وجماعة

الإخوان، فإن الأمر المؤكد هو أن عبد الناصر لم يكن طائفيًّا ولم يتبع سياسة تميز بين المصريين.

جاء السادات عام 1970 وحمل معه بذور التفرقة بين المصريين والتمييز بينهم، وكان مسكونًا بهاجس زيادة نفوذ الأقباط، وهناك من أقنعه بأن الكنيسة المصرية تخطط لتكثيف الوجود في مناطق جغرافية محددة حتى يسهل تقسيم البلاد فيما بعد، وهو ما صدقه السادات، ومن ثم قرر أن يدرج بندًا ينص على الديانة في عمليات البيع والشراء، حتى يراقب هذه العمليات ويستنتج منها ما إذا كان الأقباط يقومون بعمليات شراء للأراضي والعقارات في مناطق جغرافية أم لا؟ ومعه بدأت عملية تديين الفضاء العام في مصر، وبدأ الرجل في وصف نفسه بالرئيس المؤمن، ووصف البلد بدولة العلم والإيمان، ومعه وضعت بذور التمييز الديني وتزايدت وتيرة الأحداث الطائفية في البلاد.

توترت علاقاته بالكنيسة ووصل التوتر إلى ذروته في منتصف السبعينيات، ومن ثم كانت قرارات سبتمبر 1981 التي حدد فيها إقامة البابا شنودة في دير وادي النطرون، وقام باعتقال المئات من رجال الدين الإسلامي والمسيحي، ومعهم مئات من نخبة مصر السياسية والفكرية. قُتل السادات على يد الجماعات الجهادية التي شجعها ووقف إلى جوارها، وجاء من بعده مبارك الذي أراد أن يبدأ عهده بالانفتاح على القوى كافة، ولكنه حافظ على سياسات السادات في المجالات كافة، فتواصل تديين المجال العام وتصاعدت وتيرة الأحداث الطائفية.

وإذا كان مبارك قد نجح في التوصل إلى صيغة غير معلنة مع الكنيسة المصرية، تمارس في إطارها أدوارًا سياسية واقتصادية واجتماعية إلى جانب

الروحية، مقابل أن تكون ملجأ النظام عند الحاجة إلى حشد أصوات الأقباط في الانتخابات، فإن هذه الصيغة اهتزت بقوة في أواخر عهد مبارك، ومعه تعرض دور الكنيسة السياسي لقدر كبير من الاهتزاز بفعل وطأة الأحداث الطائفية من ناحية، وبروز نخبة مدنية جديدة من الأقباط ترغب في العمل على أرضية مصرية خالصة تبعد عن حالة الاستقطاب الشديد الذي عانت منه البلاد، إضافة إلى ظهور جيل جديد من الأقباط أعلن رفضه لمعادلة (الدولة/ الكنيسة)، خرج على هذه المعادلة، غادر أسوار الكنيسة إلى المجتمع، خرج من الكنيسة التي تواجد الجيل السابق عليه داخل أسوارها طلبًا للحماية من ناحية، وسعيًا للحصول على دعمها للحصول على حقوقه المهضومة من ناحية ثانية. كفر بالمعادلة التي لم تأتِ له سوى بمزيد من التمييز ، التهميش والدم أيضًا. كانت البداية مع جريمة نجع حمادي ليلة عيد الميلاد، السادس من يناير عام 2010، فخرج مطالبا بحقوق الشهداء ووصل إلى مجلس الشعب، وجاءت جريمة كنيسة القديسين في نهاية العام نفسه، لينفجر هذا الجيل من الأقباط غضبًا، فيرفض وجود ممثل مبارك في مراسم تشييع الضحايا، ويقاطع- للمرة الأولى - سكرتير البابا شنودة عندما أراد توجيه الشكر التقليدي للرئيس مبارك.

تعتبر جريمة تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية نقطة التحول الجوهرية في تاريخ الجيل الجديد من الأقباط، فغادروا الكنيسة نهائيًّا، سيروا المسيرات والاحتجاجات، وجاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 ليجد فيها الجيل الجديد من الأقباط فرصة سانحة لتكريس قيمة المواطنة وإنهاء حالة العزلة التاريخية، التي لَفَّتْ سلوك الأقباط تجاه العمل العام. شارك الجيل الجديد من الأقباط في الثورة رغم تحفظ القيادة

الدينية، قدموا نموذجًا في العمل على أرضية وطنية في ميدان التحرير وغيره من الميادين، ودفعوا حصتهم في ضريبة الدم إبان الثورة، وكانت الثمانية عشر يومًا، عمر ثورة يناير، استثناء في تاريخ البلاد من حيث حالة التلاحم الوطني، والتآخي الديني، وشعور الأقباط بأنهم جزء أصيل من الوطن. لم تتعرض كنيسة مصرية واحدة بطول البلاد وعرضها لأي اعتداء رغم تلاشي الأمن تمامًا. فماذا حدث بعد ذلك؟

لقد عاشت مصر الثمانية عشر يومًا، وهي أيام الثورة الحقيقية، حالة استثنائية عما سبق ولحق من أيام، فإذا عدنا إلى العام الأخير من حكم مبارك وهو عام 2010 فسوف نجده من أكثر الأعوام دموية بالنسبة لمسيحيي مصر في العقود الأخيرة، فقد بدأ العام بجريمة نجع حمادي حيث جرى قتل ستة من شباب الأقباط أمام كنيستهم بعد الانتهاء من صلاة عيد الميلاد، وانتهى العام بجريمة غير مسبوقة في تاريخ مصر وهي تفجير انتحاري أمام كنيسة القديسين في الإسكندرية الأمر الذي أدى إلى استشهاد نحو ثلاثين مواطنًا مصريًّا قبطيًّا، كانوا قد فرغوا للتو من صلاة رأس السنة، وما بين الجريمتين وقعت جرائم أخرى منها العمرانية وحادثة قطار سمالوط في الوقت الذي كانت فيه الكنيسة المصرية على توافق مع النظام، تتفهم مواقفه أحيانًا وتمارس لعبة الضغوط معه أحيانًا أخرى، فإن الأجيال الجديدة من الأقباط كانت ترفض هذه المعادلة، كانت ترفض أن تكون الكنيسة هي المعبر الوحيد عنها، كانت ترفض الدور السياسي للكنيسة ولعدد من رجال الدين، كانت تشعر أن أسوار الكنيسة لم تعد توفر لها الحماية التي اعتقدت الأجيال السابقة عليها أنها تتوفر لها داخل هذه الأسوار.

كان قرار الجيل الجديد من الأقباط مغادرة أسوار الكنيسة إلى المجتمع المفتوح، ذهب الجيل الجديد إلى الاحتجاج والتظاهر أمام مؤسسات الدولة، أمام مجلس الشعب ودار القضاء العالي. بدأ الجيل الجديد من الأقباط يطالب بحقوقه من منطلق وطني باعتباره مصريا يحتج على التمييز ويطلب المساواة. لذلك ما إن اندلعت شرارة الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير حتى خرج شباب الأقباط من اليوم الأول للمشاركة في أعمال الاحتجاج ضد عنف وقسوة النظام وسياساته التمييزية، شاركوا في الثورة رغم تحفظ قيادة الكنيسة لاعتبارات عديدة مفهومة ومنها بقايا المعادلة التقليدية التي رفضتها الأجيال الجديدة.

بعد تنحي مبارك وتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقالد السلطة، سارع بوضع يده في يد جماعة الإخوان المسلمين فبدأت عملية ضرب الثورة في مقتل، ودفع العسكر ثمن التحالف بترك الحبل على الغارب لجماعات سلفية وجهادية تعمل ما تشاء؛ تطبق قانونها الخاص، تستعرض قوتها، تحاول فرض أمرها الواقع على المجتمع المصري وتحديدًا الأقباط. تم السماح بعودة نحو ثلاثة آلاف جهادي كانوا ممنوعين من دخول البلاد، وبعضهم صدرت بحقه أحكام بالسجن وهناك من كان مدانا بالإعدام، تم رفع الأسماء من قوائم ترقب الوصول، وجرى الإفراج عن عشرات المسجونين من الجماعات الإسلامية المختلفة. لكل ذلك رأت عناصر من هذه الجماعات أن المسرح بات مهيئا لتطبيق قانونها الخاص، فبدأت عمليات التضييق على الأقباط، والتفتيش عن تراخيص إصلاح وبناء الكنائس وغيرها من التصرفات التي انتهت بحرق كنيسة في إمبابة، وهدم أخرى في أطفيح، وتكسير ثالثة في الماريناب، مع ظهور عدد

كبير من الدعاة في برامج على فضائيات دينية كان تركيزهم الأكبر على تفنيد العقيدة المسيحية، والدعوة لتطبيق الشريعة والحدود، وفي الوقت نفسه انطلقت جماعات على الأرض من أجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي لاحق بعضها السيدات غير المحجبات، وبعضها الآخر كان يعمل على منع الاختلاط.

هذه الأجواء ألقت بظلالها على المجتمع المصري ككل، فخشي البعض من تغيير في بنية المجتمع، وكان منطقيا أن يشعر القطاع الأكبر من الأقباط بحالة من الخوف على مستقبلهم وأبنائهم في ظل هذه الأجواء. وقد أدى غياب رد الفعل وعدم تطبيق القانون من جانب السلطة الانتقالية ممثلة في المجلس العسكري، إلى تزايد المخاوف من تحول مصر إلى دولة دينية. كانت المشاهد تؤكد صفقة العسكري مع الإخوان، وتسليم العسكر مفاصل الدولة تباعا للجماعة، وإذا كانت الجماعة تعمل من منطلق سياسي برجماتي، فإن جماعات أخرى كانت تعمل على تحويل مصر إلى دولة دينية.

جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية بكل ما حفلت به من مخالفات، والرئاسية بكل ما أحاط بها من غموض، لتزيد من هذه المخاوف وتقوي من التيار المتشدد المعادي لكل ما له صلة بالهوية المصرية، ومصر التي نعرفها على النحو الذي تبلور في مواقف رموز هذا التيار في الجمعية التأسيسية لكتابة دستور البلاد.

بالفعل يعتبر الفيلم المسيء للإسلام ورسوله، وأيضًا الرسوم التي نشرتها مجلة فرنسية أعمالًا مسيئة للأديان، والسؤال هنا كيف يمكننا مواجهة هذه الإساءات المتكررة؟ نعم الغضب مطلوب بشرط أن يكون

غضبًا نبيلًا ومبدئيًّا، بمعنى أن يكون الغضب حضاريًّا يوصل الرسالة إلى من يهمه الأمر، يوجه له تحذيرًا واضحًا من عواقب مثل هذه الإساءات، ويحذره من تكرارها. يكون غضبًا في الاتجاه الصحيح، يُبقي القضية كما هي، أي ازدراء للأديان ومساسًا بالمقدسات، لا أن يتحول إلى غضب عاصف مدمر، يجعل الرسالة تنحرف عن طريقها، ويصبح رد الفعل هو الأساس لا الفعل الأصلي. لقد انشغل العالم كله بقضية الفيلم التافه المسيء للإسلام ورسوله، ثم جاء رد الفعل العنيف والدموي، ليكون هو الأساس. توقفت مصادر عديدة أمام رد الفعل العنيف الذي صدر في ليبيا بقصف القنصلية الأمريكية وقتل السفير الأمريكي وثلاثة موظفين، وفي القاهرة حيث جرى إنزال العلم الأمريكي وحرقه ورفع علم القاعدة بدلا منه، وفي اليمن والسودان وتونس ودول إسلامية غير عربية كبنجلاديش وإندونيسيا. انتفض هؤلاء، ومعهم كل الحق، رفضًا للإساءة للإسلام ورسوله، والمفترض أن يكون الغضب نبيلًا من ناحية، ويكون دفاعًا عن الأديان والمقدسات والمعتقدات من أرضية مبدئية من ناحية ثانية، فما حدث إلى جانب العنف أن الانتفاض غضبًا واحتجاجًا على المساس بالإسلام، انطوى على إساءة للمسيحية عبر ما شهدناه من حرق للإنجيل أمام السفارة الأمريكية، كما أن العديد من المداخلات والهتافات تضمنت تجريحًا لأديان وعقائد ومقدسات آخرين.

ما نريد أن نؤكده هو أننا في مصر من أكثر شعوب الدنيا تقديرًا لدور الدين، وأن في مصر من القوة الناعمة والمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية ما يمكنه أن يتبنى على نحو مشترك مشروع قانون لتجريم

الإساءة للأديان والعقائد والمقدسات، لدينا في مصر مؤسسة الأزهر بكل ما لها من وزن وثقل في العالم الإسلامي، ولدينا أيضًا الكنيسة المصرية بكل ما لها من ثقل مسيحي مقدر في أنحاء العالم، وإذا اتفقنا بداية على أننا بصدد التحرك من أجل تأمين الحماية والاحترام الواجبين للأديان والعقائد ككل، لا دين محدد أو عقيدة معينة، ومن أجل توفير التقدير الكامل للمقدسات دون تفرقة وتمييز بينها، وتوفير التقدير للمقدسات كما يراها المؤمنون بها لا كما يراها المغايرون لها، فالمؤكد أن القداسة التي يضفيها أتباع ديانة معينة أو عقيدة محددة على شخصيات وأماكن، لا تكون كذلك في عيون المغايرين لها، والأساس هنا هو احترام المقدسات والمعتقدات كما يراها المؤمنون بها لا المغايرون لهم، ولا يكون هناك مجال للسجال أو الجدال حول مدى قداسة هذه «الشخصيات أو الأماكن» ما دامت مقدسة لدى المؤمنين بها.

أيضًا لا بد أن يكون واضحًا أن مصر في إمكانها أن تكون المثل والقدوة في احترام الأديان، وتقدير المقدسات، وذلك عبر سن قانون مصري يجرم الإساءة للأديان والمساس بالمقدسات، ويكون تطبيقه مبدئيًّا لا انتقائيًّا، فكما قال الكاتب الروائي علاء الأسواني فقد اختزل تجريم الإساءة للأديان في مصر إلى تجريم الإساءة للإسلام، وترك الحبل على الغارب لتوجيه الإساءة إلى المسيحية، بحيث نجد أن من يوجه إليه اتهام بالإساءة للإسلام يُلْقى القبض عليه فورًا، ويعامل معاملة مهينة ويتعرض للضرب ويحكم عليه سريعًا بالسجن سنوات عديدة، في حين أن من تفاخر علنًا بحرق الإنجيل لا يزال حرًّا طليقًا - وإن كان قد صدر حكم ضده بعد ما يزيد على عام من الواقعة - ويواصل الحديث عن تكرار الحرق، بل «والتبول» على كتاب المسيحيين المقدس.

ينبغي أن نكون صادقين مع أنفسنا أولًا، هل نحن على استعداد لأن نصدر قانونًا يجرم المساس بالأديان والمقدسات على نحو مبدئي مجرد أم لا؟ وهل نحن على استعداد لتطبيق القانون على الجميع دون النظر إلى ديانته أم لا؟ أعتقد أنها أسئلة لا بد من امتلاك الشجاعة للإجابة عنها، وأقول بوضوح إذا جاء الرد بالإيجاب وكان صادقًا، بإمكاننا التحرك على الفـور لصياغة مشـروع قـانون يجـرم الإساءة للأديان والمعتقدات والمقدسات، ويمكن عبر ما للأزهر والكنيسة المصرية من صلات دولية، حشد التأييد الدولي لتبني هذا القانون في الأمم المتحدة، المهم أن نكون صرحاء مع أنفسنا وصادقين معها ومع الغير في أننا نريد تجريم المساس بالأديان والعقائد والمقدسات على نحو مبدئي.

إذا أردنا التخلص من ظاهرة الإساءة إلى الإسلام ورسوله والتي تطل علينا برأسها من حين إلى آخر، علينا أن نقف على أرضية تطالب بتجريم الإساءة للأديان والمقدسات على نحو مبدئي، فالحديث عن معاداة الإسلام والإساءة إليه لم يتوقف منذ فترة طويلة، ولا بد أن ندرك بوضوح أن ردود الفعل الغاضبة والعنيفة على مثل هذه البذاءات والإساءات، تدفع عناصر في الغرب إلى تكرار الإساءة سواء لمرض في النفس أو رغبة في الشهرة، أو حتى إثارة المسلمين في أنحاء العالم والعمل على توظيف ردود الفعل العنيفة المتوقعة في تشويه صورة الإسلام والمسلمين(انظر إلى الفيلـم الأخيـر المسيء للإسلام ورسـوله وتأمل ردود الفعل عليه، فسوف تجدها تراوحت بين اقتحام السفارة الأمريكية في القاهرة ورفع علم القاعدة على المبنى، في ذكرى اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، وبين قصف القنصلية الأمريكية في بنغازي وقتل السفير الأمريكي هناك

ومعه ثلاثة من العاملين في القنصلية، هذا بخلاف هجمات على سفارات غربية في دول عربية وإسلامية، ومصرع عشرات المواطنين في دول إسلامية غير عربية أثناء الاحتجاج على الفيلم). ماذا كان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على هذا الفيلم البذيء؟ لقد تراوح رد الفعل ما بين التأكيد على أن الفيلم يدخل ضمن حرية الرأي والتعبير، ورفض الفيلم دون إدانته أو المطالبة بمحاسبة من أنتجه، بل إن هناك من أمعن في التحدي وقام بنشر رسوم كارتونية مسيئة للإسلام ورسوله كنوع من الرد على الاحتجاجات الجارية في الدول الإسلامية على الفيلم، وقد جاء النشر هذه المرة من جانب صحيفة فرنسية، والمفترض أن فرنسا والفرنسيين من أكثر الشعوب الأوروبية إدراكًا لما يمكن أن يترتب على مثل هذه الأعمال من تداعيات.

القضية في الحقيقة تأتي من أننا في العالم العربي تحديدًا! عندما ندعو إلى احترام الأديان والمقدسات، فإننا نقصد احترام الإسلام والمقدسات الإسلامية، حتى لو صرح البعض بأن المقصود هو احترام الأديان والرسل والمقدسات كافة، والدليل على ذلك أن من يتناول اليهودية والمسيحية بالتجريح والتشكيك يظل حُرًّا طليقا، بل يفاخر بذلك، ولدينا في مصر قنوات دينية تعمل على قمرنا الصناعي - النيل سات - لا هم لها إلَّا التشكيك في المسيحية وتوجيه ألفاظ خارجة، بل جارحة لرجال الدين المسيحي، بل إن هناك عضوًا في الجمعية التأسيسية التي تتولى كتابة دستور مصر أفتى بعدم جواز توصيل سائقي التاكسي رجال الدين المسيحي إلى الكنائس، لأنهم بذلك يساعدون على أداء صلوات وطقوس

غير صحيحة، ولم توجه له كلمة لوم على ما قال، هذا ناهيك عن عشرات التصريحات اليومية التي تنال من اليهودية والمسيحية وتشكك فيهما.

أيضـا عندمـا نتحـدث عـن الأديان والعقائد فإننا نتحدث عن اليهودية والمسيحية والإسلام ونحرم بقية المعتقدات من الحق في الحماية والتقدير، نتدخل في ضمائر البشر ونحرمهم من الاعتقاد كما يشاءون، نرفض منح البهائيين حق كتابة عقيدتهم في بطاقاتهم الشخصية. باختصار لا نقف على أرضية مبدئية ونحن نطالب باحترام الأديان والمقدسات، وإذا أردنا توفير الحماية للأديان والمقدسات- والتي نعلم قدرها في مصر أكثر من الغرب- علينا أن نكون مبدئيين ونتحرك بتوافق مع كل المؤسسات الدينية في العالم، نتحرك مع هذه المؤسسات ونضع مشروع قانون متكامل في مصر بالاشتراك بين الأزهر والكنيسة ونتحرك باتجاه الفاتيكان ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول أمريكا اللاتينية، نعد مشروع قانون يفرض الاحترام للأديان والمعتقدات على نحو مبدئي، نخرجه خارج نطاق حرية الرأي والتعبير، ونظهر الازدواجية في التعامل مع هذه القضية، ففي الوقت الذي يحق للمواطن الغربي التشكيك في الذات الإلهية والإساءة للأديان - فيلم الإغراء الأخير للمسيح، شفرة دافينشي، الرسوم الدنماركية، الفيلم الأمريكي، الرسوم الفرنسية- فإن أيًا من هؤلاء ليس في مقدوره التشكيك في اليهودية، بل إن من يشكك في وقوع الهولوكوست أو حتى يجادل في عدد الضحايا ويقول إنهم أقل من ستة ملايين يكون مصيره السجن! من هنا نبدأ ونتحرك لتوفير الاحترام للأديان وتحصينها في مواجهة الإساءات الغربية المتتالية، المهم أن نتحرك على أرضية مشتركة ومبدئية.

الفصل الثاني

الدين والدولة والطائفية

السياسة والدين في مصر

من بين السمات العامة لدى المصريين، التمسك الشديد بالدين، أي التدين، فهذه السمة لازمت الشعب المصري منذ فجر التاريخ. كان الشعب المصري قديمًا يبحث عن قوى ما وراء الطبيعة، وفي زمن الفراعنة كان الدين حاضرًا بقوة في كل قرية فرعونية وكل مدينة، ومع التحول للمسيحية لعبت الكنيسة المصرية دورًا بارزًا في نشر المسيحية في أوروبا وإفريقيا، ومنها خرج «نظام الرهبنة» الذي أصبح نظامًا عالميًّا لدى المذهبين الأرثوذكسي والكاثوليكي، وقادت مصر تيارًا «محافظًا» أدى إلى انقسام الكنيسة إلى المذهبين الأرثوذكسي والكاثوليكي، وتركت مصر بصمة مهمة في تاريخ المسيحية في العالم.

وعندما تحول غالبية المصريين للإسلام واصلت مصر دورها باعتبارها رقمًا صعبًا في أية معادلة، فكان الدور المصري في بروز تدين وسطي، وكان الأزهر الذي يعد رمزًا للوسطية والاعتدال بما له من دور عالمي. إذن لا أحد في إمكانه المزايدة على تديّن المصريين منذ فجر التاريخ، ومن قبل ظهور الديانات الإبراهيمية، ربما آفة المصريين حاليًا هي الابتعاد عن الجوهر والاهتمام بالشكل كثيرًا، حتى بات الشكل غاية في

ذاته، وعلى حساب الجوهر في معظم الأحوال؛ لذلك ليس غريبًا أن تتجه القوى والأحزاب السياسية إلى المساجد والكنائس لمخاطبة المصريين من مسلمين ومسيحيين، ففي المساجد والكنائس توجد تجمعات كبيرة للمصريين، ويمكن بسهولة مخاطبتهم من أجل تأييد قوى سياسية معينة، أو دفعهم إلى الإيجابية من أجل حياة سياسية جديدة في مصر، وفي تقديري أن قوى سياسية عديدة ذهبت إلى دور العبادة من أجل مخاطبة المواطنين المصريين، ليس من منطلق ديني ولاعتبارات دينية، ولكن من منطلق مصري صرف، فالتوجه إلى دور العبادة هنا هو توجه نحو تجمعات كبيرة من المصريين، مثل التوجه إليهم في الأندية الاجتماعية والهيئات والشركات والنقابات، وكل أماكن تجمعات المصريين، الفيصل هنا عدم توظيف الدين في الصراع السياسي، وعدم استخدام الدين في حشد التأييد أو الحصول على أصوات لاعتبارات دينية، وهذا هو الفارق بين توجه الأحزاب السياسية المدنية إلى دور العبادة من مساجد وكنائس، وبين توجه الأحزاب التي تعمل على أساس ديني، فالأخيرة تعمل من منطلق ديني، توظف الدين لخدمة أهدافها السياسية، تخلط الدين بالسياسة والسياسة بالدين، من أجل مصالح سياسية لا علاقة لها بالدين، تنزل بالمقدس وهو الدين في أتون منزلة سياسية غير مقدسة، وسبق للفلاسفة أن قالوا: «إن السياسة ليست مجال عمل الرجل الفاضل»، وللدارسين للسياسة أن وصفوها بأنها «لعبة قذرة».

الأحزاب الدينية توظف الدين في حشد التأييد في مواجهة الخصوم السياسيين، وتقوم بتديين قضايا غير دينية، وتحول الخلافات السياسية إلى معارك دينية، وتعتبر انتصارها في هذه المعارك السياسية نصرة للدين،

في حين أن المعارك السياسية متغيرة في الأحداث والوقائع، ومتغيرة في النتائج، فلا يوجد حزب سياسي يمكن أن يكسب كل معاركه كل الوقت، أي أنه يخسر كل معاركه بعض الوقت أو يخسر بعض معاركه كل الوقت، فالسياسة مكسب وخسارة ولا يمكن نسبة المكسب السياسي للدين، حتى لا تحسب على الدين الخسارة السياسية، الفارق بين الأحزاب المدنية وتلك التي تعمل على أساس ديني، أنها تعمل طوال الوقت على تديين كل القضايا وكل المعارك، بل إنها تعمل على تديين المعارك الانتخابية وتراها معارك حاسمة والانتصار فيها انتصار للدين، والدين من كل ذلك براء.

تعرف الأحزاب الدينية جيِّدًا هشاشة منطقها لذلك تسعى إلى اصطياد أي حدث للتدليل على سلامة هذا المنطق، وهو الأمر الذي بدا واضحًا في التصريحات المنسوبة للقيادي الإخواني الدكتور «حسن البرنس»، تعليقًا على قيام شباب حزب الدستور بتوزيع أوراق تعريف بالحزب أمام المساجد خلال عيد الفطر، فحزب الدستور وهو حزب مدني قام بذلك كنوع من التوجه للمصريين في أماكن التجمع أو الحشود الكبيرة، وعندما يفعل ذلك أمام المساجد أو الكنائس فهو لا يخلط الدين بالسياسة، ولا يعمل على أرضية دينية ولا يقوم بتديين المجال العام أو القضايا محل الخلاف، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الدكتور البرنس من أن حزب الدستور بهذه الخطوة يكون قد «دفن الدولة المدنية» ولا عزاء فيها في الانتخابات، أمر غير صحيح بالمرة، ولا يعدو أن يكون محاولة استغلال واقعة متكررة لا تزيد على توجه الحزب إلى مصريين في أماكن تجمع كبرى لتعريفهم بالحزب، فحزب الدستور مثله مثل بقية الأحزاب المدنية لا يخلط السياسة بالدين. يؤمن بالدولة المدنية الحديثة التي تنهض على أساس المواطنة،

والمساواة. يؤمن بأن السيادة للشعب وهو مصدر السلطات. يؤمن أن للدين مكانته في قلوب المصريين مسلمين ومسيحيين، وأن الدين أقدس من أن يزج به في لعبة السياسة.

يتمثل الفارق الجوهري بين الأحزاب السياسية المدنية والدينية، أو ذات المرجعية الدينية، في الموقف من توظيف الدين في الصراع السياسي، فالأحزاب المدنية في مصر تحترم الدين وتقدسه، وتراه مكونًا جوهريًّا في حياة المصريين وعنصرًا رئيسيًّا في الثقافة المصرية، ولأنها تحترم الدين وتقدسه فهي تجنبه خوض النزال السياسي، ومن ثم فهي تدعو إلى فصل الدين عن السياسة، لا فصل الدين عن المجتمع، فأي دارس لتاريخ المصريين منذ فجر التاريخ يعلم تمام العلم أن الشعب المصري شديد التدين، حتى من قبل الديانات الإبراهيمية، ومن ثم فإن الأحزاب المدنية تدرك قيمة الدين في حياة المصريين، كما أن قادتها وكوادرها مصريون متدينون مثلهم في ذلك مثل الشعب المصري بمسلميه ومسيحييه.

أما الأحزاب الدينية أو ذات المرجعية الدينية فهي تعمل على زج الدين في أتون العمل السياسي، وتوظف الدين من أجل جلب الأصوات والفوز في الانتخابات، تقوم بتديين مجمل العملية السياسية، وتعمل على تديين قضايا سياسية لا يمكن تديينها، كما أنها تستخدم رجال الدين التابعين لها أو الذين يعتنقون فكرها السياسي في مهاجمة المخالفين سياسيًّا، وهو الأمر الذي يصل إلى صدور فتاوى بتكفير المخالف في الرأي السياسي، بل وإهدار دمه، وربما يكون المشهد في مصر كاشفًا عن هذه القضية بشكل جوهري، فمنذ تَخلِّي مبارك عن السلطة في الحادي عشر من فبراير 2011، بدأت موجة تديين العمل السياسي، شهدنا ذلك في تديين استفتاء التاسع

عشر من مارس 2011، وهو استفتاء على تعديلات دستورية لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالدين، خرج علينا تيار الإسلام السياسي مكفِّرًا من يقول «لا»، وهناك من دعا من قالوا لا لمغادرة مصر وأن يذهبوا إلى كندا أو أمريكا واصفا حصول نعم على نحو ثمانية وسبعين في المائة بـ «غزوة الصناديق». تكرر الأمر نفسه في الانتخابات البرلمانية حيث جرى تديين الانتخابات ووصفها بأنها مواجهة بين الإيمان والكفر، والتهجم على المرشحين من الأحزاب المدنية، وذهب حزب النور إلى نعت الكتلة المصرية، والتي تشكلت من ثلاثة أحزاب هي «التجمع» و«المصريين الأحرار» و«المصري الديمقراطي الاجتماعي» بالكتلة الصليبية.

وهناك من تطوع بترويج أكاذيب مثل أن الكنيسة المصرية تقف وراء هذه المظاهرات، والغريب أن فتاوى تكفير المتظاهرين وصلت إلى مؤسسة الأزهر حيث خرج أحد المشايخ مفتيا بإهدار دم المتظاهرين، صحيح أنه حاول بعد الضجة التي أثارتها فتواه تعديل المحتوى ليقتصر على من سيشارك في أعمال عنف، إلَّا أن الصحيح أيضًا، هو أن التظاهر وبالطبع السلمي هو طريقة تعبير عن الاعتراض والاحتجاج السياسي، وهو عمل مشروع قانونًا وسياسيًّا ما دام عملًا سلميًّا، ومن ثم فلا مجال لإصدار الفتاوى في عمل سياسي يقوم في جوهره على الاختلاف والتباين في الرأي والرؤية، فالديمقراطية في جوهرها تنهض على التنوع والتعدد والاختلاف، ولا مجال لتجريم الرأي الآخر على الاطلاق، وبدا واضحًا أن كل الأحزاب الدينية في مصر، أو ذات المرجعية الدينية، تدين - بعد وصولها للحكم - كل التظاهرات ضدَّها ليس من منطلق سياسي ولكن من أساس أيديولوجي، وإذا كان من حق الأحزاب السياسية أن تختلف

بل وبشدة حول الموقف من مظاهرات أو مسيرات، فإنها تملك هذا الحق سياسيًّا وعلى أرضيةٍ سياسية وهي ملزمة بالتعبير عن رأيها في حدود القانون، فإذا كان مطلوبا ممن سيسيِّر التظاهرات أن يحافظ على سلميتها وألَّا يقطع الطريق أو يعتدي على المنشآت العامة والممتلكات الخاصة، فإن من واجب النظام السياسي أن يوفر الحماية للمتظاهرين، وأن يحاسب من يتعرض لهم بالفعل أو القول، وما أكثر دعوات وفتاوى تكفير وإهدار دم المتظاهرين وسب المعارضين- لرئيس الجمهورية قبل عزله- ووصفهم بأوصاف يعف اللسان عن ذكرها لما فيها من خروج على آداب الحديث، وما تمثله من سب وقذف يضع قائله تحت طائلة القانون، ولكن يبدو أن القانون لا يطبق على المؤيدين للرئيس، جماعته وحزبه، فلهم الحق في السب والقذف، واستخدام أبشع الألفاظ في نعت المخالفين في الرأي، بل وتكفيرهم وإهدار دمهم، أين القانون مما كان يرد على لسان خالد عبد الله في قناة الناس؟ وما يرد يوميًّا في قناة الحافظ من تكفير وإهدار دم المخالفين في الرأي، لو استمر هذا الأمر وتواصل التلاعب بالقانون والانتقائية في التطبيق، سوف تسقط هيبة القانون في عيون كثير من المصريين، وتعود قواعد الغابة وفيها يكون البقاء للأقوى فيبحث الكل عن وسائل القوة سواء للحماية أو الاعتداء، ولا عزاء لمصر المدنية الحديثة التي علمت البشرية منذ فجر التاريخ فباتت على شفا الخروج منه.

وعلى الرغم من أن النظم السياسية المصرية المتعاقبة وظفت الدين في العملية السياسية، سواء لجلب التأييد أو تشويه الخصوم، فإن أكبر عملية توظيف للدين في خدمة سياسة جاءت في أعقاب ثورة الخامس والعشرين

من يناير. وظف رؤساء مصر من عبد الناصر إلى مبارك مرورًا بالسادات الدين في خدمة السياسة، وكان عبد الناصر أقلهم توظيفًا للدين في خدمة السياسة، ويعد السادات صاحب مدرسة توظيف الدين من أجل جلب التأييد السياسي وتشويه المنافسين، فقد بدأ عهده بالإفراج عن أعضاء جماعة الإخوان من السجون التي أودعهم فيها عبد الناصر.

وهكذا بدأت عملية تديين المجال العام في مصر، وبدأت مرحلة نشر ثقافة التعصب والتشدد في بلد متنوع ومتعدد. دفع السادات ثمن تديين المجال العام ونشر ثقافة التعصب، قُتل على يد عناصر رأت فيه متخاذلًا عن تطبيق الشريعة على النحو الذي كان يعد به. جاء مبارك بعده ليواصل سياسة توظيف الدين في خدمة مصالحه السياسية، صحيح أنه لم يلجأ إلى أساليب السادات في إضفاء مظاهر التدين على سلوكه ومفردات خطاباته، إلَّا أنه عمل على توظيف الآليات التي ابتدعها السادات في الحصول على التأييد من بسطاء المصريين، ورغم أنه نزع تدريجيًّا نحو التوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عامة، ووطد من علاقاته مع إسرائيل، فإنه كان يلجأ من حين إلى آخر إلى إثارة قضايا دينية من أجل جلب تأييد البسطاء أو إرسال رسالة للغرب، بأن لديه من الأوراق ما يمكن توظيفها ضد المصالح الغربية، أو للتأكيد على أنه شخصيًّا ونظامه السياسي بمثابة حائط الصد في مواجهة ظهور نظم سياسية دينية متشددة في مصر والمنطقة، فقد كثف مبارك من خطابه المؤكد على أن البديل الوحيد لنظام حكمه هو الحكم الديني أو حكم جماعة الإخوان، وهي اللغة التي كثفها مبارك في أيام نظامه الأخيرة.

سقط مبارك وتولى السلطة من بعده المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير طنطاوي والفريق عنان، وقد ارتكب هذا الثنائي جريمة في

حق مصر عندما سلما البلد في لحظة التحول لقوى الإسلام السياسي، فقد أقدما بداية على تكسير القوى المدنية، ضرباها بكل قوة، وسلّما عملية إدارة المرحلة الانتقالية لقوى الإسلام السياسي ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين ثم الجماعات التي تقع على يمينها، فجرت صياغة المرحلة الانتقالية على نحو أدى إلى تمكين هذه القوى من مفاصل الدولة المصرية، وفي الوقت الذي واجه المشير وتابعه الفريق مظاهرات القوى المدنية بكل عنف ودموية، وفرا كل رعاية وحماية ممكنة لتظاهرات قوى الإسلام السياسي، سلما مبكرًا بكل مطالب هذه القوى، وانتهى الأمر بالانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز مرشح جماعة الإخوان الدكتور محمد مرسي، لتبدأ مرحلة جديدة من استكمال عملية تديين المجال العام في مصر والتي يمكن أن تصل إلى إقامة دولة دينية.

ما نشهده اليوم في مصر هو نوع من الصراع بين دعاة الدولة الدينية، وبين أنصار الدولة المدنية الذين يرون مصر دولة مدنية حديثة قائمة على المواطنة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، تحفظ للدين دوره الحيوي في حياة المصريين وتتعامل مع الشعب المصري باعتباره شعبًا شديد التدين، ولكن دون تداخل بين ما هو ديني وما هو سياسي، بمعنى عدم توظيف الدين لخدمة مصالح سياسية، وهو الصراع المتوقع أن يستمر معنا، وهو صراع يحرص كل طرف فيه على اقتناص نقاط لخدمة مشروعه، فهذا الصراع لن يحسم بضربة واحدة أو خطوة واحدة، بل ستتحدد نتائجه بالنقاط، ومن هنا يتوقع أن يستمر الصراع بين دعاة الدولة الدينية وأنصار الدولة المدنية.

الكنيسة والثورة

اللجنة المكلفة بالإشراف على انتخابات البابا الجديد- عقب وفاة البابا شنودة- وتحديدًا التي كلفت بمهمة اختيار ما بين خمسة إلى سبعة مرشحين من بين السبعة عشر مرشحًا، أعلنت اختيارها لخمسة من المرشحين، اثنين من الأساقفة العموميين وثلاثة من الرهبان. فور أن أعلن قائم مقام البطريرك الأنبا «باخوميوس» الأسماء الخمسة التي تم اختيارها عمت فرحة عارمة وسط الأقباط، وانتشرت السعادة بين عموم الأقباط وبين النخبة القبطية المدنية. مصدر السعادة مزدوج؛ الأول هو خروج عدد من الشخصيات المرشحة لمنصب البابا والتي يتحفظ الأقباط عليها بشدة لاعتبارات عديدة، وعلى رأس هذه الشخصيات التي خرجت من السباق يأتي الأنبا «بيشوي» سكرتير المجمع المقدس وصاحب المواقف المتشددة تجاه الجميع، فقد هاجم الطوائف المسيحية الأخرى من كاثوليك وبروتستانت، وصفهم بالخروج على الإيمان، ومن ثم كان هناك خوف شديد من احتمالات نجاحه على العلاقات بين الطوائف المسيحية، والتي كان الأنبا باخوميوس قد حقق تقدمًا ملموسًا على طريق تحسينها. أيضًا سبق للأنبا بيشوي أن هاجم المصريين المسلمين ووصفهم

بالضيوف، وهـو أمـر أثـار ردود فعـل غاضبة داخل الأوساط الإسلامية، ونجح البابا شنودة بكل ما له من تأثير وعلاقات مع المؤسسات الإسلامية وعلى رأسها الأزهر في احتواء ردود الفعل الإسلامية الغاضبة. وعندما أراد الأنبا بيشوي فتح صفحة جديدة مع المسلمين تحسبًا واستعدادًا لانتخابات البابا التي كان يقاتل في سبيل خوضها، أهان المرأة المصرية المسيحية عندما دعاها إلى الاقتداء بالمرأة المسلمة في الاحتشام، وهو أمر أثار غضب المرأة المصرية المسيحية وخرجت من هاجمته بضراوة وطالبته بالاعتذار، وتحت الضغط قدم اعتذاره للمرأة المصرية المسيحية. وتعلم مصادر عديدة أن الأنبا بيشوي كان يقاتل من أجل الترشح للمنصب البابوي، وكان يجري الاتصالات التي تضمن له أن يكون من بين الثلاثة الحاصلين على أعلى الأصوات، ومن ثم يدخل إلى القرعة الهيكلية، وفي سبيل ذلك استعان بالأنبا أرميا سكرتير البابا الراحل، والرجل القوي الذي كانت له اتصالاته بجماعة الإخوان المسلمين والمجلس العسكري، كان المصدر الرئيسي للمعلومات للمجلس العسكري وكان من يرشح للمجلس العدد المطلوب تعيينهم في المناصب العامة من الأقباط.

لم يترشح الأنبا أرميا لأنه تحالف مع الأنبا بيشوي، وفي حال فوز الأخير كان الأول سيحل محله في كونه الرجل القوي في الكنيسة ومركز الاتصال مع أجهزة الدولة ومؤسساتها، واستبعاد الأنبا بيشوي من سباق الانتخابات على منصب البابا يعني ابتعاده والأنبا أرميا عن المقر البابوي وتحديدًا عن مراكز النفوذ وصنع القرار. الأمر الثاني في العنصر الأول هو استبعاد الأنبا «يوأنس» سكرتير البابا الراحل من السباق الرئاسي والذي كانت له اتصالاته الخاصة بأجهزة الدولة المصرية، ولا ننسى أنه أراد توجيه الشكر للرئيس

السابق مبارك في أثناء الصلاة على جثامين شهداء كنيسة القديسين، فثار عليه الشباب واحتجوا بشدة وطالبوا بخروج ممثلي مبارك من الدير الذي كانت تقام فيه الصلاة، وكان دوره في التعامل مع جريمة ماسبيرو مثيرا لغضب الشباب القبطي الذي كان يهتف ضد العسكر، من هنا جاء خروج الأنبا بيشوي، ومعه الأنبا أرميا من ناحية، وخروج الأنبا يوأنس من ناحية ثانية خبرًا مفرحًا لأقباط مصر الذين شعروا بأن قائم مقام البابا أقدم على قرار شجاع وقوي باستبعاد الرجال الأقوياء من سباق الانتخابات البابوية. أما الجانب الثاني من مصدر سعادة الأقباط فهو الشخصيات الخمس التي تم اختيارها لخوض السباق، فالأقباط شعروا بالارتياح الشديد للمرشحين الخمسة الذين سيخوضون الانتخابات، والرأي المشترك لدى الغالبية الساحقة من الأقباط هو أنهم سيكونون سعداء في حال نجاح أي من المرشحين.

يمكن اعتبار ما قامت به اللجنة المشرفة على انتخابات البابا الجديد برئاسة قائم مقام البابا الأنبا باخوميوس، ثورة حقيقية، فقد نجحت اللجنة في قصر حق الترشح للمنصب على خمسة مرشحين فقط وقامت باستبعاد أحد عشر مرشحًا، والثورية هنا تتمثل في قرار استبعاد الرجل القوي الأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس وصاحب النفوذ القوي، ومن خلفه أيضًا الأنبا أرميا رجل المجلس العسكري وصاحب الاتصالات القوية بأجهزة الدولة، والذي شكل مع الأنبا بيشوي ثنائيًّا قويًّا صاحب سلطة ونفوذ قوي ومكانة بناها على مدار السنوات الماضية التي قضاها سكرتيرا للبابا الراحل شنودة الثالث. وقد قاما بشن حملة ضخمة لتأكيد أحقية الأنبا بيشوي في الترشح للمنصب السامي. أرسلا مقالات مطولة وتحليلات عميقة لكل من له حق الانتخاب، تدافع عن حقه في الترشح كأسقف عكس الجهود

التي كان يبذلها البعض من أجل استبعاد الأساقفة من الترشح للمنصب. لم يكن الأنبا بيشوي يتصور أنه سيكون خارج السباق على منصب البابا، كانت لديه ثقة ضخمة بأنه سوف يخوض السباق، ولذلك لم يرشح الأنبا أرميا نفسه وتفرغ لدعم الأنبا بيشوي. ينطبق الأمر نفسه على السكرتير الثاني للبابا الراحل، الأنبا شنودة الثالث، وهو الأنبا يوأنس، الذي كان يتطلع إلى المنصب الرفيع في حياة البابا شنودة، كان يخطط من أجل ضمان أن يكون واحدًا من الثلاثة الذين سوف تجرى القرعة الهيكلية بينهم، له اتصالاته بأجهزة الدولة المختلفة وكان حلقة الاتصال مع أجهزة سيادية. خفت نفوذه بسبب محاولاته الوصول إلى حلول وسط مع أجهزة الدولة في قضايا لا مجال للحلول الوسط بشأنها كدماء شهداء ماسبيرو، وحقوق أقباط جرى اغتصابها.

وبصراحة شديدة كانت الغالبية الساحقة من الأقباط تضع الأيادي على القلوب خشية خوض أي من الأنبا بيشوي والأنبا يوأنس انتخابات البابا، فالأول ومعه الأنبا أرميا يمكن أن يثير نزاعات طائفية مع الطوائف المسيحية الأخرى من كاثوليكية وإنجيلية، في وقت تمكنت فيه الطائفتان من قطع شوط كبير من التفاهم مع الطائفة الأرثوذكسية، ويمكن أن يثير في الوقت نفسه نزاعات دينية مع المصريين المسلمين، فالرجل معروف عنه تصريحاته الزاعقة والتي أثارت قلقًا شديدًا، ومن ثم فإن انتخابه يمكن أن يكون بداية لعهد من تصعيد التوتر الديني مجددا في البلاد، لا سيما في وقت تصاعد فيه دور ونفوذ بل وسطوة جماعات الإسلام السياسي والجماعات السلفية، ومن ثم يمكن أن يؤدي سيناريو من هذا النوع إلى مواجهات طائفية واسعة النطاق في البلاد. أيضًا فإن وجود الأنبا أرميا كرجل ثانٍ في الكنيسة مع الأنبا

بيشوي يثير مخاوف عديدة من مواصلة معادلة إبرام الصفقات مع الأجهزة السيادية في البلد، والتي يمكن أن تأتي على حساب ترسيخ قيمة المواطنة وحقوق الأقباط. أيضا فإن وجود الأنبا يوأنس يثير مخاوف مشابهة من معادلة مقابلة مع أجهزة أخرى في الدولة.

من هنا نعتبر قرار اللجنة المشرفة على انتخابات البابا باستبعاد هذه الشخصيات من حق الترشح لهذا المنصب الرفيع، قرارًا ثوريًّا، ولا يمكن أن يصدر إلَّا في وجود شخصية عظيمة هي الأنبا باخوميوس الذي جاء في مرحلة فارقة في تاريخ مصر، طلبنا منه مرارًا أن يتنازل عن منصب القائم مقام وأن يرشح نفسه للانتخابات البابوية بعد أن أثبت قدرة هائلة على العمل وسط أجواء معاكسة، لم يتراجع، ولم يساوم، وقد رفض الرجل هذه المطالب بشكل حاسم مؤكدًا أنه قبل منصب القائم مقام، ومن ثم لا يجوز له أن يترشح للمنصب وهو لا يريد مخالفة هذه القاعدة، إضافة إلى تواضعه الجم فقد رد على طلب مشابه بالقول إنه يريد الانتهاء من مهمة القائم مقام بانتخاب البابا الجديد حتى يعود سريعًا إلى قرى البحيرة التي لا يستطيع الابتعاد عنها كثيرًا، مضيفًا أن رائحة حقول القرى وجلساته مع فلاحي البحيرة تمثل أهمية قصوى لديه. كان الرجل محقًّا، ففي تقديري أنه وحده القادر على إحداث ثورة داخل الكنيسة الأرثوذكسية، ثورة حقيقية تمثلت في إدارته للمرحلة الانتقالية، وتفكيك مراكز القوى، وإدارة عملية الانتخابات بقوة غير عادية، فقد أخرج كل مشتاق للمنصب خارج العملية الانتخابية واختار مع اللجنة خمسة مرشحين غير متطلعين للمنصب، جرى وصفهم وهم ثلاثة من الرهبان وأسقفان عامان، بأنهم خمسة بطاركة كناية عن صلاحيتهم جميعًا للمنصب وجدارتهم به، والأهم من كل ذلك

أنه لا حسابات ذاتية ولا تطلع لدور سياسي ولا علاقة خاصة تربط أيًّا منهم بأجهزة الدولة الأمنية، باختصار ما قام به الأنبا باخوميوس ومعه لجنة الانتخابات البابوية يمثل ثورة حقيقية داخل الكنيسة ورسالة لشركاء الوطن من المسلمين، بأن المصريين الأقباط قد رتبوا بيتهم الداخلي ومهدوا الطريق لبناء شراكة حقيقية وعهد جديد في البلاد، فهل يتلقف المصريون المسلمون هذه الرسالة ويمهدون الطريق من جانبهم ليتلاقى الجميع على قيم المواطنة والعيش المشترك؟

استكمالًا للتحولات الإيجابية التي تجري داخل الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، جاء قرار تبكير موعد الانتخابات البابوية لتجرى في التاسع والعشرين من أكتوبر 2012م بدلًا من الرابع والعشرين من نوفمبر، وأن تجرى القرعة الهيكلية لاختيار واحد من الثلاثة الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات في الرابع من نوفمبر، وهو أمر ما كان له أن يحدث لولا المواقف الشجاعة التي اتخذها قائم مقام البابا الأنبا باخوميوس، فقد جرى تحديد المواعيد البعيدة تحسبًا لعدم قدرة اللجنة على تصفية المرشحين إلى العدد المطلوب وهو خمسة أو سبعة مرشحين من بين ستة عشر مرشحًا، اعتقد البعض أنها ستكون بمثابة عملية صعبة ومخاض عسير نظرًا لما يمكن أن يترتب على استبعاد شخصيات ذات نفوذ ووزن من ردود فعل، كما كان هناك اعتقاد لدى البعض أن عملية الاستبعاد ستمر بمراحل عديدة وقد تطول أكثر من اللازم، نظرًا لما هو متوقع من تردد وحسابات معقدة قبل إعلان القائمة النهائية. ولكن ما حدث عمليًّا هو أن العملية كانت سريعة وهادئة، ومرجع ذلك في تقديري شخصية القائم مقام، فهو رجل بشوش، طيب القلب بالفعل، لكنه قوي، صلب

وشجاع، يعلم تمامًا الواقع القائم في بلادنا، يعلم تمامًا الأجواء المحيطة به والتطلعات التي كانت تراود البعض لشغل كرسي «مار مرقس الرسول».
لفت الأنبا باخوميوس الانتباه بقوة في تماسكه وإدارته للمرحلة الانتقالية وسط أجواء تسيطر عليها شخصيات بنت مكانة ونفوذًا على مدار السنوات الماضية، كان قدره أنه ثاني أقدم أعضاء المجمع المقدس رهبنة، ومع اعتذار الأقدم لحالته الصحية، انتقلت المسؤولية إلى الأنبا باخوميوس، القادم من محافظة البحيرة، كانت إدارته لمراسم جنازة البابا مؤشرًا واضحًا على أننا أمام شخصية صلبة لا تساوم في الحق، وجاءت قيادته لصلاة عيد القيامة فكان النظام وكانت السكينة، وتراجع أصحاب النفوذ كثيرًا.

وما إن بدأت عملية التحضير لانتخابات البابا حتى بدأت التحركات من جانب عدد من الشخصيات الطامحة لكرسي مار مرقس في الترتيب لضمان خوض السباق من ناحية، واحتلال موقع من المواقع الثلاث التي ستجرى القرعة الهيكلية بينهم. وكان مشهدًا غريبًا للغاية بالنسبة للقائم مقام، فالرجل قرر من البداية قبول منصب القائم مقام وهو يعلم أنه لا يسمح له بخوض الانتخابات، فقد ضرب المثل في الزهد، ورأى أن مسؤوليته تتمثل في إعادة ترتيب شؤون الكنيسة في الفترة الانتقالية وتأمين إجراء الانتخابات البابوية وفق أسس واضحة لا تفسح مجالًا لطامح في المنصب، فالأساس هو أن من اختار طريق الرهبنة، فقد ترك الدنيا وسعى إلى الخلاص الفردي في حال الاستمرار في الدير، أو خدمة المؤمنين في حال اختياره للخدمة. يؤمن أن الجلوس على عرش «مار مرقس الرسول» مسؤولية ضخمة يهرب منها أنقياء القلب كما حدث مع الراحل

البابا «كيرلس السادس». كان ما يراه حوله من تنافس محموم على الترشح للمنصب يحزن قلبه كثيرًا، وقال في ذلك: «رأيت في المقر البابوي ما أحزن قلبي كثيرًا»، وذلك تعليقًا على الرغبة المحمومة لدى البعض في الترشح لمنصب البابا وما تبع ذلك من سباق على إقناع الناخبين بأنه الأجدر والأحق بالمنصب. كان غريبًا بالنسبة للقائم مقام أن يرى هذا الصراع على الترشح لمنصب روحي يفترض أن يهرب منه نقي القلب، لا هروبًا من المسؤولية ولكن تواضعًا ووجلًا من اعتلاء هذا الكرسي، وتحمل مسؤولية ثقيلة في زمن متغير لم تعد فيه مصر كما كانت في الخمسينيات والستينيات إبان عهد البابا الأنبا «كيرلس السادس»، أو حتى في السبعينيات إبان صراع السادات مع البابا «شنودة الثالث»، بل الوضع بات متغيرًا تمامًا بعد أن سيطرت قوى الإسلام السياسي على المشهد السياسي، والبلد بأكمله، في انتظار تحولات كبرى تتطلب درجة عالية من الحكمة، وقدرة على استيعاب التطورات الجارية في المجتمع، وتحديدًا ما حدث من تطورات بالنسبة للأجيال الجديدة من الأقباط التي بادرت بشغل مساحة كبيرة ظلت شاغرة لفترة طويلة، وصفت بعزلة الأقباط وإحجامهم عن المشاركة في العمل العام، وهو أمر بالقطع لن يكون متوافرًا لدى من خاض صراعات طويلة للترشح أو فتح قنوات اتصال خلفية مع أجهزة في الدولة، جعل الأخيرة تتصور أن بإمكانها تحديد شخصية البابا الجديد.

عمومًا ابتعد الكرسي عن «كل مشتاق» واقترب من شخصيات زاهدة في عرش مار مرقس، فالمرشحون الخمسة معروف عنهم الزهد التام، ويكفي أن نقول إن الأنبا «روفائيل» كان مصرًّا على الانسحاب من السباق حتى ساعات قبيل إعلان الأسماء النهائية.

الأنبا باخوميوس قام بعمل تاريخي ضخم، وهو استبعاد كل مشتاق للمنصب الرفيع، وتنحية كل مقاتل في سبيل الترشح والإبقاء فقط على خمسة من الرجال أجمع الأقباط على أنهم سيكونون سعداء في حال فوز أي منهم، وهو أمر جديد تمامًا في مصر أن يحدث إجماع على تقبل فوز أي من المرشحين الخمسة بفرح وسعادة.

«ذمة» مرسي

في مؤتمره الانتخابي بمحافظة المنيا، أعلن مرشح جماعة الإخوان المسلمين لمنصب رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي أن الكنائس والأديرة في مصر في ذمته، مؤكدا أن هذه الحماية هي «دين في رقبته»، وتكشف هذه الكلمات التي نطق بها محمد مرسي عن رؤية جماعة الإخوان المسلمين للدولة وتقديرهم لمبدأ المواطنة، فالقضية بالنسبة للجماعة لا تتمثل في دستور أو قانون، بل في ذمة وعهدة شخصية، فجماعة الإخوان المسلمين لا تؤمن بمبدأ الدولة، بل بفكرة الأمة، الدولة مجرد ولاية في الأمة، أو الخلافة الإسلامية، والأمة قائمة على فكرة الدين الإسلامي، وبقية الأديان إنما هي في ذمة الحاكم المسلم، ومن هنا يأتي تعبير أهل الذمة.

وإذا كان هذا التعبير قد جاء وليد بيئة تاريخية وظروف كانت سائدة في المجتمعات القديمة والقبلية، فإن تطور البشرية، وتشكل الدول، وإرساء أسس الدول المدنية الحديثة، وترسيخ مبدأ المواطنة والمساواة وحكم القانون داخل حدود الدول، وتشكل القانون الدولي، وتطور القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أدى إلى انتقال

البشرية إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي والاجتماعي، فلم تعد فكرة «الذمة» قائمة إلَّا في المجتمعات البدائية والقبلية التي تعتمد على قواعد عرفية لم تتطور بعد إلى قانون. من هنا يمكن القول إن الحديث عن الذمة الشخصية إنما هو حديث ينتمي إلى مرحلة ما قبل الدولة من ناحية، ويسعى إلى تجاوز الدولة إلى مفهوم الأمة من ناحية ثانية.

المؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين كانت تستخدم الأدوات والآليات الموجودة في الدولة من أجل الوصول إلى السلطة، وبعد ذلك تسعى إلى تطبيق برنامجها الخاص الذي يتجاوز مبدأ الدولة.

رئيس من الفكر الإخواني يرى في الدولة انتكاسة لفكرة الأمة ويتحرق شوقًا لتجاوز الدولة إلى الأمة، وهو جوهر ما عبر عنه المرشد السابق لجماعة الإخوان السيد محمد مهدي عاكف عندما قال عبارته الشهيرة التي تسب مصر وتستهزئ بها، مشددًا على أنه لا يرى مانعًا أن يتولى رئاسة مصر ماليزي أو إندونيسي.

الفكرة هنا ببساطة أن مصر بالنسبة له ليست دولة إنما ولاية في الأمة، ومن ثم يحق لأي مسلم في الأمة أن يتولى رئاسة أية ولاية أو إمارة. المؤكد أن الدكتور محمد مرسي وهو يعاهد المسيحيين المصريين بحماية وصيانة الكنائس والأديرة، فإنه تعهد بأنها سوف تكون في ذمته الشخصية، لم يقل الرجل إنه سوف يرسخ مبدأ المواطنة أو يكرس قيمة المساواة أو يعمق من مبادئ الشفافية والمحاسبة، ويقيم دولة القانون، فقد قال: «إن كنائسكم وأديرتكم في ذمتي الشخصية»، وهو أمر في الحقيقة يثير من المخاوف بأكثر مما يولد من اطمئنان، فالمرشح لرئاسة الجمهورية ليست لديه القدرة على

الوقوف على أرضية وطنية، ولا العمل وفق مبدأ وقيمة المواطنة. والحقيقة أن هذه الرؤى لا تقتصر على الدكتور مرسي وحده، بل هو فكر جماعة الإخوان التي لا تزال ترفض مبدأ الدولة، وتسعى إلى الارتداد لمرحلة ما قبل الدولة من ناحية، والقفز فوق الدولة وصولًا إلى فكرة الأمة من ناحية ثانية، فقد سبق لعدد من قادة الإخوان أن تعهدوا بالعمل على استعادة دولة الخلافة، وأن هذه الاستعـادة سـوف تبدأ من مصر، فالسيطرة على مفاصل الدولة المصرية كافة سوف تكون المقدمة لاستعادة دولة الخلافة، لذلك لم يكن غريبًا أن يتحدث مرشح جماعة الإخوان المسلمين لمنصب رئيس الدولة في مصر عن تطبيق الشريعة، وعندما يخاطب المسيحيين المصريين يقول لهم اطمئنوا أنتم وكنائسكم وأديرتكم في ذمتي الشخصية، لا.. سيد مرسي، المصريون في حماية الدولة المصرية، فمصر باقية والأشخاص وذمتهم زائلون، مصر دولة مركزية من سبعة آلاف عام، كانت وستظل دولة مدنية عصرية حديثة قائمة على القانون والمواطنة، لا تفرق بين أبنائها بسبب عرق أو دين أو طائفة، وعندما تصل إلى أن تكون حياة ودور عبادة مواطنين مصريين في ذمة شخص، فسوف تكون نهاية مصر التي نعرفها.

الإخوان وإشعال نيران الطائفية

كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير ثورة مصرية بالكامل، صنعتها وشاركت فيها فئات المجتمع المختلفة، وكانت الثمانية عشر يومًا نموذجًا يحتذى في التوحد الوطني، وقد حاول نظام مبارك وهو يحتضر اللعب على وتر الطائفية إلَّا أنه فشل في ذلك فشلًا ذريعًا، فتكفَّلت غفلة المجلس العسكري، بعد ذلك، بتمزيق شمل الوطن عبر السماح لآلاف من المجاهدين بالعودة من أفغانستان وباكستان، وغض الطرف عن نشاط جماعات سلفية قامت بالاعتداء على أقباط وحرقت كنائس. رحل المجلس العسكري ولم ترحل سياساته التمييزية وألاعيبه الطائفية، وهو الأمر الذي تبدى بوضوح في أساليب جماعة الإخوان المسلمين في مواجهة موجة الاحتجاج والغضب ضد سياسات الجماعة وطريقتها في إدارة البلاد، سواء تمثل ذلك في السيطرة على مؤسسات الدولة أو كتابة دستور يمهد لدولة دينية وحكم ثيوقراطي.

مع تزايد معدلات الاحتجاج والغضب ضد مرسي والجماعة وتبلور ما يفيد بإمكانية تحول هذا الغضب إلى موجة ثانية من الثورة المصرية تطيح بحكم المرشد، بدأت الجماعة في العزف على وتر الطائفية، وهم خبرة

في هذا المجال وأهل له، فالجماعة لديها قدرة هائلة على تديين أية ظاهرة أو مشهد أو نشاط، فقد سبق وديَّنوا استفتاء التاسع عشر من مارس 2011 ومرروه على النحو الذي أرادوا. مع تصاعد موجات الاحتجاج وتحديدًا بعد تزايد أعداد المعتصمين حول مقر الاتحادية، بدأت الجماعة في الترويج لمقولة إن غالبية المحتجين ضد الدكتور مرسي هم من الأقباط، وإن الكنيسة المصرية تقف وراء الاحتجاجات. بدأت عملية ترويج هذه الأكاذيب من خلال ترديد عبارات متفق عليها بين قادة الجماعة وكوادرها، فقد خرج علينا الدكتور محمد البلتاجي أمين حزب الحرية والعدالة بالقاهرة قائلا إن 60% من المحتجين أمام الاتحادية من الأقباط، مطالبًا بشكل مسرحي الأقباط بالعودة إلى الصف الوطني، وهو قول يحمل اتهامًا بالخروج عن الصف الوطني، أي يحمل تخوينًا للأقباط. بعده خرج رجل الجماعة القوي «خيرت الشاطر» ليردد الأكذوبة نفسها بالقول إن غالبية المحتجين ضد الدكتور مرسي هم من المسيحيين.

سارت الجماعة خطوات أبعد ودفعت بالدكتور صفوت حجازي ليقول إن 80% من المحتجين ضد الدكتور مرسي هم من «النصارى»، مؤكدًا أن معارضة الدكتور مرسي خط أحمر، وسار حجازي خطوات إضافية عندما عرض تسجيلات لعدد من رجال الكنيسة ومنهم الأنبا «روفائيل» سكرتير المجمع المقدس وهو يدعو المسيحيين إلى التصويت بـ «لا» في الاستفتاء، وصاح مؤكدًا أن الكنيسة تلعب دورًا سياسيًّا وأنها ضد الدستور الذي أعدته اللجنة التأسيسية. والحقيقة أن ما عرضه صفوت حجازي كان لقطات من لقاءات تمت بخصوص الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي جرت في 19 من مارس 2011، وليس الاستفتاء على مشروع الدستور

الحالي، ففي ذلك الوقت تحدّث عدد من قادة الكنيسة عن ضرورة رفض التعديلات تجاوبًا مع مطالب القوى المدنية التي كانت تطالب بكتابة دستور للبلاد قبل إجراء الانتخابات.

أما بشأن مشروع الدستور الحالي (دستور 2012) فقد أصدر البابا تواضروس الثاني بيانًا واضحًا نفى فيه وجود موقف للكنيسة من الاستفتاء على مشروع الدستور، داعيًا الأقباط بالذهاب إلى الاستفتاء والتصويت على النحو الذي يريدون، فكل قبطي من حقه التصويت على مشروع الدستور حسب ما يرى، أيضًا تضمن بيان «البابا» دعوة للصلاة من أجل مصر كي تعبر مرحلة الانقسام. جاء ذلك من منطلق إيمان البابا تواضروس بأن دور الكنيسة روحي فقط، ولا دخل لها بالسياسة ولن تتدخل بتوجيه الأقباط للتصويت على نحو معين، تاركة هذه القضية السياسية للأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وتاركة الأقباط يعملون من خلال هذه الأحزاب ويحددون موقفهم على أساس وطني لا على أساس ديني، ففي النهاية لا يوجد تناقض بين الانتماء الوطني والانتماء الديني، بل هناك تكامل واضح. وفي تقديري أن مخطط الإخوان الخبيث بمحاولة إشعال نيران طائفية وتديين الخلافات السياسية لن ينجح، فالشعب المصري تجاوز هذه الألاعيب ولن يسمح لمشعلي الفتن بترويج مثل هذه الأقوال التي يريدون من خلالها تقسيم الوطن وإشعال النيران في جسده.

تتواصل حملات الإخوان وحلفائهم من التيار السلفي على الكنيسة المصرية، وتتوزع الاتهامات وتتنوع على نحو يوحي بوقوف الجماعة خلف هذه الحملة والتي تتم إدارتها بشكل منظم. هدف الحملة هو إجبار الكنيسة على العودة إلى سابق عهدها في ظل نظام مبارك، فقد كان الأخير

يطرق باب الكنيسة للحصول على الدعم المطلوب، أو أسماء شخصيات مرشحة لمناصب معينة، باختصار اختزل مبارك الأقباط في الكنيسة وكانت الأخيرة العنوان للحصول على ما يريد. مع سقوط مبارك حدثت تغيرات مهمة بالنسبة للأقباط والكنيسة المصرية. الأول هو مغادرة شباب الأقباط لأسوار الكنيسة والتحرك باتجاه الاندماج في المجتمع من أرضية المواطنة، ومن ثم فقد تمردت الأجيال الجديدة من الأقباط على نفوذ رجال الكنيسة لا سيما من الذين كانوا حول البابا الراحل، «شنودة الثالث»، وبدا ذلك واضحًا في عدم تقبل الشباب محاولة سكرتير البابا توجيه الشكر لمبارك إبان الصلاة على جثامين ضحايا تفجير كنيسة القديسين، كما لم يلتزم الشباب بدعوات عدم الخروج إلى ميدان التحرير للمشاركة في الاحتجاج ضد نظام مبارك، فقد خرجوا وشاركوا بقوة عكس رغبة الكنيسة في بداية أحداث الثورة.

أما التغير الثاني الذي حدث فهو رحيل قداسة البابا شنودة الثالث بكل ما كان يتمتع به من كاريزما، وتولي الأنبا باخوميوس منصب القائم مقام البابا، فقد حرص الأخير على عودة الكنيسة تدريجيًّا إلى دورها الروحي وتقليص انغماسها في العمل السياسي قدر الإمكان، وفتح جسور مع النخب القبطية المدنية ومنحها دورًا رئيسيًّا في كل ما له علاقة بالشؤون العامة. وتكرس هذا التوجه بانتخاب البابا تواضروس الثاني بطريركا للكنيسة الأرثوذكسية، فهو تلميذ القائم مقام، ويحمل التوجه الخاص نفسه بإعادة الكنيسة تدريجيًّا إلى دورها الروحي وتقليص انغماسها في العمل العام والسياسي، وترك مثل هذه المهام للنخب القبطية المدنية.

رحبت القوى المدنية بعودة الكنيسة إلى ممارسة دورها الروحي وإتاحة الفرصة أمام النخب القبطية المدنية لممارسة دورها الوطني، لكن جماعة الإخوان المسلمين التي كثيرًا ما تنتقد الكنيسة بسبب دفاعها عن حقوق الأقباط وتصديها لمشكلاتهم، التي كانت ترفض أي دور عام للكنيسة، سـرعـان ما رفضت التوجه الجديد للكنيسة، وبدا واضحًا أن الجماعة لا سيما بعد فوز مرشحها محمد مرسي برئاسة الجمهورية تريد من الكنيسة العودة إلى دورها قبل الثورة، وهو تمثيل الأقباط أمام النظام، وأن تكون هي العنوان الذي تتوجه إليه الدولة في أي أمر يتعلق بشؤون الأقباط، أو طلبًا للدعم والمساندة في مواقف محددة.

بدا واضحًا أن جماعة الإخوان- وعندما باتت في السلطة- تريد من الكنيسة تمثيل الأقباط وممارسة دور سياسي كثيرًا ما هاجمته وانتقدته إبان نظام مبارك. الملاحظ أنه مع إصرار قيادة الكنيسة على تقليص مساحة الدور السياسي والعودة إلى الدور الروحي، بدأت جماعة الإخوان وحلفاؤها في التيار السلفي في شن هجوم شديد على قيادة الكنيسة، واستخدموا في ذلك خلاياهم التي كانت نائمة في بعض الأحزاب ومنها حزب «غد الثورة»، حيث وجه البعض اتهامًا للبابا تواضروس الثاني بالتشدد وأنه يحمل مواقف متشددة، وعندما لم تنجح هذه الحملة خرج قادة الجماعة ليشنوا حملة على الكنيسة والأقباط معًا، وهي حملة اتسمت بأنها غير أخلاقية وغير وطنية، فقد روج قادة الجماعة ومنهم «محمد البلتاجي» و«عصام العريان» و«خيرت الشاطر» لأكذوبة أن غالبية المحتجين ضد الدكتور مرسي هم من الأقباط، تباينت النسبة من 60 إلى 80%، وأن الكنيسة تقـف وراء هـذه الاحتجـاجـات، وتلقـف أنصـارهـم أمثال صفوت حجازي

وعبد الله بدر الرسالة وبدأوا في توجيه التهديدات للكنيسة والأقباط. في الوقت نفسه كانت الجماعة تبعث بالرسائل إلى قيادة كنسية تطالبها بالمشاركة في جلسات الحوار الوطني- الوهمية - التي يقودها محمود مكي- نائب الرئيس وقتها - صاحب مقولة البقاء للأقوى، وسندافع عن شرعية الصناديق بالسلاح، وتقديم أربعة مرشحين لتعيينهم في مجلس الشورى كحصة للكنيسة.

يبدو أن الضغوط كانت شديدة والحملة كانت ستدخل منطقة خطرة قد تشعل الوطن؛ لذلك شاركت الكنيسة في جولة الحوار الوطني الرابعة وقدمت ما طلب منها من مرشحين للتعيين في مجلس الشورى، وخرجت صحف النظام وتليفزيونه لتبث خبر انطلاق الجولة الرابعة من الحوار الوطني بمشاركة الكنائس الثلاث.

جيل جديد..مختلف

تتعدد المشاهد التي يمكن أن نتوقف أمامها في مجتمعنا المصري مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، وكثيرة هي المشاهد التي يمكن تحليلها والتوقف أمامها لمعرفة أين نقف نحن؟ وإلى أي مرحلة وصل مجتمعنا المصري؟ ولعل المشهد الأبرز هو ذلك الذي تشكلت ملامحه بعد دقات منتصف الليلة الأخيرة من عام 2010، عندما دوى التفجير الإرهابي أمام كنيسة «القديسين» بالإسكندرية، وما ترتب عليه من تداعيات، والهدف هنا ليس التوقف أمام سوداوية المشهد بكل ما يحمله من ارتداد وسقوط في مستنقع لم نكن نتوقع أن تهوي إليه مصر في يوم من الأيام. ملامح السواد في المشهد كثيرة، تفجير إرهابي يوقع عشرات الضحايا الذين فرغوا للتو من الصلاة. مشاعر مختلطة للمصريين يطغى على أغلبها الصدمة والحزن، والخوف الشديد على البلد، والأبناء والمستقبل.

حديث مكثف من الوهلة الأولى عن أن العملية صناعة «خارجية»، الموساد أو القاعدة، ليس مهمًّا، المهم أن المجرم ليس صناعة محلية، بل إن البعض ذهب إلى عدم وجود مكونات محلية بالمرة في هذه الجريمة،

ولم لا وفي ذلك إعفاء كامل للنفس من المسؤولية حتى ولو كان الثمن الحقيقة، ولو كان أمن مصر والمصريين.

ومن بين المكونات المختلفة للمشهد الراهن سوف نتوقف أمام مشهد مظاهرات الشباب القبطي التي جابت شوارع المدن المصرية تندد بالجريمة، ترفع شعارات غاضبة، لم تخل من الطائفية، ولم تكن بعيدة في بعض الأحيان عن ارتكاب تجاوزات احتوتها في الكثير من المواقف حكمة الحكماء وطول الأناة، وتقدير حالة الغضب والغليان التي يشعر بها هؤلاء الشباب. ويبدو واضحًا أن مظاهرات الشباب القبطي شكلت قمة تطور ظاهرة الاحتجاج الذي بدأ خجولًا عندما أراد بعض الشباب التظاهر ضد ما يراه من «تمييز» وحقوق منقوصة، ومطالب مهدرة، فاختار الكنائس ليتظاهر بداخلها، فمن هذا المكان سيوصل رسالته للكنيسة كي تتحرك وتحمل مطالبه للدولة، التي يشعر بالاغتراب تجاهها، والخوف منها، أو ربما تصل في يوم من الأيام للنظام.

ومع مرور الوقت تطورت هذه الظاهرة فبدأ الشباب القبطي يتظاهر خارج الكنائس، أمامها بالتحديد، وهو هنا لا يزال يرى أنه داخل دائرة الحماية المعنوية، إذ يصعب تصور الدخول في مواجهة مع قوات الأمن في هذه المنطقة. وكانت جريمة نجع حمادي ليلة عيد الميلاد 2010، نقطة تحول في هذه المظاهرات، حيث ازدادت المسافة بين مسيرات شباب الأقباط وأسوار الكنائس، ذهبوا حتى مجلس الدولة، ومجلس الشعب، نقابة الصحفيين وميدان التحرير، أي أنهم ذهبوا إلى مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

نقطة التحول الثانية جاءت مع أحداث العمرانية في نوفمبر، حيث تطورت المظاهرات لتأخذ أشكالًا عنيفة عبر الاشتباك مع أجهزة الأمن، وقطع الطريق الدائري، والاعتداء على مبنى المحافظة، وهي المرة الأولى في تاريخ مصر الحديث التي يخرج فيها الشباب القبطي في مسيرات تتخللها أعمال عنف ضد مؤسسات ومبان تابعة للدولة، ثم جاءت نقطة التحول الثالثة في جريمة الإسكندرية ليلة رأس السنة، فإذا كانت الجريمة حملت تطورًا نوعيًّا في بشاعتها وعنفها شكلًا ومضمونًا، فقد حملت معها أيضًا تطورًا نوعيًّا في ردود فعل الشباب القبطي بدأ عقب وقوع العملية مباشرة بالاشتباك مع قوات الأمن، وبرزت ملامحه بقوة إبان الصلاة على «جثامين الضحايا» حيث قاطع الشباب الغاضب ممثل الكنيسة عندما أراد توجيه كلمات شكر لرئيس الدولة، وطلبوا من ممثله مغادرة المكان، واستمر التطور في الظاهرة حتى وصل إلى مظاهرات عامة شارك فيها آلاف الشباب الغاضب، سارت حتى مبنى وزارة الخارجية المصرية ومبنى التليفزيون الرسمي للدولة.

السؤال هنا: لماذا جاء رد فعل الشباب القبطي على هذا النحو وماذا يريد؟

بداية لا بد من الإشارة إلى أن قادة المظاهرات وغالبية المشاركين فيها هم من فئة الشباب ما دون الثلاثين من العمر، جيل ولد منذ منتصف السبعينيات، لم يعش تجربة مصر «المصرية» في العقود السابقة. جيل نشأ مع بدء تديين المجال العام في مصر على يد الرئيس السادات. جيل حمل أسماء ما بين القبطية والفرعونية والغربية. جيل نظر إلى أعلى فلم يجد مظلة حماية من الوطن ممثلًا في مؤسسات الدولة، فقد سحبت عنه، فأمدته الكنيسة بمظلة بديلة عن مظلة الوطن. جيل نشأ داخل أسوار

الكنيسة، فيها تعلم دروسه الأولى وداخلها مارس الأنشطة كافة، أدرك أن الكنيسة باتت هي ممثله أمام الدولة، تركها تتفاوض على حقوقه، وتبرم الصفقات مع النظام. بمرور الوقت ومع مواصلة سياسات الأسلمة، وشدة وطأة سياسات التمييز الطائفي، تواترت الاعتداءات الطائفية دون تطبيق القانون، بدأ الشباب يتحرك، تحرك أولًا داخل الكنيسة وكأنما أراد الضغط على قادتها للدفاع عنه والإتيان له بحقوقه، وكان خروجه إيذانًا بكفره بهذه المعادلة، خروجه هو ضد الدولة التي تمارس سياسات التمييز والظلم، وتعامله المصالح الحكومية ومؤسسات الدولة على أنه مواطن من الدرجة الثانية، وضد الكنيسة التي ما عادت من وجهة نظره قادرة على تأمين الحماية له من ناحية أو الدفاع عن مصالحه أمام الدولة «الطائفية» من ناحية ثانية.

من هنا يمكن القول إن مظاهرات الشباب القبطي كانت بمثابة خروج على الدولة والكنيسة معًا، ولذلك لو تأملنا في ردود فعل الدولة والكنيسة معا تجاه هذه المظاهرات سوف نجد قاسمًا مشتركًا موضوعيًّا بينهما، كلاهما يخشى التداعيات، الدولة تخشى التعامل مع جيل تحرك خارج الكنائس، خرج كمصري يطلب حقوقه المهدرة عند الدولة، والكنيسة التي ما عادت الممثل السياسي لهذا الجيل عند الدولة. الخروج يضرب المعادلة القائمة بين الكنيسة والدولة منذ منتصف السبعينيات.

لذلك أعتقد أن مظاهرات شباب الأقباط فيها الكثير من الإيجابية، فقد خرجوا من الكنيسة إلى المجتمع، يطلبون حقوقهم من الدولة. جيل لم يعد قابلًا بالمعادلة القائمة بين الكنيسة والدولة، وهو أمر لا بد من دعمه

وتشجيعه لأن فيه مؤشرات على بداية رسم ملامح الدولة المدنية، وتحجيم دور المـؤسسـات الدينية، وتبلـور مطـالـب الإصـلاح والتغيير والتطـور، والمطلوب الآن إنضاج هذه التجربة والبحث عن مساحة مشتركة بين أبناء هذا الجيل، مساحة تعبر الأديان لتستقر عند الوطنية.

ولقد تصاعد نشاط الجيل الجديد من الأقباط واستقرت مظاهراته أمام مؤسسات الدولة المصرية، مطالبًا بتكريس قيمة المواطنة، والمساواة، والقضاء على جميع أشكال التمييز التي عانت منها الأجيال السابقة. لم يتسامح مع ظواهر تكررت كثيرًا منذ منتصف السبعينيات، وحتى نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، غضب بشدة للاعتداء على كنائس، كما تداعى للتعبير عن رفض أشكال التمييز كافة، تجاوز حرص الأجيال السابقة على مساحة المشترك بين المصريين، لم يجعل من هذه المساحة عائقًا أمامه، في لحظة تالية بدأ ينظر إلى المعادلة التقليدية التي كانت قائمة في شكل توافق الدولة والكنيسة، أو سعي رجال الكنيسة إلى ضبط أفعال هذا الجيل بتفاهم مع مؤسسات الدولة. بدأ ينظر إلى هذه المعادلة على أنها تمثل قيدًا شديدًا على حركته وتطلعه إلى استعادة حقوق المواطنة والمساواة، هنا بدأ يعود مرة أخرى إلى الكنيسة لا كي يدخل أسوارها من جديد ويحتمي بها، بل كي «يثوِّرها» حتى تتوافق مع تطلعاته.

بدأ الجيل الجديد من الأقباط يطالب رجال الكنيسة بعدم وضع قيود على حركته ونشاطه، يطالبهم بالتركيز على الشق الروحي، وترك ما هو سياسي وعـــام له ولغيره من المدنيين أو العلمانيين حسب التعبير الكنسي (والذي يعني كل من لا يرتدي زي الكهنوت من المسيحيين). نظم أبناء

هذا الجيل من الأقباط أنفسهم في عشرات المنظمات والحركات والهيئات والاتحادات، شأنهم في ذلك شأن أية جماعة بشرية ينفتح أمامها طريق العمل العام بقدر أكبر من الديمقراطية. وفي أواخر فترة البابا شنودة الثالث، ورغم ما كان يحظى به من تقدير واحترام لدى أجيال الأقباط المختلفة، ظهرت بوادر تمرد على المعادلة التقليدية بين الكنيسة ومؤسسات الدولة، ففي تأبين ضحايا كنيسة القديسين رفضوا قبول التعازي من ممثلي الدولة، وقاطعوا سكرتير البابا حينما أراد توجيه الشكر لمبارك، وفي الصلاة على ضحايا «ماسبيرو» هتفوا داخل الكاتدرائية وفي وجود البابا «يسقط يسقط حكم العسكر»، وتكرر الهتاف بقوة إبان صلاة عيد الميلاد الأخير للبابا عندما وجه الشكر للحاضرين من أعضاء المجلس العسكري، فكان الهتاف مدويًا بأن «يسقط يسقط حكم العسكر». وعندما تأخرت الكنيسة المصرية في سحب ممثليها من الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور (دستور 2012)، وتخلفت عن اللحاق بركب قرار الأزهر، غضب الشباب القبطي وطالب الكنيسة بسرعة سحب ممثليها. لم يقبل ما سيق من مبررات أو ما ذكر من إجراءات بيروقراطية، وهدد بتنظيم مظاهرات ضخمة تتجه إلى الكاتدرائية من أجل الضغط على رجال في الكنيسة حافظوا على خيوط اتصال مع مؤسسات وقوى في الدولة وفق المعادلة التقليدية.

تلقف المجلس الملِّي (وهو المجلس المكون من علمانيين بالتعبير الكنسي ويمثل حلقة وسيطة بين الكنيسة وشعبها) تعالي صيحات الشباب الغاضب على عدم سحب الكنيسة لممثليها في الجمعية التأسيسية، وقام ببلورة موقف وطني مسؤول، فأعلن سحب الكنيسة لممثليها من الجمعية، ووجد من كان يعمل وفق المعادلة القديمة من رجال الكنيسة أن العاصفة

أشد من أن تتم مواجهتها، فلملموا أوراقهم وغابوا عن المشهد ولو مؤقتا، وكان واضحًا أن قائم مقام البطريرك، الأنبا باخوميوس، أقرب إلى منطق ورؤية الجيل الجديد من الأقباط، فأطلق من التصريحات ما يشير إلى عدم رضا الكنيسة على طريقة تشكيل الجمعية التأسيسية، كما أن زيارته للأزهر ولقاءه مع الإمام الأكبر بعد قرار الانسحاب، وإعادة تأكيد الأزهر على مقاطعته للجمعية، تفيد بأن الأنبا «باخوميوس» يتحرك وفق رؤية أقرب إلى نسف المعادلة التقليدية التي كانت تلعب فيها الكنيسة الدورين الروحي والسياسي، فللكنيسة الدور الروحي، وللأبناء من العلمانيين - وفق التعبير الكنسي السابق الإشارة إليه - السياسة، دون أن تنقطع خيوط التواصل والتفاهم بين ما لله (العمل الروحي) وما لقيصر (السياسة).

«تواضروس» .. البابا الجديد بين الروحي والسياسي

رحل البابا شنودة الثالث في خضم مرحلة انتقالية مضطربة، تمر بها الدولة المصرية، وبرحيله دخلت الكنيسة أيضًا في مرحلة انتقالية. اتسمت إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية بالاضطراب الشديد، فقد فعل المجلس العسكري كل ما من شأنه إطالة وتعقيد المرحلة الانتقالية من ناحية، وضع بذور الصراع بين القوى السياسية المختلفة، دفع البلاد إلى حافة الهاوية من زاوية التماسك الوطني. هذا بينما اتسمت إدارة قائم مقام البابا، الأنبا باخوميوس للمرحلة الانتقالية داخل الكنيسة بالحكمة الشديدة. كان هدف العسكر الخروج الآمن، ومن ثم فقد بحثوا عمن يقدم لهم الضمانات، قدمها الإخوان فدفعوا السلطة إليهم دفعًا، سعى القائم مقام إلى الحفاظ على تماسك الكنيسة ووحدتها، وتصفية المرشحين بحيث لا يكون من بينهم كل من كان في قلبه اشتياق للمنصب، وكل من عرف عنه الشدة في التعامل مع الآخر داخل الكنيسة وخارجها، وكل من كانت له صلات عبر أبواب خلفية مع أجهزة الدولة ومؤسساتها، وأشرف على انتخابات شفافة، اطمأن على أن الكنيسة ستكون في يد أمينة.

العسكر أنجزوا المهمة بالحصول على المخرج الآمن، بينما اعتبر القائم مقام أنه أنجز المهمة بالوصول بالمرحلة الانتقالية إلى نهايتها الطبيعية، وهو أمر كان متوقعًا في حال فوز أي من المرشحين الثلاثة الذين دخلوا القرعة الهيكلية. وشعر جميع الأقباط بالسعادة الغامرة في كل خطوة أقدم عليها القائم مقام على مدار المرحلة الانتقالية، ففي كل خطوة كان يبث الطمأنينة في نفوسهم، بدأ بالسيطرة على الأوضاع داخل الكنيسة، ورفض تغيير لائحة الانتخاب واعتبرها مسؤولية البابا الجديد، وقرر بشجاعة منقطعة النظير تصفية المرشحين من سبعة عشر إلى خمسة فقط، ولم يكن من بين الخمسة من يثير مخاوف الأقباط. انتهت المرحلة الانتقالية بفوز الأنبا تواضروس – الذي يعني عطية من الله – بالمنصب، واختار أن يكون البابا الذي يحمل الرقم «118» في سلسلة باباوات الكنيسة المصرية، باسم تواضروس الثاني، فالأول كان رقم خمسة وأربعين.

المؤكد أن الأنبا باخوميوس الذي تولى إدارة المرحلة الانتقالية وضع بصمته على الكثير من الملفات الملحة داخل الكنيسة، والتي تخص المصريين الأقباط، حالهم، مخاوفهم، حقوقهم. وفي تقديري أن الخطوط العامة التي وضعها الأنبا باخوميوس سوف تمثل الخطوط الاسترشادية للبابا تواضروس الثاني، ليس فقط لأن الأخير كان تلميذ الأول ومساعده الذي خدم معه في البحيرة سنوات طويلة، ولكن أيضًا لأن طريقة إدارة الأنبا باخوميوس للمرحلة الانتقالية نالت احترام وتقدير الأقباط، وبعثت برسائل طمأنة إلى المضطربة نفوسهم.

رحل البابا شنودة الثالث، وجاء البابا تواضروس الثاني في وقت كان الأقباط وتحديدًا الشباب قد عرفوا طريقهم إلى خارج الكنيسة، شاركوا

في العمل العام، وسعوا إلى الحصول على حقوق المواطنة كاملة، ودفعوا ضريبة الدم في الثورة المصرية، ونالتهم مؤامرات نظام (مبارك - العادلي) في واقعة تفجير كنيسة القديسين، وأيضًا نيران ومدرعات (طنطاوي- بدين) في جريمة ماسبيرو. كان التوجه العام هو عودة الكنيسة ورجالها إلى التركيز على الدور الروحي وعدم الانخراط مجددًا في العمل السياسي، وقد التقط الأنبا باخوميوس الرسالة وقرأها جيدًا وقال بوضوح أمام شخصيات قبطية مدنية إن للكنيسة دورًا روحيًّا، والدور السياسي متروك لنشطاء الأقباط، وكثيرًا ما كان يدعو إلى جلسات حوار يستمع فيها بإمعان لآراء وتقديرات شخصيات قبطية مدنية.

أكثر الأنبا باخوميوس من التركيز على الدور الروحي، ولكن التطورات في المجتمع وبقايا تعلق الأقباط بالكنيسة أجبرته على ممارسة قدر من السياسة، وهو الأمر الذي نعتقد أنه سيحدد درجة المزج بين الروحي والسياسي لدى البابا تواضروس الثاني، الذي قال بوضوح إن ترتيب البيت من الداخل هو أولويته الأولى، وأرسل رسالة ودية إلى المجتمع عندما قال إنه خادم لجميع المصريين، ورأى في تاريخ مصر الأبيض والأسود أن قدر ما فيه من بياض على ما مر به من سواد. ويبدو واضحًا أن المستقر لدى البابا الجديد هو الدور الروحي، ولا يعني ذلك أن الدور السياسي سوف يختفي، بل إنه يتراوح بين الخفوت التدريجي والتنشيط الكامل.

المزيج يعتمد على التطورات التي تمر بها الدولة والنظام والمجتمع في مصر، فكلما اتجهت مصر دولة ومجتمعًا إلى الاستقرار والهدوء وسارت تدريجيًّا على طريق بناء دولة المواطنة، والقانون والمساواة، أدى ذلك إلى تقلص مساحة السياسة في دور الكنيسة المصرية، وإذا ما حدث العكس،

تزايدت مساحة الدور السياسي للكنيسة وعادت المعادلة بين الدولة والكنيسة إلى درجة من الالتهاب والتوتر، ربما تعيد لنا إنتاج مرحلة منتصف السبعينيات، فقد رحل عبد الناصر وجاء السادات، ورحل البابا كيرلس السادس وجاء البابا شنودة الثالث.

لم يكن للكنيسة دور سياسي في ذلك الوقت، وعندما بدأ السادات في تشجيع قوى التشدد الإسلامي وسار خطوات على طريق تطبيق الشريعة، وبدأ في الحديث عن أنه رئيس مسلم لدولة إسلامية، وسحب مظلة المواطنة من فوق رؤوس المصريين المسيحيين، دخلت الكنيسة لملء الفراغ، وبدأت في ممارسة الدور السياسي الذي انتهى بالصدام الكبير في سبتمبر 1981 واغتيال السادات.

ربما توحي الأجواء السائدة الآن بما يكرر تجربة صدام منتصف السبعينيات ونهايتها، فممارسات الرئيس محمد مرسي، في العام الذي حكم فيه مصر، وتصريحاته تفيد بأنه يقدم الديني على الوطني، وهو عضو وقيادة في جماعة الإخوان، يتنقل بين المساجد ولم يزر كنيسة واحدة. لم يطبق القانون في عشرات الجرائم الطائفية. لم تحرك أجهزته ولا شرطته ساكنًا لوقف استيلاء متشددين على ممتلكات قبطية. أفرج عن مئات المتشددين من السجون والمعتقلات. ترك جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تبث الرعب في صفوف قطاعات واسعة من المجتمع المصري وفي القلب منها الأقباط. أضف إلى ذلك الصراع المحتدم حول مسودة دستور مصر الجديد ومحاولات السلفيين لكتابة دستور لدولة دينية، ومحاولات الإخوان للتمكن من مؤسسات الدولة والسلطات المختلفة وإخضاعها للسلطة التنفيذية.

كثيرة هي الملفات الساخنة بل والملتهبة التي ستوضع على مكتب البابا تواضروس الثاني، ملفات داخلية، بمعنى كنسية وتخص الأقباط، منها تعديل لائحة انتخاب البابا والمعروفة بلائحة 1957، والتعامل مع قضية طالبي الطلاق وراغبي الزواج الثاني المطالبين بالعودة للاحتكام إلى لائحة 1938، أيضًا هناك قضية ترتيب الأوضاع داخل الكاتدرائية، وتطوير العمل بها وتحديثه، وإبعاد الوجوه القديمة التي تصدرت المشهد على مدار السنوات الماضية وغرقت في السياسة ونسجت صلات خاصة بأجهزة الدولة ومؤسساتها، على نحو أثر بالسلب على درجة استقلالية الكنيسة وحرية حركتها. لدى البابا الجديد أيضًا ملف المجلس الملي الذي يحتاج إلى تطوير شامل وفوري، فالمجلس يفترض أنه أداة الوصل والربط بين جموع الأقباط والكنيسة، وقد فقد المجلس دوره الحقيقي في السنوات الماضية، وبات أشبه بجهاز كنسي خاضع لسيطرة «الأكليروس» أو رجال الدين، والمطلوب تحريره من هذه السيطرة، وتفعيل دوره الحقيقي ككيان مستقل يمثل حلقة الوصل بين الشعب القبطي ورجال الكنيسة أو الأكليروس.

أيضًا هناك ملفات أخرى خارجية تخص العلاقة بالمجتمع والدولة، وسوف يتعامل البابا الجديد مع هذه الملفات منذ الساعة الأولى بعد الانتهاء من حفل التجليس على كرسي البابوية، فالأحداث تتسارع والتطورات تتلاحق لا سيما تلك التي تقع بشكل يومي وتحمل أنباء هجوم من تيارات متشددة على مسيحيين، أو اختفاء فتاة قاصر، أو محاولة استيلاء مجموعة من المتشددين على أرض مملوكة للكنيسة، بل ووضع لافتة عليها تقول إنها تحولت إلى مسجد، ومما يزيد من إلحاح هذه القضايا غياب الدولة وتغييب

القانون، فالدولة غائبة تمامًا عن التعامل مع مشاهد «مظالم قبطية»، والقانون يتم تنحيته جانبًا لصالح «منطق القوة».

إذا استمرت هذه التطورات فالمؤكد أنها ستحظى بالأولوية لدى البابا تواضروس الثاني، وسوف تجبره على التعاطي معها مباشرة، وهنا يتزايد الدور السياسي للكنيسة تدريجيًّا، وهو أمر متوقع بشدة، ومعه يتوقع أن تذهب الأصوات المطالبة بعودة الكنيسة إلى الدور الروحي سدى.

قراءات في المشهد المصري

كانت مصر قبيل ثورة الخامس والعشرين من يناير على شفا الانفجار الداخلي، لاعتبارات عديدة في مقدمتها الاعتبار الديني، بعد أن نجح النظام المصري منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي في تديين الفضاء العام، ودفع المجتمع إلى الاستغراق في حالة تدين شكلي. وما عملية تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية ليلة رأس السنة 2010م إلَّا أحد مشاهد مسلسل طويل أجاد النظام ترتيبه، وأجهد معه مصر والمصريين.

نعم المجتمع المصري غارق في حالة من التدين الشكلي والتعصب الأعمى، تعددت مظاهره وتجلياته، طالت شرائحه كافة، وإن استقرت كثيرًا عند الشرائح العليا من الطبقة الدنيا، وشرائح متعددة من الطبقة الوسطى، لا سيما من ذهب منهم إلى بلدان النفط وغرف من أموالها ومعها ثقافة صحراوية قاحلة لم تعرف التنوع ولا التعدد، ولا كان لها عهد بقيم التطور الديمقراطي أو حقوق الإنسان، غرف من ثقافة أحادية، مغرقة في الشكليات، أنجبت لنا تيارات متنوعة بنت رؤيتها على فكرة الأمة لا الدولة، رابطة الدين لا المواطنة، ترى في المشابه الديني في شتى بقاع الأرض أقرب إلى القلب والروح من شريك الوطن المغاير في العقيدة.

كانت أيام الثورة الثمانية عشر بمثابة حلم جميل أو تجلٍ مؤقت لقيمة الوطن والمواطنة، ربما لأن قوى الشر كانت تتعرض إلى ضربات ثوار التحرير، بعضها فقد توازنه وبعضها الآخر كان مشغولًا بالتواري، ومن ثم عُدت الأيام الثمانية عشر من انطلاق الثورة في الخامس والعشرين من يناير، حتى تنحي مبارك في الحادي عشر من فبراير، من أحلام ليال صيفية رغم أنها وقعت في النصف الثاني من فصل الشتاء.

جاءت أيام الثورة ولياليها لتقدم لنا مشاهد جميلة من أيام مصر المصرية، قبل أن تهب عليها رياح الوهابية. عادت إلى الأغاني الوطنية التي صدحت في ميدان التحرير معانيها الجميلة التي هزت وجداننا جميعًا، عادت بعد أن فارقت الكلمات معانيها ومن قبلها الإحساس بها والتفاعل معها.

كنا نعلم حقًّا أن الثورة كانت بمثابة قفز على واقع طائفي مركب، وكنا نأمل أن تترك الثورة قدرًا من عبق الثمانية عشر يومًا على واقعنا الطائفي المركب، فتلطف من غلواء المتشددين، وأن تضع طبقة ولو رقيقة فوق هذا الواقع ريثما نتمكن من استعادة «مصرية مصر» أو روح مصر «المصرية»، ولكن ما جرى هو أن غلاة المتشددين كانوا أسرع من الجميع، نثروا أفكارهم سريعًا، وتفاعل معها قطاع من المجتمع لم يكن قد تحرر بعد من غلواء الطائفية. تكلموا فزرعوا الفزع في نفوس المصريين، ومنهم من طالب المصريين الذين صوتوا بـ «لا» في الاستفتاء على التعديلات الدستورية (مارس 2011) بأن يغادروا ديار آبائهم وأجدادهم ويرحلوا إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية، فالبلد لم يعد بلدنا. وكـأن المطلوب كان إفزاع المصريين، فشارك في الحفل من بيدهم الأمر الآن، رفضوا كل الأفكار التي قدمها ثوار 25 يناير، ورفضوا مطالب القوى السياسية المدنية

بإعداد دستور جديد للبلاد، رفضوا الإصغاء إلى مقولة بسيطة ومباشرة تقول بأن مصر لم تعرف الديمقراطية منذ قرابة ستة عقود، امنحوها عامًا واحدًا فقط لترتيب الأوراق. رفضوا أفكار تشكيل مجلس رئاسة ثلاثي، وإعلان دستوري. رفضوا أيضًا إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، وأصروا على التمسك بعكس كل ما طالب به الثوار. ثم جاءت الطامة الكبرى بصدور قرار تشكيل لجنة تعديل الدستور، فأعطيت قيادة اللجنة للمستشار طارق البشري، ومعه في العضوية أحد رموز جماعة الإخوان الذي كان محبوسًا بسجن وادي النطرون ليلة قيام الثورة، وتحرر من سجنه بفضل ثوار التحرير.

كثيرة هي الأسئلة المطروحة حول تركيب اللجنة ولماذا لم تضم في عضويتها ألوانًا أخرى من الطيف السياسي المصري. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه كثيرًا باستمرار اللجنة نفسها في دفع مصر باتجاه الانقسام على أساس ديني، ففي بعض مواد قانون إنشاء الأحزاب ما يسمح بإنشاء أحزاب على أساس ديني، النص غامض عن عمد، وبه مساحة تسمح بإنشاء الأحزاب على أساس ديني بعد أن تم إلغاء النص الذي كان موجودًا في القانون القديم، وكان ينص صراحة على عدم جواز إنشاء الأحزاب على أساس ديني.

ترافق مع اضطراب إدارة المرحلة الانتقالية، مشاهد جديدة للاعتداءات الطائفية غير المسبوقة، من كنيسة «قرية صول» إلى إقامة الحد في قنا، إلى تكاثر التهديدات بتدمير كنائس مصرية لم تتعرض واحدة منها لإلقاء حجر طوال أيام الثورة، وسبق أن أحيط أغلبها بسلاسل بشرية حاملة الشموع قبيل الثورة بأيام ردًا واعتذارًا عن جريمة تفجير كنيسة القديسين ليلة رأس السنة.

مكونات المشهد مزعجة للغاية، والأسئلة حول حقيقة ما يجري دون إجابات شافية من المجلس العسكري، والأفكار المضطربة لدى عامة المصريين ممن لم يستوعبوا بعد المشاهد الجديدة على شاشات التلفزيونات المصرية المختلفة. يجري كل ذلك على نحو لا يمكن القول معه بأنه تلقائي، بل هو مبرمج، مخطط لأهداف قد لا يكون اليوم مناسبًا للتعبير عنها، إلَّا أن أخطر ما تشهده مصر اليوم، هو أن وضع مكونات المشهد مع بعضها البعض، يقول إن مصر تندفع على طريق الانقسام على أساس الدين، وهو أمر لا يمكن لمصر أن تتحمله، فمصر لا يمكن أن تكون إلَّا دولة مدنية تتفاعل مع العالم إيجابيًّا، مصر لا يتصور أن تكون دولة منبوذة عالميًّا، كما لا يمكن تصور تعرض مصر للانقسام على أساس ديني؛ لأن في ذلك مخاطر شديدة على أمن مصر والمصريين جميعًا، وعلى وحدتها وتماسكها وسلامتها.

دول كثيرة عاشت تجارب الحياة المشتركة أجادت إدارة التنوع والتعدد إلى أن سقطت في فخ التطرف، والانقسام الديني فتآكلت المساحة المشتركة، وغدا شركاء الوطن أعداء وتفرقوا وتمزق معهم الوطن. آمل أن تعبر بلادي أزمة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، ونستعيد مصرية مصر، أو مصر المصرية، نموذجًا في التعايش والعيش المشترك. القرار اليوم بيد من بيدهم الأمر، ليوقفوا دفع البلد باتجاه الانقسام الديني، ويوقفوا مخططًا جهنميًّا لم يجد من يواجهه رغم أن مواجهته ليست صعبة؛ لا سيما أن التعجل في إجراء الانتخابات البرلمانية جاء على حساب القوى المدنية والليبرالية واليسارية في مصر، وصب في مصلحة تيار الإسلام السياسي، الذي بدأ يبرم تحالفات بين فصائله المختلفة من إخوان،

وجماعة الجهاد، والجماعة الإسلامية، وأيضًا الفصائل السلفية والوهابية، ترافق ذلك مع عدم إحكام آليات الرقابة على الانتخابات، حيث كثرت التجاوزات والمخالفات قبل وأثناء الانتخابات، وطالت عمليات رصد النتائج في عدد من اللجان.

نؤمن أن الغالبية الساحقة من المصريين تتسم بالاعتدال، وتريد دولة مدنية حديثة، دولة ديمقراطية حديثة لشعب متدين بالفطرة، أول من عرف التوحيد أيام الفراعنة ومن قبل أن تظهر اليهودية، دولة لا تفرق بين أبنائها ولا تميز بينهم.

مصر اليوم ضحية خلطة العسكر السحرية الذين قلبوا «الكتالوج»، قرروا البدء بانتخابات برلمانية، ثم دستور ثم رئاسية، فتجمد المشهد في المنتصف. جرت البرلمانية، وعجزت القوى السياسية عن إنجاز المهمة التي وضعها الإخوان والعسكر في منتصف الطريق بدلًا من أوله. عجزنا عن تشكيل جمعية تأسيسية لتكتب لنا دستور البلاد، تنازع الجميع وتصارع على معايير تشكيل التأسيسية، وتحالف الإخوان والسلفيون لاختطاف الجمعية بعد أن همشوا ما عداهما من قوى سياسية.

خطفوا الجمعية في قاعة المؤتمرات بمدينة نصر، فكانت عمليات الانسحاب التي أدت إلى انهيار الجمعية إلى أن أوقف عملها القضاء الإداري. حاولت الجماعة وأنصارها معاودة الكرة من جديد وصولًا إلى جمعية تأسيسية لا تختلف كثيرًا عن سابقتها التي توقف نموها، فتجمد المشهد وعجزت أطراف اللعبة عن الفعل، فالإخوان أصحاب الأكثرية في البرلمان فشلوا في تقديم وصفة مقنعة لشركائهم قبل الخصوم، وهناك من قال إنهم تعمدوا تأجيل تشكيل الجمعية قبل أن يعرفوا مصير مرشحهم

الرئاسي حتى يحددوا الموقف من طبيعة النظام السياسي. والعسكر من جانبهم عاجزون، حائرون، يريدون إصدار إعلان دستوري يحدد مهام الرئيس ومنها حقه في حل البرلمان، يطرحون الفكرة ثم يتراجعون عنها سريعًا تحت القصف الإعلامي من قادة الإخوان وكوادر الجماعة، وقرر العسكر في اللحظات الأخيرة تأجيل إصدار الإعلان إلى ما بعد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، أي صدر الإعلان قبيل الجولة الثانية، وهو أمر تحيط به شكوك عديدة.

الأقباط وانتخابات الرئاسة

ما إن أظهرت نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية تقدم الفريق أحمد شفيق، وتأكد أنه سوف يدخل جولة الإعادة مع مرشح الجماعة - الاحتياطي- حتى خرجت إلى العلن خطة الجماعة المعدة مسبقًا من أجل تحسين فرصة مرشحهم في جولة الإعادة، ومن بين أبرز العناصر التي اعتمدت عليها خطة الجماعة الترويج لكذبة أن الفريق أحمد شفيق قد تقدم بأصوات الأقباط، وهو أمر غير صحيح بالمرة، فأكبر تقدم حققه الفريق شفيق كان في أربع من محافظات الدلتا وهي الشرقية والغربية والمنوفية والدقهلية، وهي محافظات لا تتعدى نسب الأقباط فيها خمسة بالمائة من إجمالي عدد سكانها، أيضًا فإن الجماعة وشقيقتها السلفية عادة ما تتحدث عن أن عدد الأقباط في مصر لا يتجاوز ستة في المائة من السكان، فهل لهذه النسبة قدرة على تحقيق انقلاب في النتائج؟

أيضا تكشف القراءة الموضوعية لتوزيع الصوت القبطي في الانتخابات عن توجه عام إلى دعاة الدولة المدنية وهو أمر منطقي وطبيعي، كما أنه لم يكن خارجًا عن السياق العام للتأثر بعامل الجيل أو العمر، فقد ذهبت أصوات الغالبية الساحقة من أصوات شباب الأقباط إلى حمدين صباحي ونسبة قليلة

صوتت للشاب خالد علي، أما الأجيال الأكبر والأكثر خبرة بأساليب الجماعة فقد توزعت أصواتها بين الفريق شفيق والسيد عمرو موسى.

كان هدف الجماعة من ترويج هذه الكذبة هو تحويل انتخابات الإعادة إلى انتخابات دينية، ومن ثم حث الغالبية على التكتل وراء مرشح الجماعة لا لشيء إلَّا للقول بأن الأقباط يساندون الفريق شفيق، ومما يؤكد لنا أننا أمام خطة معدة مسبقًا التزامن في التصريحات وترديد الأقوال نفسها من جانب قادة الجماعة وكوادرها وعدد من قادة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامي، فقد خرج طارق الزمر ليطالب أقباط مصر بالاعتذار عن التصويت للفريق شفيق، وذهب عاصم عبد الماجد خطوة أبعد مروجًا لأقوال من قبيل أن التصويت كان طائفيًّا، وأصدرت الجماعة الإسلامية بيانًا وزعته على وسائل الإعلام جاء فيه أن صعود أحمد شفيق في الانتخابات يرجع إلى عدة أسباب أولها «التصويت الطائفي، حيث أعطى الأقباط أصواتهم لشفيق بناء على توجيه من الكنيسة وهو ما يؤسف له».

ما تريده الجماعة وغيرها من الجماعات هو تديين الانتخابات مرة ثانية، فقد جربوها في المرة السابقة وجنوا الثمار، والآن وقد تراجع التصويت لمرشح الجماعة الاحتياطي فلا توجد طريقة لجني الأصوات أكثر من تديين الانتخابات، وحتى تنجح في تديين الانتخابات عليك أن تقوم بالتعبئة الدينية، وفي التعبئة الدينية لا بد أن تلجأ إلى طريقة لحرمان منافسك من مؤيديه أو العدد الأكبر منهم، وأسهل طريقة لتحقيق ذلك في مصر أن تخاطب البسطاء من المصريين وتقول لهم إن المنافس مرشح الكنيسة وإن الأقباط يدعمونه ويؤيدونه، جربوا ذلك في الانتخابات البرلمانية ونجحوا ولكنهم لم ينجحوا بشكل مطلق، فقد استثمروا بعض

التصريحات من هنا وهناك، اقتطعوا بعضها من السياق ووظفوها بشكل انتقائي، كما أن هذه التجربة لم تكن ناجحة في بعض المشاهد في مدينة نصر والدقي ومصر الجديدة وبعض مناطق الإسكندرية. أيضًا فإن الأداء في البرلمان أفقد التيار مكونًا مهما من مصادر قوته وهو المصداقية والانشغال بهموم الفقراء من عامة الشعب، فضلًا عن التحولات السريعة في التحالفات مع المجلس العسكري وضده مع الحكومة وضدها، والتقلب الحاد في وصف الشباب ما بين متعاطي الترامادول إلى عملاء الخارج، ومن شيطنة الثورة إلى التباكي عليها.

المؤكد أن خطة الجماعة لمواجهة الفريق شفيق في جولة الإعادة اعتمدت بالأساس على الطريقة التقليدية وهي تديين القضية، غير مدركين أن المصريين وفي مقدمتهم بسطاء منهم قد كشفوا الكثير من قواعد اللعبة وأسرارها على النحو الذي أظهرته نتائج الجولة الأولى، فقد حصد مرشح الجماعة نصف عدد الأصوات التي حصدتها في الانتخابات البرلمانية، كما أن المرشح الآخر وهو عبد المنعم أبو الفتوح لم يحصل على أكثر من نصف الأصوات التي حصل عليها حزب النور في الانتخابات البرلمانية. المؤكد أن خطة الإخوان لاقتناص منصب الرئيس انطلقت من تديين انتخابات الإعادة من ناحية، وتكثيف الحديث عن دعم الأقباط للفريق شفيق.

أفاض التيار الديني في الحديث عن الدور الفاعل الذي لعبه الصوت القبطي في منح الفريق أحمد شفيق فرصة خوض جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، روجوا للفكرة وألحوا عليها كثيرًا وتعاملوا معها كمسلَّمة، وتأسيسًا على ذلك هناك من طالب الأقباط بالاعتذار عن هذا التصويت الطائفي، وهناك من وجه تحذيره للأقباط والكنيسة بضرورة

عدم تكرار ذلك في جولة الإعادة، وأنهم إذا ما فعلوا ذلك يكونون قد وضعوا أنفسهم في مواجهة مع المشروع الإسلامي، وهناك من أضاف أن تكرار تصويت الأقباط على هذا النحو سوف يضعهم في مواجهة الشارع المصري الذي وصفوه بأنه إسلامي الهوى.

والحقيقة أن أصحاب هذه الرؤية لم يقدموا دلائل واضحة على أن التصويت القبطي كان طائفيًّا، فلم يفسروا لنا كيف فاز الفريق أحمد شفيق بأربع من أكبر محافظات الدلتا وهي المنوفية، والشرقية ، والغربية والدقهلية، وهي محافظات معروف عنها تدني نسبة الوجود القبطي فيها إلى ما دون الخمسة بالمائة، كما أنها محافظات تمثل معاقل تأييد تقليدية للتيار الإسلامي، ومن بينها الشرقية مسقط رأس مرسي وشفيق أيضًا. تعاملوا مع تصويت قريتين في محافظتي أسيوط وسوهاج أعطيتا أغلبية الأصوات لشفيق على أنه الدليل الدامغ على تصويت الأقباط بشكل جماعي لصالح شفيق، هذا بينما الحقائق تكشف بوضوح عن أن التصويت القبطي لم يخرج عن التوجهات العامة للتصويت المصري، منطقي وطبيعي أن يصوت الأقباط لمرشحي التيار المدني، صوتوا لشفيق وموسى وحمدين، ونسبة هامشية صوتت لأبو الفتوح، وتوزع عدد قليل على المرشحين الأقل حظًّا.

صوت غالبية الأقباط لمن قام برنامجه على مبادئ المواطنة والمساواة، ونبذ التمييز بين المصريين على أساس من عرق أو دين أو طائفة أو جنس(النوع). صوت غالبية الأقباط لمن كان برنامجه أكثر وضوحًا في الدفاع عن الدولة المدنية، وعلى الرغم من المحاولات الضخمة التي بذلها عدد من المثقفين والسياسيين الأقباط للتصويت لمصلحة عمرو موسى، فإن الخطاب غير الحاسم لموسى في شأن المواطنة والمساواة

لم يمكنهم من ذلك، فقد أدى تحفظ موسى في تبني خطاب المواطنة على نحو حاسم إلى تحول شرائح عديدة من الأقباط للتصويت لمصلحة الفريق شفيق، فقد اختار موسى الوقوف في منطقة «رمادية» فلم يكن لونه واضحًا للكثير من المواطنين الذين تطلعوا إلى خطاب يبث الطمأنينة في النفوس بعد أن صَعَّدَ تيار الإسلام السياسي من حدة اللغة المستخدمة، وفي الوقت نفسه نجح الفريق شفيق في تقديم الخطاب الجاذب لهذه الشرائح، إضافة إلى أن خطابه المؤكد على قوة الدولة واستعادة هيبتها أسهم في استقطاب الأصوات المتعبة من غياب الدولة، تغيبها أو تغييبها.

ما يمكن أن نؤكد عليه هنا هو أن الأقباط خرجوا من حالة العزلة. شبابهم بدا موزعًا على القوى الثورية بمعدل لا يقل عن المعدل الوطني العام. اكتشفوا وهم يعيدون الاندماج في المجتمع بعد سنوات العزلة - سواء كانت قسرية مفروضة عليهم من النظام أو اختيارية - أنهم باتوا يمثلون رقمًا مهمًّا في المعادلة وأنهم رقم مؤثر بالفعل، وأن عودتهم إلى الاندماج في العمل العام ومشاركتهم في الحياة السياسية جعل القوى السياسية المختلفة تعيد صياغة خطابها من أجل الفوز بحصة من الأصوات، وهو أمر مشروع للطرفين في عالم السياسة، فالسياسة تنهض على فكرة المصلحة، والمواطن العقلاني هو من يصوت للتيار الذي يعبر عنه وعن مصالحه، همومه وتطلعاته. وفي تقديري أن هذه الظاهرة أقلقت تيار الإسلام السياسي بشدة فبدا غاضبًا أولًا من عودة الأقباط للاندماج في المجتمع والمشاركة في العمل العام والسياسي تحديدًا، في وقت يدرك فيه التيار الإسلامي أن الصوت القبطي لن يصب في خانته. لن يصوت الأقباط لقوى الإسلام السياسي لأن التيار لا يقدم برنامجًا واضحًا

بشأن حقوق المواطنة والمساواة، يختفي وراء عبارات عامة (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) في وقت تحدث فيه المرشد السابق للجماعة عن ضرورة إخراجهم من الجيش، والحصول على الجزية منهم لقاء عدم التجنيد، والسبب المعلن كان الخوف من خيانتهم للوطن في وقت يرون أنهم لم يخونوا بلادهم في يوم من الأيام.

شن عدد من مقدمي برامج «التوك شو» في مصر حملات مطولة على ما أسموه التصويت الطائفي للأقباط، وتعاملوا مع القضية كمسلمة أي أمر حقيقي، ومن ثم أفاضوا في الحديث عن الموضوع ولم يقدم أي من السادة نجوم برامج التوك شو دلائل واضحة على ما يقولون، فقط قالوا إن الأقباط صوتوا للفريق شفيق وهم من دفع به إلى جولة الإعادة، ولم يجب أي منهم عن معنى فوز شفيق بالمرتبة الأولى في أربع محافظات كبرى بالدلتا منها مسقط رأس مرسي- وشفيق أيضًا- وهي محافظة الشرقية، وأيضًا المنوفية والغربية والدقهلية، هذه المحافظات الأربع منحت شفيق مزايا نسبية هائلة في الجولة الأولى من السباق الرئاسي، وهي محافظات كما قلنا مرارًا وتكرارًا تتسم بانخفاض عدد الأقباط فيها حيث لا تتعدى نسبتهم من السكان الخمسة بالمائة، وهي قضية تاريخية تعود إلى القرن التاسع الميلادي ومن يريد المعرفة عليه أن يجهد نفسه ويقرأ عن تاريخ هذه المنطقة وتوزيع السكان بها بعد ما عرف بثورة البشموريين. لم يتوقف أحد من السادة الذين أفاضوا في الحديث عن دور الأقباط في الدفع بالفريق شفيق إلى جولة الإعادة أمام هذه الحقائق، فقط تحدثوا لساعات عن دعم الأقباط للفريق شفيق، وكأن دعم الرجل نوع من الخيانة التي تستوجب الحساب. مؤكد أن شريحة كبيرة من الأقباط صوتت للفريق أحمد شفيق،

مثلما صوتت شريحة ثانية لمصلحة عمرو موسى وثالثة - شبابية - صوتت لمصلحة حمدين صباحي. توزعت أصوات الأقباط على المرشحين دعاة الدولة المدنية، وابتعدت عن مرشحي تيار الإسلام السياسي، كان هناك فريق يدعو للتصويت لمصلحة عبد المنعم أبو الفتوح، وقد تراجع هذا الفريق وتقهقر على إثر المناظرة مع عمرو موسى، مثلما تراجع الكثير من المصريين عن التصويت له بعد المناظرة.

هل يرى السادة مروجو مقولة إن الأقباط منحوا أصواتهم للفريق شفيق، أن يصوت الأقباط لمرشحي التيار الإسلامي حتى يرضى عنهم الإخوان والسلفيون، ومقدمو برامج التوك شو؟ يا سادة صَوَّت الأقباط في الاتجاه العقلاني الذي يتوافق مع رؤيتهم للدولة، صوتوا لمن نادى بمصر دولة مدنية حديثة قائمة على المواطنة والمساواة وحقوق الإنسان، حيث يتمتعون بحقوق المواطنة كاملة، ولم يصوتوا للتيار الذي يدعو إلى إقامة دولة دينية تفرق بين مواطنيها، دولة المرشد التي تكون بمثابة ولاية من ولايات الأمة، دولة مرشد يكون فيها للماليزي والباكستاني المسلم أكثر مما للمصري المسيحي، فللأول في دولة المرشد حق تقلد أي منصب من المناصب في مصر، وصولًا إلى أعلى منصب وهو رئيس الجمهورية، ففي دولة المرشد سيكون من حق الماليزي المسلم أن يرأس مصر والمصريين وهو حق يحرم منه المصري المسيحي. هل كان مطلوبًا من الأقباط التصويت لدولة المرشد، ومن ثم منح أصواتهم لمرشح الجماعة الاحتياطي؟ أم كان مطلوبًا منهم التصويت للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الذي قال في مناظرته مع موسى إنه سيعمل على تطبيق الحدود؟

كانت قضية تصويت الأقباط في الانتخابات ولا تزال مثار جدل من رموز التيار الديني ودراويشهم في الفضائيات، شنوا حملة بهدف إرهاب الأقباط ودفعهم للعودة إلى عزلتهم من جديد أو التصويت حسب ما يريد تيار الإسلام السياسي ونجوم التوك شو، وهو أمر لا يتوقع أن يحدث، فالأقباط سوف يشاركون في الانتخابات مرشحين وناخبين كمواطنين كاملي المواطنة، كما أن الأجيال الجديدة تغيرت كثيرًا وباتت أكثر رغبة في المشاركة على أرضية وطنية، ولن تقبل بالعودة إلى حالة الانعزال من جديد. فرضت نفسها على المعادلة ودفعت الكنيسة إلى الانسحاب التدريجي من ميدان العمل السياسي والعام والعودة إلى الدور الرعوي الروحي التقليدي.

المؤكد أن الأقباط سوف يشاركون بكثافة في أي انتخابات سواء رئاسية أو غيرها، وسوف تتوجه أصواتهم لمن تتضمن برامجه الدفاع عن الدولة المدنية، دولة القانون والمواطنة، وهو أمر منطقي وطبيعي ولا يلام مواطن على أنه صوت من منطلق مصلحته ومبادئه ورؤيته.

هجرة الأقباط

عندما أعلنت هولندا استعدادها لمنح الأقباط حق اللجوء السياسي، تباينت الآراء والتقديرات بين مؤكد على أن لا جديد تحت الشمس، فمنح حق اللجوء السياسي سوف يتم وفق مبدأ حالة بحالة، ومن ثم فإن من يدعي تعرضه للاضطهاد الديني عليه أن يقدم الدليل على ما يقول، ومن ثم يحصل على حق اللجوء السياسي في المملكة الهولندية، وهناك من يؤكد أن ثمة جديدًا تحت الشمس، فضم الأقباط للمجموعات التي يحق لها الحصول على اللجوء السياسي بموجب القوانين الهولندية، يعني إقرارًا هولنديًّا بأن الأقباط يتعرضون لسياسات تمييزية قد تصل إلى الاضطهاد، وهنا يجري منح كل من يتعرض للاضطهاد حق اللجوء السياسي.

إذن القضية ليست بسيطة، بل تشير إلى قناعة هولندية بأن الأقباط يتعرضون لسياسات تمييزية تصل إلى درجة الاضطهاد، وهو حكم عام من جانب دولة أوروبية عضو في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن ما وصلت إليه هولندا يمكن أن تصل إليه دول أخرى في الاتحاد، وقد يصل الأمر إلى مستوى الاتحاد الأوروبي ككل، وفي هذه الحالة نكون أمام ظاهرة يمكن أن تمتد إلى خارج الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

قد يتعامل البعض مع هذه القضية بقدر من الاستهانة، وسوف نجد من يتعامل مع القضية بقدر من السعادة الغامرة على أساس أن هجرة الأقباط المصريين سوف تفتح الطريق أمام ما يعتبرونه زوال عقبة تقف في وجه تطبيق النظام الإسلامي الذي يتطلعون إليه، فهناك من يرى في الأقباط عقبة في طريق تبني النظام الإسلامي المأمول من جانب جماعات وفرق عديدة، ناهيك عن جماعات ترى في الأقباط مجموعة تتبع دينًا محرَّفًا كما كتب رئيس تحرير الأهرام المسائي، في أول مقال يطل فيه على القراء بعد تعيينه من جانب مجلس الشورى، هذه المجموعات ترى في خلو مصر من الأقباط انتصارًا لمشروعهم، فالوصول إلى الدولة الإسلامية مائة في المائة هدف عزيز لدى جماعات متنوعة مهما كلف من ثمن، وقد كان الثمن في السودان انشطاره إلى شمالي وآخر جنوبي، وقد أعلن البشير أن شمال السودان سوف يطبق الشريعة الإسلامية كاملة.

عندما قرأت تفاصيل القرار الهولندي استرجعت ذاكرتي مقالًا مهمًّا كتبه الأستاذ «محمد حسنين هيكل» قبل أكثر من عشر سنوات في «وجهات نظر» حذر فيه من انتشار ظاهرة التشدد الديني في مصر وغيرها من الدول العربية، واستغلال الدول الغربية لحالة التشدد في فتح أبواب الهجرة أمام مسيحيي الشرق حتى تصبح منطقة الشرق الأوسط منطقة إسلامية خالصة توضع في مواجهة دولة يهودية خالصة في إسرائيل، ومن ثم تكون مواجهة صريحة. وخلص الأستاذ هيكل في مقاله إلى التأكيد على أن ملفي مياه النيل والأقباط يعدان من ملفات الأمن القومي المصري التي تعود المسؤولية عنهما إلى رئيس الجمهورية مباشرة داعيًا الرئيس إلى التعامل بحسم مع جميع أشكال التمييز التي يعانيها الأقباط في مصر. طبعًا ذهبت

كلمات الأستاذ هيكل سدى، فلم يكن مبارك معنيًّا بمثل هذه القضايا، كان همه إتمام مشروع التوريث، ومن ثم ترك ملف الأقباط ، بل الملف الديني برمته في يد جهاز مباحث أمن الدولة، فتواصلت الاعتداءات الطائفية، وتسارعت وتيرتها ويكفي أن نشير إلى ما شهده عام مبارك الأخير في السلطة، فقد بدأ عام 2010 بجريمة «نجع حمادي» وانتهى بجريمة «كنيسة القديسين» بالإسكندرية بعد انتهاء اليوم الأخير من العام بدقائق، والجريمة الأخيرة تحيط بها شكوك كثيرة، وهناك من يشير إلى أنها وقعت بترتيب من جهاز مباحث أمن الدولة لإثارة موجة من الاحتقان الطائفي تبعد الأنظار عما يجري من استعداد لتوريث السلطة.

عموما أي دعوة لهجرة الأقباط من مصر ستكون محدودة، فالذي يستجيب لهذه الدعوة سيكون شرائح محددة من الطبقتين العليا والوسطى، دون أن تصل إلى الطبقة الدنيا بل والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى وهي الأوسع والأكبر. مؤكد أن هناك مخاوف لدى شرائح كبيرة من الأقباط، مخاوف من التعرض لسياسات تمييز قد تصل إلى الاضطهاد، ومؤكد أيضًا أن هناك جماعات تعمل على استغلال هذه الأجواء وتمارس أعمالًا وأنشطة تضاعف من قلق الأقباط ومخاوفهم، ورغم ذلك فإن المؤكد هنا هو أن الغالبية الساحقة من أقباط مصر لا ترى نفسها معنية بحديث الهجرة، رغم أنها تعاني ممارسات جماعات ومجموعات ترى أن أجواء مصر بعد تولي الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية باتت مواتية لفعل ما تود وتنفيذ ما تحمل من أفكار.

حديث الازدراء

تصاعدت الوقائع التي تم بسببها توجيه تهمة ازدراء الأديان لعدد كبير من المواطنين، وتنوعت الوقائع ما بين تداخل ومشاركة على شبكات التواصل الاجتماعي إلى أطفال صغار لم يلتحقوا بالتعليم، والتهمة كانت ازدراء الإسلام، مرورًا بمدرِّسة اتهمها طالب بالصف الثاني الإعدادي بالإساءة إلى رسول الإسلام، والدليل أنها لم تُصَلِّ وتسلم على الرسول عندما كانت تشرح درسًا من دروس المواد الاجتماعية، وهكذا بدأت حملة مبرمجة لتكميم أفواه وإرهاب المصريين المسيحيين، ولم تتوقف الحملة عند حدود معينة، فقد طالت الجموع من كبار وصغار، سيدات ورجال، والتهديد بكل أنواع العقوبات التي وصلت إلى درجة مطالبة أحد شيوخ السلفية على قناة الحافظ بقتل طفلي قرية ماركو (وسنهما تسع وعشر سنوات).

ويبدو واضحًا أن هناك دوائر في القضاء المصري تتلهف على مثل هذه القضايا بحيث يجري القبض على المتهم والتحقيق معه ساعات طوالًا (جرى التحقيق مع المدرسة وهي حامل في الشهر الثامن لمدة 48 ساعة) وقد تم حفظ التحقيق بعد أن تبين أن الشكوى كيدية، والطالب الذي تقدم

بالبلاغ لم يكن موجودًا إبان درس المواد الاجتماعية، بل إنه كان متغيبًا في ذلك اليوم. أيضًا جرى وبالمخالفة للقانون القبض على طفلي قرية ماركو وقرر وكيل النيابة إيداعهما إحدى دور رعاية الأحداث لمدة أسبوع لحين محاكمتهما، والتهمة ازدراء الإسلام في واقعة غير محددة المعالم. في مصر وكيل نيابة أصدر حكمًا بإيداع طفلين إحدى دور رعاية الأحداث وعاد إلى بيته دون وخز من ضمير، حرم الطفلين من العودة إلى منزليهما، وحرم أسرتيهما، كل ذلك بالمخالفة للقانون، هناك هجمة لإرهاب المسيحيين بسلاح ازدراء الإسلام، ومنهم من يقبع في السجون لتمضية عقوبة تصل إلى ست سنوات والتهمة ازدراء الإسلام.

في المقابل لا ينقطع سيل الهجوم على المسيحية والمسيحيين في قنوات تبث على النيل سات، أي من الأراضي المصرية، وقد قدمت مئات البلاغات بمقاطع تحتوي على إساءة وتطاول على الديانة المسيحية، ولا أحد يتحرك أو يحقق في هذه الاتهامات. بل إن الشيخ أبو إسلام وهو في العقد السابع من العمر، تحول إلى بطل قومي أثناء التحقيق معه بتهمة ازدراء المسيحية، فالرجل تفاخر بأنه قام بحرق كتاب المسيحيين المقدس (الإنجيل)، وقال في مشهد مسرحي: «في المرة القادمة سوف آتي بحفيدي كي يتبول عليه»، ومع تعدد البلاغات، بدأت عملية التحقيق فتحول الرجل إلى بطل قومي يأتي وسط حشد هائل من أنصاره يهتفون له ويعتدون على رافعي الدعوات ضده، والرجل يذهب إلى التحقيق ويعود إلى منزله رغم أن مشاهد حرق الإنجيل موجودة على شبكات التواصل الاجتماعي وتهديداته بتبول حفيده على الكتاب المقدس مسجلة أيضًا، رغم ذلك يعود الرجل إلى بيته وسط حشد من أنصاره، أما من يوجه إليه

اتهام من المسيحيين دون سند أو دليل، حتى ولو كان طفلًا فلا يعود إلى منزله بل يودع دار رعاية أحداث ويحرم من حضن والديه وصحبة إخوته.

مثل هذه الانتهاكات لا يمكن أن تتواصل، فقد سبق أن تحدثنا كثيرًا عن احترام الأديان والمعتقدات، وعدم ازدراء الأديان، وقلنا بوضوح لكي نصل إلى توافق عام حول احترام الأديان ونمنع الازدراء لا بد من تطبيق القانون على الجميع دون تمييز، ولا بد من توفير الحماية والاحترام والتحصين للأديان والعقائد، وأيضًا المقدسات كما يراها أتباعها والمؤمنون بها، فلا يجوز على الإطلاق الحديث عن أن الشيخ أبو إسلام لم يحرق الإنجيل الذي من عند الله، وإنما حرق كتابا محرَّفًا، فهذا قول ينطوي على إساءة للمسيحية والمسيحيين، وفي مثل هذا القول تسييد لقناعة إسلامية، على عكس إيمان المسيحيين. القضية هنا ليست سجالًا دينيًّا ولا عقائديًّا، القضية هنا تطبيق القانون والمبدئية في توفير الحماية والتقدير والتحصين للأديان والعقائد والمعتقدات كما يراها المؤمنون بها، لا كما يحكم عليها من خارجها، وإذا استمر الانتقائي التمييزي في التعامل مع قضية الازدراء، فإن خطرًا كبيرًا سيحدق بمصر ويمكن أن يعصف عند لحظة معينة بأمن المجتمع واستقراره.

«دهشور» مشكلة طائفية جديدة

تمثل أزمة «دهشور» علامة فارقة في مسيرتنا لبناء دولة القانون والمواطنة، ليس لأنها تنطوي على مشكلة طائفية رتبت فرار مواطنين مسيحيين وأسرهم من القرية خشية الانتقام العشوائي، فلدينا ما يكفي من جرائم طائفية منذ بداية السبعينيات وحتى اليوم، ولم تنقطع مثل هذه الأحداث وإن تعددت الأسباب فالنتيجة تقريبًا واحدة. الأسباب تنوعت ما بين علاقة عاطفية بين شخصين من الطرفين، وشائعات عن علاقات من هذا النوع، وبناء أو إصلاح كنيسة، وأسلمة فتاة أو سيدة، أضيفت إليها أخيرًا أسباب أقل ما توصف بالعادية، المتكررة مثل قيام « مكوجي بحرق قميص» ولأن طرفي العملية مختلفا الديانة، فقد كان ذلك كافيًا لإشعال فتنة في «دهشور». تنادى على إثر حرق القميص الأهل والأقارب أولًا، ودارت معارك بالمولوتوف الذي بات مواطنونا خبراء في تجهيزه واستخدامه، ثم حدث التطور المتوقع وهو أخذ الصراع بعدًا دينيًّا. تنوعت الأسباب التي عادة ما يترتب عليها انفجار للأحداث. العامل المشترك في مجمل هذه الجرائم هو النزوع نحو تديين الخلافات العادية، وإضفاء الطابع الديني على التعاملات اليومية بين مواطنين يعيشون حياة مشتركة في العمارات،

والحـواري والشـوارع، والقـرى والمدن، يتعاملـون مـع بعضهم البعض كل لحظة، لا يمكن أن يستغني أي منهم عن الآخر، لاعتبارات تتعلق بضرورات الحياة اليومية. كان المصريون في عهد عبد الناصر أكثر رقيًّا وخلقا، لم يكن المواطن يفتش عن ديانة الآخر، وعندما جاء عبد الناصر بالعدالة الاجتماعية فإنها شملت الجميع ولم تستثن أحدًا من المصريين مهما كان لونه أو دينه أو طائفته، كان للمصريين مشروع وحلم، شاركوا جميعًا في تحقيق ما تحقق منه ودفعوا جميعًا ثمن الانكسار، ودفعوا معًا ثمن محاولة مداواة الجراح في حرب أكتوبر 1973.

جاء السادات فاقدًا لكاريزما عبد الناصر، وجد فوران قوى اليسار والتيار القومي، فكر في ضرب هذه التيارات بقوة حتى يستمر في السلطة، وجد الحل في تديين الفضاء العام في مصر، شكل الجماعة الإسلامية وأمدها بالسلاح حتى تواجه التيارين اليساري والناصري في الجامعات المصرية، تحدث عن أنه رئيس مسلم لدولة إسلامية، لقب نفسه بالرئيس المؤمن، وخلع الإعلام على بلادنا لقب دولة العلم والإيمان. اندلع الصراع بينه وبين رأس الكنيسة المصرية، تصاعد الاحتقان الطائفي في المجتمع المصـري بقـرار رئاسي، بدأت مصر تعـاني فقدان سمـاتها الخاصة، من تراجع مؤشرات الرغبة في العيش المشترك، وكلما تعمقت أزمة السادات السياسية والاقتصادية، سار خطوات أكبر على طريق تديين المجال العام في مصر، وهكذا بات عامل الدين فاصلًا مميزًا بين المصريين، بدأت تظهر في المجتمع المصري أنشطة مرتبطة بالدين، وبدأت ظاهرة عدم الاستعانة بـ «الآخر» في العمل، فقد تم «شيطنة» الآخر تمامًا. تكفلت جماعة الإخوان، التي أخرج السادات عناصرها من السجون المصرية

وسمح لقياداتها بالعودة من الخليج، بتديين التعليم تمامًا، فقد سيطرت عناصر الجماعة بمباركة السادات على النظام التعليمي وبدأوا عملية تديين التعليم، وباتت مناهج التعليم المصرية أكثر مناهج التعليم حشوا بالمواد الدينية، كما تضمنت مناهج عديدة طعنًا في المسيحية واليهودية، تعمدوا إسقاط الحقبة القبطية الممتدة على مدار ستة قرون من تاريخ مصر، فبدا الأقباط في عيون التلاميذ المسلمين نبتًا غريبًا عن الوطن، فما دام تاريخ مصر ينتقل من العصور الفرعونية إلى الفتح الإسلامي مباشرة، فإن السؤال هنا من أين جاءت المسيحية؟ ولماذا يوجد مسيحيون في مصر؟

تواصلت عملية أسلمة التعليم وترافق معها دور بارز لوسائل الإعلام الرسمية التي تجاهلت كل ما له صلة بالمسيحية والمسيحيين، لدرجة أن التليفزيون المصري كان ينقل ساعة كل سنة من الصلوات المسيحية، بمعدل نصف الساعة من صلاة عيد الميلاد ونصف آخر من صلاة عيد القيامة، وكان يسجل الصلاة وينتقي نصف الساعة منها يذاع في اليوم التالي ، فلم يعرف المصري المسلم شيئًا يذكر عن ديانة وطقوس وصلوات المصري المسيحي، وكان ما لديه عبارة عن رؤية عامة مشككة في ديانته نقلها له رجال الدين، واستمر الوضع كذلك إلى أن شعر المصري المسيحي أنه غريب في وطنه.

لماذا نرفض «الكوتا»؟

عندما طرح موضوع تخصيص «كوتا» للأقباط في مجلس النواب بعد الثورة، تنادى عدد من النشطاء السياسيين الأقباط للقاء والتباحث حول هذه الفكرة، وقد التقى عدد من النشطاء من شرائح عمرية مختلفة ومن خلفيات حزبية متنوعة، وتتنوع أيضًا خلفياتهم المهنية والمذهبية. كان الحديث يدور حول جدوى فكرة «الكوتا» في الواقع المصري الراهن، هناك من قال إن أجدادنا رفضوا أثناء كتابة دستور 1923 مبدأ الكوتا، وأصروا على هذا الرفض ومن ثم لا يجوز بعد هذه السنوات العودة للقبول بما سبق رفضه قبل تسعة عقود، وهناك من رد بأن الواقع القائم يختلف جذريًا عما كان قائمًا قبل تسعة عقود، ففي الماضي كانت الآمال كبيرة في بناء دولة المواطنة والمساواة وعدم التمييز، كما كانت تجربة سعد زغلول وطنية بامتياز ولم تكن تنطوي على أية نظرة طائفية. والحقيقة أن رفض مبدأ الكوتا لم يكن له علاقة بمواصلة السير على نهج الآباء والأجداد، بل كان مبنيًا على أسس موضوعية منها أن الواقع القائم يشهد هيمنة لتيار الإسلام السياسي، وهذا التيار وتحديدًا شقه السلفي سوف يرفض مبدأ الكوتا لأي فئة : شباب أو امرأة أو أقباط، ومن ثم لا ينبغي خوض معركة

طائفية في هذا التوقيت تزيد حالة الاحتقان في المجتمع المصري وتعمل على تهييج وإثارة العامة من المصريين. ومن ناحية ثانية فإن جماعة الإخوان تحديدًا لديها خبرات موروثة من الحزب الوطني في التلاعب بهذه القضية، والإتيان بشخصيات قبطية تعمل على نحو ممنهج ضد حقوق الأقباط، ومن ثم يجري استخدامهم في طرح قضايا تمثل تجاوزًا بل تعديًا على حقوق الأقباط، لدينا تجارب من زمن الوطني في الدفع بشخصيات قبطية للعمل على الإساءة لحقوق الأقباط بل وكيل الاتهامات للأقباط ومؤسستهم الدينية، وبرع الإخوان في هذا التقليد فجاءوا بشخصيات غير معروفة ووضعوها في مواقع متقدمة في بعض المناصب، وبدأوا تنفيذ التكليفات بشن الهجمات على الأقباط وحقوقهم.

جاء الإخوان بشخصيات كانت معروفة في العمل العام ووضعوها في أماكن حزبية متقدمة مثل نائب رئيس حزب الحرية والعدالة الذي كان يشغل أيضًا منصب مستشار المرشد لشؤون الأقباط، وكثف الرجل من مقالاته التي تتضمن تهديدًا ووعيدًا للأقباط في حال الخروج على القواعد التي يحددها الإخوان، بل إنه كثيرًا ما ضمَّن كلامه وكتاباته تهديدًا صريحا للأقباط في حال رفض سياسات الجماعة وعدم الانصياع لها. أيضًا جاء الإخوان برجال أعمال أقباط لديهم ملفات فساد ضخمة ووضعوهم في مواقع متقدمة في صفوف الحوار الوطني، وعينوا بعضهم في مجلس الشورى، ويبدو أنهم على الطريق لإبرام صفقة تنطوي على إغلاق الملفات القديمة بكل ما تنطوي عليه من مخالفات وتجاوزات وفساد ونهب للمال العام. وسوف يلعبون دورًا مهمًّا في الفترة المقبلة في تفتيت الصوت القبطي لمصلحة الجماعة.

أيضًا إذا نظرنا إلى الواقع السياسي القائم الآن سنجد أحزابًا مدنية عديدة تضع أقباطًا على رؤوس قوائمها وفي النصف الأول من القوائم، الأمر الذي يتيح لهم فرصًا حقيقية لدخول البرلمان، وهو أمر يمكن تطويره في المستقبل على أرضية وطنية، وأخيرًا نقول إن القضية بالنسبة لنا لا تتمثل في ديانة المسؤول بقدر ما هي مواقفه ورؤاه، فكم من مصري مسلم معتدل يحمل من رؤى وطنية ويدافع عن مبادئ المواطنة والمساواة ويؤمن بالدولة المدنية مقابل شخصيات قبطية تحمل رؤى ومواقف مغايرة لذلك، بل إن بعضها مستعد لأن يكون أداة بيد الجماعة للنيل من حقوق الأقباط ومعولًا من معاول هدم دولة المواطنة، لكل ذلك أحسب أن الكوتا غير مرحب بها للأقباط في هذه المرحلة حيث نراهن على تحقيق التغيير المأمول من خلال العمل عبر الأحزاب المدنية.

الفصل الثالث

الهوية المصرية..الدولة المصرية

الهوية المصرية

للهـوية المصرية خصـوصية جعلـت شعـب مصـر متميزًا في جوانب مختلفة عن غيره من شعوب المنطقة، طبعت الهوية المصرية بصماتها على الشخصية المصرية التي أخذت مكوناتها الأساسية من تاريخ مصر العريق. مصر دولة عرفت الحضارة منذ فجر التاريخ، وعلى أرضها تشكلت حضارة عريقة تمكنت من استيعاب كل وافد جاء، هضمت ما وَفَدَ إليها من ثقافات وحضارات، نجحت مصر عبر التاريخ في استيعاب كل من وفد إليها. على أرض مصر ظهر التوحيد قبل ظهور الديانات الإبراهيمية، كانت ملاذًا آمنًا، فعلى أرضها نشأ وترعرع نبي الله موسى، ووسط أهلها عاش السيد المسيح ثلاث سنوت ونصف السنة هربًا من بطش «هيرودس» الملك، وجد على أرضها الأمن والأمان، تحولت مصر للمسيحية فلم تقبل أن تكون رقمًا سهلًا أو بلدًا ضمن بلدان تحولت إلى المسيحية، فمن مصر خرجت الرهبنة إلى العالم كله، وتمسكت كنيسة الإسكندرية بما رأته « الإيمان حسب الكتاب» وتبنت المذهب «الأرثوذكسي» الذي يعني «السليم» أو «القويم» أو الحرفي أو النصي، في مواجهة مذاهب أخرى اعتبرها أهل مصر متساهلة.

وعندما دخل الإسلام مصر، وتحول غالبية المصريين إلى الإسلام، أيضًا لم تقبل مصر أن تكون رقمًا سهلًا في المعادلة، مصر باتت قبلة لكل من لم يشعر بالأمان بين أهله وعشيرته، أنشأت الأزهر الذي بات قبلة الإسلام السني الوسطي في العالم، ومرجعية الإمام الأكبر، شيخ الجامع الأزهر، مقدرة في العالم الإسلامي والسني تحديدًا. في جميع الأحوال لم تقبل مصر أن تكون رقمًا سهلًا في أي معادلة، كانت باستمرار رقمًا صعبًا في المعادلة، رغم أنها لم تكن نقطة البداية أو الانطلاق في الحالتين المسيحية والإسلامية.

تركت الهوية المصرية بصماتها الواضحة على طبيعة الشخصية المصرية، فأصبح المواطن المصري متدينًا، مسيحيًّا أو مسلمًا، يقدر في غالبيته الساحقة الأديان ، يحترم المقدسات، يضفي بصماته الخاصة على المناسبات الدينية فتصبح هذه المناسبات، مسيحية وإسلامية، ذات نكهة خاصة في مصر، فعلى أرض مصر يجري الاحتفال سنويًّا بمناسبات مسيحية لا تجد مثيلًا لها في أي مكان آخر، ومنها على سبيل المثال الاحتفال والاحتفاء بالسيدة العذراء مريم، وهي احتفالات سنوية يشارك فيها المصريون مسيحيين ومسلمين، كما أن لشهر رمضان نكهة خاصة في مصر لا توجد في بلد إسلامي آخر. الشعب المصري متدين بطبيعته، لا يقبل في غالبيته الساحقة إساءة لدين أو مساسًا بمقدس. هذه الطبيعة للهوية المصرية هي التي حفظت مصر بلدًا آمنًا مستقرًّا بصفة عامة صامدًا في وجه أنواء وعواصف أسقطت تجارب شعوب أخرى. وفي الوقت الذي كانت الطبيعة المصرية تضفي بصماتها الواضحة على كل من يفد إليها من الخارج ليقيم بين أهلها، فإن المصري يحمل معه في «غربته»

هذه الطبيعة التي تتسم باحترام وتقدير الأديان بصفة عامة. طبعًا ولأن لكل قاعدة استثناء، فإن هناك فئات محدودة تشذ عن الطبيعة المصرية، ومن ثم نجد تشددًا وتطرفًا يصل أحيانًا إلى الشذوذ الفكري والخروج الكامل على الطبيعة المصرية، وهو ما شهدناه في قصة الفيلم الأمريكي المسيء للإسلام ونبيه، والذي شارك في صناعته عدد ممن يطلق عليهم أقباط المهجر، وإذا أمعنا النظر في هذا العدد سوف نجده عبارة عن مجموعة صغيرة منحرفة فكريًا تخرج تمامًا عن الطبيعة المصرية التي تحترم الأديان وتجل المقدسات، فأقباط المهجر مصطلح يشير إلى ما يتجاوز مليوني مواطن مصري تسري في عروق غالبيتهم الساحقة دماء مصرية وطنية، وهناك قلة منحرفة فكريًا تحمل عداء شديدًا لكل ما هو مصري، ومن ثم لا بد من التعامل معها على هذا الأساس، فمصطلح أقباط المهجر يشير إلى مصريين يعيشون خارج مصر، منهم علماء ورجال أعمال وخبراء في شتى المجالات، يقدرون بلدهم وفي الوقت نفسه يحملون بداخلهم مشاعر وطنية نشأوا وفق المفهوم السابق الإشارة إليه للهوية المصرية. الهوية المصرية هي التي دفعت مصريين مسلمين إلى مشاركة مصريين مسيحيين الحزن على ضحايا جريمة كنيسة القديسين، ومن ثم ذهبوا إلى الكنائس بالشموع كنوع من المشاركة الرمزية للمسيحيين في صلاة عيد الميلاد الأول بعد جريمة كنيسة القديسين، والهوية المصرية هي التي دفعت مصريين مسيحيين إلى مشاركة مصريين مسلمين في التظاهر أمام السفارة الأمريكية احتجاجًا على الفيلم الأمريكي المسيء للإسلام ونبيه. نعم قد نختلف كمصريين سياسيًا وفكريًا، قد نتجادل ونساجل بعضنا بعضًا حول قضايا شتى ومن بينها المواطنة والمساواة وطبيعة الدولة والنظام

السياسي المأمول، لكن المؤكد أننا كمصريين لا نقبل بأي مساس بالأديان والمقدسات، ننتقد رئيسنا ونظامنا السياسي وكل ما يجري على أرضنا، ولكن نرفض أي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية.

لفترة طويلة من الوقت كان الحديث عن «الهوية المصرية» حديثًا غير مرحب به في أوساط عديدة في مصر، وذلك بفعل حملة القوميين والإسلاميين على الهوية المصرية، فقد عملوا طوال الوقت على إزاحة الهوية المصرية إلى خلفية المشهد لحساب الهوية التي يدافعون عنها ويتبنون رؤيتها. فأصحاب الرؤية القومية يتمسكون بفكرة القومية العربية، ويرون في أي حديث عن «القومية المصرية» أو الهوية المصرية تحديًا كبيرًا لفكرة القومية العربية، بل وهروبًا من «قدر مصر» باعتبارها أكبر دولة عربية، قدرها أن تقود الدول العربية الأخرى على طريق التوحد. أما أصحاب الرؤية الإسلامية فبالطبع يرون في الهوية المصرية العدو الأول لمشروعهم الأممي، ذلك المشروع الذي ينهض على فكرة الأمة القائمة على أساس الرابطة الدينية، والذي يرى في المشارك في العقدية مهما حمل من جنسية، أقرب إلى المسلم المصري من شريك الوطن الذي يدين بديانة غير الإسلام، ولذلك جاءت كلمات المرشد العام السابق للإخوان المسلمين، مهدي عاكف، واضحة وقوية ولا تحتاج إلى تفسير عندما تهكم على الهوية المصرية وأطلق كلماته الشهيرة «طظ في مصر وأبو مصر» مضيفًا إليها الشق التالي وهو أنه يرحب بأن يرأس ماليزي أو باكستاني مصر، فالقضية بالنسبة له أممية قائمة على الرابطة الدينية.

وعمل التياران القومي والإسلامي على الإساءة إلى الهوية المصرية، وتعاونا في البحث عن غطاء ديني لهذه الإساءة فكان الحديث عن

«فرعون» وقدموا صورة مشوهة للتاريخ الفرعوني، أسقطوا إنجازات الحضارة المصرية في كل الميادين والمجالات، وركزوا على «كفر» الفرعون. وهناك من جعل قضية الإيمان محور الحديث، وحاكموا قدماء المصريين، أول من روج لفكرة التوحيد، باعتبارهم «كفارًا ووثنيين» وذلك في وقت لم تكن فيه سوى الديانة اليهودية، وهي ديانة مغلقة قائمة على رابطة الدم، لم يقرأوا ما سطره علماء المصريات من غير المصريين عن حضارة وأخلاق المصريين، ولم يفتحوا كتاب «فجر الضمير» ويقرأوا ما كتب (جيمس هنري برستد) عن الطبيعة والمجتمع الإنساني، لم يتوقفوا أمام عدد وطبيعة الأسئلة التي توجه لروح المصري الذي عليه أن يجيب عن ثمانين سؤالا نصفها بـ«نعم» والنصف الآخر بـ «لا» كي يدخل الجنة، ومن بين الأسئلة التي عليه أن يجيب عنها بالنفي القاطع «هل تسببت يومًا ما في إيذاء نبات بأن نسيت أن ترويه؟»، وهل لوثت مياه النيل؟ وغيرها من الأسئلة التفصيلية التي تنم عن أمة عريقة وحضارة تسبق بأخلاقها حضارات أمم كثيرة تعيش في عالمنا المعاصر.

لقد عمل التياران القومي والإسلامي على تشويه التاريخ المصري، وبذلا كل جهد من أجل إشعار المصري العادي بالخجل من تاريخه، وبالتحديد من أجداده إلى الدرجة التي جعلت البعض يشعر بالفخر من الانتماء إلى أصول غير مصرية، وقد تجلَّى ذلك في مناهج التعليم وفي رسائل وسائل الإعلام، وباتت الجذور المصرية التي تفخر كبرى جامعات الدول المتقدمة بتخصيص «كورس» دراسي حولها، سيئة السمعة في مصر.

وقد تعرض رموز مصر الذين حاولوا إعادة الاعتبار للهوية المصرية، إلى حملات إعلامية عاتية اتهمتهم بالتغريب، والولاء للخارج، والبعض

اتهمهم بالعداء للقومية والإسلام، حدث ذلك مع آباء الحركة الليبرالية المصرية في أوائل القرن العشرين، وتكرر المشهد في أواخر سبعينيات القرن ذاته عندما ظهرت كتابات على يد «توفيق الحكيم» و«لويس عوض» تدعو إلى «حياد» مصر تجاه الصراعات في المنطقة، وما تبعها من جدل حول هوية مصر مرة أخرى، هل هي هوية فرعونية، تنتمي إلى الحضارة المتوسطية التي تجمعها مع اليونان وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، أم هي دولة عربية مكانها الطبيعي مع ليبيا والجزائر والعراق والخليج العربي ؟

إن الحديث عن الهوية المصرية ليس بجديد، وهو حديث متكرر، يظهر على السطح كلما اصطدمت مصر بمشكلة كبرى في علاقتها بالمنطقة، حدث ذلك بالفعل في أوائل القرن العشرين ومنتصفه، وفي الربع الأخير منه، والآن عاد الحديث مجددًا على خلفية ما وقع ضد المصريين في الجزائر والسودان. وفي الوقت نفسه دار حديث مشابه في الجزائر حيث خرج هناك من يقول إن الجزائر دولة «الأمازيغ» وليست دولة عربية، في محاولة للفكاك من أية رابطة تربطهم بمصر، (وقت أزمة المباراة الشهيرة)، ولكن في الإجمالي يبدو واضحًا أن الحديث عن طبيعة الهوية المصرية والتساؤل عن هذه الهوية يثور في مصر بشكل يكاد يكون دوريًّا، وهو حديث ينطوي في جوهره على رغبة مكنونة في الفكاك من هذه الرابطة التي لا تعني للكثيرين أكثر من كونها رابطة ثقافية، فقطاع كبير من المصريين يرى أن مصر دولة صاحبة تاريخ عريق كانت يومًا ما صاحبة حضارة متقدمة ومتطورة بمقاييس زمانها، وأن مصر الفرعونية مكانها الطبيعي حضارة حوض البحر الأبيض المتوسط، مكانها مع دول الضفة الشمالية للبحر المتوسط، ومكنون قلب المصريين الذين تحدثوا عن

الانضباط المصري والسلوك الحضاري في التشجيع، كان يشير إلى فارق نوعي في التصرف، وهو ما انعكس في عقد مقارنات في صحف مصر بخاصة بين تاريخ البلدين، بل وبين أداء الجماعات الإسلامية المسلحة في البلدين بين اعتذار والتنكيل بالأجنة من جانب الجماعات الإسلامية الجزائرية المسلحة، ووجدوا الفارق يكمن في طبيعة كل شعب، فالمزاج العام للشعب المصري يتسم بالتسامح والاعتدال، مقابل الخشونة والغلظة في المزاج العام للشعب الجزائري.

إن التساؤل الدوري في مصر حول الهوية الوطنية، يكشف بوضوح عن عدم ثقة وربما عدم رغبة في الهوية العربية، وهو ما انعكس ببساطة في أحاديث بسطاء المصريين، وأعضاء الفريق القومي لكرة القدم الذين قالوا بتلقائية كفانا عروبة كفانا أحاديث عن الشقيقة الكبرى.

ويبدو واضحًا أن تكرار بل التساؤل عن الهوية المصرية، ودورية طرح التساؤلات على مستوى النخبة الفكرية المصرية، يكشف عن رغبة صادقة في إعادة الاعتبار للهوية المصرية، إعادة الاعتبار لمصر باعتبارها مصرية، ومصرية فقط دون إضافات، فكلمة مصر تكفي ولسنا في حاجة إلى إسنادها لإطار أوسع من ذلك.

إهانة مصر

الراغبون في الترشح لمنصب رئيس مصر كان قد زاد عددهم عن الخمسمائة، وهو أمر قد ينظر إليه من زاوية معينة على أنه أمر إيجابي يعكس ارتفاع عدد من يرون في أنفسهم القدرة على إدارة شئون بلد بحجم مصر وفي مرحلة انتقالية شديدة الأهمية، ولكنه يعكس في الوقت نفسه حالة من السيولة الشديدة التي تتمثل في تقدم فئات وشرائح من المجتمع لا تتوافر لديها الحدود الدنيا من المؤهلات اللازمة لمنصب رئيس مصر. طبعًا المشكلة لا تتمثل في شروط الترشح، بقدر ما تتمثل في تعمد الحط من المنصب وإهانة مصر والمصريين، فمن حق كل مواطن تنطبق عليه الشروط أن يذهب لسحب ملف أوراق الترشح، ولكن في الوقت نفسه لا بد أن توضع معايير محددة لمن من حقه سحب هذا الملف وحمل لقب مرشح محتمل، وفي تقديري أننا يمكن أن ندخل في سجال حول الشروط الواجب توافرها في من يتقدم للترشح لمنصب رئيس مصر مثل العمر، المؤهل الدراسي، جنسية الأب والأم، جنسية الزوجة....ويمكن أن نختلف حول هذه المعايير مثل جنسية الزوجة الذي تم وضعه ضمن حزمة الشروط الرامية إلى دفع الرئاسة نحو نجل الرئيس المخلوع، جمال، ولكن

ما لا يمكن فهمه على الإطلاق عدم فرض أي مقابل مالي مقابل الحصول على ملف الترشح وصفة مرشح محتمل. وفي حين تحرص الشركات والهيئات والمؤسسات على فرض رسم مالي لقاء الحصول على كراسة شروط عرض بيع أو طلب شراء أو مناقصة، تصل في بعض الأحيان وحسب حجم العملية إلى عشرات وربما مئات الآلاف من الجنيهات، لم يكلف السادة المسؤولون عن إدارة ملف رئيس مصر أنفسهم عناء التفكير في قيمة المنصب وقامة المرشح، ويقومون مثلا بفرض شرط دفع مبلغ محدد كرسم للحصول على ملف الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ، وليكن على سبيل المثال ما بين خمسين إلى مائة ألف جنيه مصري على سبيل التأمين، ولا يمكن التحجج هنا بأنه مبلغ كبير ينطوي على نوع من التمييز بين المصريين أو يضع شرطًا تعجيزيًا على الراغبين في الترشح للمنصب، فاللجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية وضعت سقفًا ماليًّا للإنفاق قدره عشرة ملايين جنيه في الجولة الأولى، ومليونان في الإعادة، والمؤكد أن من يريد أن يدخل السباق على رئاسة مصر ويكون قادرا على إنفاق عشرة ملايين أو جمعها من المؤيدين، لا يمكن أن يعجز عن دفع أو جمع مائة ألف جنيه كشرط جدية ترشح وتدفع على سبيل التأمين.

عدم وضع هذا الشرط بدا وكأنه أمر متعمد لإهانة المنصب في عيون المصريين البسطاء، فبعد أن رأى المصريون عينة من المرشحين المحتملين لمنصب رئيس البلاد، وكان من بينهم لص تائب، ومريض نفسي رث المظهر والملبس، وتلقفت قناة فضائية خاصة القصة واستضافت ثلاثة من المرشحين المحتملين بينهم لص تائب برر سبب ترشحه بتوصيل رسالة للمصريين مفادها «الجريمة لا تفيد والمال الحرام لا ينفع» بعد أن رأى

المصريون كل ذلك ترحموا على أيام الرئيس المخلوع حسني مبارك، وهناك من أجرى اتصالا هاتفيا بالبرنامج ليعلن صراحة «...بعد ما رأيت الآن أقول ولا يوم من أيامك يا مبارك» . باختصار رمت إدارة المرحلة الانتقالية إلى دفع المصريين لقول هذه العبارة، انظر إلى ما يجري في أرض المحروسة من انفلات أمني متعمد، وانتشار للفوضى والعشوائية، وإطلاق لقوى تريد الارتداد بنا قرونا، ووأد دولة المواطنة والمساواة، وافتعال أزمات مع الخارج....لتعذر المواطن المصري البسيط عندما يضرب كفا بكف ويقول: «ولا يوم من أيامك يا مبارك».

دولة القانون والمؤسسات

يُحسب تقدم الأمم وتحضرها بدرجة سيادة القانون، وبناء المؤسسات التي تترسخ فتصبح من القوة بحيث إنها تتجاوز الأفراد وتظل قائمة شامخة بتغير الأشخاص. كما أن التحضر أيضًا يُقاس بمدى سيادة القانون على حساب العُرف والتقاليد المرتبطة بالقبائل ومرحلة ما قبل الدولة الحديثة. قد تحقق دولة ما من الدول تقدمًا ملموسًا في بناء منظومة القوانين وبناء مؤسسات الدولة الحديثة على النحو الذي يدفع بها إلى طريق التطور والتقدم والتحضر، ولكن هذه العملية تكون معرضة للانتكاس بمعنى أن ترتد الدولة إلى مرحلة ما قبل حكم القانون وبناء المؤسسات ، بل قد ترتد إلى مرحلة ما قبل الدولة، وربما تختفي الدولة نفسها بعد أن تمر بمرحلة يطلق عليها «الدولة الفاشلة» وذلك على غرار ما وقع في أفغانستان تحت حكم طالبان، والصومال منذ مطلع التسعينيات بعد سقوط «سياد بري». وقد تتعرض دولة من الدول لتحديات وتهديدات تقيد من حكم القانون وتتجاوز المؤسسية لحساب علاقات وروابط شخصية، فيتعطل القانون ويتم القفز فوق المؤسسات القائمة. عادة ما تكون هناك مقدمات دالة على ذلك منها استشراء الفساد وتزاوج السلطة بالمال وتزايد معدلات

الفقر وانتشار الجهل والأمية ، فهنا يكون الخروج على القانون وتجاوز المؤسسات نمطًا سائدًا بين الفئات الأكثر ثراء ونفوذًا، أما الأضعف والأفقر فعادة ما يطبق عليه القانون بقسوة شديدة، وإذا ما أراد تجنب ذلك فعليه بدفع رشاوى متنوعة لمن بيدهم تطبيق القانون.

تعد لحظات التغيير في المجتمعات المختلفة من أكثر اللحظات الحاسمة في حياة الشعوب التي يمكن خلالها إحداث تحول حقيقي إما باتجاه ترسيخ دولة القانون والمؤسسات أو العكس، تجاوز القانون وهدم المؤسسات وهنا تصبح الدولة على شفا التفكك أو الارتداد لمرحلة ما قبل الدولة الحديثة. ما نشهده في مصر الآن من عمليات تحول وتغيير يمثل مرحلة فارقة في تاريخ بلدنا الذي أتم من العمر أكثر من سبعة آلاف عام ، بلدنا الذي صمد في وجه موجات غزو متوالية وتمكن من هضم واستيعاب الغزاة على مر التاريخ، معرض الآن لفقدان روحه كبلد مركزي يسيطر على ترابه الوطني، بلدنا الذي تمدد في يوم من الأيام إلى منابع النيل وقلب الشام، بل وقلب أوروبا على يد محمد علي في أربعينيات القرن التاسع عشر، يتعرض لمخاطر عديدة، فمن الشمال الشرقي تعد إسرائيل العدة لما تسميه «العودة إلى سيناء»، ومن الخليج العربي تأتي الأموال لدعم جماعات تكون مصدرًا لتصبح مصر-في يوم من الأيام- جثة هامدة تتكاثر حولها الذئاب وتحوم الغربان، ومن الخليج العربي أيضًا جاء رئيس المخابرات العسكرية لدويلة «قطر» دخل بلادنا خلسة، وعقد لقاءات عارضًا السيطرة على قناة السويس لعشرات السنين ، جاء حاملًا الأموال واستقبل من قيادات جماعة الإخوان بعيدًا عن مؤسسات الدولة المصرية في سابقة لم تحدث من قبل. في الوقت نفسه تصاعد الصراع بين المؤسسات فالسلطة التشريعية

ممثلة في مجلسي الشعب والشورى تجـاوزت بحـق السلطتين التنفيذية والقضائية، كما تمت السيطرة على الصحافة فبات الصراع والتربص هو نمط العلاقة بين مؤسسات الدولة المصرية، بل إن أحد مرشحي الرئاسة في جولة الإعادة قال بوضوح إنه لا يقبل إلَّا النجاح في الانتخابات مؤكدًا أن خسارته غير واردة ومشددًا على أن مسألة فوز منافسه أمر غير وارد ولا يمكن أن يفكر فيه، بل إنه أكد بوضوح على أنه إذا خسر الانتخابات فسوف يخرج إلى الشارع رافضًا النتيجة ملمحًا إلى إشعال ثورة جديدة. المؤكد أن مصر مرَّت وتمر بمرحلة فارقة.

مصر ومؤسساتها

قضت المحكمة الدستورية العليا في بلادنا بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب، وأن المواد التي طالها البطلان تتعلق بانتخاب المقاعد الفردية، ونتيجة لذلك أكدت المحكمة في حيثيات حكمها أن المجلس بكامله باطل منذ انتخابه، وأكدت أن حكمها واجب التنفيذ دون حاجة إلى جهة أخرى منفذة، وأن الحكم يُنفذ بمسودته. تلقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم وأصدر في الثالث عشر من يونيو 2012 قرارًا تنفيذيا بحل المجلس ومنع الأعضاء من دخول البرلمان. أدى ذلك إلى غضب قوى الإسلام السياسي التي تتمتع بالغالبية في البرلمان، وبدأت تضغط من أجل التراجع عن هذا القرار، وبادر الدكتور محمد محمد مرسي فور انتخابه إلى تأكيد عودة المؤسسات المنتخبة إلى ممارسة مهامها. أيام قليلة وقرر الدكتور مرسي إلغاء القرار رقم 350 الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل مجلس الشعب، داعيًا المجلس إلى الانعقاد، وهو ما تم بالفعل، فرفعت دعاوى عاجلة أمام المحكمة الدستورية العليا التي قررت مساء يوم الانعقاد نفسه بطلان المجلس بالكامل، وألغت قرار رئيس الجمهورية بدعوة المجلس إلى الانعقاد.

هنا ثار جدل شديد واختلط الحابل بالنابل، دخل على الخط ساسة ورجال دين وكتاب، كل أدلى بدلوه وفق خلفيته الأيديولوجية، فمن يؤيد قوى الإسلام السياسي كال الاتهامات للمحكمة الدستورية العليا، ومن يعارض هذه القوى، وتحديدًا من القوى المدنية من ليبرالية ويسارية، دافع عن موقف المحكمة الدستورية داعيًا إلى احترام دولة القانون والمؤسسات، وعدم تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية. المحزن في الأمر أن أنصار الإسلام السياسي لم يتوقفوا عند حدود قانونية أو دستورية في حملتهم على المحكمة الدستورية العليا، بل إن هناك مِنْ المحامين مَنْ اتهم المحكمة بالتزوير، وهناك من دعا رئيس الجمهورية إلى حل الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا، وهي دعوة لم تظهر في أقسى مراحل التخلف السياسي والديكتاتورية في البلاد، فللمحكمة الدستورية العليا مكانتها وهيبتها في التاريخ القانوني المصري، بل وفي التاريخ السياسي أيضًا، ولم يجرؤ أحد على مدار العقود الماضية على طرح مثل هذه الأفكار حتى عندما قضت المحكمة بحل مجلس الشعب مرتين في عهد مبارك (1987 و 1990)، ما أقدم عليه مبارك كان استشارة ترزية القوانين- التي باتت مهنة مصرية- كيف يمكن التحايل على الحكم، أو كيف يمكن تنفيذه دون المساس بهيبة الديكتاتور، لكن دعوة إلى حل المحكمة لم تصدر، ولا اتهام لقضاتها بالتزوير جاء على لسان حاشية الديكتاتور.

ثم قام الدكتور مرسي بإصدار بيان- بعدها- يؤكد فيه احترام القانون وأحكام القضاء، ولكن هذا التوجه لم يصل إلى أتباع قوى الإسلام السياسي، الذين واصلوا الهجوم على البنية القانونية المصرية وعلى مؤسسات الدولة الراسخة، هانت على قوى الإسلام السياسي مؤسسات

الدولة، فهانت مصر على الآخرين، بادر رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان إلى شن هجوم على حكم المحكمة الدستورية العليا في بلادنا، واتهم الحكم بأنه مُسيس، ودعا إلى إلغاء الحكم وإعادة مجلس الشعب. ما ذهب إليه أردوغان يمثل إهانة لمصر والمصريين في عيون المصريين الذين يحترمون بلدهم، وما هكذا الحال في عيون أنصار دولة الخلافة الذين لا يعترفون بالوطن والمواطنة، بل بالدين كجنسية، ومن هنا لم يروا في تصريحات أردوغان تدخلًا في شأن مصري؛ لأن بلدنا لديهم «مِصْر» من الأمصار أو ولاية من الولايات. ما تتعرض له مؤسسات الدولة المصرية من هجوم يعد أمرًا غير مسبوق في تاريخ البلاد، الأمر الذي يؤشر إلى وجود مخطط واسع النطاق للسيطرة على مؤسسات الدولة المصرية وإخضاعها لسيطرة جماعة الإخوان المسلمين، فبعد السيطرة على المؤسسات الصحفية القومية، بدأت المعركة لتطويع القضاء المصري، في الوقت نفسه تجري محاولة السيطرة على دستور البلاد الجديد وتحويله إلى دستور لدولة دينية عبر العبث من جديد في المواد الثلاث الأولى من الدستور بوضع مصطلح « شورية» في المادة الأولى، والنص على مرجعية الأزهر في تفسير مصطلح مبادئ بدلًا من المحكمة الدستورية العليا في المادة الثانية، والإصرار على وضع نص يقول بالسيادة «لله» بدلًا من السيادة للشعب في المادة الثالثة من الدستور الجديد.

دولة القانون أو الفوضى 1

كانت مشكلة مصر الأساسية قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير هي تجاوز القانون، وتخطيه، والقفز فوقه، وتشكيل شبكة من العلاقات التي تتجاوز القانون وتغيبه. وقد أسفرت هذه الظاهرة عن حالة من الفوضى التي ضربت البلاد طولًا وعرضًا، فإذا أراد المواطن البسيط الحصول على حق من حقوقه، فعليه أن يدفع من الرشاوى ما يقنع الموظف بتقديم الخدمة له، مع حصة من المعاملة تتباين حسب قيمة المبلغ المدفوع كرشوة. أما أصحاب السلطة والنفوذ (والأول هو من يحصل عليها من منصب رسمي، أما الثاني فيحصل على النفوذ من موقع غير رسمي ولكنه مؤثر كأن يكون عضوًا في شلة أصدقاء لشخصية مهمة في موقع من مواقع السلطة أو مقربًا من شخص في السلطة أو رجل أعمال له شبكة واسعة من العلاقات أو دافع الرشاوى ذات الحجم والثقل الكبير) أصحاب السلطة بيدهم توزيع العطايا ومنحها لمن يريدون، وتمييز الأقارب والأصدقاء، وأصحاب النفوذ يحصلون على مايريدون لأنفسهم وذويهم وللأصدقاء، سواء كانت حقوقًا مشروعة بموجب القانون أو مطالب تتجاوز القانون وتقفز فوقه. هذه الآفة التي استشرت في البلاد مع مرحلة الانفتاح الاقتصادي، استفحلت في

عهد مبارك فقذفت بشرائح كبيرة من المصريين لتدور حول خط الفقر، تحته أو فوقه مباشرة، بلغت النسبة قرابة الأربعين في المائة من المصريين، في الوقت نفسه تضخمت ثروات شريحة صغيرة من المصريين، أغلبها بطرق غير قانونية، وبمرور الوقت ازداد الفقراء فقرًا، والأثرياء ثراءً. تعددت مشاهد بؤس المصريين من مرضى لا يجدون ثمن العلاج بينما كان كبار الأثرياء يحصلون على قرارات العلاج على نفقة الدولة، انتشر الفساد واستشرى في بر مصر، وغاب الضمير بل مات، فتضاعف عدد مرضى الفشل الكلوي والسرطان والالتهاب الكبدي الوبائي، وتسببت عشرات الأنواع من المواد المستوردة من الغذائية والأقماح في نشر المزيد من المرض بين الفقراء، وشاركت الزراعة بنصيب وافر في نشر المرض عبر استيراد بذور مصابة بأمراض تسبب أنواعًا عدة من الأمراض المميتة، بل إن الفساد طال المبيدات التي تم جلب كميات هائلة منها فأدت إلى إصابات جديدة بالسرطان.

جرى كل ذلك تحت أعين وأبصار عِلْية القوم من أصحاب السلطة والنفوذ، وبمرور الوقت تزاوجت السلطة بالنفوذ، عبر صفقات شراكة وتزاوج بين من هم في موقع السلطة وأصحاب رؤوس الأموال، فحصل أهل السلطة على قدر كبير أو حصة معتبرة من رأس المال، وتمكن أصحاب النفوذ أو كبار الرأسماليين من مضاعفة ثرواتهم عشرات المرات عبر عمليات غير قانونية تمثلت بالأساس في شراء ممتلكات القطاع العام بأسعار زهيدة، وإعادة بيعها بعشرات الأضعاف، وأيضًا قطاع الأراضي حيث جرت أكبر عملية سلب ونهب لأراضي الدولة من خلال منح أصحاب النفوذ والحظوة ملايين الأمتار المربعة بأسعار رمزية تدور حول الدولار الواحد،

وإعادة بيعها بسعر يصل إلى ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف جنيه للمتر. كل ذلك وصاحب السلطة سعيد بما يرى، بل أعد العدة كي يرث نجله الأصغر السلطة على الطريقة السورية وربما الكورية الشمالية، وبينما كانت خطى الوريث تتزايد وسطوته تتصاعد، ونفوذ الشلة المحيطة يتضخم، كان المجتمع المصري يغلي، وكانت الخطوة الأخيرة قبل تتويج الوريث هي التزوير الفاضح لانتخابات مجلس الشعب عام 2010، وعندما ثارت قوى المعارضة واجتهدت في ابتداع أشكال جديدة من مقاومة الديكتاتور، كان الأخير يتسلى ضاحكًا، أغمض عينيه تمامًا وصم أذنيه، وأطلق العنان للسانه كي يلهب المعارضين، لم يشأ أن يرى المرض والجهل والفقر يستشري في بر مصر على يديه، ولم يرغب في سماع أنات الفقراء والبسطاء من المصريين، حتى عندما أقدم عدد من المصريين على الانتحار هروبًا من عالم قاس لم يمكنه من مجرد دفع بضعة جنيهات لملابس جديدة للأطفال، أو حتى لسداد رسوم دراسية في مدارس حكومية كانت يومًا ما بوتقة صهر وتخريج علماء مصر، ولأن الديكتاتور أغمض عينيه وصم أذنيه وكان لسانه سوطا قاسيًا، فقد جاءت العاصفة فأطاحته والوريث وغالبية أصحاب السلطة والنفوذ...فماذا جرى بعده؟

دولة القانون أو الفوضى 2

سقط نظام مبارك ورحل عن السلطة مع مشروع التوريث لأسباب عديدة، منها بل في مقدمتها تجاوز القانون، فقد جرى خروج ممنهج على القانون ووصل هذا الخروج إلى الذروة بظهور مشروع التوريث، فمن أجل تحقيق سيناريو التوريث جرى تجاوز القانون في كل المجالات، لم يكن للوريث صفة رسمية، ورغم ذلك كان أقل من رئيس وأعلى من رئيس وزراء، كان يمسك بالملف الاقتصادي، يعين الوزراء ويقيلهم، في حركته وخطواته كان يتم تنحية القانون، وعندما أحاط نفسه بشبه «التوريث» ولجنة السياسات تم تجاوز القانون والسماح لشلة الوريث بتجاوز القانون وخرق كل الأعراف. من أجل الوريث وشلته تم الدفع بقطاعات واسعة من المصريين إلى ما دون خط الفقر وفوقه مباشرة، فقد كان الهدف كما قال منظرون من شلة الوريث، خلق طبقة رأسمالية ثرية تكون بمثابة قاطرة عملية التنمية، تجاوزوا كل القوانين والأعراف في سلب ونهب ممتلكات الدولة عبر سياسة الخصخصة، أو بيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاص. أطلقوا يد الأجهزة الأمنية لتعيث في الأرض فسادًا، تهين شباب مصر والفئات الضعيفة من الشعب، تركوا الأمراض تنهش أجسادهم الضعيفة،

أطاحوا ببقايا العدالة الاجتماعية من تعليم وصحة، تراجعت دولة القانون رويدًا رويدًا حتى تحلل النظام وفاض الكيل فخرج الشعب يطلب «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية»، ونظرًا لتمكن سيناريو التوريث من مفاصل الدولة المصرية فقد سقطت المؤسسات وشرعيتها قبل أن يرحل الوريث. تولى العسكر إدارة المرحلة الانتقالية وبدلًا من بناء أسس سليمة لنظام جديد، واصلوا سياسات النظام الذي تهاوى، فهم جزء منه وبعض نخبته ولا يعرفون غير سياسات النظام المتهاوي، ما فصلهم عنه كان مشروع التوريث، ولو لم يكن هناك توريث لكان هناك استمرارية في النظام وجاء مشروع رئيس جديد من داخل المؤسسة العسكرية.

وعندما بدأت محاولات بناء دولة القانون، حرص العسكر على هدم اللبنات الأولى وعلى إعادة وضع البذور الفاسدة للنظام القديم، رفضوا كتابة دستور للبلاد أولًا، وقرروا السير بعكس اتجاه تعليمات إدارة المراحل الانتقالية أو مراحل التحول، بدأوا بانتخابات برلمانية ثم هدموا المنتج بدعوى عدم سلامة بعض مواد القانون الذي جرت بموجبه الانتخابات، أجروا أسوأ انتخابات رئاسية يمكن أن تشهدها مرحلة انتقالية. أخطر ما فعله العسكر في المرحلة الانتقالية أنهم هدموا دولة القانون، فخلال المرحلة الانتقالية انتهكوا القانون وتجاوزوه، فتحوا السجون لخروج متهمين بارتكاب جرائم ومتورطين في عمليات إرهابية ضد الوطن، فتحوا أبواب مصر على مصراعيها لدخول شخصيات مارست الإرهاب لعقود، تركوا جماعات مصرية تمارس العنف والقتل واغتصاب حقوق الغير دون محاسبة، لم يقدموا متهمًا واحدًا للمحاكمة، فتجرأ المزيد على تجاوز القانون واغتصاب حقوق الآخرين، بل إنهم لم يحركوا ساكنًا عندما ظهر

من أراد تطبيق قانونه الخاص بيده، فلم يتحرك أحد لوقف انتشار جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، نحُّوا القانون جانبًا وطبقوا أعرافًا بالية لتسوية نزاعات هي في الأصل جرائم بحق مصريين، والسبب أن تطبيق القانون في هذه الحالة سوف يضع جماعات ومجموعات تحت المحاسبة وطائلة القانون، وهو أمر لم يكن يريده رأس العسكر حتى لا تعود دولة القانون من ناحية، وحتى لا يضر بالتحالف القائم مع هذه الجماعات التي كات تمثل أحد أهم مصادر دعم العسكر في مواجهة القوى المدنية التي كانت تطالب بعودة دولة القانون لتحقيق أهداف الثورة وشعاراتها من «عيش وحرية وعدالة اجتماعية»، خلال فترة حكم العسكر أو إدارتهم للمرحلة الانتقالية انتشرت الفوضى، سقط القانون، تراجعت هيبة الدولة، بل إن مصر كلها كانت تقف على شفا الانهيار الكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد أن انهار القانون أولًا، فماذا فعل الدكتور مرسي وجماعته بعد ذلك ؟

تجاوز نظام مبارك القانون وتولى الوريث وشلته تفصيل القوانين وفق مصالحه وشلة التوريث، بل تطور الأمر إلى اللعب في الدستور وتطويعه لمصلحة مخطط التوريث، سقط مبارك ومعه مشروع التوريث، جاء العسكر فواصلوا مخطط ضرب دولة القانون، عبثوا في الدستور، أقدموا على تعديلات دستورية استفتوا المصريين عليها ثم أضافوا إليها مواد جديدة وأصدروها في شكل إعلان دستوري، واصلوا سياسة ضرب دولة القانون والتأسيس لسيناريو الفوضى. جاء الدكتور محمد مرسي باعتباره أول رئيس منتخب من الشعب بعد الثورة، وبدا واضحا منذ اللحظة الأولى لإعلان فوزه بمنصب الرئيس أن فكرة دولة القانون لا تشغل حيزًا مهمًّا في

تفكيره، ذهب إلى ميدان التحرير باعتباره رئيسا ثوريًّا، قرر حلف اليمين في الميدان وقاوم تلاوة القسم أمام المحكمة الدستورية العليا، حاول إعادة مجلس الشعب رغم حكم المحكمة الدستورية العليا، حاول من خلال الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور تطويع مؤسسات الدولة تحت سيطرته، أي تحت سيطرة الرئيس وكأنه سيستمر في موقعه إلى ما لا نهاية أو كأن المنصب بات مؤمَّنًا لجماعته. وطوال فترة الدكتور محمد مرسي استمر غياب وتغييب القانون، فأعمال البلطجة والخروج على القانون لم تتوقف، بل تزايدت، كما انتشرت عصابات السلب والنهب في أرجاء الوطن كافة، حاولوا ضبط الأوضاع في قلب العاصمة على حساب أطرافها والمحافظات الأخرى فلم يتحقق لهم ما أرادوا .

مع تولي الدكتور مرسي شعرت جماعات الإسلام السياسي أن بإمكانها أن تفعل ما تشاء دون حساب، وقامت بعض الجماعات بتشكيل مجموعات لتطبيق قانونها بيدها، وانتشرت في بعض المحافظات جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبدأت تطبق قانونها باليد، كما نشطت جماعات أخرى وبدأت تمارس أعمالًا مخالفة للقانون، ومن قبيل ذلك التغرير بقاصرات دون سن الرشد وتزويجهن بعد القول بأنهن قد أشهرن إسلامهن بالمخالفة للقانون، الذي لا يجيز ذلك على الإطلاق سواء من ناحية تغيير الديانة في هذه السن أو من ناحية الزواج، والتكييف القانوني للواقعة هو التغرير بقاصر واغتصابها والعقوبة القانونية تصل إلى الإعدام، جرى ذلك في واقعة «فتاة الضبعة»، وخرجت مجموعات سلفية تفاخر بأن فتاة الضبعة قد أشهرت إسلامها وتزوجت من شاب مسلم، وليس في مقدور أحد في الدولة أن يستعيد الفتاة أو يحاسب من

أقدم على الزواج منها. في هذه الواقعة تتجسد كل معاني ضرب دولة القانون ونشر الفوضى، فقد فرضت الجماعة السلفية هناك قانونها الخاص المناقض لقانون الدولة، وتحدت سلطات الدولة أن تقدم على طلب الفتاة أو محاسبة من أدار العملية برمتها. أيضا انتشرت ظاهرة السطو على ممتلكات مسيحيين من جانب بعض الخارجين على القانون، الذين كانوا يلجأون إلى تديين القضية فيحدث التعاطف الشعبي معهم من ناحية، ويتم شل وغل قدرة الدولة على التحرك من ناحية ثانية، تنتشر هذه الظواهر بقوة في صعيد مصر حيث يقوم أفراد خارجون على القانون بوضع يدهم على ممتلكات المسيحيين، ويجري الترويج لبعد ديني في القضية، ومن ثم يتدفق الشباب لنصرة «الأخ» ومساندته ظالمًا، ويجري ذلك دون أن يصدر رد فعل رسمي على أي مستوى، كما أن قطاعات داخل الأجهزة الأمنية تتعمد عدم التحرك سواء لاعتبارات تتعلق بسقوط هيبة الأجهزة الأمنية، وتجرؤ المواطنين على جهاز الشرطة عامة، أو تتعلق برغبة عناصر داخل الجهاز في انتشار مزيد من الفوضى وهدم دولة القانون كنوع من الانتقام من الثورة، وجعل الاتجاه العام في المجتمع يشعر بالندم على قيام الثورة، ويحمل مشاعر معادية تجاهها.

يلاحظ بصفة عامة أن إدارة الدكتور مرسي لشؤون البلاد لا سيما وهو يجمع في يديه السلطتين التنفيذية والتشريعية أكملت هدم ما تبقى من دولة القانون، وأسقطت لبنات مهمة من صرح المواطنة، فباتت مصر حاليًا تخضع لحالة من الفوضى الشاملة، تقف في مكانة حرجة للغاية فيما يخص قيمة المواطنة بل إنها باتت تقف في مفترق طرق من كونها دولة مدنية حديثة من عدمه، فاستمرار هدم دولة القانون يهدد بانتقال مصر من

مكانة الدولة الحديثة إلى خانة الدول الفاشلة وربما المارقة، وهو موقع لا نتمناه لبلدنا على الإطلاق، ومهمة كل القوى الوطنية النضال من أجل الحفاظ على مصر دولة مدنية حديثة قائمة على المواطنة.

منذ تنحي مبارك لم تتوقف محاولات نشر الفوضى وهدم دولة القانون، فقد ترافق تنحي مبارك مع نشر حالة متقدمة من الفوضى العامة في المجتمع المصري وسعي حثيث من جانب قوى مختلفة لنشر الفوضى في شتى أنحاء الوطن، وكان المخطط، وهو تغييب دولة القانون وقد شهدنا دلائل ذلك في محاولة تجاوز دولة القانون والعمل على تسوية قضايا شتى خارج إطار القانون، وفي الوقت نفسه ضربت الفوضى شتى أنحاء الوطن، وباتت الثورة والحرية في عرف البعض معادلة لتغييب الدولة وإهانة رموزها وتنحية قانونها، في الوقت نفسه كانت الدولة المصرية تحاول لملمة جراحها واستعادة قدر من هيبتها، لكن ما حدث كان عبارة عن تعدد الجهات التي سعت إلى ضرب هيبة الدولة وتغييبها تمامًا. فمن ناحية تكاثرت المحاولات الخارجية لنشر الفوضى في مصر من جهات أجنبية رأت تهاوي مؤسسات الدولة وتفكك أجهزة أمنية، فرصة سانحة للدفع بعشرات من العملاء واختراق مفاصل رئيسية في جسد الدولة المصرية، شهدنا عشرات المحاولات لاختراق مناطق حساسة في الجسد المصري، وجمع معلومات، ومحاولة لعب دور يمس صميم سيادة البلاد، وامتد الأمر إلى دول عربية توصف بالشقيقة رأت في الحالة التي تمر بها بلادنا والمرحلة الانتقالية فرصة للانتقام من مصر كدولة وتصفية حسابات قديمة مع دولة محمد علي، أو لاعتبارات تتعلق بالرغبة في وراثة الدور المصري عربيًّا، ووصل الأمر بدويلات عربية محدودة الحجم والوزن

والمكانة راكمت من الأموال ما جعلها تلعب أدوارًا مركبة في عديد من قضايا المنطقة، استغلت غياب مصر وتغيبها عن المنطقة بسبب الانشغال في ترتيب أوضاعها الداخلية، فتمدد دورها حتى تجاوز الحدود المصرية على النحو الذي تمثل في الزيارة التي قام بها رئيس المخابرات العسكرية القطرية لبلادنا دون أن يبلغ الجهات المصرية كما تقضي القواعد المتعارف عليها والأعراف الدبلوماسية، جاء ليناقش مع جماعة الإخوان احتكار قطر لقناة السويس لعشرات السنين.. ومن ناحية ثانية وعلى الصعيد الداخلي شهدنا محاولات من جماعات وهيئات ومنظمات لتجاوز القانون المصري بل القفز فوق البنية التشريعية للدولة المصرية والحديث عن بنية تشريعية جديدة، وشهدنا أيضًا تقاطع العاملين الخارجي مع الداخلي في عشرات القضايا أبرزها كما أشرنا واقعة زيارة رئيس جهاز المخابرات العسكرية القطرية لمصر دون إبلاغ الجهات المصرية، وأيضًا ظاهرة ضخ مبالغ طائلة من الأموال لمصلحة جمعيات ومنظمات وهيئات بعيدًا عن المصادر الرسمية، هناك تقدير من بعض المصادر أن مكونًا مهمًّا من هذه الأموال تم إدخاله للبلاد عبر طرق غير مشروعة منها ما تم تحت غطاء معاملات تجارية، ومنها ما تم تهريبه نقدًا في حقائب دبلوماسية، ومنها ما جرى تحويله تحت غطاء أعمال خيرية، أيضًا شهدت مصر وعلى مدار العام ونصف العام منذ تنحّي مبارك جهودًا هائلة لتنحية القانون وفرض قوانين تعود إلى مرحلة ما قبل الدولة الحديثة، ومنها تنفيذ القانون باليد وفرض قوانين خاصة وتطبيقها مباشرة مع تقزيم متواصل لمظاهر سيادة الدولة، بل ولوجود الدولة ذاتها.

وأدت الطريقة التي أدار بها المجلس العسكري المرحلة الانتقالية إلى مزيد من الاضطرابات واهتزاز هيبة الدولة، فكل خطوة سرنا فيها كانت معرضة للطعن على قانونيتها والشك فيما وراءها من أهداف، فقد بدأ المجلس العسكري بعكس ما تقول وصفات الشعوب التي أتمت تجارب التحول الديمقراطي بنجاح، فبدأنا بانتخابات تشريعية من أجل كتابة دستور ثم انتخابات رئاسية.

بعد أربعة شهور فقط من حكم الدكتور محمد مرسي باتت مصر تقف على حافة الفوضى الشاملة، القانون معطل وكل من يريد فعل شيء في مصر يفعله، باتت مصر تموج بجماعات بطول البلاد وعرضها هدفها هدم دولة القانون والعودة إلى حياة ما قبل الدولة، ما قبل المواطنة والقانون والنظام، جماعات لا تعترف بالدولة القائمة وتعلن صراحة ولاءها لمنظمات عاملة في جبال باكستان وأفغانستان، تعمل على السيطرة على قرى ومناطق في أطراف البلاد وإعلانها خاضعة لسيطرتهم ومن ثم تطبيق قانونهم الخاص فيها وعلى سكانها. امتدت الفوضى إلى قلب القاهرة العامر حيث تعرضت فتيات وسيدات مسيحيات في مترو الأنفاق لحوادث قص شعورهن من قبل سيدات منتقبات، تكرر الحادث ولا رد فعل من الدولة أو أجهزتها، خرج علينا أحد الدعاة مفتيًا بضرورة هدم أبي الهول والأهرامات لأنها أوثان تعبد من دون الله، وهي تصريحات متكررة من شخصيات متنوعة ولم تتوقف منذ تولى العسكر مقاليد السلطة في البلاد، لا العسكر حاسبوا أحدًا من هؤلاء على ما ارتكب من جرائم ولا أطلق من تصريحات تهدم دولة القانون، ولا الدكتور مرسي فعل ذلك، بل إن الأخير لم يجد أمامه سوى مغازلة هذه

التيارات. خرج علينا محمد الظواهري شقيق الدكتور أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة المطارد من المجتمع الدولي ليعلن صراحة من قلب القاهرة أن جماعته جهادية فكرية، وأنها تنطلق وتنظيم القاعدة من الفكر نفسه، ولا رد فعل من الحكومة أو الرئيس.

أعلنت المخابرات الألمانية أن مصر باتت قبلة للمتشددين الإسلاميين وأن عشرات من المتشددين الألمان من الأصول التركية قد غادروا ألمانيا إلى القاهرة التي وصفتها المخابرات الألمانية بأنها باتت قبلتهم، وأكدت أن عشرات آخرين في طريقهم الى القاهرة، ولم يحرك أحد ساكنًا.

ما تمر به مصر اليوم من محاولات متكررة لهدم دولة القانون ونشر الفوضى هي محاولات لهدم الدولة المصرية والعودة بها إلى ما قبل مرحلة الدولة، واستمرار هذه المشاهد يدفع بلادنا دفعًا إلى سيناريو صومالي، حيث تسيطر الجماعات المسلحة على الصومال وتقتطع كل جماعة منها مساحة من الأرض تفرض عليها قانونها الخاص، جرى هدم الصومال وأعلنها العالم دولة فاشلة، وما يجري في بلادنا اليوم ينذر بهدم الدولة المصرية. الغريب في الأمر أن الرئيس محمد مرسي سعيد بالوضع الراهن في مصر، يجوب البلاد بطولها وعرضها مع آلاف من أفراد الحراسة ليخطب في الناس، ولا يشعر أن مصر في خطر، يبدو الرجل سعيدًا بالحالة التي يعيشها حيث يتحرك في مواكب وتعبد له الطرق وتدهن له الشوارع وتضاء خصيصًا مثلما كانوا يفعلون مع مبارك، ولا يتوقف أمام كل ما يجري، فقط يهمه الخطابة في الناس، والبلد يتراجع بسرعة إلى التخلُّف، القانون يهان كل يوم عشرات المرات في مصر، المواطنة تنتهك كل ساعة في شوارع العاصمة والأقاليم، الشرطة غائبة وإذا حضرت

لا تعمل. لم يتوقف أحد أمام الصورة التي تشكلت لمصر في العالم، صورة دولة الفوضى التي لم يعد القانون يطبق فيها، صورة الدولة التي تكاد تفقد السيطرة على أطرافها، صورة الدولة التي اقتطعت الجماعات المتشددة جزءًا من أراضيها وفرضت سيطرتها عليه، صورة الدولة التي لا يدرك رئيسها حقيقة المرض الذي ينهش جسد الدولة، باختصار مصر بالفعل في مفترق طرق بين الاستمرار كدولة وحالة اللادولة والقرار بيد الرئيس مرسي والجماعة، إذا استمر الرئيس والجماعة في مخطط السيطرة على مفاصل الدولة المصرية وتواصلت سياسة الأخونة وتزايدت معها ظاهرة «التأخون» فسوف تسقط مصر سريعًا في مستنقع فوضى شاملة وتفرض جماعات باتت توجد بكثافة وقوة على أراضينا، قانونها الخاص وتتصارع مع بعضها لفرض النفوذ وتوسيع نطاق سيطرتها،السؤال هنا هل تعي الجماعة حقيقة ما يجري في البلاد؟ وهل يدرك الدكتور مرسي الحالة التي وصلت إليها مصر وما تمثله من مخاطر على كيان الدولة ؟

هدم دولة المؤسسات

في كلمته إبان حفل تخريج دفعة جديدة من الكلية الحربية، وجه رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي تحذيرًا شديد اللهجة لمن اعتبرهم «يتطاولون ويجرحون الناس» قائلًا: «لا يغرنكم حلم الحليم، يمكن بالقانون وبالقانون وحده أن نردع ولكنني أفضل الحب والألفة والعودة الكريمة إلى الحق». وفي الوقت الذي كان الدكتور مرسي يقول فيه هذا الكلام، كان الآلاف من جماعته- من الإخوان المسلمين- يحتشدون أمام مقر مجلس الدولة، يحاصرون المحكمة الإدارية من أجل الضغط على قضاة المحكمة حتى لا تصدر قرارًا بحل الجمعية التأسيسية الحالية. وفي محاولتهم هذه ارتكبوا تجاوزات بحق القضاء المصري، اتهموه بالتسييس، كالوا له الاتهامات بمحاباة العسكر، وهناك من كان يهتف: «الشعب يريد تطهير القضاء». مؤكد أننا ضد أي تجاوز بحق أي مواطن مصري مهما كانت مكانته، فهو مواطن أولًا وأخيرًا ولا نقبل بأي تجاوز في حقه من أية جهة، والمؤكد أيضًا أن توحش الأجهزة الأمنية بحق فقراء المصريين كان سببًا رئيسيًّا من أسباب اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، ومشاعر المصريين تحركت بقوة فور رؤية صور جثمان شهيد الحرية

والثورة «خالد سعيد»، من هنا لا يمكن القبول بتوجيه إهانات شخصية لأي مواطن، وبالقطع مقام رئيس الجمهورية من المقامات التي ينبغي أن تحظى بالاحترام والتقدير، ومن ثم فنحن ضد أي إساءة توجه لشخص الرئيس أو أي تجريح شخصي، ليس لاعتبارات تتعلق بأنه حليم صبور أو بسبب دعوات الحب والألفة التي وجهها لمنتقديه أو مهاجميه، بل لأن مصر دولة قانون، دولة مدنية حديثة، مصر ليست قرية ولا عشيرة ولا قبيلة، مصر دولة مؤسسات، دولة عريقة عمرها سبعة آلاف عام، دولة مركزية، لم تكن دولة رعاة غنم في يوم من الأيام، دولة نهرية قامت على الزراعة ومن ثم استقر شعبها واستقرت الدولة منذ آلاف السنين.

الدول المركزية تقوم على حكومة مركزية قوية مستقرة، تستطيع فرض القانون بقوة، والسيطرة على الأطراف. دولة كمصر تعتمد على حكم القانون، حتى لو كانت هناك تجاوزات، فلا بد من وجود القانون أولًا، ووجود السلطة التي تطبق هذا القانون. مصر بهذا المعنى أكبر كثيرًا مما حاول الرئيس الراحل أنور السادات الترويج له بتحويل مصر إلى قرية كبيرة، ففي أحاديثه المتكررة مع الإعلامية الراحلة «همت مصطفى» كان يدعو باستمرار إلى الالتزام بأخلاق القرية، وكان يخاطب الشباب المصري في ذلك الوقت من منطلق أبوي، وهو الأمر الذي انتهى بكارثة حقيقية دفع السادات شخصيًّا ثمنها. أيضا وبالمنطق نفسه نقول إن ما يتحدث عنه الدكتور مرسي من ضرورة اتقاء شر الحليم لا مكان له في حكم دولة كمصر ، فالقضية هنا لا تتعلق بحلم الرئيس وصبره، بل تتعلق بدولة القانون والمؤسسات، كنا نتمنى من الدكتور محمد مرسي أن يخصص جزءًا من كلمته للمتظاهرين أمام مجلس الدولة، ولمن أثاروا الفوضى داخل قاعات

المحكمة وعطلوا المرور أمامها، كما كنا نتمنى أن يجد الدكتور مرسي سطرًا واحدًا يقوله عن جريمة الزقازيق والسويس، حيث قتل مواطنون مصريون على يد جماعات متشددة، كنا نتمنى من الدكتور محمد مرسي أن يوجه كلمات واضحة قاطعة لمن يتعدون على الحريات العامة والخاصة في شوارع القاهرة والمحافظات المصرية المختلفة، كنا نتمنى منه أن يبعث برسالة للمواطنين المصريين الذين يخشون على نمط حياتهم وعلى هوية بلادهم، يقول لهم مصر دولة مدنية حديثة قائمة على المواطنة وحقوق الإنسان، دولة قانون ومؤسسات، وأن القانون سوف يطبق على الجميع. نعم نحن ضد أي إساءة أو تطاول على شخص الرئيس باعتباره أولًا مواطنًا مصريًّا، ولمقام المنصب الذي يشغله حاليًّا، ونريد من الرئيس أن يلجأ إلى الطرق القانونية من أجل ملاحقة مهاجميه، لا أن يتحدث عن طول الأناة والحلم، فهذه لغة تصلح للأسرة، للعشيرة والأهل، للقبيلة والأقارب لا للدولة، مثل هذه اللغة تهدم دولة القانون والمؤسسات، كان ينبغي أن يكون حاسمًا وقاطعًا في تطبيق القانون على الجميع دون تمييز.

هيبة الدولة المصرية

قبل الخامس والعشرين من يناير كانت هناك هيبة للدولة المصرية بمعنى أن الدولة كانت حاضرة بقوة، كانت لأجهزة الدولة قوة ولرجالها هيبة، صحيح أن الحضور كان يشوبه الفساد والمحسوبية، كما كانت هيبة في مواجهة الفقراء والبسطاء، لكن الصحيح أيضًا أن هذه الهيبة مع كل ما كان يشوبها من فساد ويحيط بها من محسوبية كانت توفر الأمن للجميع، كانت مصر مضرب المثل في الأمن، كان بإمكانك أن تسير في الشوارع طوال ساعات الليل، تستقل التاكسي في أي وقت، تخرج وتعود آمنًا. كانت هناك حوادث عنف وبلطجة، لكنها كانت محدودة. مؤكد أن الفساد والظلم والفقر وسياسات الإفقار والتوريث هي التي أدت إلى سقوط النظام بفعل من خرج في الخامس والعشرين من يناير.

ذهب نظام مبارك ولم يعد الأمن، صحيح أن المصريين يشعرون بتحسن تدريجي في الأمن، لكن الصحيح أيضًا أن الأمن لا زال مفتقدًا مقارنة بما كان يتمع به المصريون من أمن قبل الخامس والعشرين من يناير. انتشرت مظاهر الفوضى في شتى المجالات، هناك استغراق في مظاهر شكلية على حساب الجوهر، بات مطلب إطلاق اللحى مطلبًا مشتركًا

لرجال في الشرطة والجيش ومضيفي الطيران. على المستوى الآخر لم تتحسن أخلاق المصريين، بل على العكس من ذلك تدهورت أخلاق المصريين كثيرًا، فهناك حالة متقدمة من الرغبة في جني الثمار والمكاسب على حساب الرؤية العامة أو الوطنية، في المقابل لم يتحسن معدل أداء المصريين أو عملهم، الفوضى تضرب أطنابها في سلوكيات المصريين اليوم، حالة من التدهور الشامل تطول الجميع وفي المجالات كافة. نعلم أن هناك مظالم تاريخية تعرضت لها الفئات الضعيفة في المجتمع المصري، نعلم أن سياسات مبارك أدت إلى إفقار قطاعات واسعة من المصريين ودفعت بشرائح كانت آمنة ومستقرة إلى ما حول خط الفقر ، نعم دفع مبارك ونظامه ثمن سياسات الإفقار ، ثمن سياسات الفساد، ثمن تحويل مصر إلى عزبة شخصية يجري توريثها، المشكلة أن مصر وغالبية المصريين دفعوا ثمن سياسات مبارك، ومع نجاح الثورة لم تتوقف عملية دفع الثمن، فما زالت غالبية المصريين تدفع الثمن، دفعته أيام مبارك، ولا تزال تدفعه حتى اليوم، تدفعه من خلال حالة الفوضى الشاملة التي تسود البلاد، فلا قانون يطبق، ولا هيبة لدولة، كل من يريد أن يفعل شيئًا يفعله، دون رادع من ضمير أو خوف من قانون، فالمصري العادي يجد حالة الفوضى شاملة والقانون غائبًا، ومن ثم يجمد ضميره ويبحث عن الإنجاز الفردي وتحقيق المصالح الخاصة بأية طريقة يراها.

طبعًا القضية هنا ليست قضية ضمير أو مواطن صالح، لكنها قضية قانون، فالقانون يضبط تفاعلات البشر، ينظم العلاقة بينهم، يخط الحدود الفاصلة بين الحقوق والواجبات. يُقاس تحضر الأمم بمدى احترام القانون فيها، المهم هو احترام القانون، والقانون يُحترم في الدول المتحضرة لأنه

يطبق على الجميع دون تمييز، وأي مخالف للقانون يقع تحت طائلته دون النظر إلى شخص المخالف للقانون، ثروته أو مكانته ومنصبه، هناك رؤساء دول فقدوا مناصبهم لمخالفة القانون (نيكسون في الولايات المتحدة الأمريكية، والرئيس الألماني أخيرًا). القانون يطبق على الجميع فيغدو ثقافة من الاعتياد على الالتزام بالقانون حتى لو كانت الدوافع بداية هي تجنب الوقوع تحت طائلته، فإن الاعتياد على احترام القانون يغدو بمرور الوقت جزءًا من ثقافة المجتمع. نتحدث في مصر كثيرًا عن القيم والأخلاق والدين، دون أن نحترم القانون، ما أكثر الحديث منذ الخامس والعشرين من يناير عن الدين والأخلاق والمواطن الصالح، وما أكثر الفوضى وانتهاك القانون، بل وانتهاك حياة البشر على أرض مصر. لا نريد حديثًا عن الدين والتدين وأفعال الشيطان، نريد دولة القانون، نريد تطبيق القانون على الجميع، نرغب في تنفيذ أحكام القانون، معها ستعود هيبة الدولة وتوضع أسس الدولة المدنية الحديثة.

أين الدولة ؟

قام أنصار السيد حازم صلاح أبو إسماعيل بمحاصرة مبنى مجلس الدولة في استعراض للقوة إبان نظر المحكمة للقضية الخاصة بجنسية السيدة والدة المرشح الرئاسي، وهو مشهد غير مسبوق في مصر، ولكنه بات متكررًا في الفترة الأخيرة. وقد يكون مقبولًا أن يتظاهر البعض دفاعًا عن مطلب أو سعيًا إلى مطلب يرونه حقًّا، ولكن ما يجري في مصر حاليًّا من مشاهد لمسيرات باتت تتجاوز كل الأطر المتعارف عليها في الدول التي تنطبق عليها شروط الدولة والتي تتكون من ثلاث، شعب وإقليم وسلطة تطبق القانون، فالحمد لله أن لدينا الشعب والإقليم، أما السلطة فهي إما مغيبة أو غائبة إراديًّا، ومن ثم بدأنا نشهد ظواهر خاصة بالدول التي توصف بأنها «فاشلة» وهي الدول التي تتحلل فيها السلطة المركزية، فينقسم الشعب وقد يتفتت الإقليم، وربما النموذج الأبرز على ذلك هو الصومال منذ نهاية العقد التاسع من القرن الماضي، فلا سلطة مركزية هناك، ومن ثم انقسم الشعب وفق أسس جغرافية وأيديولوجية، وتفتت الصومال إلى دويلات وإمارات من بينها معاقل للقراصنة والخارجين على القانون.

والحقيقة أن الجرأة على هيبة الدولة المصرية بدأت بعد نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير، فالسلطة تصدعت، والأمن تلاشى، وتوقف تطبيق القانون. في ظل هذه الأجواء، بدأت عمليات استعراض القوة على حساب هيبة الدولة، وإذا كان هناك قدر من التفهم لحالة الانفجار في المطالب الفئوية على اعتبار أن سياسات النظام السابق قد أفقرت قطاعًا واسعًا من المصريين ودفعت به إلى ما دون خط الفقر، وأبقت قطاعًا مساويًا قريبًا من خط الفقر، فإن ما لا يمكن التسامح معه هو تلك الحالة من الجرأة الشديدة على هيبة الدولة المصرية والتي باتت تتمثل حاليًّا في الأعداد الهائلة للخارجين على القانون، وانتشار عصابات السطو المسلح، وعمليات الخطف على غرار مافيا شمال البحر المتوسط وأمريكا اللاتينية في فترات سابقة، فالملاحظ أن هناك حالة جرأة شديدة على هيبة الدولة، وصلت في بعض الحالات إلى إهانة الدولة ذاتها في شخص مسؤوليها بما في ذلك المسؤولون الأمنيون.

ولعل أخطر الظواهر الدالة على غياب أو تغييب الدولة المصرية تلك المتعلقة باستعراض القوة من جانب بعض الفصائل السياسية، فالسيد حازم أبو إسماعيل وبعد أن قاد مسيرة تقديم التوكيلات وعطل حركة المرور في قلب القاهرة وأطرافها، لجأ أنصاره إلى استعراض القوة من أجل منع الدولة من تطبيق القانون فيما يخص الفصل في قضية جنسية السيدة الراحلة والدته، فالقضية بسيطة للغاية، هناك معلومات تقول بأن السيدة الراحلة والدة المرشح لرئاسة الجمهورية حازم أبو إسماعيل قد اكتسبت الجنسية الأمريكية عام 2006 ودخلت مصر بجواز سفر أمريكي أكثر من مرة، وهو أمر لو تأكد فسوف يترتب عليه خروج السيد حازم أبو

إسماعيل من السباق، وهو أمر يمكن حسمه بحديث الوثائق في وقت محدود للغاية، وبدلًا من اللجوء إلى الآلية القانونية لحسم هذه القضية، فوجئنا باستعراض للقوة من أنصار السيد أبو إسماعيل ركز على تحريك مسيرات تجوب شوارع القاهرة تهدد وتتوعد في حال استبعاد مرشحهم، وتؤكد أن في العملية مؤامرة كونية لإبعاد الأستاذ أبو إسماعيل عن الرئاسة، وأن هذه العملية تجري بالتعاون بين أجهزة استخبارات أمريكية وأوروبية، ومن ثم كانت الدعوى أمام مجلس الدولة، وهو أمر مشروع، ولكن من غير المشروع أن يجري حصار مبنى مجلس الدولة الواقع إلى جوار« شيراتون القاهرة » وممارسة نوع من الضغط المعنوي على القضاة، ولم يخل الأمر من تهديد ووعيد في حال عدم منح السيد أبو إسماعيل من الشهادات ما يمكنه من الترشح أو على الأقل عدم تقديم أوراق تقف عائقًا أمام ترشحه للرئاسة.

على أعتاب «بلقنة» مصر

ما وقع في قرية النهضة بمنطقة العامرية بالإسكندرية من شيوع خبر بشأن وجود «فيديو» متداوَل على الهواتف المحمولة يحمل مشاهد «مخِلَّة» لفتاة أو سيدة، أمر متكرر في المجتمع المصري، ويسبب مشكلات هائلة، تنتقل إلى جرائم واسعة النطاق في حال إن كان الطرف القائم بالجرم «مسيحيًّا»، هنا تأخذ القضية أبعادًا طائفية وتتسع للتجاوز بكثرة أطرافها المباشرة سواء في إدارة الأزمة أو الحل، ففي إدارة الأزمة تشارك أطراف تتنادى بدوافع دينية، وفي الحل، تدفع أطراف من خارج المتورطة مباشرة ثمنَ الحل أو يكون الحل على حسابها لمجرد اشتراكها مع المتهم في صلة نسب وربما «الدين» أيضًا. ويأتي ذلك عادة عبر تنحية القانون المدني جانبًا والعمل وفق أعراف قديمة تنتمي إلى مرحلة ما قبل الدولة، يفسح لها رجال الدولة الطريق كي تضع الحل وفق حسابات «توازن القوى» في المنطقة.

هذا الأمر تكرر في عهد مبارك إلى أن تحول إلى ما يشبه الظاهرة. وقد تجسدت كل هذه الأبعاد في قضية قرية النهضة في منطقة العامرية غرب الإسكندرية، فقد انتشرت شائعة عن وجود «فيديو» صوَّره شخص مسيحي لسيدة مسلمة في مشاهد مخلة، هنا تحركت الحشود لتداهم منازل ثلاث

أسر لعائلة الشاب، حرق وتدمير ممتلكات، تدخلات من أطراف محلية وشخصيات دينية (سلفية وإخوانية) في محاولة لنزع فتيل الأزمة ووقف الاعتداءات. الحل كان جلسة عرفية بترتيب مع محافظ الإسكندرية ومشاركة مدير المباحث بالمنطقة، والقرار ترحيل الأسر الثلاث التابعة لعائلة الشاب، وتشكيل لجنة لبيع ممتلكات العائلة في غضون ثلاثة أشهر. الشباب الغاضب لم يوافق على قرارات الجلسة، اجتماع ثان قرر ترحيل خمس أسر إضافية تتبع شخصية قبطية بارزة في القرية لأن أولاده أطلقوا أعيرة نارية في الهواء لإبعاد المهاجمين الغاضبين عن ممتلكات العائلة، وقرار آخر أن تجري عملية بيع الممتلكات في غضون خمسة عشر يومًا.

الجديد في جريمة العامرية أنها جاءت بعد ثورة رائعة شارك فيها المصريون من مختلف الطبقات والشرائح العُمْرية، بعثت أملًا جديدًا في نهاية مصر التسلط، ترافقت مع خروج الجيل الجديد من الأقباط من «حضن الكنيسة» والمشاركة في المجال العام على أرضية المواطنة. كما أنها جاءت في ظل برلمان مصري منتخَب من الشعب كانت الآمال معقودة على تبنِّيه كل ما يحقق أهداف الثورة ويستكمل عملية بناء المواطنة، ومواجهة جميع مظاهر التمييز بين المصريين.

شهدت جريمة العامرية اعتداءات جماعية من جانب شباب مسلم غاضب، على منازل وممتلكات أُسر عائلة الشاب المتهم وأُسر عائلة أخرى لمجرد أنها مسيحية، لم يتدخل الأمن ولم تتمكن المطافئ من دخول القرية، وجرى تنحية القانون جانبًا، وجرت ثلاث جلسات عرفية قضت بطرد ثماني أُسر مسيحية من القرية وبيع ممتلكاتها في غضون

خمسة عشر يومًا، والمبرِّر وأد الفتنة، وتهدئة النفوس الغاضبة، وتغطية عجز مؤسسات وأجهزة دولة اقتربت كثيرًا من سمات الدولة «الفاشلة».

الخطير في جريمة العامرية أن الدولة غابت ومعها القانون المدني لدولة عمرها سبعة آلاف عام، الحل عبر أدوات تنتمي إلى مرحلة ما قبل الدولة، والأخطر هو ما تضمنه الحكم من ارتكاب جريمتين في نظر القانون المدني والدولي، الأولى جريمة العقاب الجماعي بمعنى أن العقاب يطول جماعة لا ذنب لأعضائها سوى اشتراكهم مع المتهم في عامل من عوامل الانقسام الأولى (الدين)، والجريمة الثانية هي التهجير القسري لمجموعة رغمًا عن إرادتها.

خطورة ما جرى إضافة إلى كونه ينطوي على مخالفات صارخة لكل القوانين والمواثيق الدولية، فإنه يضع الأساس أو اللبنات الأولى لإعادة توزيع سكان مصر ليتوافق الانقسام الجغرافي مع الديني، ومن ثَم توضع مصر على أول طريق التقسيم، فمصر طوال تاريخها لم تعرف الانقسامات الجغرافية على أساس ديني، وإذا كان السادات قد استمع إلى تحذير بعض مستشاريه من مؤشرات على الفرز الجغرافي الديني، فأضاف خانة الديانة إلى عقود البيع والشراء، فإن واقعة العامرية، سوف تتكرر في مناطق أخرى، بل إن أعمال التضييق وتغييب القانون إضافة إلى الشعور بنشوة الانتصار والقبض على السلطة من جانب بعض أنصار التيار الديني، قد يدفع بالأُسر المسيحية إلى البحث عن «مناطق آمنة» عبر التجمع في مناطق محددة بحثًا عن الأمن الذاتي، وهنا نكون قد سرنا على أول طريق بَلْقَنة مصر، ومن ثم تقسيمها. السؤال هل نتحرك قبل فوات الأوان أم أن كل الطرق تقود إلى «بَلْقَنة مصر»؟

مصر في مفترق طرق

مثلت القرارات التي أصدرها الرئيس محمد مرسي مفاجأة للمصريين جميعًا، فرغم أن الصراع المكتوم بين مؤسسة الرئاسة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يكن خافيًا على أحد، فإن التقديرات العامة كانت تشير إلى حالة من التوازن الواقعي بين الطرفين عكسته في أحيان كثيرة تغطيات وسائل الإعلام الحكومية التي تقدم رأسين للدولة. كانت التحليلات تشير إلى حالة من التوازن الدقيق بين رئيس مدني منتخب معه نصف الرأي العام، ومؤسسة عسكرية معها القوة مدعومة بتأييد قرابة نصف الرأي العام الذي يخشى هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على السلطة وتحكمها في مفاصل الدولة المصرية، فيما كان يشار إليه بالوصول إلى مؤسسات الدولة العميقة.

بدا واضحا في الأيام القليلة الماضية أن الصراع بين الجانبين تصاعد على نحو ملموس لا سيما بعد أن ظهرت دعوات من جانب عدد من الشخصيات للخروج يوم الرابع والعشرين من أغسطس 2012 في بداية ثورة جديدة لإسقاط حكم الإخوان، وهو شعار كبير وضخم لا يمكن تصور أنه يصل لحشد متظاهرين، فالحشد يكون تجاه سياسات أو قرارات

أو الدفع من أجل صدور قرارات أو تبني سياسات، أما الحديث عن بدء مظاهرات تتحول إلى ثورة لإسقاط الجماعة فهو عنوان عريض لا يمكن التعامل معه واقعيًّا.

أصابت هذه الدعوات جماعة الإخوان بحالة من التوتر الشديد إلى الدرجة التي دفعت الجماعة إلى التفكير في حشد ميليشيات للدفاع عن مقار حزبها بعيدًا عن مؤسسات الدولة. في ظل هذه الأجواء تعاملت جماعة الإخوان مع حملات النقد التي تشنها وسائل إعلام خاصة باعتبارها جزءًا من مخطط يستهدف الجماعة والرئيس مرسي، وهناك من ذهب إلى استنتاج بأن ما سيجري إنما هو مؤامرة سوف تنتهي بانقلاب عسكري، أي أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سوف يستغل تظاهرات واحتمالات وقوع اشتباكات واسعة النطاق ليبادر من جانب واحد بإنزال قوات إلى الشارع مجددًا واستعادة السلطة التي قد تنطوي على قرار بوقف العملية السياسية، وربما إقالة الرئيس وبدء مرحلة انتقالية جديدة.

وكانت محاولات الاعتداء على رئيس الوزراء هشام قنديل في جنازة شهداء جريمة رفح وعدم مشاركة الرئيس مرسي مؤشرًا واضحًا على تحسن صورة قادة المجلس العسكري مقارنة بشهور مضت، وبدا للبعض وكأن المجلس العسكري بات بمثابة ملجأ القوى المدنية في مواجهة محاولات الإخوان السيطرة على مفاصل الدولة المصرية. استعدت جماعة الإخوان جَيِّدًا لهذا السيناريو فبدأ الرئيس يعيد ترتيب أوراقه مستعينًا بمجلس الشورى والحكومة، فكانت قرارات تغيير رؤساء تحرير الصحف القومية دفعة واحدة، ثم كانت قرارات المزج ما بين أدوات الدولة من أجهزة أمنية وسلطات قضائية وبين الحشد الجماهيري في الشارع

والاعتداء على المعارضين على النحـو الذي وقـع أمـام قصـر الاتحـادية ومدينة الإنتـاج الإعلامي.

قبلها كانت هناك تكهنات عديدة حول احتمالات وقوع انقلاب عسكري، وزاد نشاط جماعة تدعو إلى الثورة على الإخوان ومعها تزايد توتر الجماعة ومؤسسة الرئاسة، وبدا واضحًا أن الرئيس وخلفه الجماعة قرر دخول المواجهة واستباق الرابع والعشرين من أغسطس بقرارات تنهي الموقف برمته وتقضي على الرأس المقابل وتحكم سيطرته على مقاليد السلطة تمامًا، فبعد مصادرة عدد من جريدة الدستور بتهمة الحض على الفتنة الطائفية وإهانة الرئيس، ووقف بث قناة الفراعين والتحقيق مع مالكها توفيق عكاشة، بتهمة إهانة الرئيس والتحريض على قتله، جاءت القرارات لتحمل للمصريين مفاجأة ضخمة: الرئيس محمد مرسي يلغي الإعلان الدستوري المكمل ويحصل على السلطة التشريعية، الرئيس مرسي يحيل المشير طنطاوي وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة إلى التقاعد، الرئيس يحيل رئيس الأركان الفريق سامي عنان للتقاعد، مع تغييرات أخرى مهمة في صفوف القوات المسلحة.

شكلت هذه القرارات مفاجأة للمصريين من سياسيين وقادة رأي عام، وكشفت في الوقت نفسه عن أن هؤلاء القادة كانوا قادة على الورق فقط بحيث تمت الإطاحة بهم سريعًا وبعد ترتيبات عميقة قام بها الرئيس نجح من خلالها في استقطاب تأييد عدد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، رتب الرئيس أوراقه جيدًا، توصل مع قادة من المجلس إلى الهيكل الجديد للقيادة العسكرية، أرضى القيادة الجديدة بتأمين القيادة

القديمة من الملاحقة القانونية عبر منحها أوسمة رفيعة هي بمثابة إشارة بغلق طريق المحاكمة، أو بتعبير آخر إقرار بالخروج الآمن لمن خرج، البعض توقع رد فعل مضادًّا من العسكر والبعض الآخر رأى أن طنطاوي وعنان أوراق شجر سقطت وذبلت.

بإطاحة الرئيس محمد مرسي بقادة المؤسسة العسكرية ، نخبة مبارك، باتت الصورة واضحة تمامًا، فالرئيس أطاح بشركاء المرحلة الانتقالية، الذين رتبوا له وللجماعة المرحلة الانتقالية على نحو وضع الجماعة على أول طريق التمكين، ومن مؤشرات التمكين إقدام الرئيس على اتخاذ قرارات من هذا النوع، الإطاحة بقادة المؤسسة العسكرية في خطوة سريعة دون تردد ودون ردود فعل من أي نوع، فقد بدا واضحا أن قادة من نوعية المشير والفريق تفصلهم عن مؤسستهم العسكرية مسافات طويلة، فلا هما من نوعية المشير عبد الحكيم عامر ولا أبو غزالة، قادة تيبسوا على كراسيهم، كانوا يتحركون بصعوبة لاعتبارات العمر والصحة، كما أن تقدم العمر حال دون حدوث تواصل مباشر مع القيادات في الصفوف التالية، بل ومع قيادات داخل المجلس الأعلى نفسه، فقد ذهب المشير والفريق غير مأسوف عليهما من أحد داخل المؤسسة. أيضًا لم يشعر أحد من القوى المدنية بأسف من رحيل المشير والفريق وشركائهما في المجلس الأعلى، فقد رتب المشير والفريق المرحلة الانتقالية على نحو خدم الأحزاب الإسلامية، شكلا لجنة التعديلات الدستورية برئاسة المستشار البشري ومعه صبحي صالح، سمحت بإنشاء أحزاب دينية، وخططت خريطة الانتخابات على نحو يخدم هذه الأحزاب. اعتبر المشير والفريق أن القوى المدنية من شباب الثورة وائتلافات وحركات وأحزاب سياسية

عدوهما الأول، حاربا بكل قوة تجمعات القوى المدنية، أصدرا الأوامر بشن غارات الفجر على تجمعات الشباب في التحرير وحوله.

ما أود التأكيد عليه هنا هو أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان شريكًا لقوى الإسلام السياسي في ترتيب المرحلة الانتقالية، كان المجلس يرى في القوى المدنية عدوه الأول، فعل كل ما يمكنه فعله من أجل إضعاف القوى المدنية، بنى رؤيته على شراكة مستمرة في السلطة بين العسكر والإخوان في نموذج أقرب إلى التركي في تسعينيات القرن الماضي الذي قام على سيطرة العسكر على السياسة الخارجية والقضايا الأمنية، مقابل ترك دور اللاعب الأصغر للأحزاب ذات المرجعية الدينية، وربما داعب خيال البعض منهم بناء نموذج يقترب من النموذج الباكستاني حيث التحالف ما بين العسكر والإسلاميين وتداخل كل منهما مع الآخر في نموذج فريد غير متكرر، حيث تتسع دائرة المصالح بينهما وتتداخل إلى درجة التحالف.

باختصار لم يكن المشير والفريق من أنصار الدولة المدنية ولا كان أو سيكون العسكر في يوم من الأيام أنصارًا للديمقراطية، ومن ثم فإن إطاحة مرسي بالمشير والفريق وغالبية أعضاء مجلس مبارك العسكري تعد خطوة مهمة على طريق تطور مصر الديمقراطي، فالصورة اليوم باتت واضحة رئيس الجمهورية يحكم منفردًا، حرًّا، بيده السلطة التنفيذية ومعه أيضا التشريعية، وله برنامج يُحاسب عليه. والبلد على أعتاب كتابة دستور جديد ومن ثم انتخابات برلمانية جديدة ، فماذا ستفعل القوى المدنية بعد أن باتت بلا أعذار؟

المعلومات الواردة من اجتماعات الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور غير مطمئنة ، حيث يبذل التيار السلفي جل جهوده من أجل كتابة دستور لدولة دينية، وهو ما بدا واضحًا حتى الآن من التعديلات المطلوب إدخالها على المواد الأولى في الدستور مثل النص على أن مصر دولة «شورية»، وتغيير نص المادة الثانية ليكون أحكام الشريعة بدلًا من مبادئها، والنص على أن السيادة لله وإلغاء النص المتعارف عليه دوليًّا وهو السيادة للشعب فيما يخص العملية السياسية ، فالشعب مصدر السلطات والله فوق الجميع. السؤال المطروح هنا هو ماذا ستفعل القوى والأحزاب المدنية في مواجهة كل هذه التطورات؟ هل ستواصل العمل كما عملت في الشهور الماضية مجموعة من الأحزاب الصغيرة المفتتة والمشتتة معظمها يدور حول أشخاص، برامجها متشابهة بل بعضها تتطابق برامجه مع آخرين تمامًا؟ والفارق الوحيد بين هذه الأحزاب هو الزعماء والرؤساء، فكثير من رموز التيار المدني من ليبرالي ويساري لديه تضخم في الذات بحيث إنه لا يقبل إلَّا أن يكون رئيسًا لحزب. حتى ولو كانت فرصته هي الحصول على مقعد واحد في البرلمان، فهو أمر مقبول ما دام سيكون رئيسًا لحزب سياسي. ساد هذا التوجه الانتخابات البرلمانية السابقة فلم تحصل الأحزاب المدنية مجتمعة على أكثر من ربع مقاعد البرلمان، نافست بعضها بعضا في الكثير من الدوائر فأسقط أعضاؤها بعضم بعضًا، كانت المعارك الانتخابية بين عناصر مدنية أكثر شراسة في بعض الدوائر من المعارك بين بعض هذه الأحزاب والتيار الديني، ركز حزب الوفد هجومه في الكثير من الدوائر على الكتلة المصرية أكثر من تركيزه على انتزاع مقاعد من حزبي الحرية والعدالة والنور، فقد كان يرى في الكتلة المصرية منافسًا

على المكانة والموقع داخل التيار المدني وتحديدًا الليبرالي، لا سيما بعد تحقيق الكتلة المصرية لنتائج جيدة في المرحلة الأولى من الانتخابات. هناك تغيرات كثيرة جرت في الواقع المصري على مدار شهور وتحديدًا منذ بدء اجتماعات مجلس الشعب، فما جرى داخل المجلس وتحديدًا أداء الأحزاب الدينية قد أصاب قطاعات واسعة من الرأي العام المصري بخيبة أمل وقطاعات أكثر بالخوف الشديد من توجهات هذه الأحزاب، والتي يمكن أن تتصادم وبقوة مع ضمير الشعب المصري، هويته وموروثه الثقافي ، وهو ما بدت نتائجه الأولية واضحة في الانتخابات الرئاسية. نعم حجم تأييد الأحزاب الدينية في الشارع المصري في تراجع وحصة هذا التيار يمكن أن تتراجع كثيرًا في الانتخابات البرلمانية التي ستجري، لكن القضية هنا هي من سوف يحصل على أصوات المصريين الذين تحولوا عن الأحزاب الدينية، إذا دخلت الأحزاب المدنية الانتخابات البرلمانية القادمة كما خاضت سابقتها ، فلن تزيد حصتها كثيرًا ، كما ستتمكن الأحزاب الدينية من الحفاظ على غالبية المقاعد التي حصلت عليها في الانتخابات السابقة، ما العمل؟ وما التركيبة الحزبية المدنية المثلى؟ وما الذي يمكن أن تحققه من نتائج في الانتخابات البرلمانية؟

يتسم المشهد السياسي اليوم في مصر بالتعقيد الشديد، فجماعة الإخوان تسيطر على منصب رئيس الجمهورية، وهو المنصب الذي حصلت عليه بدعم من القوى الثورية ، وتولت الجماعة عبر الرئيس تشكيل الحكومة، وتهيمن مع قوى الإسلام السياسي على الجمعية التأسيسية لكتابة دستور البلاد، وهي العملية التي تشهد خلافات عميقة أقر بها الكثير من الأعضاء حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، والحقوق

والحريات العامة والخاصة، في الوقت نفسه هناك تحركات مكثفة من جماعة الإخوان لإحكام السيطرة على مناصب رئيسية في البلاد هي بمثابة المفاصل للنظام، يفترض في من يشغل هذه المناصب أن يكون محايدًا غير منتم سياسيًّا، وهي العملية التي لو تحققت فإن تعبير «أخونة الدولة» يصبح تعبيرًا له صدى في الواقع وتعود مصر مجددًا بعد الثورة إلى آفة نظام ما قبل الثورة ، حيث يسيطر حزب سياسي واحد على مفاصل الدولة كافة ويهيمن على المواقع الرئيسية فيها، وعقب هذه الهيمنة يضمن استمراره في السلطة بطرق شتى غالبيتها غير ديمقراطية.

أتصور أننا نسير باتجاه هذا السيناريو ما لم يحدث ما يوقف الاندفاع باتجاهه، والعنصر الوحيد الذي يمكنه وقف هذا السيناريو وإعادة ضبط التفاعلات في مصر على نحو يحقق قدرًا أكبر من التوازن هو توافق الأحزاب والقوى المدنية على خوض الانتخابات البرلمانية في قائمة انتخابية واحدة، توافق الأحزاب والقوى جميعًا، التيار الشعبي الذي يقوده حمدين صباحي، وحزب الدستور الذي يتزعمه البرادعي ومعه عدد كبير من الشخصيات العامة المصرية التي تحظى بقدر كبير من التقدير والاحترام في الشارع المصري، حملة المرشح الرئاسي السابق عمرو موسى، حزب التحالف الشعبي، الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، حزب المصريين الأحرار، الجبهة، العدل وغيرها من أحزاب مدنية يقوم برنامجها على الدفاع عن مصر دولة لكل مواطنيها تنهض على المواطنة والمساواة، دولة مدنية حديثة تحفظ للدين مكانته المقدسة بعيدًا عن لعبة السياسة القذرة.

إذا نجح قادة هذه الأحزاب والتيارات والقوى السياسية المدنية في الوصول إلى قرار بخوض الانتخابات البرلمانية بقائمة انتخابية واحدة، فإن هذه القائمة سوف تحتل المرتبة الأولى في أي انتخابات مقبلة، فلا يوجد شك لدى غالبية المراقبين والمحللين في أن التيار المدني لو خاض الانتخابات بقائمة واحدة ، فسوف يحصل على الأكثرية ومن ثم يكون له الحق في تشكيل الحكومة الجديدة وتبدأ عملية تحقق التوازن في النظام السياسي المصري، فإذا كان تيار الإسلام السياسي يسيطر على منصب رئيس الجمهورية، فإن القوى المدنية ستكون لها الغلبة في البرلمان، وفي هذه الحالة سوف تشكل الحكومة أو تتولى تشكيل الحكومة مع قوى أخرى، وهنا يحدث التوازن ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما أن حصول التيار المدني على المرتبة الأولى في الانتخابات سوف يعطيه الحق في تشكيل الحكومة ومن ثم اقتسام السلطة التنفيذية مع رئيس الجمهورية.

سوف يتحقق هذا السيناريو إذا نجح التيار المدني في تشكيل قائمة انتخابية واحدة، وهو أمر صعب ولكنه ليس مستحيلاً، الصعوبة تأتي من الصراع المتوقع على زعامة التيار، فلا تزال أمراض الزعامة تسيطر على عدد من رموز التيار المدني، وهو أمر آن له أن يتوقف على الأقل في الوقت الراهن من أجل إنقاذ مصر من التحول إلى دولة دينية، وهنا ستختفي مصر التي نعرفها ، مصر الدولة المدنية ، مصر الدولة التي لا تميز بين مواطنيها لأسباب دينية أو طائفية، لتبدأ دولة الإخوان فتتغير هوية البلاد. أعتقد أنه بإمكان رموز التيار المدني المصري اليوم أن يدخلوا التاريخ إذا ما نجحوا في خوض الانتخابات بقائمة انتخابية واحدة، فسوف يحسب لهم إنكار الذات في لحظة فارقة من تاريخ البلاد والتوافق على قائمة انتخابية واحدة.

وفي تقديري أنه إذا ما اتفق قادة هذه الأحزاب والتيارات المدنية على مبدأ خوض الانتخابات بقائمة واحدة، فلن تكون هناك مشكلة في إعداد هذه القائمة، فما دام الهدف هو إنقاذ مصر والحفاظ على هويتها لتظل مصر التي نعرفها، لا أعتقد أن أحدًا يمكن أن يجهض هذه التجربة لمجرد رغبته في الوجود في مكان يضمن له الفوز بمقعد في المجلس الجديد، فروح التوافق والرغبة في إنقاذ البلاد إذا ما سادت القمة فسوف تصل سريعًا إلى القواعد، ويتحقق هدف خوض الانتخابات بقائمة واحدة من جانب التيار المدني.

يرتبط بذلك تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد الرئيس محمد مرسي، ومعظم الاحتجاجات جاءت على خلفية اختيار الرئيس مرسي لمساجد تاريخية لأداء الصلاة، مثل الجامع الأزهر ومسجد عمرو بن العاص، وهو أمر أدى إلى التضييق على المصلين نتيجة الوجود الأمني المكثف المصاحب للرئيس، وإصرار حرس الرئيس على إخلاء المساجد من المعتكفين في اليوم السابق على صلاة الرئيس، جاءت تعليقات المواطنين مليئة بمشاعر الغضب نتيجة الإجراءات الأمنية المشددة التي حالت دون مشاركة العديد منهم في صلاة عيد الفطر.

عمومًا هذه الاحتجاجات هي مؤشر على انتهاء «شهر العسل» بين الرئيس ومواطنيه لا سيما الذين انتخبوه من غير المنتمين أيديولوجيًّا لجماعة الإخوان، فالمعروف عالميًّا أن المسؤول الكبير عندما يتسلم مهامه تبدأ فترة من الهدوء نابعة من آمال عريضة في أن المسؤول الجديد سوف يحقق لهم الكثير من طموحاتهم ويلبي لهم الكثير من مطالبهم، وعادة ما تستمر هذه الفترة من ثلاثة إلى ستة شهور، تبدأ بعدها عملية

التذمر من القطاع الذي صوت للمسؤول من غير حزبه أو جماعته، فحزب المسؤول أو جماعته سوف تظل تدافع عنه وتبحث له عن الأعذار مهما ارتكب من أخطاء وهدم من آمال، أما الذين لم يصوتوا للمسؤول فعادة ما يستعجلون النقد والتشكيك، وهو أمر لا يمثل مشكلة بالنسبة للمسئول الذي تخرج جماعته لتهاجم خصومه وتتهمهم اتهامات قاسية، فالاشتباك بين الأنصار والخصوم أمر معتاد في الدول الديمقراطية، وحسب درجة التطور الديمقراطي تتحدد ملامح وحدود الاشتباك وأدواته، فكلما كانت الدولة أكثر تطورا من ناحية الديمقراطية، تمت إدارة الخلافات بطرق متحضرة وسلمية. وكلما كانت الدولة أقل ديمقراطية أو مستجدة في عملية التطور الديمقراطي ولم تنتشر ثقافة الديمقراطية بعد في المجتمع، تتم إدارة مثل هذه الخلافات عبر أساليب تتسم بالحدة ولا تخلو من العنف أحيانًا. العامل الحاسم في تحديد وجهة الخلاف بين الأنصار والخصوم، هو موقف عامة الناس من غير المنتمين سياسيًّا أو حزبيًّا، يصوتون لاعتبارات المصالح الشخصية المباشرة لا الاعتبارات السياسية أو الأيديولوجية، يقيمون الموقف برمته من زاوية المصالح الشخصية المباشرة، ومن ثم يحددون موقفهم من المسؤول حسب ما يرون من آثار لسياساته وقراراته عليهم شخصيًّا وعلى مصالحهم المباشرة، فالمؤكد أن المنتمين لجماعة الإخوان يرون في زيارات دكتور مرسي للمساجد التاريخية وأدائه للصلوات طوال شهر رمضان نوعًا من الورع والتقوى، وهم مستعدون لمساندته والدفاع عنه مهما كلفهم ذلك من تكاليف حتى لو جاءت على حساب مصالحهم الشخصية، فلن يشكو عضو في الجماعة من عدم التمكن من أداء الصلاة بسبب الإجراءات الأمنية المصاحبة لوجود الرئيس، وما هكذا سيكون حال

غير المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين من بين من أعطوا أصواتهم للدكتور مرسي، مؤكد سيكون ساخطًا وغاضبًا بشدة لأن حضور الرئيس حرمه من أداء الصلاة التي اعتاد أداءها منذ سنوات طويلة حسب ما جاء في التصريحات الواردة على لسان كثير من سكان مصر القديمة الذين اعتادوا الصلاة في مسجد عمرو بن العاص.

حالة الغضب الشعبي المتصاعد من الإجراءات الأمنية الشديدة المصاحبة لتحرك الرئيس، عكس الصورة التي حاول الرئيس رسمها قبل أداء القسم في ميدان التحرير، والتي أرهق فيها حرس الرئاسة وحاول أكثر من مرة كسر الإجراءات الأمنية وتأكيد عدم ارتداء واق من الرصاص، الصورة الجديدة كانت سلبية للغاية لا سيما مع إشارة أكثر من مواطن لضخامة أسطول السيارات المصاحب للرئيس في مواكب أشبه بمواكب مبارك. عمومًا المشاهد الجديدة تقول إن شهر العسل بين مرسي وعامة الشعب من غير أعضاء الجماعة أوشك على الانتهاء، وهو أمر يؤكد ضرورة تحرك الأحزاب المدنية سريعًا للوجود في الشارع على غرار ما فعل حزب الدستور على مدار أيام العيد. ما يحدث في الشارع المصري اليوم يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك بأن فرصة الأحزاب المدنية ستكون كبيرة في الفوز بمرتبة متقدمة في الانتخابات البرلمانية لو تحركت ووحدت جهودها وشكلت قائمة انتخابية واحدة، عبر جلوس رموز هذا التيار معًا وتحديدًا حمدين صباحي، والبرادعي، وعمرو موسى، ومحمد أبو الغار، ومحمد غنيم، وعبد الغفار شكر، فهل نراهم قريبًا جالسين معًا يرتبون قائمة انتخابية واحدة لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة ؟

مصر تتقهقر .. من المسؤول؟

على مدار أيام الثورة الثمانية عشر، كبل مخطط التوريث ما تبقى من قدرات للرئيس وحاشيته من العجائز عن التجاوب مع مطالب الغاضبين في ميدان التحرير، كانت الحناجر تهتف «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وبدا التناقض بل والصراع واضحًا بين حاشية مبارك القديمة وحاشية الوريث الجديدة، حاشية الرئيس الكهل كانت تتشبث بمواقعها وفي الوقت نفسه تعمل على إسقاط سيناريو التوريث، وحاشية الوريث كانت تضغط بقوة من أجل عدم الاستماع للأصوات الهادرة في الميادين، وفي الوقت نفسه لعبت زوجة الرئيس دورًا رئيسيًّا في تحويل غضب الشارع الى ثورة، كانت استجابة الرئيس الكهل بطيئة ومتأخرة، وساعدت ضغوط الوريث ورغبة الزوجة في أن تكون الملكة الأم، على مزيد من الإبطاء في حركة الرئيس الكهل.

كانت مؤسسات الدولة الرئيسية منقسمة على ذاتها، وأي بيت ينقسم على ذاته يخرب، المؤسسة العسكرية كانت مستعدة للدفاع عن مبارك لو قرر ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية، وقامت بتنفيذ أوامره لضبط الأوضاع وفرض النظام، كانت المؤسسة- وكما أبلغت مبارك- لا تؤيد

سيناريو التوريث، وترى خطرًا شديدًا على أمن النظام واستقراره، أبلغت المؤسسة مبارك بهذه الرؤية فنقلها للوريث والزوجة، فدبرا معًا كيفية تنفيذ مخطط التوريث رغمًا عن المؤسسة العسكرية، الحل هو الاعتماد على الداخلية، زيادة ميزانيتها ومضاعفة مخصصاتها المالية، توفير أنواع حديثة من السلاح لوزارة الداخلية ربما تحتاج إليها في حال نزول الجيش إلى الشارع لمنع تنفيذ سيناريو التوريث، فقد كان وزير الداخلية مكلفًا برصد تحركات قادة المؤسسة العسكرية واتصالاتهم التليفونية وتقديم تقرير يومي عنها للوريث. بدا الانقسام واضحًا في النظام وبين مؤسسات الدولة، بل وبدأ الصراع يتحول إلى العلن، وعندما ضغطت المظاهرات على الرئيس العجوز ورسم له بعض المقربين منه بعض ملامح الخطورة الكامنة في استمرار حالة اللافعل، تحرك أخيرًا وقرر نفي سيناريو التوريث وتعيين الجنرال عمر سليمان نائبًا للرئيس، فما إن انتهى الرجل من حلف اليمين وبدأ يتحرك من أجل محاصرة المخاطر التي تحيط بمؤسسة الرئاسة، حتى تعرض الرجل لمحاولة اغتيال مدبرة بإحكام، وهي المحاولة التي نجا منها بأعجوبة. هنا بدأ النظام في الترنح بالفعل، وغاب العقل القادر على إدارة الأزمة التي كانت توشك على الإطاحة بالنظام.

هنا بدأت ملامح الفوضى تدب في صفوف المؤسسات، ومع تزايد عمليات الاحتجاج وتضاعف أعداد المتظاهرين وانضمام مدن جديدة، بدأت الأجهزة الأمنية في التحلل وفقدان السيطرة على الموقف، وبدأت ملامح سيناريو الفوضى الشاملة التي تمثلت في الهجوم على أقسام البوليس، واقتحام السجون وإطلاق سراح مساجين ومعتقلين، وحديث متكرر عن دخول مئات من المسلحين التابعين لحركة حماس لمساعدة

جماعة الإخوان في عملية فرض وجودها على الثورة، فالجماعة كانت تراقب الأحداث عن كثب، كمراقبة الضباع لمحاولات الأسود والنمور الإيقاع بالفرائس. مع ترنح نظام مبارك، أسرعت الجماعة الخطى وبدأت المشاركة العلنية المكثفة، ودانت لها السيطرة على غالبية الميادين. تلاشى النظام ومؤسساته، حلت الفوضى الشاملة وضربت أطنابها ربوع البلاد، وواصل المجلس الأعلى للقوات المسلحة عملية التأسيس للفوضى عبر رفع أسماء آلاف المطلوبين من قوائم ترقب الوصول فتدفق آلاف منهم من باكستان وأفغانستان والبوسنة والشيشان، وتم الإفراج عن المئات من المعتقلين، وأكمل الدكتور مرسي مسيرة فتح الأبواب أمام من يريد دخول مصر من المتطرفين، ثم أفرج عن أعداد جديدة من المعتقلين. اكتملت الحلقة بشيوع حالة من الانفلات الشامل في الشارع المصري، غاب النظام وسقط القانون وتفككت الأجهزة الأمنية فانكشفت حقيقتنا وظهر التردي الأخلاقي على حقيقته.

مع سقوط مبارك ونخبة الوريث بدأ الانفلات الأمني وغاب ما تبقى من قانون ونظام، انتشرت أعمال السلب والنهب ويبدو أن الاتجاه العام داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يكن يرى في مثل هذه الأعمال مشكلة كبرى، فهم جزء من نخبة الأب، وهو رمزهم، اختلفوا معه فقط بسبب مشروع التوريث، أبلغوه مباشرة بالمخاطر الكامنة في المشروع على أمن النظام واستقراره، لم يستمع إليهم وظن أن بإمكانه تمرير سيناريو التوريث. هذه الرؤية الغالبة داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة كانت تعني أن الخروج لمنع سيناريو التوريث وتحاشي السقوط الشامل للنظام لا تعني القبول بتغيير قواعد اللعبة المستمرة منذ عام 1952، وترك

إدارة البلاد لأحزاب سياسية مدنية لا تحظى بأي قدر من الاحترام في عيون العسكريين بصفة عامة. من هنا بدا واضحًا أن انتشار أعمال الفوضى والسرقة والنهب والاغتصاب وتراجع دولة القانون قد تكون رسائل للمجتمع مما يمكن أن يترتب على مواصلة الحديث عن الثورة والرغبة في تغيير قواعد اللعبة على نحو شامل.

ضغطت قوى الثورة من أجل تشكيل جمعية تأسيسية تكتب دستور البلاد، فرفض العسكر، وقرروا إجراء تعديلات على دستور 1971 وأسندوا المهمة لتيار الإسلام السياسي فرخص لقيام أحزاب على أساس ديني، أجروا انتخابات برلمانية دون رقابة دولية، تركوا الأموال تتدفق من الخارج ولم يراقب أحد مدى الالتزام بسقف الإنفاق المالي في الحملات الانتخابية، حصد التيار الإسلامي الغالبية الساحقة من مقاعد مجلسي الشعب والشورى فنشأ صراع جديد بين قوى الإسلام السياسي والقوى المدنية، وفشل العسكر في تشكيل جمعية تأسيسية لكتابة الدستور، صاغت لجنة التعديلات الدستورية فقرة مبهمة وغامضة في المادة (60) من الإعلان الدستوري نصت على اجتماع الأعضاء غير المعينين في مجلسي الشعب والشورى لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، فهمت القوى المدنية معنى الانتخاب بأن يكون الأعضاء المنتخبون من خارج المجلسين، فليس منطقيًا أن يجتمع نواب لانتخاب أنفسهم، وهو ما رفضته قوى الإسلام السياسي التي أرادت أن تتشكل الجمعية التأسيسية وفق نتائج الانتخابات البرلمانية، ومن ثم تحصل على الغالبية الساحقة، في حين رأت القوى المدنية أن دستور البلاد لا بد أن يكتب بالتوافق ولا مجال لاتخاذ نتائج الانتخابات البرلمانية مقياسًا لتحديد عضوية

الجمعية التأسيسية. وقد تبنت محكمة القضاء الإداري ما ذهبت إليه القوى المدنية ومن ثم فقد قضت بحل التأسيسية الأولى، فأعادوا تشكيل الثانية بنفس قواعد الأولى دون تغيير جوهري ومن ثم تواصل الجدل والصراع حول التأسيسية الثانية وبات مصيرها قريبًا من مصير الأولى.

هكذا انقسم المجتمع المصري وتمزق وتشتت، انقسم في الاستفتاء على التعديلات الدستورية وانقسم في الانتخابات البرلمانية، وتمزق أكثر في الانتخابات الرئاسية بعد أن أدارها العسكر على نحو سيئ للغاية، وكادت البلاد تدخل في مواجهات شاملة بعد أن نشر العسكر قواتهم من جديد داخل المدن وحول المؤسسات الحيوية، في إشارة إلى أن نتائج الانتخابات قد تأتي في غير صالح مرشح الجماعة، أشاعوا حالة من الخوف والقلق في المجتمع المصري، وأداروا الأيام الأخيرة من المرحلة الانتقالية وتحديدًا الانتخابات الرئاسية على نحو كرس لدى قطاع كبير من الرأي العام بأن الانتخابات شابها تزوير وجرى خلالها فرض الأمر الواقع، وأن نتائج الانتخابات التي تم إعلانها ليست هي النتائج الحقيقية. في الوقت نفسه حاولوا القفز على واقع قدوم رئيس جديد بإصدار الإعلان الدستوري المكمل، ثم جاء قرار الدكتور مرسي بالإطاحة بنخبة المجلس العسكري ليثير موجة جديدة من القلق لدى قطاعات مختلفة في المجتمع المصري تصورت أن وجود العسكر في صدارة المشهد السياسي ضمانة لمدنية الدولة ومنع هيمنة الإخوان عليها. هكذا رحل العسكر عن صدارة المشهد السياسي تاركين البلد في حالة متقدمة من الانقسام والصراع مع ثنائية أو ازدواجية في الكثير من المواقع، فماذا فعل الرئيس مرسي والجماعة؟

في أعقاب فوز تيار الإسلام السياسي بغالبية مقاعد البرلمان، جرى التأكيد على بدء مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة، ورفض أعضاء وأنصار تيار الإسلام السياسي أي حديث عن وجود شرعية للميدان، قالوا بعد الانتخابات أصبحت الشرعية للبرلمان لا الميدان، وجرى وصم من تجمعوا في الميدان بعد ذلك بالأوصاف نفسها التي وصفتها بهم أجهزة أمن مبارك، أصحاب أجندات خارجية، يتعاطون الترامادول وغيره من حبوب الهلوسة والعقاقير المخدرة، وعندما قررت مجموعة من المطالبين باستكمال استحقاقات الثورة وكانوا يرون أن للميدان شرعية، وذهبوا إلى مجلس الشعب للاحتجاج هناك، دفعت جماعة الإخوان بحشود من شبابها لضرب المحتجين. وكشفت تجربة الشهور الخمسة التي عاشها مجلس الشعب عن أن تيار الإسلام السياسي وجماعة الإخوان تحديدًا سعت بكل قوة لاستغلال مقاعدها في البرلمان لخدمة مصالح الجماعة، والضغط على الحكومة والإساءة إليها مرات عديدة، ومحاولة تمرير تشريع يمنع اللواء عمر سليمان من الترشح على منصب الرئيس، وبعد ذلك محاولة منع الفريق أحمد شفيق في خطوات أكدت أن دولة القانون يتم ضربها من جانب تيار الإسلام السياسي ولمصلحة جماعاته مباشرة، فالمواقف لم تكن مبدئية إطلاقًا بل كانت مصلحية بشكل فج.

كشفت انتخابات الرئاسة عن محاولات لهدم ما تبقى من دولة القانون، فمحاولات المرشح السلفي حازم صلاح أبو إسماعيل لخوض الانتخابات والتشكيك في سلامة الوثائق التي حصلت عليها الجهات المصرية من نظيرتها الأمريكية استمر، واستعراض العضلات في مسيرة تسليم التوكيلات كانت رسالة واضحة، والضغط على المحكمة الإدارية

ومحاصرتها كانت رسالة إضافية. صحيح أن دولة القانون انتصرت وتم استبعاد أبو إسماعيل وخيرت الشاطر وعمر سليمان، إلَّا أن الصحيح أيضًا أن هيبة الدولة تراجعت كثيرًا ودولة القانون استمرت في تلقي الطعنات. وصلنا إلى الانتخابات الرئاسية التي أحاطت بها شبهات كثيرة، فوجدنا مرشح جماعة الإخوان يحشد الأنصار في الميدان ويقول إن الثورة مستمرة، يعلن فوزه دون انتظار لقرار لجنة الانتخابات، يدعو الأنصار للاحتشاد في الميادين واستعراض العضلات. لم تتوقف محاولات هدم دولة القانون حتى بعد إعلان فوز مرشح الجماعة بالمنصب، فقد قرر المرشح الفائز النزول إلى الميدان وحلف اليمين الدستورية أمام الأنصار في ميدان التحرير، أثار مشكلة كبرى في حلف اليمين أمام المحكمة الدستورية، وبدأ يتحدث عن الثورة واستكمال أهدافها، والحقيقة أن مثل هذا الحديث لم يكن أكثر من محاولة لتجاوز الدستور والقانون، حاول إعادة مجلس الشعب رغم حكم المحكمة الدستورية ببطلان المجلس كلية من لحظة انتخابه لبطلان بعض بنود قانون الانتخابات، دخل في صراع مكشوف مع المحكمة الدستورية العليا، وخسر الجولة.

لم تتوقف المحاولات وخاض معركة صاخبة لعزل النائب العام، استغل صدور أحكام بالبراءة على المتهمين في موقعة الجمل للإطاحة بالنائب العام، وهي خطوة قسمت المجتمع من جديد، وانتهى الأمر بتراجع الرئيس مرة ثانية، واصل سياسة تمكين الأنصار من أهل الثقة من بعض المواقع الحيوية، وعندما كان يتعرض لتحدٍّ من مؤسسات الدولة التي كانت تدافع عن حكم القانون، كان يلجأ مباشرة إلى الشارع، إلى

حشد الجماهير والضغط على المؤسسة المعنية، وهكذا استمرت محاولات تطويع الدولة والسيطرة على مؤسساتها من جانب جماعة الإخوان ومن خلال الرئيس، وتواصلت في المقابل محاولات الصد من جانب مؤسسات الدولة مدعومة بمساندة من القوى المدنية التي تعرف قيمة وقدر الدولة من ناحية، وأهمية حكم القانون من ناحية ثانية.

من الدولة إلى القبيلة

في حديث تلفزيوني قال الداعية السلفي الدكتور صفوت حجازي: «على هيفاء وهبي أن تتوب إذا أرادت الاستمرار في مصر»، وفي أحاديث أخرى له ولغيره من شيوخ السلفية هناك حالة تأميم لمصر باعتبارها باتت ملك جماعات الإسلام السياسي عامة والتيار السلفي من بينها خاصة. كثيرًا ما تجد تصريحات لرموز الدعوة السلفية تتعامل مع مصر باعتبارها أرض قبيلة معينة هي قبيلة الدعوة السلفية. بدأت العملية مبكرًا بعد سقوط نظام مبارك مباشرة فهناك من اعتبر تقدم قوى الإسلام السياسي بمثابة الفتح الثاني لمصر. وهناك من تعامل مع مصر باعتبارها وطنًا للقوى السلفية فقط، ومن يعترض على ذلك عليه مغادرة لبلاد، ألم يدع الشيخ حسين يعقوب كل من قال «لا» في الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي جرت في التاسع عشر من مارس 2011، إلى الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا؟! فقد اعتبر الرجل نتيجة التصويت في الاستفتاء بمثابة تأميم مصر لتيار الإسلام السياسي ومن يرفض ذلك لا مكان له في «بلادهم». بات التيار السلفي في مصر يتعامل مع البلاد باعتبارها ملكًا له، وأن السيطرة دانت لهذا التيار وأن نمط تصو يت المصريين لن يختلف عمَّا

جرى في الاستفتاء على التعديلات الدستورية أو الانتخابات البرلمانية، لم يروا نتائج الانتخابات الرئاسية ولم يتوقفوا أمامها، مروا من فوقها مرور الكرام. والحقيقة يمكن فهم وتفسير أنماط سلوك قوى الإسلام السياسي والفتاوى التي تصدر انطلاقا من هذا الفهم، فبما أن البلاد دانت لهم، فهم أحرار في التصرف كما يحلو لهم، فتاوى هدم الآثار المصرية العظيمة التي تمثل جزءًا من تراث إنساني عالمي، وتشغل نصف آثار العالم ومنها ما تم تسجيله ضمن عجائب الدنيا. أيضًا الفتاوى المتنوعة التي تهاجم المسيحيين وتشكك في عقائدهم، وتدعو إلى عدم التعامل معهم أو مخالطتهم، يكفي أن تتمعن الفتوى الأخيرة للشيخ البرهامي التي دعا فيها سائقي التاكسي إلى عدم توصيل رجال الدين المسيحي إلى الكنائس حتى لا يشاركوا في عبادات كافرة!

انظر إلى موقف التيار السلفي من كتابة دستور البلاد، هناك إصرار غريب على كتابة دستور لدولة دينية، دولة أديان وطوائف، دستور لا يعترف بحرية الرأي والاعتقاد، دستور يعمل على تديين الفضاء العام في مصر وصولًا إلى النص على دين للدولة وعلى أن السيادة لله بدلًا من أن تكون للشعب. الله فوق الجميع، فهو خالق السموات والأرض، خلق الإنسان وأعطاه الحرية كي يحاسبه في الآخرة على ما عمل طوال حياته، فإذا بالتيار السلفي في مصر يريد تغيير هوية البلد، وتأميم مصر لمصلحة هذا التيار، وتجريد بقية المصريين من حقوق المواطنة. الدكتور محمد مرسي رئيس الجمهورية من جانبه سار في الدرب نفسه عندما خاطب المصريين بـ «أهلي وعشيرتي»، وفضل استخدام لغة العشيرة في التعامل مع منتقديه عندما حذرهم من فقدان الحليم لحلمه، لم

يخاطبهم بصفتهم مواطنين، ولم يتحدث عن تطبيق القانون، لم يتحدث مطلقًا عن دولة المواطنة وحقوق الإنسان، أخذنا إلى عالم العشيرة والأهل والقبيلة، فتقاطع مع من يريد تحويل مصر إلى إمارة سلفية. يشعر دعاة السلفية أنهم فوق القانون، فيصدرون الفتاوى التي تنطوي على إساءة لعقائد ومعتقدات ومقدسات مواطنين مصريين. رغم عشرات الدعاوى لم يتم التعامل القانوني مع عدد كبير ممن أساءوا لمصر والمصريين، تركوا لهم الحبل على الغارب على النحو الذي نراه اليوم، والذي دفع بقطاعات من الشباب إلى تشكيل مجموعات «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» التي تحركت في عدد من المحافظات وارتكبت جرائم بحق مواطنين مصريين، صحيح أنه ألقي القبض على عدد منهم ممن ارتكبوا الجرائم، إلَّا أن الصحيح أيضًا أن هناك رموزًا تواصل إصدار فتاوى شديدة الخطورة على مستقبل مصر. إنهم يحولون مصر من دولة مدنية حديثة إلى مرحلة ما قبل الدلة، إلى مرحلة القبيلة والعشيرة، وإذا استمر هذا المنهج، فالمؤكد أن مصر ستفقد روحها، وخصوصيتها، وتنوعها وتعددها بعد أن فتحت سفارات دولة أوروبية أبوابها أمام المسيحيين للهجرة، هنا ربما نكون أمام مشهد من مشاهد المخطط الذي حذر منه الأستاذ محمد حسنين هيكل قبل نحو عشر سنوات والذي يرمي إلى تفريغ المنطقة من المسيحيين لتكون إسلامية خالصة بجوارها دولة يهودية، وإلى الشمال عالم مسيحي خالص. ومن هنا تبدأ المواجهة.

أهل «الهوى»

من المآخذ التي كانت تسجل وبحق على ثورة يوليو ونظامها الاعتماد على أهل الثقة على حساب الكفاءة، وهو أمر أدى إلى تدني مستوى الكفاءة التي لم يعد لها وزن ضمن معايير الاختيار، فاختيار القيادات كان يتم وفق معيار الولاء أولًا والذي كان يشغل المعيار الأهم والأبرز من بين معايير الاختيار للمناصب العامة مهما كانت درجة حساسيتها، ومهما تطلبت من كفاءة، فالغلبة كانت لمعيار الولاء ولأهل الثقة، وهو الأمر الذي أدى إلى ظاهرتين تتحكمان في حياتنا العامة حتى اليوم، الأولى هي ظاهرة الخنوع للقيادات الأعلى والمداهنة والنفاق، وقد استشرت هذه الظاهرة بمرور الوقت حيث بات النفاق للقيادات العليا طريق الترقي وشغل المناصب العامة، وقد أنتجت هذه الظاهرة ظاهرة أخرى وهي قضية التحول ومنها ظهر « المتحولون» وهم الأشخاص الذين يولون وجههم شطر السلطة بصرف النظر عن ماهيتها وهويتها وأيديولوجيتها، فالهدف نفاق من يجلس على كرسي السلطة في أي مستوى من المستويات، وعندما تتغير السلطة سواء من حيث الشخوص أو حتى الاتجاه الفكري والأيديولوجي، سرعان ما ترتدي الغالبية رداء السلطة الجديد، فإذا ما كان

التغير في الشخوص، تجري عملية توزيع صوره والتغني لها، يقوم بذلك من داهن سابقه وغنى له وعليه، حدث ذلك عند وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، فحولوا خليفته إلى زعيم وقائد ملهم، وأسموا انقلابه على أسس نظام سلفه «ثورة تصحيح»، خلعوا عليه صفة الإيمان، فبات الرئيس المؤمن، ورث الرجل جيشًا كان لا بد أن يحارب، فلقبوه ببطل الحرب، وعندما بادر بزيارة القدس وأبرم معاهدة السلام مع إسرائيل أضافوا للقب الأخير «السلام»، فبات بطل «الحرب والسلام».

وما إن رحل السادات وجاء مبارك مهتزا مرتشعًا، حتى تحلقت حوله مجموعات من المتحولين، نافقوه، داهنوه، نفخوا في قدراته القيادية وهو الفاقد للكثير منها، وجعلوا من يوم ميلاده ميلاد مصر ذات السبعة آلاف سنة حضارة. وعندما أراد الوريث تأسيس حزب سياسي جديد يأخذه إلى مقعد الرئاسة ويصبح الحزب الحاكم، تراجع سريعًا عن الفكرة بعد أن ركضت قيادات الحزب الوطني طلبا لاستمارات عضوية حزب المستقبل. انظر إلى السجل الشخصي لعدد كبير جدًّا من أعضاء لجنة السياسات التي شكلها الوريث، وستجد أن بداية العمل لها كان في مؤسسات الدولة الناصرية، تحولوا إلى مؤسسات السادات ومنها إلى مبارك وكانوا في طريقهم للتحلق حول الوريث، عملوا في ظل الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ومنها انتقلوا لخدمة مشروع الانفتاح وإرساء أسس النظام الرأسمالي، وكانوا شركاء في نهب مؤسسات القطاع العام وممتلكات الدولة، ومن كان يعمل في مجال التدريس الجامعي استغل موقعه من أجل خدمة النظام القائم، وتحولت الخدمة باستمرار لمصلحة من يعتلي

السلطة، وعندما ظهر مشروع التوريث نظروا له وتحلقوا حول الوريث، ألقوا من داخلهم كل قيمة ووزن وعلم وباتوا أقرب الى «الترزية».

الظاهرة الثانية هي انسحاب الكفاءات المصرية الشريفة والنزيهة من الساحة العامة، وقد أخذ هذا الانسحاب أشكالًا عدة منها الابتعاد عن العمل العام والتقوقع حول الذات والأسرة، ومنها أيضًا الهجرة إلى الخارج والتي أخذت شكلين، إلى بلاد النفط بحثًا عن دخل يعين على تكاليف الحياة، أو هجرة دائمة إلى أوروبا والأمريكتين، أما الشكل الأخير فهو الموت كمدًا كما حدث مع عشرات من خيرة العقول المصرية، وكان الموت محصلة طبيعية للإصابة بأمراض متنوعة على رأسها أمراض القلب. وإذا كان نظام يوليو قد اعتمد على أهل الثقة على حساب أهل الكفاءة ، فإن النظام الذي بدأ مع تولي الدكتور محمد مرسي منصب رئيس الجمهورية قد جاء لنا بمصطلح جديد هو «أهل الهوى» فمن هم أهل الهوى هؤلاء ؟

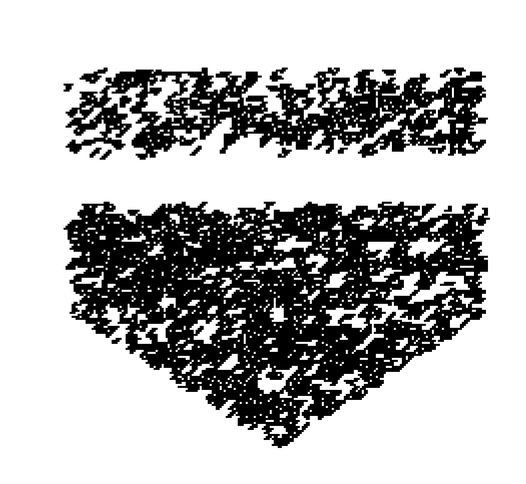
لقد رسخ نظام يوليو دور أهل الثقة على حساب أهل الكفاءة، ومع تولي الدكتور محمد مرسي شهد بروز مصطلح جديد هو «أهل الهوى». والحقيقة أن هذا النظام هو مزيج من أهل الثقة والمتحولين، يتفق مع نظام يوليو في مواصلة استبعاد الكفاءات المغايرة له في الانتماء الفكري والسياسي، ويشاركه في مواصلة الاعتماد على أهل الثقة، ويمتاز عنه في فتح أبوابه أمام أهل الهوى. فنظرة فاحصة لعمليات إعادة تشكيل قيادات مواقع عامة نجد أنها تتضمن انتقاء المواقع الأكثر أهمية والأعمق تأثيرًا والأعلى دخلًا لأهل الثقة من ذوي التوجه الفكري والسياسي ذاته، وأهل الثقة هنا يلتقون على أساس فكري عقائدي، مع توسيع الدائرة في المواقع المهمة والحيوية لتشمل قطاعات من الأخوة في الفكرة والمشروع وإن اختلفت التفاصيل،

ولا بد أن نذكر هنا أن أهل الهوى قد يكونون على قدر كبير من المهارة والكفاءة، ولكن في مجالات غير التي يجري وضعهم على رأسها، أو على الأقل ليست لديهم خبرات كافية للتصدي لمواقع قيادية معينة، ولكن لأنهم أهل هوى فقد جرى وضعهم في مثل هذه المواقع.

أهل الهوى هنا هم قطاع عريض ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي، يجري توزيعهم على المواقع المفصلية في الدولة، الأولوية للمنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين الذين يحصلون على حصة مميزة في المواقع التي يرونها مهمة، لكن صحيح أيضًا أن شركاء الفكرة لهم في المواقع نصيب وفير، لا حديث عن كفاءة في مجال العمل الجديد، ولا مكان لخبرة، إنه زمن تعامل مع المناصب العامة باعتبارها مكافأة للأتباع والأنصار وشركاء المشروع الواحد. لن أتحدث عن الفريق الرئاسي من مساعدين ومستشارين، فهذه مواقع لا بد أن يشغلها من يؤمن بمشروع الرئيس، كما أن من حق الرئيس تمامًا أن يختار من يعاونه ومن يستشيره، لكن انظر إلى تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، لن أتوقف عند أسماء بعينها، بل أمعن النظر في مؤهلات وتاريخ وأفكار أعضاء في المجلس القومي لحقوق الإنسان، وسوف تستنتج مباشرة أن العدد الأكبر من الأعضاء الجدد للمجلس القومي لحقوق الإنسان ينتمون لتيار الإسلام السياسي، وأن هناك من بينهم من لا يؤمن بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، هناك من لا يؤمن بقيمة المواطنة، والمساواة، وحق التعبير عن الرأي، والحق في الاعتقاد، هناك في المجلس القومي لحقوق الإنسان من يعادي حقوق المرأة، وهناك من له تصريحات تجافي أبسط حقوق الإنسان، جرى الاختيار على خلفية الانتماء وفق المفهوم الجديد

«أهل الهوى». الأمر نفسه ينطبق على التشكيل الأول للمجلس الأعلى للصحافة الذي تضمن شخصيات لا علاقة لها لا بالصحافة ولا بالعمل العام، وبعض هذه الشخصيات ربما لا يهتم من قريب أو بعيد بالمجال الصحفي، لا يعرف واقعه ولا مشكلاته.

وإذا كان النظام السابق قد كرس مفهوم أهل الثقة، فإنه كان يعمل في إطار نظام موروث منذ يوليو ولم يتعرض لثورة كما لم تحدث قطيعة في هذا النظام، الجديد أننا نتحدث عن نظام ما بعد ثورة قامت ضد الظلم والفساد والشللية، ومن ثم كان ينبغي أن يدفن مع النظام السابق كل ما راج في عهده من جرائم بحق البلد وفي القلب منها جريمة قتل المبدعين والمتميزين من أبناء هذا الشعب، وتحديدًا من يتمتع بالاستقلالية واحترام الذات، هذه الشريحة تعرضت للظلم البين الذي أدى إلى موت عدد من رموزها وأيقونات الوطن كمدًا بسبب تفضيل أهل الثقة عليهم وسيادة مقولة «بغض النظر عن الكفاءة»، هذه الشريحة تتعرض للتهميش مرة أخرى ولكن لحساب «أهل الهوى» وهو مفهوم يضم شريحة أوسع كثيرًا من أهل الثقة؛ لأنها تنطوي على مجموعات لا تقع بالضرورة ضمن أهل الثقة، ولكنها تمثل دوائر أخرى لذات التيار، إذا اعتمدت مفهوم «أهل الهوى» فسوف تفهم وتستوعب منطق وجود شخصيات من خارج الجماعة في مواقع مفصلية كثيرة جرى تسكينهم فيها وكثيرون على طريق التسكين.



الفصل الرابع

المجلس العسكري والإخوان وأمريكا

تعاني البلاد جراء خروج العسكر والإخوان على مكونات الصفقة التي تم إبرامها بينهما منذ لحظة تنحي مبارك، الصفقة التي تم تمريرها وحصل كل منهما على نصيبه من «كعكة السلطة» على حساب الثورة، هذه الصفقة جاءت بالأساس على حساب الثورة كفكرة ومنهاج، فقد اتفق طرفا الصفقة على أن ما جرى في الخامس والعشرين من يناير حتى الحادي عشر من فبراير 2011، هي عملية ثورية أطاحت بسيناريو التوريث، أطاحت بمبارك ومعه الوريث، وهنا تحولت في عيون العسكر والإخوان إلى حركة إصلاح وتغيير، أخذ كل منهما يطالب بحصته، للعسكر مصالح مطلوب تأمينها والحفاظ عليها، وللإخوان مطامع لا حدود لها في السلطة، يريدون السيطرة الكاملة على مفاصل البلاد كافة من أجل وضع بذرة مشروعهم التاريخي الذي أفصح عنه البعض باستعادة الخلافة الإسلامية من جديد. بعد تنفيذ الشق الأول من مكونات الصفقة، بدأ كل منهما في الخروج عليها، فجماعة الإخوان بدأت تدرك أن المجلس العسكري يريد تقزيم قدراتها وتقليص طموحاتها، ويقوم بتنفيذ ذلك عبر التحكم في سياسات الحكومة، والعسكر بدأوا يدركون أن الإخوان لا حدود لتطلعهم إلى

السلطة، ولن يتوقفوا عند حدود، سيطر عليهم الغرور، واعتبروا أنفسهم قاب قوسين أو أدنى من السيطرة على جميع مفاصل السلطة في البلاد. سيطروا على البرلمان بمجلسيه، سيطروا على عدد كبير من النقابات، حاولوا السيطرة على الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، قرروا المنافسة على منصب الرئيس، يريدون تشكيل الحكومة، هنا بدأت مرحلة جديدة من المواجهة غير المباشرة بين طرفي صفقة الأمس، هدد الإخوان بتعقب العسكر وتقزيم مزاياهم، فرد العسكر بتذكيرهم بما جرى لهم في مارس 1954، ومع وصول رسالة كل طرف إلى الآخر بدأت مرحلة جديدة من التهدئة، سرعان ما انفجر الوضع مجددًا حيث اتجه كل منهما إلى استعراض العضلات، وكان المشهد في مجلس الشعب معبرًا تمـامًا عن هذه الحــالة، فقد جاء رئيس مجلس الشعب ومعه قرار من «مجلس شورى الجماعة» بتعطيل جلسات المجلس، كنوع من تصعيد الضغط على العسكري حتى يتراجع ويقبل بإقالة الحكومة.

وسبق للجنة التشريعية أن أطلقت الطلقة التحذيرية الأولى عبر قرارها برفض الصيغة التوافقية لتشكيل الجمعية التأسيسية التي توسط فيها العسكر، ولأن رئيس مجلس الشعب أراد توصيل الرسالة فقط، فقد كان الإخراج سيئًا للغاية، فقط أعلن أن الحكومة لا تحترم المجلس، ويريد تعليق جلسات الأسبوع، وافق نواب الحرية والعدالة سريعًا وهم لا يشكلون غالبية الأعضاء، فقط 42%، ولأنه قرار صادر عن مجلس شورى الجماعة، فلم يتم التنسيق فيه مع حزب النور، فلم يرفع أحد منهم يده بالموافقة على قرار التعليق، وكان المشهد في المجلس موحيًا تمامًا، رئيس المجلس يخرج مهرولًا بعد إعلانه تعليق الجلسات، والأعضاء من النور

والأحزاب المدنية من ليبرالية ويسارية في حالة ذهول مما جرى، كيف لرئيس المجلس أن يفعل ذلك ؟ لماذا أعلن تعليق الجلسات سريعًا دون الاهتمام بالحصول على موافقة غالبية الأعضاء؟ انفجــر البعض صـائحًا نحـن الغـالبية وليس الإخـوان، نحن الذين لم نوافق نمثل الغالبية، جرى جمع توقيعات للاحتجاج على رئيس المجلس، ومطالبته بالاعتذار والتراجع عن القرار، وشرح الموقف ومعاودة التصويت على القرار.. جاء الرد سريعًا من الإخوان انتشر عدد من النواب في طرقات المجلس، دعوا كل من صادفوه للقاء عاجل مع رئيس المجلس، الأخير قدم الاعتذار أكثر من مرة على ما جرى، أكد أنه كان متأثرًا بسبب إهانة الحكومة للمجلس وعدم حضورها، استأذن في الانصراف عدة دقائق للرد على مكالمة هاتفية مهمة، عاد منفرج الأسارير، فقد كانت المكالمة من رئيس المجلس العسكري، أبلغه خلالها احترام المجلس العسكري لمجلس الشعب، وأنه سوف يقيل حكومة الجنزوري، ويعيد تكليفه بتشكيل حكومة تسيير أعمال مع إحداث تغيير وزاري محدود.. كان العرض كافيًا لإرضاء غرور الإخوان، فقد أجبروا العسكر على إقالة الحكومة، والعسكر يرون أنهم ضحكوا على الإخوان فقد بقي الجنزوري وغالبية أعضاء حكومته إلى حين انتخاب الرئيس الجديد.

العودة إلى المربع الأول

بعد فترة من تراجع الهتاف «بسقوط حكم العسكر»، عاد مجددًا ليدوي في ميداني التحرير والعباسية، فقد تصاعد الهتاف بسقوط حكم العسكر من جديد، ولكن الهتاف هذه المرة جاء مختلفًا من زوايا عديدة منها أولًا أن الهتاف جاء على يد قوى تنتمي إلى الإسلام السياسي وهي قوى لم يسبق لها أن رفعت مثل هذا الشعار، بل كانت تخرج في مواجهة رافعي هذه الشعارات، وكانت تنتقد وتهاجم بل وتخوِّن كل من كان يهتف بسقوط حكم العسكر، كان ذلك زمن التواصل والتفاهم وعمل مكونات الصفقة بين الطرفين، قوى الإسلام السياسي والعسكر، بل إن من هتفوا بسقوط حكم العسكر وصفوهم بأنهم «كفار مكة» ووجهوا لهم تهمة «الخيانة العظمى» هم أنفسهم من سبق أن هتفوا لرأس العسكر ونادوا به أميرًا للمؤمنين.

كان أنصار المرشح السلفي حازم أبو إسماعيل هم أول من رفع الشعار عقب استبعاده من السباق الانتخابي، قطعوا الطرق وهددوا بالاعتصام وقرروا الزحف إلى ميدان العباسية حيث مقر وزارة الدفاع. ومن زاوية ثانية فإن المناداة بسقوط حكم العسكر جاءت في ظل مؤسسة تشريعية

منتخبة تسيطر على الغالبية فيها قوى الإسلام السياسي، وجاء في سياق ضغط من جانب جماعة الإخوان المسلمين على المجلس العسكري، حتى يكف عن التدخل فيما تراه جماعة الإخوان تدخلًا سافرًا في شؤون باتت من اختصاص البرلمان.

الزاوية الثالثة لتميز المطالبة بسقوط حكم العسكر هذه المرة أنها جاءت في ظل جدول زمني قصير للغاية لما تبقى من المرحلة الانتقالية، فلم يتبق سوى ثلاثة أسابيع على إعلان نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، فإذا نجح مرشح في حصد خمسين في المائة زائد واحد من إجمالي الأصوات الصحيحة لمن شارك في الانتخابات، فسوف يعلن رئيسًا ويتسلم رئاسة السلطة التنفيذية في الرابع والعشرين من مايو 2012، ويتوارى العسكر مؤقتًا إلى حين الاتفاق على الصيغة الجديدة للحكم، وموقع المؤسسة العسكرية فيها بعد ما يزيد على ستة عقود من الحكم المباشر، أما في حال الدخول في جولة إعادة فسوف يتسلم الرئيس المنتخب منصبه في الثلاثين من يونية، معنى ذلك أن الهتاف بسقوط حكم العسكر هنا لا محل له إلَّا إذا جرى التشكيك في النوايا.

أيضًا فإن المطالبة بسقوط حكم العسكر هي بمثابة قفزة إلى المجهول، فكيف يسقط حكم العسكر؟ هل بالإعلان عن ذلك طواعية أم كرهًا؟ وما هو شكل السقوط القسري؟ أيضًا فإن السؤال يظل هو: وماذا بعد سقوط حكم العسكر؟ من سوف يتسلم السلطة من العسكر؟ البعض طرح تسلم مجلس الشعب للسلطة. وهو أمر غير منطقي بالمرة، فماذا سوف يفعل المجلس بالسلطة؟ وكيف سيكون حال الحكومة؟ هل سيتم إقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة من البرلمان تتولى إدارة ما تبقى من المرحلة الانتقالية؟

المؤكد أن الهتاف بسقوط حكم العسكر جاء على وقع خلاف شديد بين رفقاء الأمس القريب الذين أبرموا صفقة تقاسم السلطة بعد تنحي مبارك، ثم اختلفت الرؤى والمشارب والتطلعات فانفجر بركان الشكوك المتبادلة، حاول كل منهما استخدام ما لديه من أوراق للضغط على الطرف الآخر، حاول العسكر إعادة ترتيب مكون من مكونات المرحلة الانتقالية وهو تشكيل الجمعية التأسيسة على نحو لا يتوافق ورؤية قوى الإسلام السياسي، فكان الغضب شديدًا، وكان الهتاف بسقوط حكم العسكر.

المؤكد أن الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية لا تبرر حاليًّا عودة الهتافات بسقوط حكم العسكر، فهذا الهتاف على ما يحمله من قيمة كان رمزًا للصراع بين العسكر والتيارات المدنية، ودوى في مختلف الميادين وكان له الدور الأبرز في اختصار المرحلة الانتقالية، أو بمعنى أكثر دقة دفع العسكر لطرح خريطة طريق للمرحلة الانتقالية، بعد أن بدا واضحًا أنهم قد استقروا في مقاعد السلطة أو يخططون للبقاء فترة طويلة.

الهتاف بسقوط العسكر يمكن أن يصيب ما تبقى من المرحلة الانتقالية بالاضطراب الشديد، كما أنه قد يدفع العسكر إلى التفكير في إعادة صياغة الجدول الزمني لما تبقى من خريطة المرحلة الانتقالية وفق تصور جديد، فمن غير المستبعد أن يكون في صفوف العسكر من يرى فرصة سانحة لإعادة ترتيب المرحلة الانتقالية من جديد، وقد يكون هناك من يرى فرصة سانحة للعودة إلى المربع الأول.

النموذج المصري

تحتل مصر مكانة محورية في المنطقة، فهي أكبر وأقوى دولة عربية، لها جذور ضاربة في التاريخ، امتلكت حضارة تقدَّمت على غيرها من الحضارات، لا تزال مصدر فخر أكاديميات العالم المتخصصة في دراسة التاريخ، وبات علم المصريات يحتل مكانة بارزة في مناهج التدريس في كبرى جامعات العالم. على الرغم من تدهور حال مصر وتحولها إلى دولة سهلة المنال لكل مَن يريد الاحتلال والسيطرة، فإن مصر حافظت على خصوصيتها عبر التاريخ وفي مواجهة الغزاة، والطغاة والمستعمرين. هضمت ثقافات وحضارات وأعراقًا وديانات وطوائف مصَّرتها جميعًا، أي أضفت عليها الطابع المصري.

مع اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير تحدَّثنا كثيرًا عن الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، وحلمنا ببناء نموذج مصري خالص نقدّمه إلى المنطقة والعالم كنموذج يحتذى، نموذج في بناء نظام ديمقراطي يتوافق وبيئة دولة من دول العالم الثالث تسودها الثقافة الشرقية التي لا تخلو من مكونات استبدادية، حلمنا بنموذج في التطور الاقتصادي لدولة من دول العالم الثالث المسماة بالنامية، وهي في الحقيقة متخلفة

اقتصاديًّا، نموذج لتطور اجتماعي في بيئة تعج بالجهل والأمية والوقوع في أسْر نظرية المؤامرة. وكانت البدايات مشجعة تمامًا، فما تم على مدار الثمانية عشر يومًا في ميدان التحرير بهر شعوب وقادة العالم، فمنهم من ذهب إلى المطالبة بتعلم الدروس من شباب مصر، ومنهم من أكد أنه لا جديد، فمصر علَّمت العالم عبر تاريخها وها هي تعلِّم العالم من جديد.

كان الحلم جميلًا وكبيرًا في أن تقدم مصر إلى المنطقة والعالم نموذجًا للتطور قابلًا للتطبيق، وجاء العسكر وبدأت المؤامرة على مصر والثورة، فعسكر مبارك العجائز كان هدفهم الوحيد هو إيجاد مخرج آمن بكل ما لديهم من أموال وممتلكات. قاموا على مدار الفترة الانتقالية بالانتقام من شباب الثورة، ضربوا جنين الوحدة الوطنية الذي كان في بداية طور النمو، شوَّهوا صورة القوى المدنية، فشهدنا جرائم «محمد محمود»، و«العباسية»، و«ماسبيرو»، و«بورسعيد»، و«محمد محمود» مرة ثانية، و«مجلس الوزراء»، وحرق كنائس، واعتداءات أخرى، وشهدنا السماح بقيام أحزاب دينية ومنحها حرية الحصول على الأموال من الخليج، باختصار نفَّذ طنطاوي وعنان خطة مدبرة بإحكام للانتقام من الثورة، ثم تسليم البلد مكبَّلة بقيود هائلة لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات القريبة منهم، حصلوا على غالبية مقاعد البرلمان، فشكَّلوا جمعية تأسيسية على وقع نتائج الانتخابات البرلمانية، وساندوا أحمد شفيق حتى يعيد الانتخابات في مواجهة مرسي، فالأخير ما كان له أن يرى النجاح في مواجهة صباحي أو موسى، ومن ثَم كان مطلوبًا دعم شفيق حتى يهزم أمام مرسي، وبفوز مرسي بمنصب الرئيس اكتملت المؤامرة، وجاء الخروج الآمن في مشهد مصطنع انتهى بمنح العجوزَين طنطاوي وعنان نياشين

لقاء ما بذلوا من جهود في خدمة مصر، وفي الحقيقة كان ثمنًا بخسًا لبيع مصر للجماعة.

كنا نخشى خلال هذه الفترة أن يؤدي تزاوج العسكر بالإسلاميين إلى استنساخ النموذج الباكستاني، الذي ومنذ انسلاخه عن الهند، استند إلى تحالف العسكر مع الإسلاميين. ما حدث هو أن الإخوان والسلفيين بدأوا في وضع أساس نظام اضطر الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري أمامه إلى أن يطمئن شعبه أن باكستان لن تتبع النموذج المصري، فلن تخطف قوة واحدة أو جماعة واحدة دستور البلاد، بل سوف يُكتب بالتوافق وعبر التحاور بين الحكومة والمعارضة.

حلمنا ببناء نموذج مصري نقدمه إلى المنطقة والعالم، فخطف العسكر البلد وسلَّموه إلى الإخوان، فقاموا بوضع نموذج طمأن الرئيس الباكستاني شعبه وأحزاب بلاده أنه لن يحتذى، فقد بات نموذج الإخوان منفّرًا لدولة تقوم على تحالف العسكر والإخوان!

حلفاء واشنطن وخصومها

أكثرت واشنطن من التصريحات الموجهة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر تطالبه فيها بسرعة نقل السلطة إلى الرئيس المدني المنتخب، وتعلن رفضها للإعلان الدستوري المكمل، وتتحدث عن ضرورة استكمال البناء الديمقراطي في مصر.

الملاحظ بداية أن واشنطن عادت لترتدي ثوب الواعظين المتحدثين باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، في حين أن السجل الأمريكي حاشد بدعم نظم حكم تسلطية في أنحاء العالم كافة، هذه النظم تسجل أسوأ معدلات انتهاك الحريات وحقوق الإنسان، ولأنها حليف لواشنطن يتم غض النظر عن كل ممارساتها المعادية للحقوق والحريات. أيضًا كانت واشنطن العدو الأول عالميًّا لنظم حكم منتخبة ديمقراطيا من شعوبها لمجرد أنها سعت إلى تأمين ثروات البلاد وتصدت للنهب الاستعماري لهذه الثروات، فأقدمت واشنطن على التآمر على هذه النظم وأسقطتها بالتعاون مع عملاء من الداخل، حدث ذلك ضد حكومة مصدق في إيران مطلع الخمسينيات، وضد سلفادور الليندي في تشيلي.

أيضًا أقامت واشنطن شبكة تحالفات مع أكثر النظم ديكتاتورية في العالم، ودخلت معها في صفقات «قذرة» قايضت خلالها مصالح غير مشروعة بمبادئ وقيم سبق أن بشر بها آباء الحلم الأمريكي، وما قصة علاقة المخابرات المركزية الأمريكية بديكتاتور «بنما» الأسبق «مانويل نورييجا» إلَّا نموذجًا على ذلك، فهذا الضابط البنمي حصل على وسام من المخابرات المركزية الأمريكية في منتصف السبعينيات باعتباره صيدًا ثمينًا للسياسة الأمريكية في أمريكا الوسطى، حصل على الوسام من رئيس المخابرات المركزية الأمريكية في ذلك الوقت، الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب. حصل على الوسام لأنه لعب دورًا كبيرًا في توصيل السلاح الأمريكي إلى «جماعة الكونترا اليمينية» التي كانت تحارب نظام الساندينستا اليساري في «نيكاراجوا». كانت الصفقة تقوم على تخزين السلاح الأمريكي في بنما، وتتولى الأخيرة توصيله إلى مقاتلي الكونترا، وطلب نورييجا مقابل ذلك أن تتولى الطائرات الأمريكية التي تنقل السلاح نقـل «الكوكايين» لبيعه خـارج المنطقـة.

وافقـت المخـابـرات المركزية الأمريكية على ذلك شريطة ألَّا يهرب الكوكايين إلى داخل الأراضي الأمريكية، أي أن يباع في أي مكان عدا الولايات المتحدة، وهو ما وافق عليه نورييجا. استمرت الصفقة إلى أن تهاوى نظام الساندينستا اليساري بفعل موجة تهاوي النظم الشيوعية فـي شـرق ووسـط أوروبـا، فسقـط النظـام عبر صنـاديـق الانتخابات -وبالمناسبة أعاد شعب نيكاراجوا الساندينستا فيما بعد إلى الحكم عبر صناديق الانتخاب بعد تأكده من فساد النظم اليمينية حليفة الولايات المتحدة الأمريكية - ومن ثم فقد انتفت الحاجة إلى نورييجا، فطلبت

منه واشنطن التوقف عن الاتجار في الكوكايين، وهو ما رفضه نورييجا متصورًا أنه بات في وضع محصن، فهو لديه وسام من المخابرات المركزية الأمريكية، كما أن واشنطن لا يمكن أن تتخلى عنه بعد الخدمات الجليلة التي قدمها لها.

أصدرت محكمة في ولاية فلوريدا حكمًا بالقبض على نورييجا، وأصدر الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، رونالد ريجان، قراره للقوات الأمريكية بغزو بنما واعتقال نورييجا وجلبه إلى الأراضي الأمريكية لتنفيذ حكم محكمة ولاية فلوريدا، وقد كان، واليوم يقبع نورييجا في سجن بمدينة ميامي الأمريكية.

نعم ترفع واشنطن شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتظل شعارات، التوظيف حسب مقتضى المصلحة الأمريكية، فإن اقتضت هذه المصلحة التعاون مع عتاة التسلطيين في العالم، فليكن، وإن اصطدمت السياسة الأمريكية بنظم حكم ديمقراطية منتخبة من شعوبها يجري هدمها سريعًا وقتل رموزها كما حدث مع مصدق في إيران والليندي في تشيلي، وفي جميع الأحوال فإن أيادي واشنطن ممدودة للتعاهد مع أي حاكم يقسم على حماية ورعاية مصالح واشنطن، وخدمتها والدفاع عنها، وتقديمها على مصالح شعبه وتطلعات أمته، عندها لا تتوقف واشنطن أمام اللون الأحمر، لون الدم، الملطخة به أيادي حلفائها وعملائها، فالأولوية لمن يحقق المصالح الأمريكية.

إبان الأيام العشرة الأولى من عمر الثورة المصرية لم يصدر عن واشنطن ما يفيد التعاطف مع الثورة، بل إن واشنطن كانت في حيرة من أمرها تجاه ما كان يجري في مصر، فمن ناحية لديها قناعة تامة بأن مبارك

هو رصيد أو كنز استراتيجي لها في المنطقة، وهو كذلك أيضا لحليفتها إسرائيل، وأن الرجل على مدار سنوات حكمه البالغة ثلاثة عقود لم يرفض طلبًا لواشنطن، بل إنه ومنذ بدأ مشروع التوريث بات مستعدًّا لمقايضة دور مصر الإقليمي مقابل توريث الوريث، فمقابل تسهيل مشروع التوريث كان الرجل مستعدًّا على الدوام لتلبية مطالب واشنطن وتل أبيب، ولعب دور فاعل في تحقيق ما يريد أي منهما، فخلال ضرب لبنان عام 2006، جرت إدانة حزب الله وتحميله مسؤولية الاعتداء الإسرائيلي، وإبان العدوان على غزة الذي تواصل خلال شهري ديسمبر 2008 ويناير 2009، لم يصدر عن نظام مبارك ما يفيد برفض العدوان، أو بذل أي جهد على طريق وقف العدوان الذي كان يقع على مدنيين أبرياء وعلى بنية تحتية فقيرة. كانت واشنطن على مدار الثمانية عشر يومًا في حيرة من أمرها، لا تدري ما الموقف الذي يوازن بين مصالحها الحقيقية في بقاء نظام مبارك، وثورة مدنية تطالب بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في مواجهة نظام سلطوي، وبما ينطوي عليه ذلك من إحراج شديد للخطاب الأمريكي المعلن عن دعم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

مؤكد أن السياسة الأمريكية مغرقة في الواقعية والمصلحية، وأن ما تعلنه واشنطن من تبنٍّ لقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لا يعدو أن يكون مجموعة من الشعارات التي تتهاوى سريعًا إذا ما تصادمت مع مصالح واشنطن الحقيقية، والتي تتمثل في قضيتين أساسيتين هما: أمن إسرائيل، وضمان تدفق النفط من المنطقة بأسعار تراها واشنطن معقولة. لا توجد اعتبارات أخرى تتقدم هذين الاعتبارين لدى سياسة واشنطن تجاه منطقتنا، فالهدف الأول بالنسبة لواشنطن قبل عشرات الاعتبارات

هو ضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي، أي الكيفي على جيرانها العرب كافة، أما الهدف الثاني فهو ضمان تدفق البترول من الخليج إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار معقولة حسب الرؤية الأمريكية.

كان نظام مبارك يحقق لواشنطن هدفيها الرئيسيين، فكانت علاقته بإسرائيل متميزة على المستويات كافة، لم يغضب من عدوان إسرائيلي على طرف عربي، لم ينفعل لمقتل جنود مصريين برصاص إسرائيلي على الحدود، سلم بالدخول في اللعبة الاستخباراتية مع إسرائيل دون غضب أو انفعال، فقد أرسى مبدأ مقايضة الجواسيس الإسرائيليين في صفقات رآها الجميع غير متكافئة. أما على صعيد ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة فقد تجسد دعم نظام مبارك في نسج شبكة من العلاقات مع عدد من دول الخليج في علاقة جعلت مصر وشعبها في مرتبة متدنية، ومكانة تقترب من الإهانة لبلد في حجم مصر، كما كان مبارك على استعداد طوال الوقت لتلبية أي طلب أمريكي - خليجي لخدمة معادلة تدفق النفط بأسعار معقولة، كما جرى في الموافقة الفورية على مرور القطع الحربية الأمريكية إلى الخليج عبر قناة السويس بعد الاحتلال العراقي للكويت.

لكل ذلك شعرت واشنطن بورطة حقيقية على إثر اندلاع الثورة المصرية، فهي لا يمكن أن تقف في وجه طموح شعب نحو الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ولكنها في الوقت نفسه لا تريد أن تبدو في صورة من يتخلى عن حليف خدم السياسة الأمريكية كثيرًا، وأن التخلي سريعًا عن مبارك سيرسل رسائل سلبية لبقية الحلفاء مؤداها أن واشنطن يمكن أن تتخلى سريعًا عن أي منهم، ومن ثم يعيد ضبط سياسات هؤلاء الحكام على نحو يقلل من الرهان على دعم ومساندة واشنطن، تلك كانت حيرة

واشنطن والتي تسببت في تردد واضطراب موقفها من الثورة المصرية، إلى أن أدركت أن نظامه تهاوى وأنها مسألة وقت ليس أكثر، فبدأت في مطالبته بالرحيل رهانًا على الاقتراب ممن سيحل محله في السلطة، وإمكانية إدخاله في معادلة تجعله يحقق لها ما كان يحققه نظام مبارك.

تتسم السياسة الأمريكية إجمالا بالواقعية الشديدة، أو البراجماتية الفجة، فهي وإن تكثف من الحديث عن القيم الإنسانية وحقوق الإنسان، والحريات عامة والدينية خاصة، لكنها تقيم علاقاتها الخارجية بالأساس وفق مصالحها المباشرة، نعم العلاقات الدولية تقوم على المصلحة، فالعلاقات بين الدول تستند إلى المصالح، لكن ذلك لا ينفي إفراد مساحة ما حتى ولو محدودة للغاية للقيم الإنسانية والمبادئ الإنسانية، وفي صدارتها حقوق الإنسان.

مشكلة السياسة الأمريكية أنها تفرد مساحة واسعة للقيم الإنسانية وحقوق الإنسان على مستوى الخطاب، ومساحة ضئيلة للغاية في التطبيق، وذلك بعكس دول الاتحاد الأوروبي التي تنسج علاقاتها على أساس من المصلحة، وتفرد جزءًا للقيم والمبادئ الإنسانية، ولكنه جزء متناسب تمامًا مع حجمه ومكانته بين محددات السياسة الخارجية. تتحدث واشنطن كثيرًا عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنها واقعيًا تتحالف مع أكثر النظم سلطوية وديكتاتورية في العالم، كان ذلك سمة السياسة الأمريكية إبان الحرب الباردة، واستمر النهج نفسه بعد الحرب الباردة، ففي حقبة الخمسينيات حتى الثمانينيات تحالفت واشنطن مع أكثر النظم قمعية في العالم، في أمريكا اللاتينية كان حلفاء واشنطن ينتهكون المواثيق الدولية

الخاصة بحقوق الإنسان، وقفت واشنطن إلى جوار نظم حكم أقامها العسكر، وفي الوقت نفسه وقفت ضد طموحات وتطلعات شعوب دول العالم الثالث في الحرية والديمقراطية، وأمدت غلاة الديكتاتوريين بكل المساعدات التي قمعت بها شعوبها، ودربت الأجهزة الأمنية على قمع تطلعات الشعوب من أجل الحرية والديمقراطية. لم تكن مبادئ حقوق الإنسان من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية عاملًا مهمًّا في تحديد موقفها من نظم الحكم في شتى بقاع العالم.

صحيح أن السياسات الخارجية لغالبية الدول الأوروبية في ذلك الوقت لم تكن تختلف كثيرًا عن السياسة الأمريكية، لكن الفارق بينهما أن واشنطن كانت تفرد مكانًا بارزًا لهذه القيم والمبادئ في خطابها تجاه العالم الخارجي، بينما لم تفعل الدول الأوروبية ذلك. كما أنه فور انتهاء الحرب الباردة، وبينما واصلت واشنطن نهجها التقليدي، عادت الدول الأوروبية لتفرد مساحة محددة للقيم والمبادئ الإنسانية في تحديد سياستها الخارجية، واحترمت هذه المساحة تمامًا، وبدأت تطبيقها في أوروبا أولًا، فخاضت نضالًا طويلًا ضد بقايا السلطوية في عدد من دول شرق ووسط أوروبا، واستخدمت في ذلك وسائل متنوعة كانت في صدارتها الإغراءات عبر الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد وضعت دول الاتحاد الأوروبي مجموعة ضخمة من المعايير كشروط مسبقة لضم أية دولة من دول المعسكر الشرقي- سابقًا - إلى الاتحاد، منها إقامة نظام ديمقراطي وفق المقاييس الأوروبية، وتحقيق السيطرة المدنية على القوات المسلحة، واحترام حقوق الإنسان وفق المعايير الأوروبية، وهي معايير متقدمة للغاية في هذا المجال.

في الوقت نفسه حافظت واشنطن على المزج بين مصالحها وحقوق الإنسان على نحو غلَّب المصالح تمامًا على كل ما له صلة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثَمَّ ظلت القيم الإنسانية مجرد شعارات، واستمرت المصالح المباشرة هي المحرك الرئيسي، وهي مصالح عادة ما كانت تتناقض ومتطلبات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في شتى بقاع العالم، وكان الانحياز الأمريكي على طول الخط للمصالح.

رصد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر هذه الحقيقة في كتابه الأخير «فلسطين.. سلام لا فصل عنصري»، حيث أشار بوضوح إلى أن واشنطن تنحاز إلى إسرائيل بالمخالفة لكل ما ترفعه من شعارات، وما تقول إنها تؤمن به من مبادئ، فالحق إلى جانب أهل فلسطين، وكذلك القانون الدولي، أيضًا مواثيق حقوق الإنسان كافة تقتضي الوقوف إلى جانب شعب فلسطين ومنحه حقوقه المشروعة، هذا في الوقت الذي تقف فيه واشنطن على طول الخط إلى جانب إسرائيل، والفيتو الأمريكي جاهز على الدوام لمنع تطبيق القانون الدولي على إسرائيل.

واشنطن لا يهمها سوى مصالحها ومصالح حليفها الأول إسرائيل، وما ترفعه من قيم ومبادئ لا يعدو أن يكون مجرد شعارات لا مكان لها في سياستها الخارجية.

مؤشرات الخطر

يسود إحساس عام لدى القوى السياسية المصرية وتحديدًا من غير الدينية، أن الإدارة الأمريكية تعمل بهمة ونشاط من أجل تمكين قوى الإسلام السياسي من السيطرة على مفاصل الدولة المصرية، ومصلحتهم في ذلك معروفة ومباشرة، فواشنطن اعتادت ومنذ عقود على مخاطبة جهة واحدة في مصر والتعامل معها للحصول على ما تريد، كانت تتعامل مع السادات، وكان الرجل يلتزم مع الإدارة الأمريكية بالكلمة، فلا أحد يحاسبه ولا توجد جهة يمكنها أن تراجعه. الأمر نفسه تكرر مع مبارك، فقد كانوا يحصلون منه على ما يريدون دون انتظار لاستشارة جهة أو الحصول على موافقة مؤسسة أخرى، وبدت أهمية ذلك واضحة لواشنطن بعد غزو العراق للكويت، ففي تقرير الكونجرس عن حرب الخليج الثانية هناك شهادة مهمة لشخصية عسكرية جرى تكليفها بلقاء مبارك من أجل التفاوض معه للسماح بمرور السفن الحربية الأمريكية إلى الخليج عبر قناة السويس، وكانت التقديرات أن موافقة مبارك ستتم بعد مفاوضات طويلة وأخذ ورد تقدم واشنطن خلالها حزمة من المزايا لمصر، كانت المفاجأة - كما ورد في تقرير الكونجرس- أن مبارك سأل الشخصية

العسكرية الأمريكية: «متى تريدون مرور السفن عبر القناة؟» فرد عليه: «متى تسمح مصر بذلك»، فقال له: «الآن بإمكانكم استخدام القناة لعبور ما تريدون من سفن وقطع حربية». دللت هذه الواقعة للإدارة الأمريكية أن مصلحة واشنطن في علاقاتهـا مع الدول العربية وعلى رأسها مصر، تتمثل في وجـود شخصية قـوية أو جماعة منظمـة يمكـن إبرام الصفقـات معهـا، ولا مجال هنا للحديث عن مؤسسات ديمقراطية أو جهات رقابية، فوجود هذه المؤسسات يعني مساحة للشعب والقوى السياسية في تشكيل القرار، وهو أمر عادة ما لا يصب في صالح الرؤية الأمريكية، كانت الحال كذلك إبان حكم السادات الذي استخدم سطوته في تمرير اتفاق السلام مع إسرائيل في مجلس الشعب المصري، ومع مبارك الذي لم يكن يعرض الاتفاقات المهمة والحساسة على البرلمان، كان يكتفي بالموافقة عليها وكانت الغالبية البرلمانية الموالية كفيلة بإغلاق أي باب للمناقشة في مثل هذه القضايا.

نعم مصلحة واشنطن في وجود شخصية قوية أو جماعة مسيطرة في مصر يمكن الاتفاق معها على ما تريد واشنطن، وتتولى الجماعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه. طبعا تزداد أهمية هذه الجماعة بالنسبة لواشنطن لو كانت من قوى الإسلام السياسي، فمبارك أقنع الإدارة الأمريكية ومراكز صنع القرار هناك أنه بشخصه ونظامه صمام أمان للعلاقات مع واشنطن، وللسلام مع إسرائيل، وللاستقرار في المنطقة، وأن البديل الوحيد لنظامه هو حدوث فوضى في البلاد تمثل البيئة النموذجية لجماعة الإخوان المسلمين للسيطرة على السلطة، وسيطرتها تعني تصاعد العداء لواشنطن وإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل. باع مبارك هذه الأفكار للإدارة الأمريكية فوصلوا معه إلى

صفقة مؤداها «لك ما تشاء بالنسبة للأوضاع الداخلية في مصر، رتبها كما ترغب، ولنا أن يكون دور مصر الإقليمي لاعبًا رئيسيًّا في العمل على تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة».

سارت المعادلة هكذا، وقبلت واشنطن في إطارها مشروع التوريث، على أساس أنه يمثل شأنًا مصريًّا خالصًا، إلى أن اندلعت ثورة الخامس والعشرين من يناير. عملت واشنطن على دعم مبارك ومساندته إلى أن تأكدت أن نظامه ساقط لا محالة، فسرعت من وتيرة الاتصالات التي كانت قائمة بالفعل مع جماعة الإخوان المسلمين، من أجل بحث فكرة حلول الجماعة محل مبارك ونظامه، فالتقديرات تقول إن الجماعة هي الجهة الوحيدة المنظمة في البلاد والتي بإمكانها تسلُّم السلطة وبناء نظام جديد في مصر، كانت التقديرات وحصيلة الاتصالات تقول لواشنطن إن الجماعة «برجماتية» للغاية، مصلحية، عملية، ترفع شعارات تبقى في مجال الشعارات، على الأرض الجماعة مستعدة لإبرام الصفقات والاتفاقات التي تتناقض مع ما ترفع من شعارات. تكثفت الاتصالات مع الجماعة والفصائل السلفية التي ظهرت بعد الثورة على مسرح السياسة المصرية، جرى تباحث حول صيغة جديدة من التوافق مع الجماعة وشركائها في الحكم، تعني لواشنطن ما تريد من الحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل وضمان استمرار صيغة الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي، وضمان تدفق النفط منها عبر قناة السويس بالأسعار التي تراها واشنطن مقبولة ومعقولة. تم إبرام الصفقة، جاء العشرات من رجال واشنطن إلى مصر التقوا بمكتب الإرشاد وحزب النور فقط، لم تطأ أقدامهم مقار الأحزاب المدنية، أبرموا الصفقات وأعدوا الطريق لزيارة وزيرة الخارجية الأمريكية، فماذا فعلت خلال هذه الزيارة؟

زيارة السيدة كلينتون

لم ينقطع التواصل بين الإدارة الأمريكية وجماعة الإخوان، جرى التواصل عبر طرق مختلفة ومتنوعة منها السري ومنها العلني، ووصلت القنوات العلنية إلى قمتها بزيارة وزيرة الخارجية السيدة هيلاري كلينتون للقاهرة، المعلن أن السيدة جاءت حاملة معها تهاني رئيسها «أوباما» للرئيس مرسي، وغير المعلن هو أن السيدة جاءت للإشراف على ما تحقق من المخطط الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، هذا المخطط الذي يسير على قدم وساق منذ مطلع الألفية الثالثة ودخل مرحلة متقدمة عندما اقتربوا من الجائزة الكبرى، وهي مصر، فالمخطط الأمريكي ودون مبالغة يرمي إلى تفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة، وتحويلها إلى دويلات صغيرة، هشة، قائمة على أساس ديني / طائفي، كممالك الطوائف في الأندلس مع نهاية الوجود العربي هناك. انتهت الخطة الأمريكية من تمزيق العراق فغدا عمليًّا ثلاث دويلات طائفية/ عرقية، شيعية في الجنوب، سنية في الوسط، وكردية في الشمال، أما مسيحيو العراق فقد انتشروا في المنطقة، وهاجر منهم من هاجر، ولجأ من لم يتمكن من الهجرة إلى دول الجوار وتحديدًا سوريا والأردن.

ما إن تحقق المخطط في العراق حتى انتقل إلى دول عربية أخرى، إلى سوريا التي تئن حاليًّا تحت وطأة حرب أهلية، في ظاهرها ثورة ضد نظام ديكتاتوري، وفي جوهرها صراع طائفي، سني (الأغلبية) شيعي (الأقلية الحاكمة) وأيضا المسيحيون عليهم البحث عن ملاذات آمنة جديدة بعد أن تم ترحيل عشرات الآلاف من القرى والمدن التي دانت فيها السيطرة للتيار المعارض، انظر إلى موقف دول الخليج العربي وأنت تعرف اتجاهات البوصلة الأمريكية، الآن يدعو مجلس التعاون لدول الخليج، مجلس الأمن للتدخل في سوريا تحت الفصل السابع من الميثاق، أي اللجوء إلى القوة على غرار ما جرى في ليبيا.

السودان اليوم بات سودانين، شمالي (بدستور إسلامي مائة بالمائة حسب قول الرئيس البشير) وجنوبي ما بين مسيحي وديانات إفريقية محلية. الآن جاء الدور على مصر، بلدنا عصي على الفتن الشاملة، بمعنى حرب أهلية على أساس ديني، بلدنا متكامل تاريخيًّا، فلا خطوط جغرافية مع الدينية، الحياة المشتركة بين المصريين تتغلب على ما عداها من اعتبارات، ففي كل القرى، والمدن، والشوارع، والحواري، والعمارات تقريبا هناك حياة مشتركة بين المصريين، ليس لدينا ما لدى لبنان من تقاطع الانقسام الديني / الطائفي مع الجغرافي، فتوجد هناك بيروت الشرقية والجبل (للمسيحيين والموارنة تحديدًا) والغربية والشمال (للمسلمين السنة) والضاحية الجنوبية والجنوب (للشيعة)، لا توجد لدينا هذه الخطوط العامة للانقسام والتي تسهل عملية التقسيم. لكل ذلك كان لا بد من البحث عن صيغة تناسب مصر، كيف يمكن تفتيت هذا الكيان الكبير الذي استعصى على التاريخ وواجه محنًا وخضع إلى سيطرة أجنبية

مرات ومرات، لكنه خرج منتصرًا منها جميعًا محافظًا على هويته الوطنية، وجاعلًا من كل وافد إليه مجرد طبقة من طبقات الحضارة المصرية؟ هضم الجميع واستوعبهم في حضارة بهرت العالم وأنتجت نموذجها الخاص. الحل لتفتيت مصر هو تحويلها إلى دولة دينية، بدأت العملية مع حليفهم الأول السادات الذي توافق مع الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جيمي كارتر، ومع ضياء الحق في باكستان والمخابرات السعودية بقيادة كمال أدهم، أنتجوا ظاهرة المجاهدين الأفغان. استمر التعاون مع السعودية وباكستان، والآن عادوا إلى مصر مجددًا عبر بوابة قوى الإسلام السياسي، الإخوان والقوى السلفية.

من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحول مصر لدولة دينية بقيادة إخوانية سلفية، تكون على توافق مع واشنطن وتحقق لها ما تريد من أمن إسرائيل وضمان تدفق النفط بأسعار معقولة، وهو ما تعهد به الإخوان حتى الآن، والسلفيون في الطريق، مرسي أقر باحترام المعاهدات الإقليمية والدولية وفي القلب منها بالطبع معاهدة السلام مع إسرائيل، وكانت السعودية الوجهة الخارجية الأولى له، الإخوان والسلفيون يحصلون على دعم أمريكي كامل لإقامة دولة دينية في مصر تكون مدخلًا لتفتيت هذا الكيان الكبير وتمزيقه، والتعامل مع المصريين من منطلق طائفي / ديني، من هنا جاءت دعوة السفارة الأمريكية لعدد من الرموز المسيحية للقاء السيدة كلينتون حتى يكتمل المخطط.

مائدة كلينتون المستديرة

وجهت السفارة الأمريكية الدعوة لمجموعة من الشخصيات المصرية لحضور مائدة مستديرة مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، وعندما اتصلوا بي ووجهوا لي الدعوة اعتبرتها فرصة للتعبير عن الرأي وتقديم رؤية تجاه السياسة الأمريكية في المنطقة عامة ومصر خاصة. وقد سألت من دعاني عن الأسماء المشاركة في المائدة المستديرة، فقد علمتني التجارب أن أسأل عن شخصيات المشاركين قبل الرد بالإيجاب، فكثيرًا ما ندمت على المشاركة في فعاليات من هذا النوع بسبب مشاركة شخصيات معينة لها طريقتها الخاصة في التعبير عن رأيها، كما أن لها حساباتها في الحديث. سألت وجاءني الرد، فوجدت قائمة المدعوين كلها شخصيات مسيحية تتنوع ما بين رجال أعمال، ورجال دين وشخصيات عامة أكاديمية وحزبية، سألت عن موضوع المائدة المستديرة، قضية المناقشة، فقيل أوضاع المسيحيين في مصر اليوم، جاء ردي سريعًا بالاعتذار عن المشاركة في مائدة السفارة الأمريكية المستديرة وكتبت صراحة أنني أرفض مناقشة قضية أوضاع المسيحيين في مصر، وهي شأن مصري خالص، مع وزيرة

الخارجية الأمريكية، ومع أي مسؤول أجنبي، فهي قضية مصرية خالصة تناقش مع القوى السياسية المصرية وعلى أرضية وطنية خالصة.

لم يكن ما كتبت في برقية الاعتذار موجها لأحد كما لم يكن ضد أحد، فقط عبرت عن رؤيتي في هذه القضية، فأنا من المؤمنين بأن ما يجري على أرض مصر هو شأن مصري خالص، يناقش على أرض مصر، وبمشاركة كل القوى السياسية المصرية بما فيها قوى الإسلام السياسي حتى التي ترفض مبادئ المواطنة وقيم المساواة، فمصر دولة قديمة هضمت واستوعبت الغزوات والثقافات الوافدة كافة، حافظت على خليط مصري خالص أضفى سماته الخاصة عليها ومنحها نكهة مصرية خالصة. مصر لديها نموذجها الخاص في التعايش أو العيش المشترك، مصر لم تعرف التلاقي بين الانقسام الديني والجغرافي كما هي الحال في تجارب شعوب أخرى تقاطع فيها الانقسام الديني مع الجغرافي فتولد التباعد والتنافر، وعندما وقع الخلاف تحول إلى صراع ثم حرب أعقبها تقسيم واقعي تحول في بعض التجارب إلى نمط للحياة - كما هي الحال في لبنان والبوسنة- أو سبب للانفصال - كما هي الحال في يوجوسلافيا السابقة والسودان-مصر لم تعرف هذه التجارب، لديها تجربتها الخاصة التي تقول لنا بأن العيش المشترك هو سمة حياة المصريين، وإذا كانت هناك ملامح لفرز جغرافي متطابق مع الانقسام الديني فهو وليد حقبة السبعينيات، سياسة السادات، كما أنه فرز في حدود ضيقة حتى الآن، لكن النمط العام هو سيادة العيش المشترك، ومن ثم كان السؤال هل مشكلات المسيحيين في مصر اليوم يمكن أن تناقش مع وزيرة الخارجية الأمريكية؟ الرد القاطع هو: لا. فماذا سوف نناقش معها؟ وماذا سوف نقول لها؟ وماذا يمكن أن نتوقع منها؟

الحقيقة أن الإجابة عن مجمل هذه الأسئلة كانت من الوضوح والحسم بحيث كان الرد بالاعتذار عن المشاركة سريعًا، نعم هناك مشكلات للمسيحيين في مصر اليوم، وهي مشكلات قديمة ونتيجة تراكم تاريخي، خفف من وطأته جمال عبد الناصر، وأثقل كاهلنا به السادات، وحافظ مبارك من بعده على أسس التمييز الرئيسية، كيف نحل هذه المعضلة؟ عبر صياغة توافق وطني عام، من خلال بناء نموذج لدولة الموطنة، لا بد أن نعلم أن مشكلات مصر هائلة ومركبة، ولا نتوقع حلها جميعًا في فترة قصيرة، لكن حلها سوف يستغرق وقتا طويلًا، المهم أن نبدأ، والبداية الصحيحة تكون بالإقرار بالواقع كما هو ونتوقف عن سياسة الإنكار، نجلس معا كمصريين نرغب في بناء نموذج مصري جديد لدولة قائمة على المواطنة، والمساواة، وحقوق الإنسان، مكافحة كل أشكال التمييز بين المصريين بسبب العرق أو الدين أو الطائفة أو الجنس، نؤمن بذلك إيمانًا تامًّا، نحترم قيم التنوع والتعدد والاختلاف، إذا آمنا بتلك القيم بالفعل سوف نضع مصر على أول طريق بناء الدولة الحديثة، عندها سنتجاوز كل ما له علاقة بالتمييز والانقسام الديني وتستقر قيمة المواطنة بالفعل في نفوس المصريين ولن تتكرر دعوات السفارة الأمريكية لحضور مائدة مستديرة حول مثل هذه القضايا.

مصر وإيران

لا توجد علاقات دبلوماسية بين مصر وإيران، والسبب هو قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 بقطع العلاقات مع مصر بسبب العلاقات المصرية الإسرائيلية، وتفاقم التوتر في العلاقات بين البلدين نتيجة استضافة مصر لشاه إيران الذي أطاحت به الثورة الإسلامية، «محمد رضا بهلوي»، وبمرور الوقت كانت العلاقات تتأزم أكثر فأكثر، وعندما تم اغتيال الرئيس السادات في السادس من أكتوبر عام 1981، احتفلت إيران بالمناسبة وابتهجت كثيرا وبادرت بإطلاق اسم قاتل السادات - خالد الإسلامبولي- على أحد شوارع العاصمة طهران، عمومًا إيران دولة لها تاريخ عريق، دولة الفرس القديمة بما مثلته من حضارة عريقة، وإيران دولة إقليمية كبرى، تعد لاعبًا رئيسيًّا في منطقتها ويمتد نفوذها إلى منطقة الخليج العربي، فلها نفوذ قوي في العراق، ولها حضور في البحرين، كما لا تخلو دولة من دول الخليج العربي من حضور إيراني يضعف ويقوى لاعتبارات عديدة منها الوجود الشيعي في التركيبة السكانية للدولة العربية الخليجية.

ومنذ الثورة في إيران حدث تمدد في النفوذ حتى وصل إلى لبنان، إلى الضاحية الجنوبية في بيروت وإلى الجنوب اللبناني، تمدد النفوذ

أكثر وأكثر حتى وصل إلى الداخل الفلسطيني، كانت البداية عبر بوابة حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، التي كانت عبارة عن انشقاق عن جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين وفرعها هناك - حركة المقاومة الإسلامية (حماس)- في هذا التوقيت كان الدور الإقليمي المصري يتقزم بشكل متواصل، كانت مصر تسير بخطى ثابتة على طريق التحول إلى دولة تابعة تمامًا للولايات المتحدة الأمريكية، ومع ظهور سيناريو التوريث فقدت مصر ما كان قد تبقى لديها من استقلالية وحرية حركة، ففي سبيل الحصول على موافقة واشنطن على إِتمام سيناريو التوريث جرى بيع دور مصر الإقليمي بالكامل، وفي سبيل تحقيق ذلك جرى التوافق التام مع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وبالطبع جرى التوافق مع السياسة الإسرائيلية كنوع من محاولة كسب ود «تل أبيب» حتى تساعد على تمرير سيناريو التوريث في العاصمة الأمريكية. أدى ذلك إلى مزيد من التدهور في العلاقات المصرية الإيرانية، فمبارك صمت ولم يفتح فاه أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان وحزب الله في يوليو 2000، بل إنه مع قادة عرب آخرين وجه اللوم إلى حزب الله، وتكرر اللافعل المصري مرة ثانية إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر 2008. في هذا التوقيت كانت إيران تقدم نفسها باعتبارها الدولة المعادية لإسرائيل والتي تتصدى للمشروع الصهيوني، وكانت ترسخ نفوذها في العديد من دول المنطقة وصولا إلى القرن الإفريقي وإلى دول غرب القارة السمراء. وكانت إيران من الدول المحتفية بثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر، وبادرت بوصفها بالثورة الإسلامية وروجت لفكرة بدء مرحلة

جديدة في المنطقة بالتعاون بين مصر وإيران لمواجهة السياسة الأمريكية والعدو الصهيوني، وبدأت تلح من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قفزًا على الواقع القائم المتمثل في عوامل واقعية لا بد من حلها بداية قبل عودة العلاقات، منها إقرار إيران وتعهدها بعدم التدخل في الشؤون المصرية الداخلية، ووقف محاولاتها لنشر المذهب الشيعي في الدول العربية التي تتبع المذهب السني، وهو أمر يقتضي الحصول على ضوء أخضر من مؤسسة الأزهر، أيضًا هناك قضايا كثيرة خلافية لا بد من التوصل إلى حلول وسط بشأنها منها الثورة السورية حيث تساند إيران نظام بشار الأسد، وتسهم في دعمه بالسلاح والمقاتلين، أيضًا هناك قضية التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي وحل قضية الجزر الإماراتية المحتلة وغيرها من القضايا.

جاءت زيارة الدكتور محمد مرسي لطهران لتكشف بوضوح عن عمق الخلافات بين البلدين وعن بعد المسافة بينهما، ففي الشق الأول من خطابه أمام قمة عدم الانحياز في طهران، ركز الدكتور مرسي في خطابه على ما يعتبر موقفًا سنيًّا من تشديد على تكريم الخلفاء الراشدين، وهو أمر بالقطع لن يفهم ممثلو الدول الأوروبية ولا الآسيوية أو الأمريكية مغزاه ومدلولاته، لكن بالقطع الرسالة وصلت إلى الإيرانيين وأيضًا لكل من عارض زيارة الدكتور مرسي من أهل السنة، وتحديدًا من السلفيين الذين أشادوا بموقف الدكتور مرسي وكلماته القوية على النحو الذي جاء في تعليقات رموز التيار السلفي في الكويت. الأمر نفسه ينطبق على

تعليقات الدكتور مرسي على ما يجري في سوريا وكلماته القاسية بحق النظام السوري، الأمر الذي دفع الوفد السوري إلى مغادرة القاعة.

باختصار زيارة الدكتور مرسي لن تؤدي إلى عودة سريعة للعلاقات مع إيران، بالعكس، أضاف عوامل جديدة - طائفية بالأساس- إلى العوامل الموضوعية القائمة التي تحول دون عودة العلاقات.

الغزو القطري

أكدت مصادر مصرية على قدر كبير من الأهمية والمسؤولية، أن رئيس المخابرات العسكرية القطرية «أحمد بن ناصر بن جاسم» قد وصل إلى القاهرة يوم الخامس والعشرين من مايو 2012 دون تنسيق مع المخابرات المصرية، كما تجري العادة، وأنه دخل مصر بجواز سفر دبلوماسي كراكب عادي، ودون المرور باستراحة كبار الزوار، وفقًا للبروتوكول، وقد غادر القاهرة بعد أربعة أيام على متن الخطوط الجوية القطرية، ويأتي هذا التأكيد من جانب مصادر مصرية سيادية لينهي حالة الجدل في وسائل الإعلام حول حقيقة هذه الزيارة وحدوثها من عدمه، فقد جاء الرجل إلى مصر بالفعل، كراكب عادي وفي ملابسات غير معتادة في حال زيارة شخصيات على هذا القدر من الأهمية، فبصرف النظر عن حجم ووزن وقيمة ومكانة دولة قطر العسكرية، وثقل رئيس جهاز مخابراتها العسكرية، فهو في المحصلة النهائية رئيس مخابرات عسكرية لدولة خليجية تملك من المال أكثر مما تملك من مصادر للقوة الناعمة، ومن ثم فعادة ما يأتي المسؤولون من هذه الدول على متن طائرات خاصة، ويبالغون في طلب الإجراءات البروتوكولية، ومن ثم فإن الزيارة دون إبلاغ الجهات المعنية في مصر أمر

يثير عشرات من علامات الاستفهام عن أسباب ذلك وعن حالة الجرأة في الإقدام على خطوة من هذا النوع، دون اعتبار لرد فعل من جانب الدولة المصرية وأجهزتها السيادية التي تعرضت بالقطع لرسالة غير ودية بالمرة من الشقيقة قطر. أيضًا ماذا فعل رئيس المخابرات القطرية على أراضينا في الأيام الأربعة التي قضاها؟

المؤكد أن الزيارة لم تكن خاصة للاستجمام أو الترفيه. هنا نأتي إلى الجانب المهم في هذه الزيارة وهو أن الرجل بالقطع جاء لمهمة خاصة لم يشأ أن تعلم بها أجهزة الدولة المعنية وتحديدًا من يدير شؤون البلاد في المرحلة الحالية، وهو ما يفتح المجال من جديد حول ما سبق أن أثير من جدل حول اجتماعات عقدها رئيس المخابرات العسكرية القطرية مع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع، ونائبه خيرت الشاطر، والمرشح الرئاسي الدكتور محمد مرسي، وهي الاجتماعات التي ذكر أن المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي قد حضر جانبًا منها، وكانت تدور حول اتفاق جماعة الإخوان مع قطر عبر رئيس مخابراتها العسكرية على احتكار قطر لقناة السويس، بعقد يمتد عشرات السنين في صيغة أشبه بالاحتكار الإنجليزي الفرنسي للقناة، وهو الاحتكار الذي أنهاه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وتسبب في العدوان الثلاثي على مصر من دولتي الاحتكار إضافة إلى إسرائيل.

وذكرت المصادر أيضًا أن حمدين صباحي قد غادر الاجتماع غاضبًا على إثر طرح هذا الملف مؤكدًا أنه معارض ولكنه ليس خائنًا. بصرف النظر عن صحة الواقعة من عدمها، فإن زيارة رئيس جهاز المخابرات العسكرية القطري لبلادنا دون المرور بالطرق الرسمية المعتادة والمتبعة يثير عشرات

من علامات الاستفهام لا سيما أن الزيارة جاءت في وقت يتصاعد فيه الجدل حول الدور القطري في العديد من الملفات الساخنة والملتهبة في المنطقة من لبنان إلى السودان، إضافة إلى الدور الذي تقوم به قطر في سوريا وتبني رؤية ومشروع الإطاحة بنظام بشار الأسد.

من حق قطر أن تمارس سياستها الخارجية كما يحلو لها وتوظف ما لديها من قدرات وأموال، وتجند ما تشاء من إعلاميين وسياسيين، ولكن ما ليس من حقها أن تتعامل مع مصر باعتبارها السودان أو لبنان، أي ساحة مفتوحة للعب وفرصة سانحة للسيطرة على مصادر سيادية مصرية بمساعدة من قوى سياسية مصرية ممثلة في جماعة الإخوان وحزبها الحرية العدالة، وهو أمر أحسب أنه يخص الأجهزة السيادية المصرية التي عليها أن تحصن بلادنا في المرحلة الانتقالية الراهنة إلى أن تستعيد بلادنا عافيتها، وعندها ستلزم كل القوى الإقليمية من كبيرة وصغيرة حدودها وتعود إلى حجمها الحقيقي.



الفصل الخامس

الديمقراطية والانتخابات

متطلبات الديمقراطية

هل يمكن إقامة الديمقراطية في أي مجتمع؟ أم أن للديمقراطية متطلبات وشروطًا ينبغي توافرها أولًا حتى يمكن بناء تجربة ديمقراطية سليمة؟ سؤال طرح منذ عقود طويلة ونبع من سؤال آخر أكثر صراحة وهو: هل يمكن إقامة نظام ديمقراطي في مجتمع غير ديمقراطي؟ في عقود سابقة طرحت قضية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، وهل يمكن أن تقام الديمقراطية في مجتمع فقير أم أنها تأتي كنتيجة للتطور الاقتصادي للدول؟ وأدلى عشرات الدارسين والباحثين بدلوهم في هذه القضية، هناك من أكد على عدم وجود علاقة بين الديمقراطية والتنمية، وهناك من جعل إحداهما شرطًا مسبقا لحدوث الأخرى، فهناك من قال إن الديمقراطية ستأتي بالتنمية الاقتصادية لأنه مع الديمقراطية يأتي الحكم الرشيد، وتأتي الشفافية والمحاسبة، وتداول السلطة وغيرها من أركان النظام الديمقراطي التي تدفع بالنمو الاقتصادي إلى مراحل متقدمة.

وهناك من ذهب إلى النقيض بالتأكيد على أنه لا مجال للحديث عن الديمقراطية في مجتمعات فقيرة، وأن الديمقراطية ستزيد الفقراء فقرًا،

والدليل على ذلك أن الديمقراطية لم تحسن من حال فقراء الهند على سبيل المثال، وأن الدول غير الديمقراطية بل والديكتاتورية حققت قفزات اقتصادية كبرى، وأن الوصول إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، سوف يفرض الديمقراطية بشكل تدريجي، ويدللون على ذلك بتجربة «كوريا الجنوبية» التي تطورت اقتصاديًّا تحت حكم غير ديمقراطي بالمرة، ولكن مع التطور الاقتصادي بدأ الطلب يتزايد على الديمقراطية وانتهى الأمر بتحول «كوريا الجنوبية» إلى الديمقراطية. كذلك هناك من يتوقع الأمر نفسه في الصين الشعبية، ذات الحزب الواحد التي تحقق معدلات للنمو تزيد على 10% سنويًّا، وأنه مع التطور الاقتصادي سوف يتزايد الطلب على الديمقراطية طلبًا للحرية وتداول السلطة، تطلعًا إلى الحكم الرشيد.

وبعيدًا عن عدم حسم هذه الإشكالية في علاقة التنمية الاقتصادية بالديمقراطية، فإن القضية الأكثر أهمية والتي لا بد من طرحها وفتح سجال حولها هي علاقة طبيعة النظام السياسي بطبيعة المجتمع الذي يمثله، فهل يمكن إقامة نظام ديمقراطي في مجتمع غير ديمقراطي؟ بمعنى هل يمكن أن ينشأ ويتطور نظام حكم ديمقراطي في مجتمع تقاوم غالبيته القيم الديمقراطية؟

الديمقراطية كقيمة هي ميراث إنساني مشترك، شاركت في تطويره حضارات البشرية المتعاقبة، وما لدينا الآن في العالم الغربي هو الطبعة الأحدث من هذه القيمة الإنسانية، ولكل مجتمع أن يضيف أو يحذف أو يقيد من بعض عناصرها حسب ما تقتضي طبيعة مرحلة التطور التي يمر

بها، ولعل المثال الأبرز على ذلك ما حدث في جنوب إفريقيا بعد سقوط النظام العنصري، حيث كانت البلاد مهددة بالتفتت على إثر الصراعات القبلية، وتم استحداث بند يعطي للأحزاب السياسية التي تحصل على أكثر من خمسة في المائة الحق في الاشتراك في الحكومة وليس فقط دخول البرلمان، كما أن نسبة الحسم التي ينبغي للأحزاب الحصول عليها حتى تدخل البرلمان، تتفاوت من بلد إلى آخر، وتتراوح بين نصف في المائة وعشرة في المائة. وللديمقراطية مكونات محددة منها تعدد الأحزاب، صوت واحد لكل مواطن، دورية الانتخابات، التداول السلمي للسلطة.. وتتطلب الديمقراطية استقرار مجموعة من القيم الإنسانية مثل المساواة بين المواطنين بغض النظر عن العرق واللغة والجنس (النوع) والدين، وفصل الدين عن السياسة، بمعنى ألَّا يكون لرجال الدين أي دور في الفضاء السياسي، ومن ثم فالحديث هنا لا يدور عن فصل الدين عن المجتمع، بل عن السياسة، أو بتعبير رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وقوف الدولة على مسافة واحدة من الأديان الموجودة في المجتمع. والسؤال هنا ماذا عن الوضع في مصر؟

أقامت مصر نظامًا ديمقراطيًّا في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، بمعايير ذلك الزمان، في وقت لم تكن هناك ديمقراطية في العديد من دول أوروبا وتحديدًا وسطها وشرقها، وأيضًا جنوبها، كان في مصر نظام ديمقراطي ناشئ بينما كانت الديكتاتورية تحكم سيطرتها في ألمانيا وإيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال وغيرها من الدول التي تصنف اليوم على أنها

دول ديمقراطية مستقرة. كانت مصر تتطور في ذلك الزمان ديمقراطيًّا وكانت قيم المواطنة والمساواة واحترام التنوع والتعدد والاختلاف تترسخ في ثقافة المصريين.

عند النظر إلى مجتمعنا المصري اليوم، فسوف نجد ظواهر عديدة يمكن بلورتها في حالة من الارتداد والنكوص عن قيم التطور لصالح ثقافة بدوية تطعن مبدأ المساواة، وتراجع كبير لفكرة الدولة والوطن لصالح فكرة الأمة. فغالبية المجتمع المصري حاليًّا لا تؤمن بقيمة المساواة بين المواطنين المصريين لاعتبارات تتعلق بالنوع (الرجل والمرأة) وأيضًا الدين، مع توجه عام لتديين المجال العام، بحيث إن المسؤول المصري القابع خلف مكتبه الممثل للدولة المصرية، بات في حاجة لفتوى لدفع ضرر «الكلاب الضالة»، وانعكس ذلك أيضًا في تهرب المسؤولين من اتخاذ قرارات مطلوبة بشدة خشية ردة الفعل المجتمعية أو القادمة من الدوائر الدينية.

المجتمع المصري حاليًّا في منزلة ملتبسة فلا هو بالديني ولا هو بالمدني، فلا نحن في دولة دينية، بسبب وجود المادة الأولى من الدستور التي تتحدث عن المواطنة، ولا نحن في دولة مدنية لوجود المادة الثانية التي تقول بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وبسبب ذلك توجد حالة من التداخل بين المدني والديني، المواطن وفرد الأمة، توجد جماعة تدعو إلى الدولة الدينية، محظورة قانونيًّا، لكنها موجودة واقعيًّا ولها ممثلوها في البرلمان. وخطورة وضع مصر حاليا

تتمثل في عدم حسم الرؤية والتوجه، ومن ثم هناك هامش متاح يلعب فيه الجميع، وهو وضع خطر بكل المقاييس، وتقع المسؤولية على عاتق الدولة المصرية التي استخدمت قدراتها الهائلة في مجال التنشئة للوصول بالمجتمع المصري إلى الحال الراهنة، فكل ما يضخه نظام التعليم وما تلح عليه وسائل الإعلام يدفع بالمجتمع المصري إلى حالة من التشدد والأصولية، تتراجع معها قيم المساواة والحرية لصالح ثقافة معادية لهذه القيم، تتراجع معها قيمة المواطنة لصالح قيمة الأمة، ومن ثم يكون الماليزي المسلم أقرب إلى المصري المسلم من مواطنه المصري مسيحيًّا كان أم بهائيًّا أم يهوديًّا.

ولكل ذلك يمكن القول إن غالبية المجتمع المصري لا تتقبل حاليا قيمة الديمقراطية، وغيرها من القيم الإنسانية كالمساواة والحرية وما يتفرع عن هذه القيم من الحق في الاختلاف، وحرية الرأي والاعتقاد.. وفي هذا السياق فإن أي ديمقراطية في مصر ستكون مقصورة على حالة من حالات «الديمقراطية المدارة» أو المسيطر عليها، فالديمقراطية في مصر تختزل في آخر مرحلة لها وهي الانتخابات، في حين أن الانتخابات هي المرحلة الأخيرة في العملية الديمقراطية، ووجود انتخابات حرة - بدرجات متفاوتة- في بلد ما لا يعني ديمقراطية نظام الحكم، بقدر ما يعني الأخذ ببعض ملامح المشهد الديمقراطي ربما تحت وطأة الضغوط الخارجية، أو لاعتبارات مصلحية وقتية، هذا في حين أن مسيرة الديمقراطية تتسم بالخصوصية الشديدة، تتفاعل في التربة الوطنية، تنتشر ثقافة الديمقراطية

ومعها قيم المساواة والحرية وحقوق التنوع والتعدد والاختلاف، تتبلور وتتفاعل، فتتخلق الديمقراطية في رحم البيئة المحلية، فتولد التجربة ناضجة تعكس واقع المجتمع وتتوافق معه، عكس حال تجارب دولنا العربية التي ولدت مشوهة ويجري التعامل معها بالقطعة وعلى قاعدة يوم بيوم.

من تجارب التحول الديمقراطي

كثيرة هي الدروس التي يمكن أن نستخلصها من تجارب التحول الديمقراطي في دول مختلفة، سبق أن سارت على الدرب نفسه الذي تسير عليه مصر الآن، وكثيرة هي الدول التي خاضت تجربة التحول بنجاح ووصلت إلى قمة التطور الديمقراطي، وحققت في الوقت نفسه مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي جعلتها تفارق خانة دول العالم الثالث وتدخل فئة العالم الثاني، ومنها من أوشك على الخروج منها باتجاه العالم الأول الأكثر تقدمًا وديمقراطية. وقليلة هي الدول التي تعرضت لانتكاسة شديدة قذفت بها إلى دروب الديكتاتورية ومن ثم التخلف والفقر، وظلت قابعة في فئة العالم الثالث، بل إنها باتت تتذيل هذه الفئة من حيث مؤشرات التقدم والتطور والتحضر.

وإذا أمعنا النظر في تجارب التحول الناجحة على غرار البرازيل والأرجنتين وتشيلي في أمريكا الجنوبية، وجنوب إفريقيا في قارتنا السمراء وكوريا الجنوبية في آسيا، فإننا نرصد عوامل ثقافية لعبت دورًا مهمًّا في تدعيم عمليات التحول حيث استخدمت الثقافة بمعناها الشامل في حفز عملية التحول الديمقراطي وتشجيعها، لم يكن في ثقافة هذه الدول ما

يعي قيمة الديمقراطية أو غيرها من القيم الإنسانية كالعدل والمساواة والحرية، كما لعب رجال الدين في هذه التجارب دورًا إيجابيًّا في حفز عملية التحول الديمقراطي بدءًا من التصدي للنظم السلطوية وصولًا إلى توفير الأساس الأخلاقي لقبول القيم الإنسانية العامة، ففي أمريكا اللاتينية ظهر «لاهوت التحرير» الذي جعل الكنائس الكاثوليكية هناك تلعب دورًا محوريًّا في التصدي للنظم السلطوية وتوفر الأساس الأخلاقي لقيمة المقاومة الوطنية. وفي جنوب إفريقيا توافرت هذه الأسس من خلال دور إيجابي لرجال الدين في مقاومة حكم الأقلية البيضاء على النحو الذي جسده الأسقف «ديزموند توتو» الفائز بجائزة نوبل للسلام والذي وفر للزعيم نيلسون مانديلا الأساس الأخلاقي والروحي للعمل المقاوم.

أما كوريا الجنوبية فقد شهدت تجربة متميزة في تحقيق درجات متقدمة من التطور الاقتصادي في ظل غياب الديمقراطية، فكوريا الجنوبية قدمت درسًا واضحًا على إمكانية أن تقود التنمية الاقتصادية إلى تحقيق التطور السياسي الديمقراطي، وعلى أن تحقيق معدلات مرتفعة من التطور الاقتصادي تقود في مرحلة تالية إلى تحقيق التنمية السياسية أي تقود إلى التطور الديمقراطي، فقط حققت كوريا الجنوبية في الستينيات والسبعينيات قفزات كبيرة في النمو الاقتصادي تحت حكم عسكري غير ديمقراطي، ومع تراكم معدلات التنمية الاقتصادية تزايد الطلب على الديمقراطية وانتهى الأمر بتحقيق الديمقراطية. ومن بين النماذج المهمة هنا والمغايرة للتجارب السابقة نموذج «ماليزيا»، الدولة متنوعة الأديان والأعراق واللغات، الدولة التي يمثل فيها الإسلام دين الغالبية، فالتحول الاقتصادي والسياسي هناك جاء على يد شخص امتلك رؤية وطنية ثاقبة

وتمتع بقدرات قيادية حقيقية، وضع رؤية لبلده على طريق التحول والنمو الاقتصادي والسياسي، صاغ دستورا توافقيًا للبلاد حقق درجة عالية من التوازن، ولبى إجمالًا تطلعات الفئات المختلفة من الشعب الماليزي. العامل المشترك في كل هذه التجارب هو امتلاك الرؤية الواضحة والنفس الطويل في العمل، فتجارب التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تتطلب وقتًا طويلًا، وسنوات عديدة تتراوح بين عقد وثلاثة عقود، تتعرض فيها التجربة لعقبات وصعوبات، وقد تتعرض للانتكاس والتدهور، لكن المهم هو امتلاك الرؤية من ناحية، والإيمان بالمشروع من ناحية ثانية واتباع سياسة النفس الطويل، قد تتعرض القوى المطالبة بالتحول الديمقراطي والتطور الاجتماعي لخيبات أمل، بل قد تتعرض للتخوين وربما الملاحقة وأيضًا إدانة الغوغاء والدهماء، المهم هو الإيمان التام بالمشروع من ناحية والمثابرة واتباع سياسة النفس الطويل من ناحية ثانية.

المؤكد أن العمل على تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مصر أكثر صعوبة مما حدث في الدول سالفة الذكر من البرازيل إلى ماليزيا، فهناك عوائق ثقافية واجتماعية وجماعات مصالح تريد استمرار آليات عمل النظام القديم مع تغيير في النخب، وهي جوانب لا بد أن تكون واضحة لكل من يريد تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في مصر، فهذا التحول سيتحقق عبر طريق طويل ووعر، وما لم تمتلك النخبة المدنية ممثلة في «جبهة الإنقاذ الوطني»، هذه الرؤية وتتبع سياسة النفس الطويل، فإن مآل عملية التحول أنها ستتجه نحو تجارب أبقت دولها في ذيل قائمة دول العالم الثالث كحالة إيران.

تعلمنا تجارب التحول الديمقراطي لا سيما في حال حدوث تغير راديكالي أو ثوري أو قسري، أن تحديًا رئيسيًّا يواجه عملية التحول الديمقراطي يتمثل في محاولات النظام القديم العودة أو إعادة إنتاج ذاته في شكل جديد، وأن هذا التحدي يظل قائمًا طالما ظلت بعض مكونات النظام القديم في مواقع السلطة والتأثير، وأن تحديًا أو خطرًا لا يقل عن احتمال عودة النظام القديم، يتمثل في اندفاع القوى الثورية باتجاه دعم تيار آخر لمنع عودة النظام القديم، المشكلة الحقيقية هنا تأتي من دعم تيار غير ديمقراطي ولا يؤمن بالديمقراطية، وهو في جوهره تيار محافظ غير ثوري، اضطر إلى المشاركة في الحديث عن الثورة كي يقفز على السلطة في مرحلة تالية.

تعلمنا تجربة رومانيا بعد الثورة على نظام شاوشيسكو وإعدامه أن عدم وجود قوى سياسية جاهزة لتسلم السلطة ساعد بقايا النظام القديم على إعادة تنظيم الصفوف ومن ثم العودة إلى السلطة مجددًا بعد تغيير لغة الخطاب، فتبدو مغايرة للغة النظام القديم، وتأخذ بعض الملامح الثورية، ومن هنا جاء «إيون أليسكو» إلى السلطة في رومانيا، جاء من قلب النظام القديم متحدثًا عن الثورة وضرورة نجاحها، حاول بكل طاقة تمزيق القوى الثورية والانتقام منها وإعادة إنتاج النظام القديم، نجحت المحاولة في بعض جوانبها ولكنه لم ينجح في قتل الثورة وإعادة إنتاج النظام القديم، فالشعب الروماني الذي ثار على «شاوشيسكو» وأعدمه في الميدان مع زوجته تخلص من الخوف ونفض عن ذاته الخنوع، ومن ثم صار شعبًا جديدًا لا يرضى بما كان يتحمله من ذل ومهانة، وهو الأمر الذي يعلمنا درسًا مهمًّا هو أن الشعوب التي كسرت حاجز الخوف، لا خوف عليها من

الوقوع في براثن السلطوية من جديد، فمن كسر حاجز الخوف وخرج على حاكم ظالم سيكرر تجربة الخروج عندما يحاول الحاكم الجديد العودة إلى أساليب سلفه. خلاصة التجربة الرومانية تقول لنا إنه ورغم محاولات «أليسكو» لإعادة إنتاج نظام «شاوشيسكو»، فإن تطلع الشعب الروماني إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، نجح في تحويل رومانيا إلى دولة ديمقراطية على طريق التطور الاقتصادي الذي أهلها لعضوية الاتحاد الأوروبي، وأن غاية ما فعله «أليسكو» هو تعطيل عملية التحول لعقد من السنوات، فقد ظل عشر سنوات في السلطة، يحاول إعادة إنتاج النظام القديم، بينما قوى المجتمع الحية تدفع باتجاه تحقيق أهداف الثورة، وفي النهاية رحل أليسكو وتحولت رومانيا إلى دولة ديمقراطية عضو كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي.

الدرس الأكثر إيلاما في تجارب التحول الديمقراطي هو لجوء قوى ثورية إلى التحالف مع قوى محافظة غير مؤمنة بالديمقراطية ولا الحرية من أجل مواجهة بقايا النظام القديم، فالخوف من عودة النظام القديم يدفع بعض القوى الثورية إلى التحالف مع قوى محافظة وتحديدًا قوى دينية كما حدث في إيران بعد الإطاحة بنظام الشاه، فقد اندفع اليسار الثوري الإيراني إلى التحالف مع التيار الديني وسلم نفسه لنظام الملالي هناك وانتظم خلف الخوميني، وبعد القضاء على النظام القديم وبقاياه وتثبيت أركان السلطة، بدأ الخوميني في التخلص من قادة اليسار الإيراني الذي قاد الثورة ودفع ثمنها، عاد الخوميني من منفاه في باريس ليركب الثورة ويتقبل بسعادة بالغة يد اليسار الممدودة له، وكان الإعدام والهروب مصير قادة اليسار الإيراني، وتدريجيًّا تحولت إيران إلى دولة دينية يحكمها رجال الدين، ثبتوا أركان

نظام ثيوقراطي أي حكم ديني، يقمع الحريات ويتدخل في أدق خصوصيات الفرد، مهموم بالسلوك الخارجي ولا شأن له بما يجري بعيدًا عن العيون أو ما يجول في الخواطر، يضبط السلوك ولا شأن له بالقلب أو الضمير، المهم بالنسبة له أن يتوافق السلوك الظاهري مع ما يضع من ضوابط، أما شعور الإنسان ومكنون قلبه أو ما يفعله بعيدًا عن العيون فلا شأن له به، ومن هنا تحولت إيران إلى دولة ترزح تحت حكم قمعي، محاصرة من العالم الخارجي، بات شعبها فقيرًا رغم قدرات دولته الهائلة في مجال الثروات الطبيعية، كان ذلك ثمنًا لسذاجة اليسار الإيراني الذي تحالف مع التيار الديني واعتقد في لحظة تاريخية أن هذا التيار يمكن أن يكون ثوريًّا وتقدميًّا، فانقلب عليه وأقام نظامًا ثيوقراطيًّا يقمع الحريات ويعتدي على حقوق الإنسان، وكانت ضحيته الأولى أرواح قادة اليسار الإيراني.

ثقافة الديمقراطية

تقف مصر اليوم على مفترق طرق، إما أن نضع اللبنات الأولى على طريق التحول الديمقراطي وتحقيق قفزات في التنمية بشقيها السياسي والاقتصادي، أو تسقط مصر، لا قدر الله، في براثن الفوضى، والمحدد الرئيسي للطريق الذي ستسلكه مصر هو مدى نضج القوى السياسية المختلفة وتسليمها بقواعد اللعبة الديمقراطية، فالبعض منا يتعامل مع الديمقراطية على أنها وسيلة القفز على السلطة والقبض عليها، فهنا توجه التحية للشعب ويوصف بالعظيم، وإذا ما تغير المزاج العام للشعب أو أعاد حساباته وفق أبسط حقوقه التي تقول إن الشعب هو مصدر السلطات وإن السيادة له، هنا تبدأ مرحلة جديدة قد يوصف فيها الشعب بعدم النضوج ولا يكون هناك تقدير لاختياراته.

تخبرنا تجارب الشعوب التي حققت قفزات كبرى على طريق التحول الديمقراطي، والتي حققت قفزات هائلة في معدلات التنمية الاقتصادية أن هناك مجموعة من المبادئ لا بد من توافرها لضمان الوقوف على أول طريق التنمية بشقيها السياسي والاقتصادي، أول هذه الأسس الإيمان التام بقيمة الديمقراطية والقيم المصاحبة لها، فقيمة الديمقراطية تعني مجموعة

من المبادئ لا بد من الإيمان بها والتسليم لها منها: التعددية الحزبية- صوت واحد لكل مواطن- دورية الانتخابات- حكم الأغلبية- تداول السلطة. إلى جانب ذلك هناك مجموعة من القيم لا بد أن تتوافر لتشكل الأساس المتين للتجربة الديمقراطية على رأسها قيم المساواة، والعدالة، والمحاسبة، والشفافية والحرية.

وجود أسس الديمقراطية والقيم المصاحبة لها يوفر بيئة صالحة للتنمية بشقيها السياسي والاقتصادي، وغياب هذه الأسس وتلك القيم ينفي عن التجربة صفة الديمقراطية، فالبعض يأخذ من مجرد إجراء انتخابات دورية حرة أو مقيدة دليلًا على وجود الديمقراطية، وهو أمر غير صحيح بالمرة، فتوافر أسس الديمقرطية والقيم المصاحبة لها يشكل نواة لنشر ثقافة الديمقراطية، فهذه القيمة الإنسانية العظيمة هي ثقافة بالأساس، وما لم تنتشر ثقافة الديمقراطية في مجتمع ما لا يمكن الحديث عن الديمقراطية، غاية ما يمكن الحديث عنه في هذه الحالة انتخابات قد تتمتع بصفة الدورية، وقد تكون حرة أو مقيدة لكن لا يمكن وصف هذه التجربة بأنها ديمقراطية، على غرار ما يحدث في إيران على سبيل المثال، أو على غرار الانتخابات الدورية التي تجرى في بعض الدول العربية ومن بينها مصر قبل الخامس والعشرين من يناير.

مشكلتنا في مصر أن هناك قوى لا تؤمن بالديمقراطية كقيمة كما أنها ترفض الديمقراطية كثقافة، وفي الوقت نفسه تعلن صراحة رفضها للقيم الملازمة للديمقراطية كالمساواة والحرية، هذه القوى تحاول استغلال أجواء التحول الديمقراطي بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير كي تبدو في صورة القوة الديمقراطية، وهي في حقيقة الأمر تريد استخدام

الديمقراطية للوصول إلى السلطة تمهيدًا لتغيير البنية القانونية للبلاد، من أجل ضمان السيطرة التامة على المواقع الرئيسية في البلاد، والسيطرة على البرلمان، وتشكيل الحكومة، وأخيرًا الاستحواذ على منصب رئيس الجمهورية، ففي هذه الحالة يكون تيار الإسلام السياسي قد سيطر تمامًا على مفاصل السلطة، بحيث يصدر البرلمان ما يريد من قوانين، يرسلها للرئيس للتصديق فيصدق عليها فورًا وينشرها في الجريدة الرسمية فتصبح قانونًا واجب النفاذ.

مشكلة هذا التيار أنه ليس مستعدًا لخسارة موقع من المواقع الرئيسية وفي مقدمتها موقع رئاسة الجمهورية؛ لذلك ما إن كشفت استطلاعات الرأي العام عن تأخر مرشح التيار - الاحتياطي- حتى بدأوا في الترويج لفكرة أنه في حالة فوز مرشح غير مرشحهم فإنهم سوف يستأنفون الثورة والاحتجاج، وهو أمر يكشف تمامًا عن عدم الاستعداد لاحترام نتائج التصويت الحر، وعدم احترام إرادة الشعب الذي سبق ووصفوه بالعظيم عندما أعطاهم الأكثرية، ومنح التيار الإسلامي ككل الأغلبية الساحقة التي تجاوزت 70%.

المؤكد أن الأولوية الآن لتكريس مبدأ احترام إرادة المصريين، والإقرار بنتائج الانتخابات، والتسليم بأن الشعب المصري عظيم في كل الأحوال، وبصرف النظر عن نتائج التصويت، فحسب مبادئ الديمقراطية فإن الشعب هو صاحب السيادة وهو مصدر السلطات، وهو الذي يعيد تقييم القوى السياسية حسب الأداء، فلا تفويض دائمًا والقضية في المحصلة النهائية قضية ثقافة سياسية أحسب أن القوى السياسية في حاجة إلى تعلمها والإيمان بها، حتى تكون هذه القوى على مستوى الشعب وتطلعاته.



الفصل السادس

للجماعة.. لا لمصر

أكاذيب إخوانية

يقوم عدد من أعضاء جماعة الإخوان وأنصارهم في الإعلام، وبعض خلاياهم النائمة، بمحاولة تسويق رواية تقول بأن التيار المدني، وتحديدًا جبهة الإنقاذ، يقومون بإجراء اتصالات مع عواصم أوروبية ومع واشنطن للاتفاق على إسقاط الرئيس المنتخب الدكتور محمد مرسي، ولأنهم يفتقدون للكفاءة فقد عملوا على اصطياد كلمة من هنا وأخرى من هناك، وتركيبها معًا للإيحاء بأن رمزًا ما من رموز التيار المدني يطلب المدد أو الدعم من الإدارة الأمريكية، أو أن آخر يتلقى الأوامر من الإدارة ذاتها لعرقلة الدكتور مرسي تمهيدًا لإسقاطه. وبموجب حملاتهم هذه باتت أيقونات الثورة المصرية متهمة بالتخابر مع الغرب، والاستقواء بالغرب من أجل إسقاط حكم الإخوان وإفشال الدكتور محمد مرسي. وجهوا أصابع الاتهام إلى حمدين صباحي ومحمد البرادعي وعمرو موسى، ووضعوا معهم كل من يقول: «لا لحكم المرشد وجماعة الإخوان»، فكان منطقيًّا أن تطول الاتهامات المستشار أحمد الزند رئيس نادي القضاة، والمستشارة تهاني الجبالي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا.

نعلم تمامًا وتعلم جماعة الإخوان أن إدارة أوباما تقف خلف الجماعة، ولعبت دورًا مهمًّا في وصول الجماعة إلى السلطة، نعلم تمامًا وتعلم جماعة الإخوان أن الجماعة حصلت على شكر أمريكي خاص قبل وصول مرسي لكرسي الرئاسة لقاء الدور الذي لعبته في تسهيل عملية تهريب المتهمين الأجانب في قضية التمويل الأجنبي، وقد صدر الشكر من السيناتور «جون ماكين».

نعلم تمامًا وتعلم الجماعة أن مرسي بات رصيدًا ثمينًا للسياسة الأمريكية في المنطقة، فقد أقر وجماعته باتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وتعهد باحترامها بعد أن كانت جماعته تتحدث عن إسرائيل باعتبارها العدو الصهيوني الذي لا يمكن الاعتراف به، والذي مصيره إلى زوال. نعلم وتعلم الجماعة أن مرسي تبادل الرسائل الحميمة مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز. نعلم وتعلم الجماعة أن مرسي لعب دور مبارك في الوساطة بين إسرائيل وحركة حماس، وأنه استقبل في مكتبه وفد المخابرات الإسرائيلية للانتهاء من صياغة بنود التهدئة بين تل أبيب وغزة، بين إسرائيل وحركة حماس.

نعلم وتعلم الجماعة أن نائب رئيس حزب الحرية والعدالة الدكتور «عصام العريان» قال في نيويورك إن القوى المعارضة للإخوان في مصر تمثل خطرًا على أمن إسرائيل، وبمفهوم المخالفة فإن الإخوان هم المهمومون بالحفاظ على أمن إسرائيل. قال العريان ذلك بينما كان الدكتور الآخر «عصام الحداد» مستشار مرسي لشؤون العلاقات الخارجية، يلتقي سرًّا مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ويحاول إقناع الإدارة الأمريكية

بمواصلة الرهان على الإخوان ومرسي في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، لقاء لم ينشر عنه البيت الأبيض كلمة واحدة، وهو أمر معتاد فقط في حال اللقاءات التي تخص قضايا سرية تتعلق بالأمن القومي الأمريكي.

يحدث كل ذلك بينما تقذف الجماعة معارضيها بتهم الاتصال بالسفارات الغربية والاستقواء بالغرب، ومن قبيل ذلك استخدام عبارات مقطوعة من سياقها لحوار معي في «قناة دريم»، تحدثت فيه عن أن السفيرة الأمريكية مهندسة صفقة الإخوان مع إدارة أوباما، كانت تقديراتها للتيار المدني أنه لا يمكنه حشد أعداد كبيرة على غرار ما يقوم به تيار الإسلام السياسي، وعندما نجح التيار المدني في حشد أعداد هائلة، اضطربت السفيرة الأمريكية وطلبت لقاء قادة جبهة الإنقاذ، وعندما رفض قادة الجبهة اللقاء، ذهبت إلى حزب الوفد وسألت رئيس الوفد السيد البدوي عن طلبات جبهة الإنقاذ في محاولة منها للتوسط لصالح نظام الإخوان.

استخدموا هذا التحليل للقول بأنني التقيت السفيرة الأمريكية وأنها طلبت مني زيادة الحشد، خرجت أبواق عديدة تكرر الكلام المحفوظ دون تفكير أو تأمل. لم يتوقف أحد أمام حقائق أن الإخوان هم حلفاء الأمريكيين، وأننا رفضنا لقاء وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في السفارة الأمريكية عندما وجهوا لنا الدعوة للنقاش حول أوضاع المسيحيين في مصر، وكان الرد هو: لا حديث في الشأن المصري الداخلي مع غير مصريين، التيار المدني ليس في حاجة للدفاع عن نفسه في قضية العلاقة بالأمريكيين، فقد أردنا كشف بعض من أكاذيبهم التي لم ولن تتوقف عند حدود اتهام الآخرين بما يقومون هم به، فمن أراد سرقة دم المصريين وشهدائهم لا يتورع عن ترويج الأكاذيب.

الإخوان في الميدان

ما إن نطق القاضي أحمد رفعت بالحكم على الرئيس السابق مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي بالسجن المؤبد، حتى هلل البعض داخل القاعة مشيدًا بالقضاء المصري وعدالته، وما إن أعلن براءة مساعدي حبيب العادلي لعدم وجود أدلة كافية للإدانة، ونجلي مبارك لانقضاء المدة ومن ثم سقوط التهمة، حتى ضجت القاعة بالاحتجاج، وعلت الأصوات قائلة «الشعب يريد تطهير القضاء» في اتهام مباشر للقضاء المصري بالتواطؤ مع أركان النظام المتهاوي. في الوقت نفسه خرج عشرات المحللين والصحفيين والمحامين ليؤكدوا أن الخطوة التالية ستكون صدور قرار بالعفو عن مبارك، ومن ثم فإن جمال مبارك يمكنه ترشيح نفسه لمنصب الرئيس في الانتخابات التي ستجري بعد أربع سنوات.

كان المشهد بالنسبة لأسر الشهداء والمصابين مختلفًا تمامًا، فقد انتابهم شعور حقيقي وصادق بالصدمة نتيجة تبرئة مساعدي حبيب العادلي، بينما يرون أن المساعدين الستة هم المسؤولون عن مقتل أبنائهم، التحرك كان عفويًا وصادقًا من صدمة الحكم، وهو ما لم يكن كذلك من جانب قوى وفصائل سياسية رأت في ردود الفعل الرافضة للحكم فرصة

نموذجية لجني مزيد من المكاسب السياسية، وأخرى رأتها فرصة سانحة لتحسين أسهم مرشحها في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، من هنا تحركت جماعة الإخوان بسرعة شديدة وقدمت مرشحها على أنه مرشح الثورة، وهاجمت منافسه الفريق أحمد شفيق الذي كان آخر رئيس وزراء في عهد مبارك. قدمت مرشحها على أنه المرشح الثوري الذي سيحقق مطالب الثورة، وقدمت شفيق على أنه مرشح النظام الذي تهاوى وسقط رأسه وبقي الجسد، وأن شفيق إذا ما نجح فسوف يعيد تركيب الرأس على الجسد مرة أخرى، والرأس هنا سيكون أحد أقطاب النظام السابق، نعم أحمد شفيق جزء من النظام السابق.

لكن مرسي ليس ثوريًّا ولا يمكن اعتباره مرشح الثورة، رموز الثورة خارج السباق الرئاسي، حمدين صباحي وخالد علي وهشام البسطويسي وأبو العز الحريري خرجوا جميعًا من السباق. صحيح أن صباحي احتل المرتبة الثالثة عن جدارة ومثل الحصان الأسود للسباق الرئاسي، لكن الصحيح أيضًا أنه خارج السباق، وجولة الإعادة كانت بين مرشحين أحدهما، وهو محمد مرسي، ينتمي إلى جماعة انضمت للثورة بعد بروز مؤشرات على النجاح، وتركت الميدان لإبرام صفقة مع العسكر، صفقة لم تكن خافية على أحد، صفقة بموجبها رفضت جماعة الإخوان المسلمين اتباع الصيغة المعروفة في تجارب شعوب العالم المختلفة للانتقال من نظم الحكم السلطوية إلى النظام الديمقراطي. توافقت مع العسكر على البدء بانتخابات برلمانية أولًا قبل وضع الدستور الجديد. هاجمت الجماعة الثوار أمام البرلمان، وفي ميدان التحرير قالوا لا شرعية للميدان بعد انتخاب البرلمان، وتحت القبة جرى وصف الثوار بالمرتزقة

ومدمني تعـاطي أقـراص «الترامـادول»، ونظمـت الجمـاعة مظاهرات مضادة لتجمعات الثوار في ميدان التحرير، وهتف البعض منهم للمجلس العسكري، ونادى آخرون بالمشير أميرًا للمؤمنين.

نعم شفيق أحد أركان النظام السابق، لكن جماعة الإخوان لا تمثل الثورة المصرية ولا مرشحها الاحتياطي مرسي هو مرشح الثورة. لقد زحفوا إلى التحرير وتحدثوا كثيرًا عن الثورة والثوار، ليس إيمانًا بثورة خرجوا عليها في منتصف الطريق ولا تأييدًا لثوار وصفوهم بمتعاطي الترامادول، ولكن من أجل تحسين فرصة مرشحهم الاحتياطي في الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة، لذلك ذهب مرسي إلى ميدان التحرير ليلهب حماس الثوار الذين عادوا إلى مكانهم الطبيعي، وما هو بالمكان الطبيعي لمرسي، ولكنه مكان جني المزيد من الأصوات.

الإخوان في واشنطن

لا أحد ينسى أن وفدًا من حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، كثف لقاءاته في العاصمة الأمريكية واشنطن، وأجرى الوفد مفاوضات مكثفة مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية، كما التقى بكثير من المسؤولين الأمريكيين. الهدف العام من الزيارة طمـأنة الإدارة الأمريكية بشأن مصالحها في المنطقة، والطمأنة تعني التعهد بعدم المساس بها في الحد الأدنى، وبرعايتها وتطويرها في الحد الأقصى، كما كان الوفد حريصًا على التعهد لواشنطن بأن الحزب والجماعة لن يمسَّا معاهدة السلام مع إسرائيل، وهو الأمر الأكثر أهمية لواشنطن.

مثلت زيارة الوفد الإخواني لواشنطن استكمالًا للحوارات واللقاءات التي تجري بين الجانبين منذ فترة طويلة، ترجع بالنسبة للجماعة إلى مطلع التسعينيات، وتواصلت بعد ذلك إلى تأسيس الحزب فأصبح المظلة التي تجري تحتها الانتخابات، دون أن تتوقف مع الجماعة، وبدا واضحًا من متابعة سير المفاوضات واللقاءات أن الجماعة تصدر خطابًا إلى الداخل لا علاقة له بالخطاب الذي تلقيه على مسامع الأمريكيين، ففي الحوار مع واشنطن تحرص الجماعة على تقديم نفسها باعتبارها جماعة

سياسية براجماتية، لا تحتل الأيديولوجيا لديها سوى مساحة صغيرة على مستوى الخطاب الرسمي، وتحديدًا الموجه للرأي العام الداخلي، أما في الحوارات مع العالم الخارجي، فالحرص كل الحرص على إبداء المرونة، البراجماتية، والاستعداد التام للحلول الوسط وإبرام الصفقات، مع طلب جوهري هو عدم الكشف عن جوهر التعهدات حتى لا تسقط الجماعة في عيون أنصارها، وذلك على غرار ما فعل قائد قوات كتائب القسام في قطاع غزة مع المفاوض الإسرائيلي، فهذا القائد ويدعى «عماد الفالوجي» أجرى حوارات في فترة اعتقاله مع شخصيات إسرائيلية خلاصتها أنه أقر لهم بعدم القدرة على القضاء على إسرائيل، وأنه مستعد لإبرام اتفاق سلام لاقتسام أرض فلسطين، ولكنه اشترط عليهم بشكل واضح ومباشر أن يسمحوا لحركة حماس بأن تستخدم تعبير «هدنة» لوصف الاتفاق، ولإسرائيل أن تستخدم ما تريد من أوصاف لهذه الاتفاقية، مؤكدًا لهم أنها اتفاقية سلام تنهي الصراع، ولكن الحركة ولأسباب أيديولوجية يصعب عليها أن تستخدم تعبير معاهدة سلام أمام قواعدها ومؤيديها.

الأمر نفسه مارسته الحركة الأم - جماعة الإخوان- التي واصلت الحوارات مع الأمريكيين، ولا ترى في ذلك مشكلة على الإطلاق، تقوم بما تحرمه على غيرها من القوى السياسية، تفعل كل ما تدينه إذا ما صدر عن طرف آخر، تمارس ذلك جهارًا ولديها اتهامات جاهزة لكل من يمكن أن يمارس هذا العمل السياسي. ويبدو أن هذا التودد يمثل سمة عامة لدى التيار الإسلامي، فالمرشح السلفي السيد حازم أبو إسماعيل، أصر على مواصلة ترشحه للرئاسة كسلفي، وهو يعلم أنه يخالف أهم شروط الترشح وهي أن يكون المرشح من أبوين مصريين، فالرجل مؤكد أنه كان يعلم

بجنسية والدته الأمريكية، وظل يستعرض القوة والعضلات، يهدد ويتوعد كل من يردد هذه الحقيقة، أراد التشويش على الموقف بمسيرة تسليم أوراق الترشح ضمن مسيرة عطلت قلب القاهرة وأطرافها، ورغم كل ذلك جرى تأكيد أن السيدة والدته كانت تحمل الجنسية الأمريكية.

سبق للتيار الإسلامي وفي قلبه جماعة الإخوان اتهام منظمات المجتمع المدني الأمريكية، وأيضًا المصرية العاملة معها بأنها تستهدف إسقاط الدولة المصرية، وتتآمر على البلد، هذا أمام الرأي العام وجمهور التيار، أما في الخفاء وبعيدًا عن العيون فالدور هو الوساطة في إبرام الصفقات، وتسفير المتهمين، وتعهدات بالتوافق مع المصالح، فمثلما تتولى حماس اليوم حماية الحدود الإسرائيلية مع قطاع غزة وتمنع القوى الأكثر تشددًا وراديكالية من الاقتراب من الحدود، تتعهد جماعة الإخوان بحماية المصالح الأمريكية وعدم المساس بمعاهدة السلام مع إسرائيل، يجري ذلك في ظل حملة إعلامية على واشنطن وكل من يقترب منها، ويحمل جنسيتها أو يلتقي بمسؤوليها أو يجري مفاوضات في عاصمتها، هنا الاتهامات جاهزة والتخوين معد مسبقًا، بينما أياديهم تصافح الأمريكيين على أرض الوطن وفي العاصمة واشنطن، وهنا وهناك تبرم الصفقات على حساب القيم والمبادئ التي تحولت إلى مجرد شعارات.

التخوين في زمن الإخوان

اعتقدنا أنه بسقوط نظام مبارك، وبدء مرحلة جديدة على طريق التطور الديمقراطي، سوف تختفي ظواهر عديدة سلبية في بلادنا أبرزها ظاهرة تلفيق الاتهامات وصولًا إلى التخوين، فقد كان حرص وسائل الإعلام المصرية منذ عام 1952 على التوسع في تخوين المعارضين في الرأي، وتصاعد الأمر مع بروز معارضة قوية لمشروع التوريث، فكان التخوين هو السلاح الأبرز الذي يشهر في وجه المعارضين. رحل مبارك وسقط مع رحيله سيناريو التوريث، وواصل المجلس العسكري الذي أدار البلاد بتكليف من مبارك توظيف تهمة التخوين لكل من يعارضه، وكان الاتهام بتنفيذ أجندة أجنبية والحصول على أموال من الخارج للتخريب هو القاسم المشترك الموجه لكل معارضي المجلس العسكري وكل منتقدي جرائم هذا المجلس، وجرى الترويج في ذلك الوقت لما سمي بـ«الطرف الثالث» الذي يقف وراء كل مصيبة وجريمة تقع في البلاد، الذي جرى تحميله مسؤولية جرائم المجلس العسكري، فالطرف الثالث هو الذي قتل الثوار في كل مكان، الطرف الثالث هو الذي قتل شهداء ماسبيرو دهسًا تحت

مدرعات الشرطة العسكرية، الطرف الثالث هو من قتل أكثر من سبعين شابًا من شباب مصر في مذبحة استاد بورسعيد.

اعتقدنا أن سقوط مبارك ورحيل عسكره سوف يغلق هذا الملف، ولن نسمع عن الطرف الثالث وتتوقف الاتهامات بالخيانة والعمالة. ما حدث عمليًّا هو أن الحديث عن الطرف الثالث وتوجيه الاتهامات بالخيانة لم تكن أمورًا مقصورة على السلطات في عهد مرسي، بل باتت حديثًا مشتركًا للجماعة وشركائها، الحديث عن الطرف الثالث يرد في تصريحات قيادات الحرية والعدالة وجماعة الإخوان كافة وعدد كبير من رموز التيار السلفي. توجيه الاتهامات بالخيانة بات أمرًا معتادًا كلما تحدث قيادي إخواني عن رمز من رموز المعارضة الوطنية المصرية، التخوين بات ملازمًا لأحاديث قادة وكوادر الجماعة كلما ورد ذكر المعارضين للدكتور محمد مرسي. هناك حالة من الاستسهال الشديد لتوجيه الاتهامات بالعمالة والخيانة لرموز المعارضة على نحو لم يقدم عليه نظام مبارك ولا جوقته الإعلامية، لم يوجه نظام مبارك في عنفوان الثورة ضده اتهامات رسمية لرموز المعارضة بالعمالة للخارج، الإخوان فعلوا ذلك.

الإخوان لم يترددوا في توجيه التهمة لأيقونات الثورة المصرية التي أوصلتهم إلى السلطة، اتهموا البرادعي وصباحي بالعمالة، دفعوا رجالهم للتقدم ببلاغات لنائب عام أتوا به من الخارج، نائب عام ذكرت مصادر صحفية بحرينية أنه تخصص في تلفيق الاتهامات للمعارضين السياسيين إبان عمله قاضيًا في البحرين، تقدموا ببلاغات ضد أيقونات الثورة المصرية، اتهموها بالعمالة، وبدأ نائبهم العام في الاستعداد لفتح التحقيقات.

دفعوا ميليشياتهم المسلحة لقتل «ورود مصرية» حول الاتحادية، ألقوا القبض على عدد من المتظاهرين المدنيين، عذبوهم، وربطوهم في الأسوار، ولفقوا لهم الاتهامات وسلموهم للشرطة على أنهم القتلة، أرادوا تحميلهم مسؤولية جرائم أجنحتهم المسلحة وميليشياتهم، وخرج كبيرهم ليزف إلى الأمة نبأ المؤامرة الكبرى التي كانت تحاك لقلب نظام الحكم وإزاحة الرئيس المنتخب، وروج في خطابه أكذوبة جماعته بأن المقبوض عليهم هم مرتكبو جرائم القتل. حولوا الضحية إلى جانٍ، والمسحول والمضروب بات على أيديهم قاتلًا ومتآمرًا. أعلن كبيرهم أن المقبوض عليهم اعترفوا تفصيليًّا بالجرائم وأقروا بمن أمدهم بالمال والسلاح، وأضيف اسم عمرو موسى إلى قائمة المتهمين.

في زمن الإخوان بات التخوين سهلًا، والاتهام بالعمالة لكل المعارضين يجري بسهولة على لسان المتحدثين باسم الجماعة والحزب، بل ومؤسسة الرئاسة وصولًا إلى الرئيس نفسه الذي لم يراعِ الالتزام بالقانون، فتحدث واتهم وخوَّن دون سند أو دليل. بات التخوين هو التهمة الشائعة للمعارضين في زمن الإخوان.

التظاهر في زمن الإخوان

أعدت جماعة الإخوان مشروعًا لتنظيم حق التظاهر تمهيدًا لتقديمه إلى مجلس الشورى كي يمر مرورًا سريعًا ويتحول إلى قانون. المشروع يتضمن مجموعة من الضوابط والقيود ينتهي تطبيقها بسلب المصريين الحق الذي مارسوه على مدار تاريخهم الحديث، إبان الاحتلال الإنجليزي، وفي مواجهة حكم أسرة محمد علي، ومارسوه أيضًا في مواجهة جمال عبد الناصر وأنور السادات وأخيرًا مبارك، والأخير سقط كمحصلة نهائية لتراكم غضب وسخط المصريين الذي جسدته المظاهرات وصولًا إلى الخامس والعشرين من يناير، الذي شهدت بدايته مظاهرات تحولت إلى انتفاضة ثورية أسقطت مبارك وأركان حكمه، والمؤكد أن نجاح المصريين في إسقاط نظام مبارك وشطب مشروع التوريث مَثَّلَ خطوة مهمة على طريق حصول المصريين على حقوقهم، وفي القلب منها حرية الرأي والتعبير وحق التظاهر.

حاول العسكر تقييد حق التظاهر وفشلوا فشلًا ذريعًا، ولم يقتربوا من حرية الرأي والتعبير، نعم حدثت حالة من تكسير القيود على حرية الرأي والتعبير كافة، كما حدث انفجار في المظاهرات والاحتجاجات،

بعضها لأسباب سياسية ومعظمها لمطالب فئوية من بشر تعبوا كثيرًا وعانوا أكثر من الظلم والتهميش وسياسات الإفقار في زمن السادات ومبارك، ومن ثم فما حدث بعد الانتفاضة الثورية من انفجار في المطالب الفئوية والمسيرات والمفاوضات كان أمرًا متوقعًا وشهدته مجتمعات أوروبية مرت بالظروف نفسها، وقاد التطـور الطبيعي للمجتمعات إلى ضبط هذه الظاهرة دون قيود أو تعسف.

ما حدث هو أن جماعة الإخوان المسلمين تعاملت مع الانتفاضة الثورية بأنها حققت ثمارها بإسقاط مبارك وسجن عدد من رموز الحكم، وتنظيم انتخابات برلمانية حصلوا من خلالها مع التيار السلفي على غالبية مقاعد البرلمان، وفاز مرشحهم الدكتور محمد مرسي بمنصب الرئيس، هنا اعتبروا الانتفاضة الثورية قد وصلت إلى محطتها الأخيرة، حققوا ما كانوا يصبون إليه منذ تأسيس الجماعة، باتوا في السلطة واستراحوا في مقاعدها الوثيرة. هندسوا دستورًا لمصر ينتمي إلى القرون الوسطى ويؤسس لدولة دينية، نقلوا حق تفسير كل ما له صلة بالشريعة الإسلامية من المحكمة الدستورية العليا إلى هيئة كبار العلماء في الأزهر، مع تخطيط للسيطرة على المؤسسة العريقة. لم ترد في دستورهم كلمة مواطنة، وأحجموا عن النص على المساواة بين الرجل والمرأة، وشطبوا الفقرة الخاصة بعدم جواز التمييز بين المصريين بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة. مرروا الدستور وتفرغوا لإصدار سلسلة من القوانين من مجلس الشورى المنتخب من قبل 7% من المصريين الذين لهم حق التصويت، والذين يتمتعون فيه بغالبية كافية لتمرير أي مشروع قانون يرد لهم من مكتب الإرشاد دون مقاومة تذكر.

في هذا السياق جاء مشروع قانون تنظيم حق التظاهر، والذي نص على مجموعة من الضوابط لمارسة هذا الحق منها أن يجري الإبلاغ قبل التظاهر

بثلاثة أيام والحصول على ترخيص بذلك، وأن يمارس حق التظاهر ما بين السابعة صباحًا حتى السابعة مساء، ولا تظاهر أمام مؤسسات الدولة والمصالح الحكومية، ولا مظاهرات في المناطق الحيوية، وهناك اقتراح بتخصيص مناطق محددة للتظاهر، مع النص على حضور ممثل للجهات الأمنية في الاجتماعات وحقه في التدخل وفض الاجتماع في حال خروجه عن الضوابط المحددة، ويرخص مشروع القانون الجديد للأمن مواجهة المظاهرات بالأدوات المرخص بها عالميًّا مثل خراطيم المياه، وقنابل الغاز المسيل للدموع، والعصا الكهربائية.

نشروا مشروع القانون الجديد في صحفهم الخاصة والقومية التي دانت لهم بالسيطرة عليها، وعندما أعلنت القوى الثورية والتيار المدني رفضها لهذا المشروع الذي يسلب المصريين حقًّا مشروعًا مارسوه على مدار تاريخهم الحديث، حقًّا كان أداة المصريين في التصدي لظلم النظام السابق وإسقاطه، وبدأت الفضائيات الخاصة والمستقلة في تشريح محتوى مشروع القانون وتفنيده، فخرج عدد من قادة الجماعة، كالعادة، لنفي القصة بالكامل مؤكدين أنه لا يوجد مشروع قانون على هذا النحو، وهو قول يمثل محاولة لامتصاص الغضب على سلب المصريين حقهم في التظاهر، وذلك حتى تهدأ العاصفة ثم يقدمون المشروع لمجلس الشورى فيمرره في لمح البصر، ما يهمنا التأكيد عليه هنا هو أن قانونًا من هذا النوع في حال صدوره سوف يكون قوة دافعة للقوى الثورية والمدنية للتحرك لإسقاطه؛ لأنه يمثل طليعة قوانين تستهدف بناء نظام سلطوي، فقد مر زمن تكبيل الشعب وتقييده وسلبه حريته.

التعذيب في زمن الإخوان

أفرجت نيابة شرق القاهرة عن جميع المواطنين المصريين الذين جرى تقديمهم للنيابة باعتبارهم المتهمين في «موقعة الاتحادية»، وهم المدانون أنفسهم الذين كال لهم رئيس الدولة في خطابه الاتهامات مؤكدًا أنهم حصلوا على أموال وسلاح من عناصر النظام السابق. هم المصريون أنفسهم الذين خوّنهم رئيس الدولة في خطابه وحمّلهم مسؤولية ما جرى في الاتحادية.

مارس النائب العام الجديد ضغوطه على نيابة شرق كي تقضي بحبس المواطنين المصريين الأبرياء، بل المجني عليهم من قِبل ميليشيات الجماعة، لكن نيابة شرق القاهرة رفضت كل الضغوط وتمسكت بتحكيم القانون والضمير، وقررت الإفراج عن الجميع في خطوة ستسجَّل في تاريخ النيابة العامة المصرية ونضالها في مواجهة سطوة الحكام، وتوجيهات من يجري تعيينهم من قِبل الحاكم فيتحولون إلى نواب خصوصيين لا عموميين.

المهم خرج كل من تم اعتقاله وتقديمه للنيابة باعتباره يقف وراء موقعة الاتحادية، وبخروجهم تكشّفت حقائق هائلة عن حقيقة ما جرى حول «الاتحادية»، بل وفي منطقة مصر الجديدة. تكشّفت حقيقة الجناح

المسلح لجماعة الإخوان، كيف نزل إلى ميدان المواجهات، وكيف أنه جناح مدرَّب تدريبًا جيدًا على القتال الجسدي وفنون الالتحام، كشف عن مجموعات نُزعت من قلوبها الرحمة فغالت في عمليات الضرب والتعذيب بحق كل من وقع بيدها من المتظاهرين المدنيين السلميين. كان قرار الجماعة فض الاعتصام حول الاتحادية وتلقين المعتصمين والمتظاهرين درسًا قاسيًا يجعلهم لا يفكرون في العودة مجددًا للمنطقة، وربما يمسحون فكرة التظاهر والاعتصام من ذاكرتهم.

كان الهدف هو إشباعهم ضربًا وتعذيبًا وتنكيلًا حتى تصل الرسالة إلى غيرهم ممن يمكن أن يفكر في التظاهر ضد الدكتور مرسي. خرجوا من النيابة ليقصّوا علينا روايات التعذيب والتنكيل التي تعرضوا لها، وحالة الفزع والرعب التي انتابتهم، والساعات الطويلة التي قضوها في أَسْر ميليشيات الجماعة، مقيدي الأيدي، مربوطين في أسوار القصر الجمهوري (قصر الشعب) ينزفون دمًا، تجرى معهم التحقيقات طوال الليل من أجل انتزاع ما يفيد حصولهم على مال وسلاح من رموز المعارضة.

جرت عملية تكبيل الأسرى من متظاهري القوى المدنية وربطهم في أسوار القصر الجمهوري على مرأى ومسمع من قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي، فقد صدرت تعليمات عليا للحرس الجمهوري والأمن المركزي بأن أفسحوا الطريق لميليشيات الإخوان واتركوا لهم المجال للعمل بحرية، فكانت عمليات خطف وأَسْر العشرات من المتظاهرين، وتمت إقامة معسكرات اعتقال في الميدان. كان الأسرى ينزفون ويتألمون، وكانت ميليشيات الجماعة تواصل التحقيق معهم. كان أطباء

وطبيبات الإخوان اللاتي صاحبن الميليشيات يرفضن معالجة المصابين من الأسرى، بل إن بعضهم أكد تلقيه سيلا من الشتائم والسباب من جانب هؤلاء الأطباء بل ومن الطبيبات الإخوانيات.

روى الأسرى بعد إفراج نيابة شرق القاهرة عنهم روايات عن التعذيب والتنكيل الذي تعرضوا له طوال الليل، على نحو يؤكد أن ميليشيات الجماعة مارست كل أشكال التعذيب والتنكيل بحق مواطنين مصريين أبرياء، وعلى نحو يشكل جريمة كاملة الأركان وموثّقة بشهادات حية وتسجيلات بالصوت والصورة، الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن هذه الجريمة النكراء وغير المسبوقة في حق مصر والمصريين لن تسقط بالتقادم، بل سوف يأتي اليوم الذي يجرى فيه التحقيق في هذه الجرائم، مَن حرّض ومَن خطّط ومَن نفّذ، وسوف يحاكَم هؤلاء جميعا على ما اقترفوا من جرائم بحق مصر والمصريين.

صفات من زمن الاستبداد

من بين أكثر المشاهد تأثيرًا في مخيلة السياسيين المصريين، ذلك المشهد الذي وقف فيه مبارك في الجلسة الافتتاحية للبرلمان المصري بعد انتخابات 2010، مزهوًّا بنفسه، معلقًا على قرار المعارضة ومن بينها جماعة الإخوان المسلمين بتشكيل برلمان موازٍ للبرلمان المزور الذي وقف أمامه مبارك، قائلًا عبارته الرنانة: «خليهم يتسلوا»، فهذه العبارة كانت خلاصة حقبة من الغطرسة والغرور والاستهانة بالشعب والاستهتار بالقوى السياسية المصرية. أثارت العبارة موجة من التصفيق من جانب رموز النظام آنذاك، وابتسم مبارك كثيرًا، ولم يمر شهران إلَّا وكان زلزال ثورة يناير يتلاعب بمبارك ورموز نظامه، وما هي إلَّا شهور معدودات حتى كان مبارك وجميع رجاله العجائز والشباب خلف القضبان، في السجون يحاكمون على جرائمهم بحق مصر والمصريين.

من بين أبرز صفات الحاكم المستبد اللامبالاة، وكلما زادت لامبالاة الحاكم، كان ذلك مؤشرًا واضحًا على تباعد المسافة بينه وبين شعبه. أيضًا من بين صفات المستبد الغطرسة والغرور الشديد، والذي قد يصل إلى

درجة التماهي مع السلطة فيعتقد أنه شخصيًّا مصدر السلطات، يدخل في دوامة الغرور فتعميه عن رؤية الحقائق، وتفصله تمامًا عن الأحداث من حوله. وتقود صفتا اللامبالاة والغطرسة الحاكم إلى الانفصال عن الواقع تمامًا، فيرفض رؤية الحقائق ويفضل رؤيتها كما يتصورها.

تجمعت هذه الصفات لدى مبارك في سنوات حكمه الأخيرة، فرفض الاستماع إلى النصائح التي كانت تقدمها له الأجهزة السيادية، وفي مقدمتها العسكرية التي نصحته بعدم السير قدمًا في سيناريو التوريث، وفي الوقت نفسه سلم إدارة شؤون البلاد للوريث ورفاقه، ضحى بأصحاب الخبرة والحنكة السياسية، فكان الانحدار الشديد في إدارة القضايا السياسية، وفي القلب منها إدارة الانتخابات البرلمانية لعام 2010 التي انتهت بتزوير فج دفع المعارضة إلى الانسحاب من الانتخابات.

سقط مبارك ورحل رجاله، وتغيرت مصر والمصريون، وجاء رئيس مدني منتخب بإرادة مصرية حرة ربما للمرة الأولى في تاريخ مصر، وفي الوقت الذي يجتهد فيه رئيس الجمهورية السابق في التعامل مع قضايا البلاد الملحة، سرعان ما تبلورت مشكلة إدارة البلاد في هذه المرحلة في حالة التداخل بين جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة وبين مؤسسة الرئاسة، وفي الوقت الذي تحاول فيه مؤسسة الرئاسة العمل وفق قواعد جديدة، تأتي ملامح العهد القديم من قيادات في الجماعة والحزب، يتحدثون كثيرًا عن أداء الرئيس، ويكشفون كثيرًا من قرارات الرئيس قبل أن تصدر، يعلنون للرأي العام خطوات الرئيس المقبلة، ويتصدون بقسوة

وعنف لفظي لأي نقد للرئيس ومؤسسة الرئاسة، وفي تصديهم للنقد الموجه للرئيس يعودون إلى صفات النظام القديم، فسرعان ما ظهرت صفة اللامبالاة لدى قيادات الجماعة تجاه كل ما يصدر من نقد من جانب قوى وأحزاب أو حركات سياسية. يتحدثون عن المعارضة بقدر كبير من الاستهانة، ويتناولون القوى المدنية بقدر كبير من التهكم، وسرعان ما بدت الغطرسة واضحة في لغة قيادات في الجماعة والحزب، وباتوا يستخدمون أساليب النظام القديم نفسها في الهجوم على المعارضة. انظر إلى ما كتب القائم بأعمال رئيس حزب الحرية والعدالة الدكتور عصام العريان عن اليسار المصري، متهمًا اليسار المصري بالعمالة للخارج والحصول على تمويل. انظر أيضا ماذا يكتب ويقول الأمين العام للحزب الدكتور محمد البلتاجي عندما يتحدث عن المعارضة، سيل لا ينتهي من الاتهامات.

ومن بين أبرز الأكاذيب التي روجتها الآلة الإعلامية لحزب الحرية والعدالة أن مظاهرات الرابع والعشرين من أغسطس 2012 فاشلة، وعدد المشاركين فيها كان بالعشرات وهناك من قال بالمئات، ثم القفز إلى القول بأن هذه هي المعارضة وهذه هي قدرة التيار المدني على الحشد. الحقيقة أن مثل هذه الأقوال تنم عن تفكير مركب ومزدوج يجمع بين صفتي اللامبالاة والغطرسة في آن واحد، فالذين خرجوا يوم الرابع والعشرين من أغسطس قطاع محدود للغاية أراد التعبير عن غضبه الشديد من سياسات الجماعة وجناحها السياسي، ومن ثم كان الخروج على مجمل أعمال الجماعة دون واقعة محددة.

لم تشارك القوى السياسية المدنية من أحزاب وجماعات وحركات، من ليبرالية ويسارية، وهي تيارات وقوى تتسم بالنضج السياسي، تراقب الموقف عن كثب، تتمنى النجاح للدكتور مرسي كرئيس مصري، وترى نجاحه نجاحًا لها وللبلد ككل، ولكن في الوقت نفسه فإن أي قرار أو سياسة تمثل تهديدًا لطبيعة الدولة المصرية، أو مساسًا بالحريات العامة والخاصة، أو جنوحًا باتجاه يخرج عن الهوية المصرية، سيدفع هذه القوى للخروج، وعندها سيكون المشهد مغايرًا تمامًا، ما كنا نأمله هو أن يتحلى قادة جماعة الإخوان، وحزب الحرية والعدالة بقدر من المبالاة أو الاهتمام، وقدر آخر من التواضع أو الواقعية، ففي ذلك مصلحة مصر والمصريين جميعًا.

وعي الشعب «الغائب»!

كان القاسم المشترك لكل ضيوف الفضائيات المصرية والعربية، تعليقًا على نتائج الانتخابات البرلمانية في مصر هو توجيه التحية إلى الشعب المصري العظيم الذي أعطى للتيار الإسلامي أغلبية أصواته، ومنح التيار الأغلبية المريحة في مجلسي الشعب والشورى، وبعد ذلك يأتي الإطراء على الشعب المصري ومدح ذكائه الفطري ووعيه الذي حصنه ضد خداع الأحزاب الأخرى من غير الإسلامية. وتنطوي مبررات تيار الإسلام السياسي كافة لأسباب فوز التيار بغالبية أصوات المصريين على تأكيد أنه التيار الذي يوجد في الشارع، وسط الناس، قالوا إن التيار الإسلامي موجود مع «الناس» في الشارع، يعيش واقعهم ويعايش همومهم، ثم يأتي بعد ذلك الغمز واللمز في التيار المدني فيصفونه بأنه تيار موجود في وسائل الإعلام فقط، لم ينزل إلى الشارع، ولم يعايش الناس ولا يعرف شيئًا عن معاناتهم اليومية.

بالفعل ينطوي ما يقول أنصار تيار الإسلام السياسي من أنهم معايشون للناس وموجودون وفي وسطهم على قدر من الحقيقة، كما ينطوي وصفهم

للتيار المدني بأنه موجود في الإعلام فقط على قدر من المبالغة، فكثير من أنصار التيار المدني موجودون في الشارع ومنخرطون في العمل العام، بل إن المكون اليساري من التيار المدني، أكثر التصاقا بالشارع بحكم أنه المؤسس للمئات من منظمات المجتمع المدني التي تتبنى قضايا بسطاء المصريين وعوامهم، بل وتتعامل يوميًّا مع المشكلات الحياتية للمصريين، ولا جديد في القول إن منظمات حقوق الإنسان التي أنشأها عدد من المنتمين لتيار اليسار المصري، كانت السند الحقيقي لتيار الإسلام السياسي في كل ما له علاقة بالدفاع عنهم في مواجهة شراسة النظام السابق.

لم يفاخر التيار المدني في يوم من الأيام بأنه يتبنى قضايا الناس، ولم يزعم أنه موجود بين الناس، كما لم يتهم غيره بأنه منفصل ومنبتّ الصلة بالناس وقضاياهم، ولم يقم التيار المدني بإصدار حكم قيمي على الشعب المصري سواء بالإيجاب أو السلب، كأن تقول إنه شعب عظيم أو شعب غير واعٍ، هذا الحكم صدر عن تيار الإسلام السياسي، وصدر بشقيه الإيجابي والسلبي في فترة قصيرة للغاية لا تتجاوز العام، فالشعب المصري كان عظيما وواعيا في أعقاب الموافقة على الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس 2011، وكان كذلك في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت بين نوفمبر 2011 ويناير 2012، وأيضا بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو 2012.

وبعد أن تسلم تيار الإسلام السياسي زمام السلطة، وبدأ في ممارستها، تساءل الشعب عن مشروع النهضة الذي بناء عليه صوتت الغالبية لصالح

مرشح الجماعة، الدكتور محمد مرسي، تساءل الشعب ولم ترد الجماعة، وبعد إلحاح في طرح التساؤل، جاء الرد بأن مشروع النهضة عبارة عن أفكار جرى طرحها على المصريين، ومن ثم هي مجموعة أفكار فقط لا غير، لا توجد مشروعات للنهضة أو النمو، فالنهضة هي إرادة شعب، وإذا أراد الشعب النهوض عليه أن ينهض. وعندما وجدوا ردودًا متهكمة على ما قالوا، عاد المهندس خيرت الشاطر ليعلن بوضوح أن مشروع النهضة يتطلب شعبًا واعيًا، ويعني هذا ببساطة أن الشعب المصري غير واعٍ، أو لا يتوافر لديه الحد الأدنى المطلوب من الوعي كي يستوعب مشروع النهضة الإخواني، هكذا وببساطة تحول الشعب المصري الذي كان واعيًا وعظيمًا بعد الانتخابات مباشرة إلى شعب غير واعٍ، أو ينقصه الوعي المطلوب كي يطبق الإخوان مشروعهم للنهضة.

المؤكد أن المهندس خيرت الشاطر أراد فقط البحث عن أعذار ومبررات لعدم رؤية المصريين لأي مكون من مكونات مشروع النهضة، رغم مرور ثلاثة شهور على تولي الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية، -وقت كتابة هذا المقال- وعندما لم تفلح المحاولة الأولى التي صارح فيها المصريين بأن المشروع لا يعدو أن يكون مجموعة أفكار، أراد حسم الأمر نهائيًّا وإنهاء الحديث عن مشروع النهضة الذي أعدته الجماعة للشعب المصري لأن الشعب، ببساطة، غير واعٍ، أو لا يتوافر فيه الحد الأدنى من الوعي اللازم لتطبيق مشروع الإخوان، فمشروع النهضة الإخواني يتطلب حدًّا أدنى من الوعي لا يتوافر لدى الشعب المصري، والسؤال هنا: على

من تقع المسؤولية؟ هل تقع على الإخوان الذين قالوا إنهم موجودون في الشارع وملتصقون بالناس، لأنهم لم يقيسوا درجة وعي المصريين، أم على الشعب المصري الذي اختار جماعة أعلى منه وعيًا؟

مصداقية الإخوان

قبيل إعلان نتيجة جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، مدت جماعة الإخوان المسلمين يديها للقوى الوطنية، طالبتها بالوقوف إلى جانبها من أجل إنقاذ الثورة المصرية من الضياع. قالت إن هناك مؤامرة لإعلان شفيق فائزًا، ومن ثم تبدأ مرحلة جديدة من تصفية الثورة المصرية ورموزها، قالت ينبغي التعالي فوق الخلافات والاختلافات، علينا أن نتعاون معًا، الوقت لا يسمح بالحديث عن الأخطاء التي ارتكبها الإخوان في الفترة الأخيرة، وعدوا بالتعاون والتفاهم، المهم أن تقف القوى الوطنية إلى جانب الدكتور محمد مرسي، وأن تصل الرسالة إلى العسكري ومفادها أن الإخوان ليسوا وحدهم في هذه المعركة، وأن القوى الوطنية سوف تدعمهم وتساندهم.

ووفق التفاهم الذي تم التوصل إليه بين عدد من الرموز الوطنية منها الدكتور عبد الجليل مصطفى والدكتور كمال الهلباوي، جاءت الدعوة المشتركة للقوى الوطنية للقاء عاجل في أحد فنادق القاهرة، وقد التبست الدعوة على بعض المدعوين من القوى المدنية، فهناك من ذهب إلى الاجتماع ظنًّا منه أنه اجتماع لمكونات التيار الثالث، أو الطريق الثالث

الذي تمت الدعوة إليه من رموز وطنية بهدف ملء الفراغ في المساحة الكبيرة التي توجد بين العسكر والإخوان، بين الدولة العسكرية والدولة الدينية، وهناك من جاء إلى الاجتماع وهو يعلم جيدًا أن الهدف هو إعلان الدعم والمساندة للدكتور محمد مرسي في معركة انتزاع موقع رئاسة الجمهورية، حيث بدا أن العسكري حجب النتائج انتظارًا لحل ما، قد يكون في تغيير النتائج أو إعادة الانتخابات، أو الوصول إلى صفقة تقاسم السلطة مع جماعة الإخوان، يحصل خلالها المجلس العسكري على ما يريد ويهمه من صلاحيات وميزات مقابل ترك منصب الرئيس لمرشح الجماعة، ولكنه منصب مسلوب نصف الصلاحيات.

مع بدء وقائع الاجتماع بدا واضحًا من تركيبة الحضور وبعض الكلمات الأولية التي ألقيت أن الاجتماع لا علاقة له لا بالطريق الثالث ولا بالقوى المدنية، وأن المكون المدني الموجود في القاعة تمت دعوته لتوفير غطاء لتقديم الدعم للدكتور مرسي في معركة أو مفاوضات إعلان فوزه بالمنصب. فطن عدد من رموز التيار المدني لطبيعة الاجتماع، ومنهم من طلب «نقطة نظام» معترضًا وغادر القاعة مباشرة. مع تواصل الاجتماع غادر رموز التيار المدني تباعًا، وواصل الاجتماع فقط أصحاب الدعوة والذين كانوا يعلمون طبيعة الاجتماع والهدف منه، وقرب نهاية الاجتماع هناك من تحدث مباشرة في موضوع الدعوة وهو إعلان تأييد ومساندة الدكتور محمد مرسي، فغادر ما تبقى من القوى المدنية القاعة. ذهبوا إلى الدكتور مرسي وأعلنوا دعمهم له، وقالوا إن مرسي والجماعة وعدوا بحكومة وحدة وطنية رئيسها من خارج الجماعة وحصة الأخيرة لن تزيد على 30% من الحقائب الوزارية، حصلوا على ما أرادوا وخططوا له،

وأُعلن الدكتور مرسي فائزًا بمنصب الرئيس، ثم بدأت تتكشف الحقائق بنوع جديد من تقاسم السلطة بين العسكري والإخوان وتراجعت الجماعة عما سبق ووعدت به، خرج المتحدثون باسم الجماعة في صور شتى لنفي التفاهمات، هناك من نفى وجود وعد بأن يكون رئيس الحكومة من غير الإخوان، وهناك من قال إن الجماعة ستحصل على نصف الحقائب الوزارية وهناك من الأنصار مثل حزب النور من طالب بالحصول على حقائب حساسة للغاية في الوضع القائم كالتعليم مثلًا، في الوقت نفسه تواصلت الاجتماعات واللقاءات تحت مسميات مختلفة.

حصلت الجماعة على ما تريد، حصلت على منصب الرئيس وتقاسمت السلطة مع العسكري وبقي الأهم وهو الوفاء بالوعود التي جرى قطعها للقوى الثورية وهو ما لم يحدث.

مسؤولية الإعلام

اتهم المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين وسائل الإعلام المصرية من مكتوبة ومرئية بالمسؤولية عن الأزمة المتصاعدة بين جماعته والقوى السياسية الأخرى، وأنها تروج أيضًا لوجود أزمة بين جماعته والمجلس العسكري، واصفًا الإعلاميين بأنهم «كهنة فرعون»، مستخدمًا أوصافًا قاسية في الحديث عن الإعلام والإعلاميين، في الوقت نفسه واصل عدد من كوادر الجماعة توجيه الاتهامات لوسائل الإعلام المصرية بالمسؤولية عن الأزمات التي تمر بها علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالقوى السياسية والحركات الثورية، وحرص قادة الجماعة على نفي وجود أزمة بين الإخوان والقوى السياسية المختلفة، أي لا توجد أزمة في انسحاب أحزاب مدنية، ومنظمات مجتمع مدني، ونقابات وهيئات من الجمعية التأسيسية للدستور، ولا توجد مشكلة في انسحاب ممثل المحكمة الدستورية العليا من اللجنة احتجاجا على طريقة تشكيل ومكونات هذه الجمعية.

أيضًا يرى المرشد العام للجماعة ومعه عدد كبير من قيادات الجماعة وكوادرها أن الإعلام هو الذي يروج لأكذوبة الأزمة بين المجلس العسكري والجماعة. المرشد العام وقيادات الجماعة وكوادرها لم يروا في الرسائل

الحادة المتبادلة مع المجلس العسكري ما يفيد بوجود أزمة، وأن الإعلام هو من صنع أو روج لها لحسابات شيطانية، لم يرَ المرشد وجماعته التهديدات المبطنة حينًا والصريحة أحيانًا مع المجلس العسكري ما يفيد بوجود أزمة، لم يتوقفوا أمام التحذيرات والتهديدات الفجة التي وجهوها للمجلس العسكري. من الإقدام على تزوير انتخابات الرئاسة، ولا في رد المجلس العسكري عليهم ودعوته لهم بأخذ عبرة وعظة من دروس الماضي، في إشارة واضحة لمحنة 1954، لم يروا في كل ذلك ما يؤشر إلى أزمة مع المجلس العسكري. لم يتوقفوا أمام ما ورد على لسان عضو الجماعة، عضو البرلمان السابق ومستشارها القانوني من تذكير العسكر بمصير مبارك والقذافي. تجاهلوا كل ذلك واتفقوا على توجيه الاتهام لوسائل الإعلام، فوسائل الإعلام المصرية جزء من مخطط شيطاني يستهدف الالتفاف على مطالب الثورة، ووسائل الإعلام والإعلاميون في مصر يخططون لإسقاط الدولة المصرية، قالوا بالحرف الواحد إن وسائل الإعلام الرسمية تخضع لسيطرة الفلول، أما الخاصة فهي مملوكة لرجال أعمال حصلوا على قروض من البنوك ويرغبون في نشر الفوضى في مصر حتى لا يكشف فسادهم.

المؤكد أن جماعة الإخوان تدرك تمامًا حجم الأزمة مع الأحزاب والقوى الثورية، وشهر العسل المنتهي حتمًا مع المجلس العسكري، والمؤكد أيضًا أن عددًا من قيادات الجماعة والقوى القريبة منها فكريًّا أو سياسيًّا تدرك عمق هذه الأزمة وتبحث عن مخارج مقبولة لها، دون أن يظهر ما يفيد أن الجماعة أخطأت أو أنها تراجعت أمام قوى الأقلية، لا سيما بعد أن تواصلت الانسحابات من جمعيتهم التأسيسية للدستور،

والتي وصلت إلى المحكمة الدستورية العليا، فإذا كانوا قد عقدوا الاجتماع الأول للجمعية التأسيسية واختاورا الكتاتني رئيسا بـ 71 صوتا من 72، فإنهم بعثوا بوسطاء للتحاور مع القوى المنسحبة والبحث عن صيغة لعودة المنسحبين إلى الجمعية. المؤكد أنهم يدركون عمق الأزمة المركبة مع قوى الثورة، ورفيق الدرب سابقًا - المجلس العسكري-، فإنهم وضعوا خطة هجوم مضاد تنطوي على اتهام الإعلام بالمسؤولية عن اصطناع الأزمة، وهو جزء من مخطط يستهدف السيطرة على الإعلام في مصر، يبدأ بالسيطرة على الإعلام الحكومي عبر الترويج لفكرة هيمنة الفلول عليه، وبدا المخطط واضحًا عندما استهل مجلس الشورى عمله بالإعلان عن تغيير شامل في رؤساء تحرير الصحف القومية، فقد كانوا في عجلة من أمرهم في وضع كوادرهم على رأس المؤسسات الصحفية القومية، والتحرك بعد ذلك للسيطرة على التليفزيون، ثم تكميم أفواه الفضائيات الخاصة.

كتائب السب وعصابات التهديد

تنتشر في المجتمع المصري حاليًا ظاهرة جديدة جاءت مع صعود تيار الإسلام السياسي وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، تتمثل في انتشار مجموعات كبيرة من الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الصحف المصرية، تتصفح هذه المواقع وتتوقف عند المعارض للجماعة أو من ينتقد أداء قياداتها، وتبلغ بقية أفراد المجموعة ويتم توزيع المهام ما بين سب وقذف، واستخدام ألفاظ خادشة للحياء وغير معتادة بالنسبة للمصريين من الطبقة الوسطى وما فوقها، وبين مجموعة توجه تهديدات متنوعة، وثالثة تبدأ بالقول «أنا لا أنتمي إلى جماعة الإخوان ولكن...»، ثم تبدأ في توجيه النقد غير الموضوعي. وبمرور الوقت تبين أن هذا النشاط يندرج ضمن تنظيم داخل الجماعة يسمى «الكتائب الإلكترونية»، وهي مجموعة من الشباب المدرب تدريبًا جيدًا على التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الصحف، ولديها خبرة كافية في معرفة توجهات الكتاب والصحفيين والمفكرين، ومن ثم فهي تنتظر مقالات هؤلاء وتقوم بكتابة تعليقات تنطوي على سب وقذف، مع توجيه الاتهامات

بالعمالة للخارج والعداء للإسلام، وبات من السهل التعرف على أعضاء هذه الكتائب حيث يستخدم أغلبهم أسماء رمزية (تابع المسمى دقدق المناويشي المتخصص في سب كتاب جريدة التحرير)، أيضًا إذا تصفحت المواقع ونظرت إلى التعليقات سوف تجد تعليقًا واحدًا مكررًا عدة مرات على كتاب مختلفين، وهو أمر يعني أن هناك من أعضاء هذه الكتائب من يكتب تعليقًا واحدًا ثم يقوم بنسخه ولصقه على موضوعات مختلفة لدرجة تثير الانتباه، حيث قد يكون التعليق مناسبًا لمقال ما أو خبر ما، لكن لا علاقة له بمقال أو خبر آخر.

ويبدو أن الجماعة أدركت أن كتائبها الإلكترونية لم تحقق الهدف المنشود في التوقيت المحدد، فقد بات أمر هذه الكتائب معروفًا، وسبق أن أشار إليه أكثر من كاتب من الكتاب، كما أن الكتاب المستهدفين من هذه الكتائب باتوا يقرأون التعليقات ويتحسرون على المستوى الهابط لغويًّا وأخلاقيًّا من مجموعات تقول إنها تنطلق من رؤية دينية، فإذا بها تسقط في هوة سحيقة مستخدمة ألفاظا خارجة يندر أن يستخدمها أحد من خارج هذه الكتائب، لذلك بادر المسؤول عن إدارة هذا العمل إلى استحداث مهمة جديدة، وهي تكوين جماعة تتولى تسجيل أرقام الهواتف النقالة (الموبايل) للشخصيات السياسية والإعلامية التي تنتمي إلى التيار المدني من يساري وليبرالي وقومي، ثم تبدأ في إرسال رسائل التهديد والوعيد بشكل منتظم، ومعها بدأت ظاهرة ثالثة هي الاتصال بهذه الشخصيات وتوجيه سيل من السباب والشتائم لها من فصيلة الألفاظ المستخدمة من قبل الكتائب الإلكترونية في التعليق على المقالات والأخبار على مواقع

التواصل الاجتماعي، ومواقع الصحف الخاصة والمستقلة، ومعها بدأت ظاهرة رابعة هي تكليف مجموعات بالاتصال بهذه الشخصيات في ساعات الليل المتأخرة حتى مطلع الفجر بهدف إقلاقها وحرمانها من النوم.

الغريب والعجيب حقًّا هو أن هذه الاتصالات تجرى من أرقام مختلفة غير مسجلة لدى وزارة الاتصالات، فعندما تتقدم بشكوى ضد رقم معين وبعد اتباع الطرق الرسمية في تتبع هذه الأرقام يأتيك الرد بأن هذه الأرقام غير مسجلة ولا نعرف مستخدمها، وهو أمر يؤكد أن وراء هذه العملية جهة منظمة لديها من السلطات والنفوذ ما يجعلها تحصل على مئات الأرقام دون أن يتم تسجيل بياناتها لدى وزارة الاتصالات، وأن هذه الجهة لديها من السلطة والنفوذ بحيث تكبل قدرة جهات الاختصاص في وزارة الداخلية في تفعيل عملية تتبع هذه التليفونات.

خلاصة القول أن ما يجري من جانب الكتائب الإلكترونية وعصابات التهديد هي من سمات النظم الفاشية، وهي ظواهر غريبة على مجتمعنا المصري، وكلي يقين أنها سترحل مع رحيل الفاشية الجديدة.

خلايا الإخوان النائمة

في صراعها مع الحزب الوطني نجحت الجماعة في الدفع بعناصرها إلى قلب مؤسسات الدولة وأجهزتها، بل إنها دفعت بعناصر لتكون بمثابة خلايا نائمة في الحزب الوطني ذاته، فما إن تنحى مبارك وانقشع غبار معارك إسقاطه حتى ظهر من كان عضوًا في الحزب، بل في لجنة سياسات الوريث، وهو يتبع الجماعة، ويبدو أن الجماعة زرعته هناك كي يمدها بالمعلومات كافة عن التنظيم من الداخل.

لم يتوقف الأمر عند زرع الخلايا في مؤسسات الدولة، وأجهزتها والحزب الحاكم، بل تجاوز ذلك إلى زرع خلايا في حركات ومنظمات المجتمع المدني، ومن قبيل ذلك حركة كفاية وحركة 6 أبريل. استخدمت الجماعة عناصر هذه الخلايا في الاطلاع الدائم على كل ما يجري داخل هذه المؤسسات والحركات، كما أنها عرفت من خلال هذه العناصر الهياكل التنظيمية للمؤسسات والمنظمات، فحصلت على التفاصيل كافة عن تلك المؤسسات والحركات.

كانت الجماعة تختار الشخصيات التي يتم زرعها بعناية شديدة، شخصيات تبدو في مظهر المتدين العادي الذي يعمل في خدمة المؤسسة

أو التنظيم الذي تم زرعه في داخله، يقضي سنوات طويلة في العمل دون أن ينكشف أمره. كان النظام الحاكم حريصًا على تصفية من يعتقد أن لهم ميولًا دينية أو إخوانية داخل أجهزة الدولة الحساسة، الأمنية تحديدا، ولم يكترث ببقية الأجهزة والمؤسسات التي انتشرت فيها عناصر الجماعة وسيطروا عليها من الداخل مثل وزارة التعليم وأجهزة الدولة البيروقراطية، انتشروا فيها وسيطروا على العملية التعليمية تمامًا وحولوا التعليم العام إلى تلقين، حفظ عن ظهر قلب يساعد على تكوين شخصية قابلة للتشكل وفق مبدأ السمع والطاعة.

ترك لهم النظام منذ منتصف السبعينيات التعليم كي يسيطروا عليه، أراد إبعادهم عن السياسة فسيطروا على المجتمع وتحكموا فيه من خلال التحكم في العملية التعليمية.

حصلت الجماعة على مقاعد في انتخابات البرلمان لعام 2005 باتفاق مع أجهزة أمن مبارك، وهو ما أقر به المرشد العام السابق للجماعة مهدي عاكف الذي قال بوضوح إن حصول الجماعة على 88 مقعدًا من مقاعد مجلس الشعب جاء بتفاهم مع أمن الدولة. أيضًا أرسلت الجماعة من يبلغ الرئيس بأنها على استعداد للموافقة على توريث السلطة لنجله جمال مقابل مكاسب محددة.

كان واضحًا أن الجماعة تعمل وفق نهج عملي مصلحي مباشر، ولا تتوقف كثيرًا أمام قيم أو مبادئ من منطلق أنها جماعة دعوية يهمها نشر الدعوة وإرساء قيم الصدق والنزاهة، فقد اتبعت الجماعة نهجًا واقعيًّا مصلحيًّا تبرر من خلاله ما تتبع من سياسات وما تتبناه من مواقف، في الوقت الذي أكدت فيه الجماعة أنها على استعداد للتعايش مع الحزب

الوطني الحاكم، ومستعدة للموافقة على مخطط التوريث مقابل مكاسب محددة، وعملت على اختراق مؤسسات الدولة بالكامل من خلال زرع عناصر تابعة لها تمدها بالضروري من المعلومات والمفيد منها، وتحدد لها توقيت العمل التوافقي مع النظام ووقت الانقضاض على السلطة؛ لذلك لم تبادر الجماعة بالاشتراك في تظاهرات 25 يناير وأصدرت تعليمات لعناصرها بعدم الذهاب إلى ميدان التحرير، ذلك لأن تقديرات خلاياها النائمة كانت تقول إن النظام قوي ويمسك بمقاليد السلطة بقوة، وعندما بدأ النظام في الترنح اعتبارا من 28 يناير بدأ الإخوان يتدفقون إلى ميدان التحرير، ولم يتعاملوا مع ما يحدث على أنه ثورة، بل انتفاضة تتيح للجماعة الحصول على بعض المكاسب؛ لذلك بادرت الجماعة بتلبية دعوة نائب الرئيس عمر سليمان للحوار، وتركت الميدان للحوار، وعندما ازداد لهيب الثورة باتوا ثوارًا يتحدثون عن الثورة، وظهرت تدريجيًّا خلاياهم النائمة التي تولت نقل تفاصيل ما كان يجري داخل المؤسسات للجماعة، وهناك من بدأ يكشف أسرار الحركات المعارضة والشخصيات القيادية فيها، وهناك من بدأ في توجيه القناصة لقتل الشخصيات المحورية في حركات المعارضة التي كانت تعمل ضد نظام مبارك، ثم صارت تعمل ضد حكم المرشد.

تسييس التعليم

خرج طلبة السنة الأولى الثانوية بمدرسة «عبد الرحمن شكري» بإدارة شمال بورسعيد التعليمية غاضبين بشدة من امتحان مادة اللغة العربية، وتحديدًا موضوع التعبير الذي طُلب منهم كتابته، وجوهره أن الشعب المصري بات واعيًا بعد الثورة لكل ما يدبر له، ويحاك ضده من حكومات أو أحزاب ليبرالية علمانية فاسدة أو إعلام، أو منظمات أجنبية، مؤكدًا أن الشعب المصري سوف يتصدى لكل هؤلاء بسلاح الإيمان.

الموضوع ببساطة شديدة وضع الحكومة المصرية وقتها بقيادة الدكتور الجنزوري في بوتقة واحدة مع الأحزاب الليبرالية العلمانية (والتي تعني لواضع الامتحان أنها أحزاب فاسدة تحارب القيم الدينية حسب ما تعلم أو أراد أن يعلم)، ومع وسائل الإعلام التي وصفها بالفاسدة (وسبق للمرشد العام لجماعة الإخوان أن وصف الصحفيين بأنهم سحرة فرعون)، وأخيرًا مع المنظمات الأجنبية والتي تحتل لدى الرأي العام المصري مكانة سلبية للغاية؛ نتيجة ما ترتب على القضية الأخيرة لعدد من المنظمات الأمريكية والأوروبية من اتهامات لها بمحاولة التآمر على مصر، وحتى قصة الإفراج

عن أعضاء هذه المنظمات استقرت لدى الرأي العام على أنها قصة انتهاك للسيادة المصرية، رغم أن المتهمين غادروا البلاد بقرار سياسي وحكم قاضٍ مصري.

الموضوع الذي طلب من تلاميذ الصف الأول الثانوي كتابته يعد نموذجًا واضحًا على مدى سيطرة الإخوان على العملية التعليمية في مصر برمتها، وهذه السيطرة لم تأتِ بين ليلة وضحاها، بل هي عملية تاريخية بدأت في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وتحديدًا مع تولي السادات السلطة في مصر عام 1970، حيث أفرج عن سجناء الإخوان وسمح لهم بالعودة من دول الخليج، وتحديدًا السعودية، وأسند إليهم الإشراف على العملية التعليمية من أجل «أسلمة التعليم»، وبدأت عملية تديين التعليم في مصر بشكل تدريجي وبمكوناتها كافة من مناهج ومدرسين بل ومدارس بالكامل، فمن ناحية تم حشر نصوص دينية في مواد دراسية عديدة حتى منهج البيئة، بحيث بات الطلبة يدرسون البيئة من منظور إسلامي، ومن ناحية ثانية يتم التضييق على التلاميذ المسيحيين في مدارس حكومية مختلفة، بل وصل الأمر ببعض الإدارات التعليمية إلى تعمد إجراء امتحانات في اليوم التالي مباشرة ليوم العيد سواء الميلاد أو القيامة، ومن ناحية ثالثة تحولت مدارس حكومية بالكامل إلى مدارس شبه دينية، لدرجة أن بعضها بات يحرم تحية علم البلاد ويستبدل بها أناشيد دينية.

دانت لعناصر جماعة الإخوان المسلمين بمباركة من نظامي السادات ومبارك السيطرة على العملية التعليمية بالكامل في المدارس الحكومية،

وأيضًا التحكم في المناهج الدراسية، وظهرت الثمار المُرة لذلك في عمليات الفصل بين التلاميذ على أساس ديني، حيث اتجهت بعض المدارس الخاصة إلى وضع التلاميذ المسيحيين في فصل واحد، صحيح أن الحجة كانت تسهيل تلقي التلاميذ لحصص الدين، لكن الصحيح أيضًا أنها لم تخلُ من بعد طائفي حتى لو كان غير مقصود من جانب بعض المدارس الخاصة، التي سارت على الدرب نفسه رغم أنه يصعب وصفها بالطائفية أو الخضوع لسيطرة تيار الإسلام السياسي، وإن كان الأمر لا يخلو من مسايرة لظاهرة انتشرت في قطاع التعليم المصري منذ مطلع التسعينيات.

بدأت الثمار المرة لتديين العملية التعليمية تسقط فوق رؤوسنا جميعًا، ووصل الأمر إلى استخدام العملية التعليمية والامتحانات في الدعوة لحزب جماعة الإخوان، والعمل على تشويه منافسيه من الأحزاب الأخرى، ففي عام 2012 كانت هناك موضوعات عن إخلاص وتضحيات حزب وجماعة الإخوان من أجل مصر، وعام 2013 استخدمت امتحانات اللغة العربية في الهجوم على الأحزاب الليبرالية والعلمانية وتشويهها. السؤال هنا: ما المغالطات والمخالفات التي وردت في امتحان اللغة العربية هذا العام؟

جاء في موضوع التعبير الذي طلب من تلاميذ الصف الأول الثانوي كتابته الحديث عن الدور الذي تلعبه الحكومة، والأحزاب الليبرالية العلمانية، والإعلام الفاسد والمنظمات الأجنبية في التآمر على الشعب المصري بعد ثورة 25 يناير، وأن الشعب المصري سوف يتصدى لها بسلاح الإيمان واليقين، وذلك في إشارة لا تخفى على أحد أن هذه

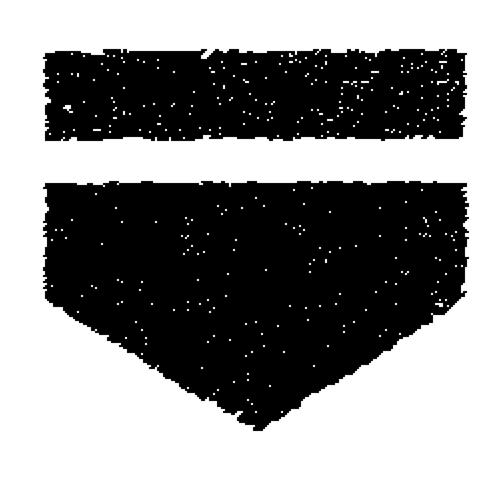
الجهات تحارب المجتمع وقيمه الدينية، وإذا أمعنا النظر في هذه الجهات سوف نكتشف أنها تجمع بين الصدام مع حزب الحرية والعدالة أو التنافس معه، فمن ناحية أولى هناك الصدام مع حكومة الجنزوري«2012»، واتهام حزب الحرية والعدالة للحكومة بعدم التعاون معه في البرلمان في الكثير من القضايا، ومن ثم طالب الحزب بمنحه الحق في تشكيل الحكومة الجديدة، وهو ما رفضه المجلس العسكري، فبدأت المطالبة بإقالة الحكومة وتغييرها لأنها باتت عقبة في طريق تنفيذ برنامج الجماعة، ومع رفض المجلس العسكري إقالة الحكومة بدأت مرحلة تكثيف الهجوم على الحكومة، وقرر الحزب مقاطعة جميع الاجتماعات التي يعقدها رئيس الحكومة مع نواب المحافظات المختلفة، ومن ناحية ثانية اعتبر حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان وسائل الإعلام بمثابة العدو الرئيسي لها، فقد وصفها المرشد العام للجماعة بأنها فاسدة، ووصف الإعلاميين بأنهم سحرة فرعون، وبدا واضحًا أن الجماعة وحزبها فشلا في التعامل مع وسائل الإعلام، ولم تنجح تجربتهما الخاصة سواء في الإعلام المرئي - قناة مصر 25 - أو المقروء - جريدة الحرية والعدالة- وباتا يتعاملان مع الإعلام باعتباره معاديًا، ومن ثم أعدت الجماعة خطة بديلة للسيطرة على المواقع الرئيسية في وسائل الإعلام الحكومية تكشفت ملامحها مع بدء جلسات مجلس الشورى، حيث جرى الكشف عن خطة للسيطرة على كل المواقع الرئيسية في الإعلام القومي المقروء، ووضع أعضاء من الجماعة على رأس هذه المؤسسات، وهي الخطة التي جرى تجميدها على إثر ردود الفعل الغاضبة في الإعلام المصري عامة.

ومن ناحية ثالثة تأتي الأحزاب الليبرالية والعلمانية على قمة قائمة أعداء التيار الإسلامي، فهذه الأحزاب لديها كوادر وكفاءات متميزة، كما أنها تطرح أفكارًا ومشروعات نهضوية للوطن وتكشف الكثير من سلبيات وتجاوزات وأخطاء تيار الإسلام السياسي. كان مطلوبًا تشويه صورة هذه الأحزاب استنادا إلى تشويه تاريخي للأفكار الليبرالية والعلمانية، حيث جرى تشويه متعمد لهذه المفاهيم مع استغلال واقع ارتفاع معدلات الأمية والجهل.

وكان لافتًا للانتباه إضافة المنظمات الأجنبية إلى ثلاثي الحكومة والإعلام والأحزاب الليبرالية لإكمال مخطط شيطنة الثلاثي، فالمنظمات الأجنبية تعني بالنسبة للرأي العام المصري المنظمات الأمريكية والأوروبية غير القانونية، والتي ارتبط اسمها بالفضيحة الأخيرة التي تمثلت في تهريب أعضاء هذه المنظمات من غير المصريين، في عملية مثلت للغالبية الساحقة من المصريين مسًّا شديدًا بالسيادة المصرية، لا سيما بعد الحملة التي شنتها الحكومة المصرية على هذه المنظمات وتصوير أعضائها في مصر باعتبارهم جواسيس.

من هنا جاء إدراج هذه المنظمات مع الثلاثي بهدف مزيد من تشويه الثلاثي المستهدف، الحكومة والإعلام والأحزاب من ليبرالية وعلمانية، وينطوي هذا التشويه على مخالفات جسيمة منها تسييس العملية التعليمية، وتوظيف التعليم الحكومي في بث أفكار سياسية لمصلحة تيار الإسلام السياسي، إضافة إلى تشويه المفاهيم والتلاعب بها مثل مفهوم الحكومة

وهو مفهوم عام، ومن ثم سوف يسقط المفهوم من سياق القوى المحاربة للثورة المصرية في حال تشكيل الإخوان لها، وكذلك أيضًا الإعلام فسوف يتوقف الحديث عن فساده في حال سيطرة الإخوان عليه، أما الأحزاب من ليبرالية وعلمانية فسوف تتواصل عملية تشويهها وتوجيه الاتهامات لها؛ لأنها ببساطة تقدم بديلًا سياسيًّا للمصريين، ومن ثم فسوف تكون عنصرًا ثابتًا في حملات تيار الإسلام السياسي.



الفصل الأخير

الشعب يسترد ثورته

السفيرة وحقل التجارب

السفيرة هي آن باترسون سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة، وحقل التجارب هو بلدنا مصر ونحن المصريون، والتجربة التي تقوم بها السيدة باترسون هي محاولة زرع النموذج الذي دشنته في باكستان، وهو نموذج قائم على خلطة ما بين العسكر والساسة ورجال الدين، وضعت مكونات التجربة واختبرتها فنجحت نجاحًا ملحوظًا، نجاحها اعتمد على استخدام مكونات من البيئة الباكستانية تتوافر هناك، فمن ناحية هناك الانقسام القبلي المتقاطع مع المواقع الدينية الموروثة منذ ظهور باكستان كدولة على يد محمد علي جناح الذي قاد عملية فصلها عن الهند عام 1947، وعلى أساس ديني، ومن ناحية ثانية هناك دور العسكر المتقاطع مع الانتماءات القبلية والمواقع الدينية.

كانت باكستان حليفًا للولايات المتحدة الأمريكية، وتوثقت العلاقة بينهما مع توثق العلاقات الهندية السوفييتية. كانت واشنطن تتطلع طوال الوقت إلى التحالف مع الهند، ولكن الأخيرة اختارت عدم الانحياز ووثقت علاقاتها بموسكو، فاضطرت واشنطن إلى التعاون مع باكستان، وتصاعد التعاون الأمريكي الباكستاني، بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان

عام 1979، واتجهت واشنطن إلى توثيق العلاقات مع باكستان، جارة أفغانستان، وتوصلت إلى سياسة إرهاق القوات السوفييتية في أفغانستان عبر التعاون مع باكستان والسعودية، ثم مصر السادات لاحقًا، لإعلان الجهاد من أجل تحرير أرض إسلامية وشعب مسلم من احتلال ملحد، فتعاونت واشنطن مع ضياء الحق في باكستان، والسادات في مصر، وكمال أدهم - مدير المخابرات السعودية آنذاك - في تشكيل بنية المجاهدين الذين جرى تجنيدهم من الدول الإسلامية للجهاد في أفغانستان ضد القوات السوفييتية الملحدة، وقدمت واشنطن الدعم لهذه القوات وأمدتها بالسلاح، وهو الأمر الذي انتهى بانسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان عام 1989، هنا تركت واشنطن الأفغان لمصيرهم يتقاتلون على السلطة، وانتهى الأمر بسيطرة حركة طالبان على البلاد، وأعضاء حركة طالبان هم «طلبة المدارس الدينية الذين تلقوا دروسهم في باكستان»، وتشكلت الحركة على يد جهاز الاستخبارات الباكستاني.

قدمت الحركة ملاذًا آمنًا لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، قامت واشنطن باحتلال أفغانستان لملاحقة تنظيم القاعدة، ولترتيب صيغة جديدة من التحالف الأمريكي مع باكستان بعثت واشنطن بالسفيرة آن باترسون، تلك المرأة التي درست التركيبة الباكستانية دراسة جيدة مكنتها من صياغة نمط للحكم قائم على ثلاثية «الجيش - الدين - القبيلة». وعندما اندلعت الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير على نحو فاجأ الإدارة الأمريكية، على الأقل من حيث التوقيت، وتصدرت قوى الإسلام السياسي المشهد، قررت واشنطن نقل السفيرة آن باترسون من باكستان إلى مصر في مايو

2011، قدرت إدارة أوباما أن باترسون قادرة على التعامل مع تيار الإسلام السياسي، وبإمكانها صياغة علاقات استراتيجية مع هذا التيار الذي سوف يستمر في السلطة لعقود قادمة، لا في مصر فقط بل في المنطقة ككل. رأت واشنطن أنها في حاجة لصيغة تحالف جديدة مع جماعات تنتمي لتيار الإسلام السياسي، جماعات «معتدلة» تقيم علاقات تحالف استراتيجي مع واشنطن، وتقر بمعاهدة السلام مع إسرائيل وتحافظ عليها، وتتعهد بعدم المساس بأمن إسرائيل، وتتولى رعاية المصالح الأمريكية في المنطقة، مقابل دعم هذه الجماعات وتمكينها من الاستحواذ على السلطة، وغض الطرف عن كل ما يمكن أن تقوم به هذه الجماعات من تقييد للحريات، والدفع باتجاه أشكال أكثر محافظة في العلاقات الاجتماعية.

جاءت السيدة باترسون من إسلام آباد إلى القاهرة في مهمة عاجلة هي زراعة التجربة الباكستانية في التربة المصرية، جاءت السفيرة مملوءة بالغرور والغطرسة، فزوجة ضابط الاستخبارات الأمريكي رأت أنها قادرة على استنساخ التجربة الباكستانية في مصر، ولم لا؟ فهذه الأمريكية ترى أن كلًّا من مصر وباكستان دول إسلامية، يشكل فيها المسلمون غالبية السكان، ولرجال الدين في مصر نفوذ قوي ربما أقوى مما عليه الحال في باكستان، وعواجيز العسكر سوف ينفذون ما تريده السفيرة الأمريكية لاعتبارات عديدة.

جاءت السيدة باترسون وزرعت البذرة الباكستانية في التربة المصرية، ورعت البذرة بكل جد واجتهاد وكلها ثقة أن البذرة ستنمو وتترعرع وتطرح نظامًا للحكم قائمًا على ثلاثية العسكر والجماعات الدينية والساسة الذين يتخذون من الدين شعارًا لعملهم السياسي.

لقد فشلت سابقتها مارجريت سكوبي في التنبؤ بالثورة المصرية، وبدت عاجزة عن تقديم رؤية واضحة للأحداث التي كانت تجري في مصر، هنا قررت الإدارة الأمريكية وعلى عجل نقل السفيرة آن باترسون من باكستان إلى مصر، فالسيدة باترسون متزوجة من ضابط عمل في جهاز الاستخبارات الأمريكي سنوات طويلة، وتعاملت مع مناطق ملتهبة في أمريكا اللاتينية حيث نجحت في نسج روابط قوية بين الإطارين (السياسي/ الدبلوماسي) والاستخباراتي، بعثوا بها إلى باكستان كي تشرف على هندسة صفقة بين التيار الديني والقبائل ورجال السياسة هناك، ونجحت في مهمتها لأنها استخدمت مكونات محلية في «الطبخة»، بمعنى أنها تعاملت مباشرة مع المكونات المحلية الباكستانية، فهذا البلد يحكمه رجال الدين وزعماء القبائل والعسكر، وهناك تداخل وتقاطع بين هذه المكونات، فهناك رجال دين ينتمون إلى قبائل كبرى، وقادة العسكر عادة ما يأتون من خلفيات قبلية مهمة. المهم أن السيدة باترسون استخدمت أدوات محلية، واستعانت بخبرة زوجها الاستخباراتية في الوصول إلى الصيغة الباكستانية التي كانت تعني بالنسبة لواشنطن قدرتها على التعامل مع المشهد، ولا علاقة لذلك بديمقراطية «حرية أو حقوق إنسان»، ما كان يهم واشنطن وجرى تكليف السيدة باترسون به هو دعم صيغة تحالف بين الثلاثي (القبيلة- العسكر- رجال الدين) على نحو يمكنهم من السيطرة على الأوضاع في باكستان، ثم تعاون باكستاني مع الولايات المتحدة للسيطرة على الأوضاع في أفغانستان.

جاءوا بالسيدة باترسون إلى القاهرة، استعانوا بها باعتبارها خبيرة في التعامل مع القوى الإسلامية ولديها خبرات طويلة في التعامل مع رموز

الحركات الإسلامية، بهدف الوصول معهم إلى تفاهمات تحقق مصالح متبادلة، تساعدهم في عملية التمكين مقابل رعاية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

جاءت السيدة باترسون وعملت منذ اليوم الأول على توظيف العلاقات الجيدة التي تربط واشنطن بقادة القوات المسلحة المصرية، وضعت بالاتفاق مع قادة جماعة الإخوان المسلمين رؤية مشتركة لإدارة المرحلة الانتقالية، كانت من الداعمين لمطلب تيار الإسلام السياسي بإجراء الانتخابات البرلمانية أولًا، قبل الرئاسية وقبل وضع الدستور، وكتبت إلى الخارجية الأمريكية تقول إن الزمن هو زمن الإخوان ورفاقهم من تيار الإسلام السياسي، ولا جدوى ولا قيمة للرهان على تيار مدني مصري، فهو تيار ضعيف هامشي ممزق، ولا بد لواشنطن أن تطور علاقاتها مع تيار الإسلام السياسي، والمساعدة في بروز تيار معتدل يسيطر على المنطقة ويقودها في تفاهم تام مع واشنطن عبر رعاية المصالح الأمريكية في المنطقة.

عندما أجريت انتخابات الرئاسة ألقت باترسون بثقلها وراء مرشح الجماعة الدكتور محمد مرسي، ومارست ضغوطًا هائلةً على المجلس العسكري، واستخدمت أوراقًا في العاصمة الأمريكية واشنطن لإجبار المجلس على عدم التحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في الانتخابات من البطاقات المسودة من المطابع الأميرية، إلى منع قرى قبطية من التصويت، إلى الورقة الدوارة وغيرها من أساليب تزوير إرادة الناخبين. ألقت باترسون بثقلها وراء مرسي، فبنجاح الرجل تكتمل الخطة وتواصل باترسون بناء نماذج على الطريقة الباكستانية. كثيرة هي المعلومات التي بدأت تتكشف عن ضغوط مارستها إدارة أوباما، بتوصية من السفيرة

باترسون، على المجلس العسكري كي يعلن فوز مرسي، وهو ما تحقق بالفعل، فاز مرسي بالمنصب وشعرت باترسون بالانتصار، فوصفتها بدأت تنجح والطريق بات ممهدًا لإبرام الصفقة في شكلها النهائي.

قدمت باترسون كل أشكال الدعم للجماعة والدكتور مرسي، كما أكثرت من زياراتها لمقارّ حزب الحرية والعدالة ومكتب الإرشاد، وحزب النور السلفي، ولم تطأ قدما السفيرة مقر حزب مدني سوى حزب الوفد بعد تشكل جبهة الإنقاذ، وبعد أن رفضت الأحزاب المدنية الأخرى استقبال السفيرة، كانت زيارتها لحزب الوفد كمندوب لحزب الحرية والعدالة، وجهت لرئيس الحزب سؤالًا عما تريد المعارضة من الدكتور مرسي.

سألت السؤال نيابة عن الرئيس مرسي، وسعيًا لدعمه ومساعدة له في تذليل العقبات التي تواجهه، فالسيدة تريد نجاح وصفتها أو بمعنى أدق رعاية زرع نموذج باكستاني في مصر، لكن السفيرة لم تكن لديها الخبرة ولا الدراية الكاملة بطبيعة مصر والمصريين، ولا قرأت في تاريخ مصر ومكونات الشعب المصري، ثقافتها توقفت عند أن مصر بلد غالبية سكانه من المسلمين، وأنه شعب متدين ولرجال الدين نفوذ مهم، فقط دون إلمام كافٍ بتاريخ وحضارة وثقافة المصريين، ومن هنا بدأ السحر ينقلب على الساحر، فعندما جاء وزير الخارجية الأمريكي الجديد جون كيري إلى القاهرة اكتشف أن ما ترسله السفيرة من تقديرات في تقاريرها لا علاقة له بما يجري على الأرض في مصر، فالسفيرة كانت تزين لهم الوضع في مصر، وتقول لهم إن الجماعة ورفاقها يسيطرون سيطرة كاملة على الأوضاع في مصر، وإنهم الأقدر على الحكم والأكثر توافقًا مع المصالح الأمريكية. كانت السفيرة أكثرت من زياراتها للمرشد العام للجماعة،

وعددت لقاءاتها مع رجل الجماعة القوي، المهندس خيرت الشاطر. كانت تريد إنقاذ مشروعها بأي ثمن، والتأكيد على أن الجماعة ورفاقها هم الأقدر على حكم مصر، بل والمنطقة ككل، وأن مصلحة واشنطن المباشرة تتمثل في التحالف مع تيار الإسلام السياسي الذي وصفته بالمعتدل.

سببت التطورات في مصر قلقًا شديدًا للسفيرة، فقد رأت القوى المدنية تعيد تنظيم صفوفها، وجبهة الإنقاذ تحاول التماسك، والأكثر أهمية أن المعارضة الشعبية لحكم مرسي والجماعة بدأت تتصاعد نتيجة الإخفاق الشديد في المجالات كافة من اقتصادية واجتماعية وأمنية.

جاء التحول الأبرز مع ظهور حركة «تمرد» على يد مجموعة من الشباب المصري، وهي حركة استندت إلى فكرة بسيطة وهي جمع توقيعات المواطنين المصريين بسحب الثقة من محمد مرسي بسبب فشله في إدارة شؤون البلاد، والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة. استهدفت الحركة جمع خمسة عشر مليون توقيع بما يزيد بنحو مليوني صوت عما حصل عليه مرسي في انتخابات الرئاسة، وسارت الحركة في طريقها وحققت إنجازات كبيرة، والتف الشعب المصري حولها، وسارت جبهة الإنقاذ خلفها، وحدد شباب الحركة يوم الثلاثين من يونيو 2013 موعدًا لخروج المصريين إلى الشوارع في مظاهرات ومسيرات تطالب برحيل مرسي وتنهي حكم الجماعة. هنا اضطربت السفيرة ورأت مشروعها ينهار، ليس في مصر فقط بل وفي المنطقة ككل، في نفس الوقت شعرت الجماعة ورفاقها بخطر شديد بعد أن شاهدت حجم التعاطف الشعبي مع حركة تمرد، ومستوى التجاوب مع دعوة سحب الثقة من الدكتور مرسي، بادروا كالعادة بتشكيل حركة مقابلة أسموها «تجرد» لجمع توقيعات

تطالب باستكمال الرئيس لمدته الرئاسية، وعندما فشلت هذه الجهود بدأت الجماعة تصدر التهديدات لشباب تمرد، وبعد ذلك بدأت في توجيه التهديدات للمصريين، تتوعد كل من سيخرج في الثلاثين من يونيو، وبدأت الجماعة مع وسائل الإعلام التابعة لها في رسم سيناريو مخيف لما سيجري في الثلاثين من يونيو، بدأوا في الحديث عن مخطط لإشعال النيران في البلد، واستخدام السلاح، وهدم مؤسسات الدولة.

ذهبت السفيرة إلى المهندس خيرت الشاطر في اجتماع مغلق. كانت السفيرة تستهدف إنقاذ ما تبقى من مشروعها من خلال إقناع الجماعة بإرسال رسالة للإدارة الأمريكية والعواصم الغربية مؤداها أن الجماعة تحظى بدعم وتأييد كبير في الشارع المصري، وهو ما يتم من خلال حشد الأنصار بأعداد كبيرة تقول للعالم إن غالبية الشعب تؤيد حكم الجماعة، وفي نفس الوقت يكون الحشد كبيرًا على نحو يرسل رسالة خوف إلى المصريين الذين يفكرون في النزول في الثلاثين من يونيو، وقضت السفيرة ساعات في اجتماع مغلق مع رجل الجماعة القوي خيرت الشاطر، وفي اليوم التالي جاءت تظاهرة الإسلاميين لدعم مرسي.

خرجوا في مظاهرة أسموها «لا للعنف» لدعم الدكتور مرسي، في هذه المظاهرة أطلقوا التهديدات بسحق كل من سيخرج في الثلاثين من يونيو، ومنهم من كال الاتهامات لمؤسسات الدولة، وهناك من وجه الإهانات للقوات المسلحة. يومان بعد المظاهرة واستعراض القوة وصدر بيان القوات المسلحة الذي تعهد بحماية الشعب المصري والانحياز لإرادته، وأمهل الرئيس مدة أسبوع للتوصل إلى تفاهم مع القوى السياسية المعارضة قبل الثلاثين من يونيو، وبصدور هذا البيان يكون مشروع السفيرة قد وصل

إلى نهايته، وتكون التربة المصرية قد خنقت البذرة الباكستانية التي زرعتها السفيرة وتولت رعايتها، وسارت خلفها الإدارة الأمريكية.

كشفت وسائل الإعلام المصرية عن أن قدرة الجماعة على الحشد باتت ضعيفة، فقد حشدت الجماعة ما يقل عن نصف مليون من المحافظات ومن أبناء الشعب السوري اللاجئين في مصر من نار الحرب هناك. وضعوا شعارًا للمظاهرات وهو نبذ العنف، وارتكبوا في كلماتهم جرائم الكراهية والتحريض على العنف والتهديد بالسحق لكل من سيخرج يوم ثلاثين يونيو. صالوا وجالوا وأطلقوا التهديدات ووجهوا الإهانات لمؤسسات الدولة المصرية، ولرموز وقامات مصرية ظلت في كل وقت محل احترام المصريين وتقديرهم إلا في زمن الإخوان. تطاولوا على القوات المسلحة المصرية وعلى تاريخ العسكرية المصرية، رأوه كله هزائم ونكسات وضياعًا، وتطاولوا على مقام الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر، وتجاوزوا بحق قداسة البابا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية وبطريرك الكنيسة الأرثوذكسية. أرادوا توصيل رسالة خوف وفزع للمصريين، فانقلب السحر على الساحر، وسخر الشعب المصري منهم ومما قالوا، وبعث رسالة مقابلة «سوف ننزل في الثلاثين من يونيو بالملايين لإسقاط حكم المرشد والجماعة»، حاولت الجماعة إثارة الفوضى في بعض المناطق، وإثارة الفتنة في مناطق أخرى للتغطية على الثلاثين من يونيو، ودبرت الجماعة اعتداء على شباب تمرد بمدينة المحلة بالقرب من مقر لحزب النور، وتم حرق المقر بالكامل في محاولة لاتهام التيار الشعبي، وهو ما لم تنجرَّ إليه قيادات حزب النور التي حرصت على تجنب اتهام التيار الشعبي أو أي جهة مدنية بالمسؤولية عن حرق المقر. تحركوا باتجاه ملف آخر

وهو الملف الطائفي، فكانت جريمة قتل وسحل أربعة مواطنين مصريين يدينون بالمذهب الشيعي دون ذنب أو جريمة، وكانت مشاهد السحل رسالة للمصريين بأن الجماعة سوف تكرر المشهد مع كل المعارضين لها، وطوال الوقت كانت الجماعة تثير الفتن الطائفية، وتحرض على المسيحيين وتدفع بقطاعات من المجرمين والخارجين على القانون لاستباحة ممتلكاتهم ونهبها، والاعتداء عليهم وعلى الكنائس.

ودعمًا للجماعة حاولت السفيرة تفريغ مظاهرات الثلاثين من يونيو من محتواها، قالت إن مرسي ليس مبارك، فالأول منتخب، والخروج عليه لن يخدم عملية التحول الديمقراطي في مصر، وأعلنت معارضتها لعودة الجيش للعب أي دور سياسي، هكذا تصرفت السفيرة الأمريكية في القاهرة آن باترسون، وهكذا قالت وصرحت، تحدثت باعتبارها «المندوب السامي الجديد» في مصر، هي التي تحدد للمؤسسات المصرية دورها، وهي التي تحدد للشعب مصلحته وتقول له ما يفعل وما لا يفعل. هذه السيدة تجاوزت دورها كسفيرة لدولة أجنبية، وسمح لها الإخوان بدور يفوق دورها كسفيرة أجنبية حتى لو كانت لدولة عظمى أو صديقة أو حليفة، فمصر دولة إقليمية رئيسية ذات ثقل. صحيح أنها هانت على نفسها فهانت على الآخرين في زمن الإخوان، إلا أننا كنا نؤمن أن مصر سوف تتخلص من كبوتها قريبًا بإسقاط حكم المرشد واستعادة مصر للمصريين، وعندها لا مكان للسيدة باترسون في مصر ولا بين المصريين، فإن رحل حكم المرشد فلا بد أن ترحل معه باترسون.

متى تثور الشعوب؟

تعرض الشعب المصري في آخر عشر سنوات من حكم مبارك لضغوط هائلة ولم يتحرك بشكل جماعي للاحتجاج، ناهيك عن الثورة، تعرَّض لظلم بيّن من رجال مبارك على المستويات كافة، وتعرضت الطبقة الوسطى والشرائح الدنيا في المجتمع المصري لسياسات الإقصاء والتهميش، وكان التدهور المتواصل هو حال هذه الفئات التي ظلت تنتقل من مرتبة دنيا إلى مرتبة أدنى، والنظام مهموم بتسمين قططه المحيطة بالوريث، ولم يتوقف ظلم النظام وتحديدًا مع بروز وتقدم مشروع التوريث عند حدود، فالأغنياء يزدادون غنًى والفقراء يزدادون فقرًا، لدرجة أن وزير المالية يوسف بطرس عندما قرر فرض ضريبة على العقارات لم يستثنِ الشقق والعقارات التي يستخدمها أصحابها، وعندما تعالت أصوات بعض مالكي الشقق والعقارات في مناطق مميزة لا تسعفهم قدراتهم المالية على دفع الضريبة لسكن ورثوه، لم يجد حرجًا في أن يطالبهم ببيعه والبحث عن سكن أقل حتى لا يدفعوا عليه ضريبة عقارية، طلب من مواطنين مصريين أن يبيعوا شققهم وعقاراتهم التي عاشوا فيها عشرات السنين وورثوها عن آبائهم حتى يدفعوا ضريبة عقارية في وقت كان كبار رجال الأعمال

يربحون فيه مئات الملايين بل والمليارات عبر شراء أراضٍ ومشروعات وشركات عامة وتشغيلها أو بيعها بعد إعادة تأهيلها، ازداد ظلم نظام مبارك وتضخمت ثروات رجال الوريث، وعانى بسطاء المصريين من ظلم بيّن، وبات بعضهم عاجزًا عن توفير مستلزمات علاج الأبناء في وقت سطا فيه رجال الأعمال على مخصصات العلاج على نفقة الدولة، بل إن مواطنين مصريين أقدموا على الانتحار هربًا من العجز عن الإنفاق على الأسرة والأبناء، كل ذلك ورجال أعمال النظام يراكمون الملايين والمليارات، وهناك من كان لديه أكثر من طائرة خاصة.

لم يجد النظام غير عصا الأمن لحفظ النظام وتمرير مشروع التوريث، وتمددت قدرات الأمن واتسعت، وباتت الشرطة جاهزة للتصدي للقوات المسلحة إذا فكرت الأخيرة في التحرك لمنع تنفيذ خطة التوريث، وكان الوريث سخيًّا مع وزير الداخلية حبيب العادلي فوفر له كل ما يحتاج من أموال لشراء قنابل الغاز، وأحدث منتجات مصانع أدوات القمع والقهر. حوَّل وزارة الداخلية إلى ترسانة سلاح، وحرص على أن يكون عدد قوات الأمن التي تتصدى لأي مظاهرة ضد النظام أو مشروع التوريث أضعاف عدد المتظاهرين حتى تصل لهم رسالة الإحباط.

حانت اللحظة وقرر شباب مصري «التنكيد» على الشرطة في يوم عيدها الوطني الذي يصادف الخامس والعشرين من يناير، وهي كانت مناسبة عزيزة على المصريين عندما تصدى رجال الشرطة في مدينة الإسماعيلية لقوات الاحتلال البريطاني واستشهد عدد منهم، فاتُّخذ اليوم عيدًا للشرطة. قرر شباب مصري التعبير عن رفضه لسياسات جهاز الشرطة وعمليات التعذيب والسحل، والظلم الذي تجسد في قتل الشاب خالد

سعيد، أيقونة الثورة المصرية. لم تكن القضية قتل خالد سعيد بطريقة بشعة، ولكن المشكلة الأكبر كانت في غطرسة وغرور النظام، في فبركة تقرير للشرطة وتواطؤ مصلحة الطب الشرعي على النحو الذي جعلهم يخرجون مسرحية أن الشاب خالد مات مختنقًا بعد أن ابتلع لفافة بانجو، جرى ذلك بينما كانت آثار التعذيب والضرب المبرح بادية على جسد خالد سعيد. امتلأت الصدور غضبًا على نظام يقتل شبابًا مصريًّا في عمر الزهور، وتصاعد الغضب بفعل تواطؤ مؤسسات وأجهزة الدولة المصرية التي حولت شابًّا مات تحت التعذيب وهو في عمر الزهور إلى مدمن اختنق من ابتلاع لفافة بانجو. حانت اللحظة وخرج الشباب للاحتجاج على ظلم الأمن، فكان الرد العنيف وتبلد رأس النظام، فاتسعت كرة اللهب حتى تهاوت الشرطة في الثامن والعشرين من يناير، وعبثًا حاول الرئيس العجوز إنقاذ الموقف ولكن بعد فوات الأوان، ولم يكن أمامه إلا الرحيل ثم السجن ومعه الوريث، في نهاية مأساوية لعسكري مصري نال نياشين عدة، استهان بقوة الشعب وصبره فكانت الثورة التي زجت به إلى السجن.

السؤال هنا: هل يختلف أداء نظام مرسي عن سابقه؟ هل يعالج نظام مرسي قضية محمد الجندي على نحو يختلف عن تعامل نظام مبارك مع قضية خالد سعيد؟ هل يختلف بطء مرسي وتبلده عن مبارك؟

يرد الإخوان: مرسي رئيس منتخب ولا يجوز الخروج عليه!! ويقول لنا جون لوك الفيلسوف الإنجليزي أحد آباء نظرية العقد الاجتماعي: «إن الحكم أمانة شعب عند الحاكم، ويمكنه استردادها في أي وقت عند إساءة التصرف»، ويضيف: «الحاكم يتعهد بالحفاظ على حقوق الشعب في الحرية والحياة والتملك، فإذا لم يلتزم الحاكم بأحكام الوديعة، وإذا ما

سلب المحكومين حقوقهم، من حق المحكوم أن يثور ضد السلطة دفاعًا عن النظام العام، وليس بغرض تحقيق الرغبات الفردية، ومن ثم فالثورة هدفها تحقيق النظام والأمن وليس العصيان، هدفها تحفيز السلطة على مراجعة أخطائها والتفكير فيها لإصلاحها حتى لا تقع الثورة، فالثورات تقع نتيجة ظلم النظام ورغبة الشعوب في تصحيح الموقف». أما الأب الروحي لنظرية العقد الاجتماعي الفرنسي جان جاك روسو فيقول: «الشعوب تملك السلطة والسيادة ولها الكلمة الفصل، والمناصب العامة تعيّن من قبل سلطة الشعب التي تمنح وتحاسب في نفس الوقت»، باختصار تثور الشعوب على الحاكم الذي يصم أذنيه ويغلق عينيه ويصمت كالقرود الصينية الثلاثة، أو الحاكم ذي الجلد «التخين»، تثور عليه استردادًا لوديعتها، فمن لا يكون عليه أمينًا في حفظ الوديعة وصيانتها تنتزع منه وتمنح لغيره.

القوات المسلحة وأمن مصر القومي

مصر دولة إقليمية رئيسية، كانت في يوم ما قوة عظمى وإمبراطورية كبرى، تمددت جغرافيًّا وتوسعت وانتشر نفوذها في مناطق مختلفة في الشمال والجنوب، وصل نفوذها إلى بلاد الشام وقامت بتعيين حكام موالين لها هناك. توسعت جنوبًا وتمدد نفوذها في قلب القارة السمراء، فرضت مصر هيبتها وباتت قوة رئيسية، فعلت ذلك بعد أن قامت بعملية تنمية حقيقية وتطوير لقدراتها، ومن ثم توافر لديها الفائض الذي مكنها من بناء جيش جرار كان أداة التوسع وفرض الهيبة، وفي لحظات الضعف والهوان كان بناء جيش قوي هو مدخل إنهاء مرحلة الذل والهوان، فعل ذلك مينا عندما وحد القطرين، وفعله أحمس عندما طرد الهكسوس، وبات واضحًا أن حال جيش مصر من حالها، فإذا قويت وتماسكت بات لديها جيش قوي وقوة ضاربة تردع أي طامع وتفرض الهيبة والنفوذ، وعلى مدار التاريخ المصري كان الجيش هو المدرسة التي تمتلك الرؤية لدور مصر الإقليمي، وكان أي حاكم مصري ذي عقل راجح ولديه رؤية لمصر، المكانة والدور، كان يبدأ بإعادة بناء الجيش المصري، وفي تاريخنا الحديث ما يؤكد ذلك حتى لا يبدو الأمر وكأننا نتحدث عن زمن ولى وانتهى

وهو «زمن الفراعنة»، ففي زمن الأحفاد حدث ذلك أيضًا، عندما جاء محمد علي واليًا على مصر، وهو أجنبي، وضع نصب عينيه بناء جيش وطني قوي يمكنه من تحقيق طموحاته، حقق ذلك بالفعل وتمددت مصر في عهده وتوسعت كثيرًا، حتى جرى تحميل جيشها بمهام تفوق طاقته عندما تم الزج به في مهام بعيدة عن مجال نفوذ مصر الإقليمي وصلت إلى جنوب أوروبا إلى اليونان، هنا دخلت مصر في مجال نفوذ القوى الأوروبية الكبرى التي دخلت قواتها البحرية في معركة مباشرة مع البحرية المصرية، جرى بعد ذلك تقزيم دور مصر لما مثلته من خطر على نفوذ القوى الأوروبية الكبرى، وكان ذلك مقدمة لاحتلال مصر على يد الإنجليز عام 1882، المشكلة هنا هي أن الحاكم لم يقدر جيدًا مناطق النفوذ ودوائر الحركة، فالتحرك في حدود هذه المناطق وتلك الدوائر يسمح لمصر بلعب دور فاعل، والخروج خارجها يصطدم بمصالح قوى أخرى متنافسة ومتصارعة على اقتسام النفوذ، وظهور اللاعب المصري فيها يؤدي إلى اتفاق هذه القوى -على ما بينها من تنافس وصراع- على صد تمدد اللاعب الجديد ودفعه خارج مناطق نفوذ هذه القوى، وهو ما حدث مع مصر في أواخر عهد محمد علي وتحديدًا بعد معركة «نوارين البحرية» عام 1827، والتي تم فيها تدمير الأسطول المصري على يد أساطيل القوى الأوروبية (البريطانية، والفرنسية، والروسية)، وفرض قيود شديدة على مصر أعادتها إلى الانطواء داخل حدودها إلى أن جرى احتلالها لاحقًا على يد البريطانيين.

تكرر المشهد مرة ثانية مع جمال عبد الناصر الذي وضع من بين أهداف حركة الجيش بناء جيش وطني قوي، ومرة ثانية تمدد نفوذ مصر الإقليمي

واصطدم بمصالح الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، فكان العدوان الثلاثي عام 1956 بعيدًا عن واشنطن، وكان عدوان يونيو 1967 برضاء واشنطن، وجرى احتلال شبه جزيرة سيناء إلى أن شن الجيش حرب أكتوبر 1973 وكانت مقدمة استعادة الأراضي المصرية المحتلة، بعدها تراجعت مصر وانطوت على ذاتها، ولم يظهر زعيم يقودها مستفيدًا من خبرة التاريخ ومتجنبًا الاصطدام بالقوى الكبرى، وخلال هذه الفترة ظلت القوات المسلحة المصرية بمثابة مدرسة الوطنية ونواة الدولة الصلبة، تضعف مؤسسات الدولة ويتراجع دورها وتظل القوات المسلحة المصرية المؤسسة المتماسكة التي تحافظ على الحد الأدنى من دورها، وهو الحفاظ على تماسك الدولة المصرية، وهو ما يفهم من تصريحات الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع عندما قال في مايو: «إن استمرار الخلاف والصراع بين القوى السياسية يؤدي إلى انهيار الدولة، والجيش لن يسمح بانهيار الدولة»، فهذه الكلمات رسالة للقوى والأحزاب السياسية المصرية أن اتفقوا فيما بينكم؛ لأن استمرار الصراع بينكم يمكن أن يقود إلى انهيار الدولة المصرية، وهو الأمر الذي لن يسمح به الجيش، الرسالة واضحة لكل من له عقل، والفرصة سانحة لوقف عملية السطو على مصر، وإلا فسوف يتدخل الجيش حفاظًا على الدولة المصرية.

تحمل القوات المسلحة المصرية رؤية واضحة للأمن القومي المصري، رؤية تنطلق من إدراك كامل لمكانة مصر ودورها الإقليمي، رؤية مصرية خالصة أضيف لها بُعد عربي بعد ثورة 1952، هذا البعد حمل القوات المسلحة المصرية أعباء كثيرة لاحقًا، حيث تحمل العبء الأكبر في الدفاع عن القضايا العربية وفي القلب منها القضية الفلسطينية،

والحقيقة هنا أن القوات المسلحة المصرية عندما حملت مهمة الدفاع عن الحقوق الفلسطينية إنما كانت تحمل مهمة الدفاع عن أمن مصر القومي بمفهومه الشامل، كما مارسه الحكام الأقوياء من الفراعنة عندما كانوا يقومون برحلتي الصيف والشتاء لضرب القوى التي تبزغ في المنطقة الشمالية الشرقية وتحديدًا بلاد الشام، هذا المفهوم كان يرى في وجود قوة كبيرة على حدودنا الشمالية الشرقية ما يمثل خطرًا شديدًا على أمن مصر القومي، وتزداد الخطورة كلما كانت هذه القوة غريبة أو في حالة عداء مع مصر، من هنا نفهم رؤية قواتنا المسلحة لطبيعة الصراع مع إسرائيل على نحو يتجاوز القضية الفلسطينية، ففي كل الأحوال فإن وجود قوة ضخمة نووية على حدودنا الشمالية الشرقية يمثل خطرًا على الأمن القومي، باعتبارها مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي المصري، وهي رؤية كما سبق القول موروثة من زمن الفراعنة.

ترى القوات المسلحة أن مهمتها المقدسة هي الدفاع عن الأرض والسيادة المصرية على حدود البلاد، وهي رؤية واضحة لا لبس فيها، وتؤمن تمامًا بأنه لا يوجد ما يفوق أمن مصر القومي، وتؤمن أيضًا بقدرتها على القيام بمهامها لأن الدولة المصرية توفر لها كل احتياجاتها التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه؛ لذلك كانت صدمة القوات المسلحة المصرية كبيرة من تصريحات الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد، والتي أطلقها في القاهرة وقال فيها إن إيران مستعدة للدفاع عن مصر والسعودية، فمثل هذا التصريح يمثل إهانة كبيرة للعسكرية المصرية العريقة، والأكثر إيلامًا كان غياب الرد من جانب مؤسسة الرئاسة على مثل هذه التصريحات المهينة للعسكرية المصرية، كانت القوات المسلحة

تتوقع أن تبادر مؤسسة الرئاسة أو المتحدث باسمها إلى الرد الفوري على تصريحات الرئيس الإيراني بالقول إن مصر ليست في حاجة إلى من يدافع عنها؛ لأن لديها قوات مسلحة قوية قادرة على الدفاع عن حدودها، وردع كل من تسول له نفسه الاعتداء على مصر.

للأسف لم ترد مؤسسة الرئاسة لأنه لا خبرة لديها في تفاعلات الدول، ولا إدراك لمغزى مثل هذه التصريحات، فالرئيس يركز على كل ما يخص الجوانب العقدية الدينية والطائفية، أما الجوانب السياسية والاستراتيجية فلا مكان لها في فكر مؤسسة الرئاسة، ولا متخصص حقيقي في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية والاستراتيجية من بين أعضاء الفريق الرئاسي الذي جرى اختياره وفق نظام المحاصصة، لا ببناء فريق رئاسي متكامل يليق بأن يمثل مصر.

ونظرًا لعدم رد الرئاسة ولا المتحدث باسمها على هذه التصريحات اضطرت القوات المسلحة إلى الرد لاحقًا بالتأكيد على ما هو بديهي، وهو أن القوات المسلحة المصرية قادرة على الدفاع عن مصر، ولا تحتاج مساعدة من أحد للقيام بمهامها.

المؤكد أن ما قاله الرئيس الإيراني وصمت مؤسسة الرئاسة، ثم تعليق القوات المسلحة على هذه التصريحات إنما يؤكد بوضوح أن القوات المسلحة المصرية هي مستودع الوطنية، وهي التي تملك الرؤية الواضحة للأمن القومي المصري بمفهومه الشامل، وهي رؤية تظل قائمة مهما تعرضت لانتكاسات، أو جلس على الكرسي من لا يدرك قيمة مصر ووزنها ويراها مجرد «مصر» من أمصار عدة، لا تتمتع أراضيها بأية خصوصية، فهي

جزء من مشروع أممي على النحو الذي عبر عنه المرشد السابق للجماعة عندما أهان مصر، ولم يمانع في أن يتولى ماليزيّ حكم مصر، وهي رؤية بالقطع تتصادم مع كل ما له علاقة بالأمن القومي المصري.

حملة «تمرد»

نجحت حملة «تمرد» التي أطلقها مجموعة من الشباب المصري في جمع أكثر من مليوني توقيع من مواطنين مصريين في أول عشرة أيام من شهر مايو، وواصل الشباب المصري انتشاره في مختلف محافظات مصر، مدنها وقراها، نجوعها وكفورها. تسعى الحملة إلى جمع 15 مليون توقيع لسحب الثقة من رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي، أي بزيادة مليوني صوت عما حصل عليه الدكتور مرسي في الانتخابات الرئاسية، وتستمر الحملة لمدة شهرين حتى الثلاثين من يونيو ليلة الذكرى السنوية الأولى لتولي مرسي رئاسة مصر، وحسب خطة شباب الحملة فإنهم سوف يدعون المصريين إلى الخروج في تظاهرات مليونية متواصلة ترفع مطلبًا واحدًا هو إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

فكرة الحملة جديدة ولم تصدر عن حزب سياسي ولا جبهة معارضة، بل صدرت عن مجموعة من الشباب المصري الذين سبق لهم أن قدموا أفكارًا جديدة، ومع انطلاق الحملة أعلنت جهات جديدة وكيانات كبيرة في مصر الانضمام للحملة، فجبهة الإنقاذ أعلنت ذلك وحركة 6 أبريل أيضًا، كما أعلنت شخصيات عامة دعمها لشباب الحملة.

في تقديري أن فكرة الحملة تمثل إبداعًا من شباب مصري قرر التحرك بعيدًا عن الأحزاب السياسية، حساباتها وصراعاتها، قرر تقديم فكرة جديدة وهي جمع توقيعات عدد من المصريين لسحب الثقة من رئيس الجمهورية، يفوق العدد الذي صوّت له في الانتخابات الرئاسية، ثم يطالب بعد ذلك بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، حجته هنا أنه إذا كان الرئيس مرسي قد حصل على ثلاثة عشر مليون صوت، فلدينا خمسة عشر مليونًا لا يريدونه، ومن ثم تكون حجية سياسية وأخلاقية للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. هي ليست بفكرة انقلابية، ولا تدعو إلى إقالة الرئيس، بل تدعوه إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، من حقه أن يرشح نفسه فيها ويخوض الانتخابات مجددًا، وهي فكرة ليست ببدعة، فقد سبق وجرت في فنزويلا بعد انتخاب الراحل هوجو تشافيز، فقد ازدادت المعارضة ضده وخرجت المظاهرات العارمة تطالبه بالرحيل وجرى تعطيل عمل مؤسسات الدولة، هنا قرر تشافيز إجراء استفتاء على استمراره في السلطة، وجاءت نتيجة الاستفتاء لصالحه بنسبة نحو 55%، بعدها هدأت الأوضاع واستقرت وتراجعت الاحتجاجات ضده بعد أن حصل على دعم أغلبية المواطنين في فنزويلا.

إذًا الفكرة ليست بدعة، وإنما سبق اللجوء إليها في ظروف مشابهة، وبالتالي ما تطرحه حملة «تمرد» يمثل اجتهادًا من شباب مصري لحل الصراع الحاد الذي يمسك بتلابيب الدولة المصرية، فالجماعة ومندوبها في قصر الرئاسة يواصلون العمل للسيطرة على مفاصل الدولة، وهدم مؤسساتها والاستعانة بالأهل والعشيرة في كل مكان، وغالبية الشعب المصري تبحث عن مخرج للحفاظ على طابع الدولة المصرية، تطلع

البعض إلى جبهة الإنقاذ فوجد خلافات شخصية وتنافسات، وجد ردود فعل ولم يجد مبادرة على مستوى الحدث، هناك من راهن على الجيش وتوقع أن ينزل الجيش إلى الشارع ليطيح برئيس الجمهورية ويعيد المرحلة الانتقالية من جديد، وهو تطلع نبع من بساطة في التفكير والاستسهال أيضًا، وقد أعاد حديث وزير الدفاع عن مخاطرة عودة الجيش إلى الحياة السياسية الكرة لأصحابها.

أما شباب حملة «تمرد» فلم يعتمدوا على سيناريو جبهة الإنقاذ، كما لم يستكينوا إلى خيار الجيش، فكروا وأبدعوا وأنتجوا فكرة حملة تمرد، هم مجموعة من شباب مصر تتوافر لديهم الإرادة والعزيمة والأمل في التغيير، لا توجد لديهم إمكانيات مالية ولا يحصلون على تمويل من أي جهة محلية أو أجنبية، سعداء بالتجاوب الشعبي معهم، سعداء بتجاوب بسطاء المصريين معهم، يرون بسعادة كيف أن مواطنين بسطاء يقومون بنسخ أوراق التوقيع، يوقعون على واحدة ويقدمون ما تبقى مساهمة منهم في دعم جهود الحملة.

في تقديري أن حملة «تمرد» فكرة شبابية مصرية؛ ردًا على فشل الرئاسة وبطء المعارضة، وتمنيت أن تلقى تجاوبًا من المصريين للوصول إلى الرقم المستهدف، وهو خمسة عشر مليون توقيع، والنزول إلى الشوارع في الثلاثين من يونيو للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وألا يعودوا إلى منازلهم إلا بعد تلبية هذا المطلب.

يوم استرداد الثورة

يوم الأحد الثلاثين من يونيو 2013 سيسجل في تاريخ مصر على أنه يوم فارق في مسيرة مصر وشعبها نحو الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، سيسجل الثلاثون من يونيو على أنه اليوم الذي حددته حركة شبابية للخروج الكبير من أجل استرداد الثورة المصرية، اليوم الذي سبقه شهران من العمل المتواصل في الشارع لجمع توقيعات سحب الثقة من رئيس الجمهورية، جمع توقيعات تفوق الأصوات التي حصل بها مرسي على منصب الرئيس. الهدف الذي حددته حركة «تمرد» هو جمع توقيعات خمسة عشر مليون مواطن تفوق الأصوات التي حصل عليها مرسي بمليوني صوت، نجحت الحركة في تجاوز العدد المستهدف بكثير، وتحولت الحركة الشبابية إلى حركة «تمرد». إنها أول حركة مدنية تحرك الشارع المصري بمختلف أطيافه وألوانه، نجحت في تحريك المواطن العادي الذي يوصف بأنه من حزب «الكنبة»، المواطن المصري العادي الذي يشكو من تدهور أوضاعه المعيشية وتردي الأوضاع الأمنية، طلبت منهم جميعًا طلبًا بسيطًا هو التوقيع على ورقة سحب الثقة من الدكتور مرسي، والتظاهر في الثلاثين من يونيو للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة.

هدف التحرك ليس الانقلاب على الشرعية بل العودة إليها، العودة لصاحب الاختصاص الأصيل وهو المصري؛ لترتيب مرحلة انتقالية جديدة بعد أن عانى الشعب المصري كله على مدار عامين ونصف العام من التردي الشامل في المجالات كافة. كان بمقدور الدكتور محمد مرسي أن يتفاعل إيجابيًّا مع حركة الشارع المصري عبر الاستماع إلى صوت الشعب، والتوقف أمام توقيع أكثر من خمسة عشر مليون مواطن مصري على أوراق تطالب بسحب الثقة منه، لكنه بدلًا من ذلك اعتمد طريقة الحشد المقابل للأنصار، سلك طريق الحشد في مواجهة الحشد.

كانت الفرصة سانحة في خطابه الذي ألقاه مساء الأربعاء 26 يونيو 2013 كي يتجاوب مع المطالب الشعبية ويقدم حلولًا وسطًا للقضايا الخلافية مثل الحكومة، والدستور، والنائب العام، أو يقبل بفكرة انتخابات رئاسية مبكرة. رفض الدكتور مرسي التجاوب مع كل هذه المطالب، وقام بالتصعيد مع المعارضة والشارع الغاضب، فضل أن يستمع إلى أصوات الحشود الداعمة دون أن يتوقف أمام حالة الانقسام الشديد التي تسود البلاد، شدد على أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد الأعلى للشرطة وهو كذلك بالفعل، لكن تذكير المعارضة بذلك كان هدفه التخويف والتلويح أيضًا بورقة تقديم رموز المعارضة إلى المحاكمات العسكرية من ناحية، والتشديد على أن الجيش والشرطة وراء الرئيس.

أوصل الدكتور مرسي بعناده الشديد ورفضه تقديم حلول وسط، البلاد إلى حافة المواجهة الشاملة، لكن ما يلفت الانتباه هنا هو أن الجيش المصري نأى بنفسه عن الصراع وشدد على أنه جيش الشعب وسوف يدعم الإرادة الشعبية، ومن ثم وضع ملصقات على المركبات العسكرية

تقول: «قوات حماية الشعب» في إشارة إلى وقوف الجيش إلى جانب الإرادة الشعبية. سارت الشرطة على نفس المنوال، وأكدت أنها بعيدة عن التجاذبات السياسية، وأنها سوف تقوم بحماية المتظاهرين وتأمين الممتلكات العامة والخاصة. وضعت على مركباتها ملصقات تحمل نفس معاني ملصقات مركبات الجيش، فقد وضعت الشرطة على مركباتها ملصقات تقول: «تأمينكم هدفنا، سلامتكم غايتنا» في إشارة واضحة إلى أن جهاز الشرطة لن يعمل كجهاز لحماية النظام أو فصيل سياسي ما، بل سيعمل كجهاز لحماية الشعب، وهو قرار حكيم يعني أن الجهاز تعافى من العمل في خدمة أمن النظام، وسوف يعمل في خدمة مصر والشعب المصري.

يوم الأحد الموافق الثلاثين من يونيو 2013 هو يوم سيسجل في تاريخ مصر على أنه اليوم الذي خرج فيه غالبية الشعب المصري لاسترداد ثورته واستكمالها؛ لتحقيق الأهداف التي خرج من أجلها المصريون في الخامس والعشرين من يناير، خرجوا على نظام ظالم، مستبد، أسقطوا رموزه واحتفلوا بذلك مبكرًا، وبينما كانوا يحتفلون بسقوط رأس النظام، هناك من سطا على ثمار ثورتهم وبدأت عملية إعادة إنتاج النظام القديم، صبر المصريون وأعطوا الجماعة أكثر من فرصة للتوافق، لكن الجماعة أضاعت كل الفرص، وواصلت عملية التمكين والعصف بآمال المصريين وطموحاتهم، فكان الخروج لاسترداد الثورة، يوم الأحد، الثلاثين من يونيو 2013.

الشعب يسترد ثورته

لم يحتمل الشعب المصري الانتظار حتى يوم الثلاثين من يونيو كي يسترد ثورته، فبدأ يتدفق إلى الميادين اعتبارًا من الجمعة الثامن والعشرين من يونيو، انتظر فقط خطاب الرئيس في السادس والعشرين من يونيو، عله يشعر بنبض الشعب فيقدم مبادرة حقيقية للمصالحة الوطنية تنهي حالة الصراع والانقسام، صال الرئيس وجال وسط حشد من الأهل والعشيرة، أساء لخصومه السياسيين وشوه مؤسسات الدولة. كذب عندما اتهم الفريق شفيق بالاختلاس في واقعة شراء مصر للطيران لعدد 12 طائرة من شركة بوينج عام 2005، فقد ردت شركة بوينج قبل أن يرد شفيق وكذبت الرئيس في بيان رسمي لا أعتقد أنه مسبوق، أيضًا صال الرئيس وجال وسب وقذف عددًا من الشخصيات العامة، باختصار أضاع مرسي آخر فرصة للتوافق، وجه الأهل والعشيرة للخروج والاعتصام، نسق مع عدد من الدعاة المحسوبين على التيار كي يكفروا كل من سيخرج مطالبًا برحيل مرسي، كما استعرضوا قدراتهم على الاشتباك والالتحام والقتال في رسالة إرهاب واضحة للمصريين.

أمام هذه المشاهد لم يطق الشعب المصري الانتظار حتى الثلاثين من يونيو، قرروا الخروج مبكرًا، نزلوا الميادين للتسخين قبل الموعد المحدد بيومين، وبدا واضحًا من مشاهد الميادين لا في القاهرة فقط، بل في المحافظات أيضًا أن يوم الثلاثين من يونيو سيكون يوم استرداد الثورة، فقد خرجت مظاهرات ومسيرات في محافظات الصعيد، مراكزها وقراها، مسيرات تجوب الشوارع مطالبة برحيل مرسي، الصعيد يهتف مطالبًا برحيل مرسي، وقد كان حتى أيام مضت المصدر الرئيسي لحشود الجماعة التي كانت تستعرض بها العضلات، وترسل رسائل التهديد والوعيد للمخالفين في الرأي. تحرك صعيد مصر بعد أن اكتشف - متأخرا - زيف خطاب الجماعة وكذب قادتها، بعد أن خاب أمله في تحسن الأحوال، بعد أن سمع الكلام وصوت بنعم وسار على الدرب الذي طلبوا منه السير عليه حتى تتحسن أحواله، لم يتحقق أي شيء من الوعود، فقد انهمكت الجماعة في معركة التمكين مبكرًا وتركت الشعب يعاني فزادت معاناة فقراء مصر. انهمكت الجماعة ورجالها في السيطرة على مقدرات الدولة المصرية، سيطروا على مواقع السلطة والنفوذ، خلطوا السياسة بالدين بالتجارة، فتقدم رجال أعمالهم ليحلوا محل رجال الحزب الوطني، مع تدني في الكفاءة ونهم وشره غير مسبوق، في سنة مرسي الأولى ازداد الأثرياء ثراءً، والفقراء فقرًا.

بعث الشعب المصري أكثر من رسالة للجماعة بأنه أعطى الجماعة أكثرية البرلمان، ومنح مرشحها منصب الرئيس، ورغم ذلك لم تلتفت الجماعة للفئات الضعيفة في المجتمع المصري، لم يكن المواطن المصري البسيط يصدق أن الجماعة مشغولة بمعركة التمكين، وأن همها

الرئيسي هو الجماعة لا مصر، الإخوان لا المصريون، قدموا قوت البسطاء المدعوم للأهل والعشيرة في الداخل ثم في الخارج (غزة).

كشفت سنة حكم مرسي أن مصر لا تمثل أكثر من ولاية ضمن ولايات مشروعهم الأممي، لا قيمة لمصر ولا قدسية لأرضها في عيونهم، فلا فرق بين أرض مصر وأي أرض أخرى تدخل ضمن مشروعهم الأممي، نشروا التفرقة والبغضاء بين المصريين، فرقوا بين المصريين على أساس الدين والطائفة، فشهدنا عمليات مخططة لهدم مؤسسة الأزهر بكل تاريخها الحضاري ودورها الوطني ووسطيتها المصرية، شهدنا عمليات الاعتداء المبرمج على الكنائس والأقباط لإعادتهم إلى حياة العزلة من جديد والتعامل معهم باعتبارهم ملة في دولة الملل الإخوانية، شهدنا عمليات التحريض في حضور الرئيس ضد المواطنين المصريين الشيعة فكان القتل والسحل لاختلاف الهوية في جريمة يندى لها جبين كل مصري حر.

باختصار أهانوا مصر والمصريين، فكان الخروج الكبير عليهم في الثلاثين من يونيو 2013، حيث قرر الشعب المصري استرداد وديعته لأن القائم عليها غير أمين، استرداد الوديعة، واسترداد الثورة وتصحيح المسار عبر وضع مصر على الطريق الصحيح من جديد، وكلنا أمل أن مصر والمصريين سوف يذهلون العالم مجددًا، ولكن هذه المرة بجدية، وعلى نحو متواصل ومستمر بإذن اللّـه، يا رب وفق مصر والمصريين في خروجهم السلمي لاسترداد الثورة، الوديعة، فقد قلت لنا إن من لا يكون أمينًا على وديعته تسترد منه.

أكذوبة الانقلاب العسكري

تروج وسائل الإعلام الأمريكية وصدى صوتها في بعض الدول الأوروبية لأكذوبة أن الجيش المصري قام بانقلاب عسكري على الرئيس المدني المنتخب، محمد مرسي. يروجون حاليًا لهذه الأكذوبة لأنهم لم يستوعبوا بعد أن رجلهم والجماعة المتحالفة معهم قد تم خلعهما من السلطة بإرادة شعبية كاملة، بنت واشنطن سياستها في المنطقة على تحالف كامل مع الجماعة وفروعها، قدرت أنه زمن الجماعة التي سوف تستقر في السلطة لعقود، ألقت بثقلها خلف الجماعة وسحبت معها عددًا من الدول الأوروبية في مقدمتها كالعادة بريطانيا، أبرمت الجماعة مع واشنطن عهدًا يقول بتنفيذ الجماعة لكل ما تطلب واشنطن إقليميًّا ودوليًّا، مقابل أن تطلق واشنطن يد الجماعة في كل ما له علاقة بالشأن الداخلي، تتركها تتحدث عن خصوصيتها الثقافية، وتطلق يدها لتفعل كل ما تريد، فلا مجال للحديث عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

لم تعلق واشنطن بكلمة واحدة على عمليات العنف الديني والطائفي، لم تُدِن انتهاكات مندوب الجماعة في قصر الرئاسة لحقوق وحريات المصريين، لدستور لا يحقق الحد الأدنى من التوافق، لم تتحدث واشنطن

عن غارات الجماعة على السلطة القضائية، لم تعلق على عمليات القتل والسحل التي كانت تقوم بها عناصر الجماعة بحق المتظاهرين السلميين، فما يهمها هو أمن إسرائيل واستقرارها وقد لبى لها مرسي ما كانت تريد وأكثر ووافق لها على ما سبق ورفضه مبارك وهو تركيب «حساسات» على الحدود المشتركة، وضبط لهم مرسي سلوك حماس التي بدأت تقطف ثمار وجود ممثل الجماعة على رأس السلطة في مصر، سمح مرسي لحماس باستباحة الحدود المصرية والاعتداء على السيادة المصرية، لم يحرك ساكنًا لقضية الضباط الثلاثة وأمين الشرطة المختطفين في الرابع من فبراير 2013 في شمال سيناء، لم تهتز مشاعره لقتل ستة عشر جنديًّا مصريًّا في الخامس من أغسطس 2012، بل وظف الجريمة في التخلص من المشير والفريق، وعندما جرى خطف سبعة جنود في شمال سيناء في فبراير 2013 كان حريصًا على أرواح الخاطفين قبل حياة الجنود المصريين، وتعمد التعتيم على ما جرى وهرّب الخاطفين.

باختصار، عامٌ تحت حكم مرسي تدهورت الأوضاع خلاله في مصر على المستويات كافة، اقتصاد يترنح، أمن مخترق، مجتمع يتمزق، شعب يتم قمعه بكل الوسائل، باتت كروم مصر مرتعًا وملعبًا للثعالب الصغيرة (قطر وحماس) ومن خلفها ثعلب كبير (تركيا)، حدث كل ذلك والقوات المسلحة تقول ليل نهار على لسان الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، والفريق صدقي صبحي رئيس الأركان، إنها لن تتدخل في السياسة، ولكن في الوقت نفسه لن تسمح بترويع الشعب المصري. حاول الفريق أول عبد الفتاح السيسي دفع

الأطراف المختلفة إلى مائدة حوار وطني، دعا إلى ذلك في نوفمبر، وبعد أن استجابت كل القوى السياسية للدعوة، تدخل مرسي وألغى الحوار.

مرت شهور وتزايد تعقيد الأزمة وخرج شباب مصري بفكرة رائعة هي «تمرد» لسحب الثقة من الرئيس، وحققت الحركة نجاحًا باهرًا وتحولت إلى حالة شعبية وصلت إلى مختلف فئات المجتمع المصري، وجمعت على مدار شهرين فقط 22 مليون توقيع تطالبه بالرحيل.

رفض مرسي الإصغاء لصوت الشعب ودفع المجتمع المصري إلى حافة الحرب الأهلية، وتدخل الفريق أول عبد الفتاح السيسي وأمهل القوى السياسية مدة أسبوع للتوافق وإلا فإنه ومن منطلق الحرص على مصر والمصريين سوف يطرح خريطة مستقبل من جانبه، أضاع مرسي الأسبوع ورد عليه بخطاب «فودة وعاشور وفساد شركة بوينج». جاء الثلاثون من يونيو فخرج شعب مصر من كل الطوائف والفئات والطبقات إلى الشوارع مطالبًا مرسي بالرحيل والسيسي بتوفير الحماية للشعب، لم يتحرك الجيش وأعطى الرئيس مهلة جديدة، ثمان وأربعون ساعة، فكان رد مرسي هو التهديد بحرق مصر.

أكثر من 30 مليون مصري خرجوا إلى الشوارع في مختلف محافظات مصر يطالبون مرسي بالرحيل ويطالبون الجيش بتوفير الحماية للشعب، تحرك الجيش، دعا ممثلي الأحزاب السياسية للقاء، فردت الأحزاب المدنية بتكليف الدكتور البرادعي بالحضور ممثلًا لها جميعًا، وحضر حزب النور ولم يحضر الحرية والعدالة، وصاغ الفريق أول عبد الفتاح السيسي خريطة المستقبل في حضور ممثلي القوى السياسية والإمام الأكبر

شيخ الجامع الأزهر، وقداسة البابا تواضروس الثاني، وممثل شباب حركة تمرد، وعدد من الرموز الوطنية، خريطة مستقبل يتولى بموجبها رئيس المحكمة الدستورية العليا الرئاسة مؤقتًا، ويتم تشكيل حكومة تكنوقراط، وتعديل الدستور بالتوافق، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة، كل ذلك في مرحلة انتقالية جديدة دور الجيش فيها هو الراعي والضامن لا الحاكم.

خرج أكثر من 30 مليونًا من أبناء الشعب المصري في الثلاثين من يونيو يطالبون بتنحي الرئيس وصياغة مرحلة انتقالية جديدة فاستجابت لهم القوات المسلحة، وفرت لهم الحماية والأمن ورسمت خريطة انتقالية من جديد، فأي حديث عن انقلاب عسكري؟ إن مَن يتحدث عن انقلاب عسكري هم فلول الجماعة الذين اختطفوا مصر على مدار أكثر من عامين، والإدارة الأمريكية التي تواطأت مع الجماعة بصفقة تضمن من خلالها مصالحها في المنطقة على حساب مصر والمصريين.

نحن المصريين من يقدر ويحدد طبيعة ما جرى، لا نراه انقلابًا، بل عملًا وطنيًّا من الطراز الأول، وهو ما اعتدناه من قواتنا المسلحة، إن كل من يتحدث عن انقلاب عسكري سوف نعتبره عدوًّا لمصر والمصريين، يقدم على موقف عدائي من الشعب المصري. كل من يقول إن ما حدث في مصر هو انقلاب عسكري فهو عدو لمصر والمصريين.

حكم العسكر

عاد فريق من المحسوبين على التيار المدني إلى ممارسة هواية المزايدة من جديد، بدأ البعض منهم يتحدث عن رفض حكم العسكر، وهناك من سار خطوات أبعد في طريق المزايدة وتحدث عن أن الجيش المصري دبر القصة برمتها، وأنه هو من وقف وراء الإطاحة بحكم المرشد والجماعة، وقد غالى البعض منهم في المزايدة لدرجة وصف 30 يونيو بالانتفاضة، وهو وصف أحسب أنه يمثل إهانة للغالبية الساحقة من المصريين، نعلم تمامًا أن 25 يناير كانت حركة احتجاج على تعسف الشرطة واستبداد النظام، وأن الشباب المصري الذي خرج في ذلك اليوم إنما خرج للاحتجاج على الشرطة يوم عيدها القومي ولم يكن خروجه بهدف إسقاط النظام، لكن صلف النظام، وتبلد مبارك، وتشبث الوريث، حوّل حركة الاحتجاج تدريجيًا إلى ثورة، ثورة فجرها شباب مصر ثم قفز عليها الإخوان، أبرموا الصفقة مع المجلس الأعلى السابق للقوات المسلحة، وكانت صفقة بيع مصر والمصريين.

خلال فترة مرسي كان هناك على الدوام من كان مستعدًا للعمل مع

الجماعة والعيش في ظلال المرشد، كان هناك من كان مستعدًا للقبول بلعب دور «المحلل» المدني للجماعة والعيش في ظلال المرشد، كان هناك من كان على استعداد للعب دور المعارضة المستأنسة للجماعة، ولذلك دافعوا بشدة عن خوض الانتخابات تحت أي ظرف من الظروف، وبصرف النظر عن مدى توافر الضمانات من عدمها، هولاء قدروا أن الثلاثين من يونيو لن يكون أكثر من مجرد حركة احتجاج محدودة، ولن يزيد عدد من سيخرج إلى الشوارع عن بضعة آلاف، طبعا التقدير كان مخلوطًا بالتمنيات، تلك التمنيات التي وضعت غشاوة على العيون فلم تعد قادرة على رؤية حركة المجتمع.

وفي تقديري أن 30 يونيو أطاحت بأحلام قطاع من التيار المدني، بنى حساباته على أساس التمتع بمزايا لعب دور المعارضة في زمن الإخوان، مثلما تمتع البعض بمزايا لعب دور المعارضة في ظل مبارك؛ لذلك ليس مستغربًا أن يصف البعض من هؤلاء ثورة 30 يونيو بالأحداث أو الانتفاضة.

وفي سبيل تمرير رؤيتهم هذه تحدثوا عن حكم العسكر وأنهم لا يرغبون في إعادة إنتاج دولة العسكر من جديد، وهي حجة في تقديري من أجل تقزيم تأثير الثورة على هيكل النظام الذي وضع الإخوان أُسسه.

الحديث عن حكم العسكر هو حديث معجون بالانتهازية أو التهور، نعلم جميعًا الدور الذي لعبه الجيش المصري كجيش وطني في بناء مصر الحديثة على يد محمد علي باشا، وأن الجيش المصري هو جيش وطني لا يقوم على أساس ديني، أو طائفي، أو عرقي، أو جغرافي، فهو جيش

مصري أولًا وأخيرًا، وأن هذا الجيش عندما خرج في 23 يوليو 1952 وقام بانقلاب عسكري على الملك، احتضن المطالب الشعبية، فصبغ الشعب صفة الثورة على حركة الجيش.

يعلم الجميع أن الشعب المصري الذي كان يئن تحت حكم المرشد والجماعة تطلع إلى الجيش ليخلصه من هذا الحكم الفاشي، ويعلم الجميع أيضًا أن المصريين الذي خرجوا في الثلاثين من يونيو فعلوا ذلك بعد أن طمأنهم الجيش بتوفير الحماية لهم، ويعلم الجميع كذلك أنه ما لم يعلن الجيش حمايته للمتظاهرين لكان الإخوان ورفاقهم من الجماعات المتشددة قد فتكوا بالمتظاهرين من خلال الاعتداء على المسيرات، وربما تدبير تفجيرات في بعضها كي يلزم المصريون بيوتهم ولا يخرجوا على حكم المرشد والجماعة مرة ثانية.

كثر حديث الجماعة ورفاقها عن حكم العسكر، وردد الكلمات من الخلف قطاع من المحسوبين على القوى المدنية، بوعي أو بمراهقة ثورية، وتلقف الغرب الفكرة وبدأ في ترديدها، وللكلمة وقع سيئ على مسامع الرأي العام الغربي الذي يرى حكم العسكر وفق خبرته التاريخية يعني الديكتاتورية العسكرية المستبدة التي قتلت الملايين في أوروبا والعالم، ونموذجها الأحدث عسكر أمريكا اللاتينية من أمثال بينوشيه في تشيلي، وعلينا هنا أن نقول إن جيش مصر لم يكن في يوم من الأيام ضد شعبه، ولا مارس القتل في شعبه، ولم يكن من فئة عسكر أمريكا اللاتينية التي صنعتها الولايات المتحدة، فبينوشيه على سبيل المثال صناعة أمريكية، قتل الزعيم

التشيلي اليساري سيلفادور الليندي بأوامر أمريكية، وقام بتصفية آلاف النشطاء من شعبه، قتلهم بدم بارد، وضع الآلاف في ملعب لكرة القدم وقام بتصفيتهم جسديًّا دون أن تصدر كلمة إدانة من واشنطن أو عاصمة غربية، العسكر كانوا تربية الغرب والأمريكان في العالم الثالث، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ساندوهم وساعدوهم في قتل الرؤساء ورؤساء الحكومات المنتخبين لأن المصلحة الأمريكية كانت تقتضي ذلك، ولم يكن جيشنا في ذلك الوقت جزءًا من عسكر الأمريكان، بل اصطدم بالسياسة الأمريكية وهو ما يفعله اليوم دفاعًا عن مصر والمصريين.

الجيش المصري ومنذ أسسه والي مصر محمد علي باشا من بين الجيوش القليلة في العالم التي توصف بأنها جيوش وطنية، بمعنى أنها لم تستند في تأسيسها إلى عوامل انقسام أولية من دين، أو طائفة، أو عرق، أو أساس جغرافي، فهو جيش وطني يضم فئات المصريين كافة، يقوم على التجنيد الإجباري ويعتبر التهرب من أداء الخدمة العسكرية مخالفة مخلة بالشرف تحرم المتهرب من الانخراط في العمل لدى مؤسسات الدولة، بل وتقف حائلًا دون دخوله العمل السياسي عبر الترشح للمناصب التنفيذية أو خوض الانتخابات البرلمانية.

تركيبة الجيش المصري على هذا النحو هي التي حالت دون وقوع حروب أهلية في مصر، ولعل المثل الأحدث على ذلك هو ما جرى بعد الخامس والعشرين من يناير 2011، فقد انهار جهاز الشرطة وغابت معظم مؤسسات الدولة وجرى تعطيل بعضها، هنا تدخل الجيش وسيطر على

الأوضاع الأمنية في البلاد ووضع خارطة طريق لنقل البلاد إلى حكم القانون، ولكن جماعات الإسلام السياسي تلاعبت بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة وانتزعت منه السلطة انتزاعًا بعد أن هددت بإغراق البلاد في حمامات الدم، عاد الجيش إلى ثكناته دون أن يتخلى عن مراقبة الأوضاع في البلاد، ساءه كثيرًا تآمر الجماعة وتطاولها على الأمن القومي المصري، حاول لعب دور الوسيط فرفض الرئيس. تصاعد غضب الشعب وتصاعدت ثورته من جديد، وظلت المشكلة هي من يحمي الشعب من عنف الجماعة ودمويتها، فالجماعة استدعت الأهل والعشيرة من غزة (حركة حماس)، وجلبت الأنصار من الخارج (باكستان، وأفغانستان، وتركيا)، وهددت كل من سيخرج على حكم المرشد والجماعة بالقتل.

شكل شباب مصري حركة تمرد وبدأوا في جمع التوقيعات لسحب الثقة من مرسي، مرشده والجماعة، وحددوا يوم الخروج في ثورة جديدة في الثلاثين من يونيو، كان معروفًا أن العنصر الحاسم في الخروج وإسقاط المرشد وجماعته هو المواطن المصري العادي (حزب الكنبة)، الذي وقع على وثيقة تمرد، ولكنه لن يخرج للتظاهر ما لم يشعر بالأمن وتتوفر له الحماية، فالمصري يعلم جيدًا مدى عنف الجماعة ورفاقها ودرجة الاستعداد لديهم لقتل المعارضين والفتك بهم، كان واضحًا أن الثلاثين من يونيو يمكن أن يكون ثورة حقيقية تطيح بالمرشد والجماعة ويمكن أن يكون يومًا عاديًا يمر كغيره من أيام زمن حكم المرشد والجماعة، مظاهرات متوسطة تطوف الشوارع ثم تعود نهاية اليوم منهكة تعبة وتخلد

للراحة، وقد تنتهي سريعًا في حال قررت الجماعة استخدام السلاح وترويع المتظاهرين، فللجماعة تاريخ طويل في القتل والترويع، ونشر الفوضى في ربوع الوطن. كان واضحًا للجميع أن العامل الحاسم في الثلاثين من يونيو هو توفير الحماية والطمأنينة للمتظاهرين، وكان طرف واحد بمقدوره توفير ذلك، الجيش المصري، وحده الجيش الذي يملك تحديد طبيعة ما سيجري في الثلاثين من يونيو، فإذا وقف مكتوف الأيدي والتزم الحياد، قل عدد المتظاهرين وفتك بهم الإخوان وأهلهم وعشيرتهم، وإذا خرج وأعلن توفير الحماية للمتظاهرين، تحول الثلاثون من يونيو إلى ثورة، تطلعت القوى السياسية والحركات الشبابية والقطاع الأكبر من المصريين إلى وزير الدفاع وماذا سوف يقول.

خرج الرجل ليعلن في أكثر من بيان أن القوات المسلحة لن تسمح بتعرضه للاعتداء، نتيجة بيانات الطمأنة الصادرة عن القوات المسلحة المصرية خرج أكثر من ثلاثين مليون مصري في الثلاثين من يونيو 2013، مطالبين بسقوط حكم المرشد والجماعة. هدد أهل المرشد وعشيرته بتحويل البلاد إلى ساحة قتال وهددوا بإشعال حرب أهلية في البلاد، تقدم الحلفاء في الغرب لدعم المرشد والجماعة ضد الشعب والجيش، لم تتراجع القوات المسلحة أمام تهديدات الجماعة ولا ضغوط الغرب، هنا تطلعت العيون باتجاه الفريق أول عبد الفتاح السيسي ليصدر بيان عزل مرسي وإعادة صياغة المرحلة الانتقالية من جديد، وعندما شعر الرجل بوطأة الضغوط الغربية وتصاعد التهديدات الأمريكية لمنع بيان عزل مرسي

والتهديد باعتباره انقلابًا عسكريًّا لجأ السيسي إلى الشعب وطالبه بالنزول في السادس من يوليو، فتكرر مشهد خروج أكثر من ثلاثين مليون مصري ومصرية، لبوا نداء الرجل وقالوا للعالم إنها ثورة شعبية لا انقلاب عسكري.

السؤال هنا: هل بعد كل ما فعل الجيش تعود بعض الأصوات المراهقة للحديث من جديد عن «حكم العسكر»؟

لقد قرر الجيش الانحياز للشعب وخاض مواجهة شرسة مع مسلحي تيار الإسلام السياسي في شمال سيناء وعدد من المحافظات، وفر الأمن والأمان لمصر والمصريين، وخاض معركة دبلوماسية عنيفة مع حلفاء الإخوان في واشنطن وبرلين ولندن، ولو كان تخلى عن المعركة في أي لحظة لانهارت مصر، ولتحولت بلادنا إلى سوريا جديدة وربما صومال أيضًا، هل بعد كل ذلك يوجد لدينا من يتحدث عن «حكم العسكر»؟

هل أصبح المصريون شعبين؟

تعمقت حالة الانقسام في المجتمع المصري على نحو غير مسبوق، فقد انقسم المصريون إلى فريقين، فريق يتبع تيار الإسلام السياسي، وآخر مصري مستمسك بالهوية المصرية، بالدولة الوطنية الحديثة.

القضية لا تتمثل في الانقسام في ذاته، فكثيرة هي الانقسامات داخل المجتمعات من أولية (موروثة) كالدين والعرق واللغة، أو مكتسبة كالانتماء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولكن القضية تتمثل في حدة الانقسام من ناحية، والرؤية التي يحملها كل فريق تجاه الآخر، وهل تسمح حدة الانقسام والرؤية المتبادلة بتحقيق التوافق أو حتى التفاهم أم لا؟ مصر بهذا المعنى كانت ولا تزال متعددة، متنوعة وتحتوي عوامل انقسام أولية ومكتسبة، مصر بها مسلمون (سنة وشيعة)، مسيحيون (أرثوذكس، وكاثوليك، وبروتستانت)، وبها بهائيون وغيرهم، مصر بها أقباط (أي مصريون من أصول مصرية)، وبها نوبيون وبدو عرب، كما أن بلدنا كأي بلد طبيعي في العالم به انقسامات ثانوية أو مكتسبة، ومن توافق هذه الشرائح والعناصر عاشت مصر آلاف السنين وقدمت نموذجها في

العيش المشترك، طوال الوقت كانت الاختلافات موجودة والتناقضات قائمة، لكن كانت معها قدرة على إدارة هذه التناقضات وكانت هناك أيضًا رغبة مشتركة في الوصول إلى التوافق الذي يمكّن البلد من مواصلة العمل.

مع تبلور ما أطلق عليه الربيع العربي وما حملت ثورة يناير من مفاجآت تتعلق بقفز تيار الإسلام السياسي على السلطة واستغلال آليات الديمقراطية في الوصول إلى السلطة، بدأت تجربة الاستحواذ على السلطة وإقصاء التيارات الأخرى تمامًا، بدأت أكبر عملية لتغيير هوية البلد، بدأت مرحلة التمكين التي مثلت بالنسبة لتيار الإسلام السياسي بداية مشروع الخلافة عبر الانطلاق من مصر، فرأينا تحالفًا إقليميًّا دوليًّا فيه تركيا وقطر وعدد من الدول التي يتواجد فيها التنظيم الدولي للجماعة، ومعه الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية التي كانت تتطلع إلى إبرام صفقة مع ما أطلقت عليه «الإسلام السياسي المعتدل»، يحكم من خلاله دول المنطقة كما يحلو له، ويستدعي عناصره من الغرب لتعيش في ظل النموذج الإسلامي المأمول، ويوقف كل محاولات استهداف المجتمعات الغربية، وفي نفس الوقت يراعي مصالح الولايات المتحدة والدول الغربية في المنطقة ويرعاها.

عقدت الصفقة وبدأ تيار الإسلام السياسي في الاستحواذ على السلطة ونشر خطاب الانقسام وكراهية التيارات الأخرى. بدأت سياسة نشر كراهية الآخر الديني، فكان التحريض على الأقباط واستهدافهم، تلتها سياسة زرع الكراهية الطائفية فكان التحريض على الشيعة، ومن ثم كان القتل والسحل والتمثيل بالجثث، ثم جاء وقت الحديث عن الإيمان فقط

بكل من هو منتمٍ للجماعة وقريب منها، وبدأت عملية زرع الكراهية في النفوس بحيث بات أنصار الجماعة والتيارات المتحالفة معها يكرهون من قلوبهم باقي المصريين بصرف النظر عن الدين، الطائفة والمذهب، فكل من لا ينتمي للجماعة ليس محل ثقة، ولا مكانة متساوية له في دولة الإخوان، وكشف العنف الممارس من الجماعة بحق المتظاهرين المحتجين على حكم المرشد والجماعة عن حالة متقدمة من الكراهية للمصريين من غير تيار الإسلام السياسي، ومنطقي أن يحدث التبادل في المشاعر، فباتت الكراهية متبادلة بين أنصار تيار الإسلام السياسي وبين باقي فئات وشرائح المجتمع المصري، وبمرور الوقت وبعد خلع مرسي بفعل ثورة الثلاثين من يونيو تجذرت الكراهية بين أنصار تيار الإسلام السياسي وبين باقي فئات المجتمع المصري، فقد مارس أنصار التيار أشكال العنف والإرهاب كافة، قتلوا شبابًا مصريًّا أنهى خدمته العسكرية، وكان القتل بدم بارد، واعتدوا على جنود الجيش وضباطه، حرقوا مدرعاته وآلياته، وأشعلوا النيران في منشآت الدولة، وحرقوا الكنائس ونهبوا ممتلكاتها ودنسوا مقدساتها، وألقوا بالشباب المصري من فوق الأسطح، وقتلوا ضباط وجنود شرطة ومثلوا بجثثهم عكس تعاليم الأديان وقواعد الأخلاق والقيم الإنسانية.

امتدت الكراهية المتبادلة لتشمل كل شيء حتى طالت الأذواق العامة، ووصلت الكراهية إلى مؤسسات الدولة، فباتت تكره الجيش والشرطة والقضاء، باتت تمقت الإعلام المصري والفنون المصرية والمبدعين

المصريين في المجالات كافة. وصل الانقسام في المجتمع المصري إلى درجة تؤشر إلى وجود شعبين في مصر، صحيح أن نسبة تيار الإسلام السياسي ومن يواليه لا تتعدى ما بين 15 إلى 20%، إلا أن الصحيح أيضًا أنه انقسام حاد وتناقض في الجوانب كافة، فكل ما يعشق التيار الأول ويحب ممقوت من التيار الثاني، وما يراه التيار الثاني انتصارًا يستوجب الاحتفال يراه الأول هزائم تستوجب الحزن وربما الحداد، كل ما يراه التيار الأول جميلًا يراه الثاني قبيحًا. انظر إلى الأغنية الشعبية التي تمجد الجيش المصري (تسلم الأيادي) يرقص عليها مصريون في أفراحهم، ويشعر قطاع واسع من المصريين بالنشوة والسعادة عند سماعها، بينما هي تثير هياج الطرف الثاني وتدفعه إلى الاعتداء على كل من يستمع إلى هذه الأغنية.

نعم مصر اليوم مِصران، وشعبها بات شعبين، فقد نجحت جماعة الإخوان وحلفاؤها من تيار الإسلام السياسي في شطر المجتمع المصري إلى قسمين، صحيح أنهما غير متساويين، لكنهما قسمان باتا يختلفان في كل شيء، أصبح لدينا نمط حياة لكل طرف، وجدان مغاير، بل وشبكة علاقات خارجية مفضلة مختلفة، يريد أنصار الجماعة وحلفاؤهم العيش ضمن نمط حياة لا يناسب مصر ولا يرضي المصريين، يريدون العودة بنا إلى زمن خلط الدين بالسياسة، تلك الصيغة التي أدخلت أوروبا عصور الظلام وتسببت في حروب دام بعضها سبعة عقود كاملة فيما عرف بحرب السبعين عامًا، تلك الصيغة التي تسببت في حروب كثيرة في بلدان العالم الإسلامي وشهدت الانقسامات الطائفية والتصفيات الجسدية، يرون أن

العودة لهذه الصيغة سوف يوجد «المدينة الفاضلة»، ولا مشكلة في أن يقوموا بالدعوة لمشروعهم بالحسنى، لكن المشكلة هي أنهم يريدون فرض نمط معيشتهم، حياتهم ووجدانهم على المصريين بالقوة.

استعانوا بالأجنحة المسلحة وهددوا بحرق مصر أكثر من مرة، رضخ لهم المجلس العسكري السابق وسلم عصا السلطة لهم (لمرسي) ورحل، كرروا المحاولة في زمن مرسي فجاء رد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالرفض، وقرر الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقوف الجيش إلى جانب معسكر القوى المدنية الذي يمثل غالبية المصريين، ونجحت الجماعة على مدار ثمانية عقود في بناء وجدان منفصل لعناصرها، فما يُشعر هذا الوجدان بالسعادة هو ما يُتعس غالبية المصريين، وما يطرب غالبية المصريين يكون سببًا للنواح لدى الجماعة ورفاقها. تم بناء وجدان عناصر الجماعة بعناصر غير مصرية، تراهم يكرهون مصر، يمقتون الحضارة المصرية القديمة، يتطاولون على أجدادنا الفراعنة ويصفونهم بالكفار، ولا يعلمون أن هؤلاء الأجداد كانوا أكثر تحضرًا وإنسانية من معاصريهم كافة، عاشوا قبل الأديان الإبراهيمية، وعرفوا التوحيد وقت كانت الأصنام والأوثان تعبد في جزيرة العرب.

مصر بالنسبة لهم مجرد مصر من أمصار كثر، حلقة من سلسلة ضمن دولة الخلافة، لا قيمة للوطن لديهم ولا قداسة لأرضه، وقد جسد المرشد العام السابق للجماعة هذه الرؤية بحديثه الذي أهان فيه مصر والمصريين ولم يمانع في أن يتولى ماليزيّ حكم مصر، مصر بالنسبة لهم نقطة انطلاق

ووثوب إلى غايتهم، لا قيمة لها أكثر من ذلك، ومن ثم فقضايا مثل أمن مصر القومي لا مكان لها في قاموسهم، ومنطقي أن تقود هذه القناعة إلى استعداد لإهداء الأشقاء في الرؤية قطعة من أرض مصر حسب الحاجة، من الجنوب (حلايب وشلاتين للسودان)، ومن الشمال الشرقي (قطعة من أرض سيناء للأهل والعشيرة في غزة).

ومنطقي أن يقود كل ذلك إلى شبكة علاقات إقليمية ودولية مغايرة للشبكة التي تقتضيها مصالح مصر العليا، فالأولوية في العلاقات الخارجية للأهل والعشيرة في تركيا، وباكستان، وقطر، والسودان، وغزة، ولا مجال لعلاقات جيدة بدول كالسعودية والإمارات والكويت رغم ما بينها وبين مصر من مصالح. أما شبكة العلاقات الدولية فقد تم رسمها حسب الاستعداد للمساعدة في مشروع التمكين، فكل دولة مستعدة للمساعدة في هذا المشروع تمثل حليفًا - مؤقتًا - للجماعة، تعاونوا مع إدارة أوباما، وتولوا حماية أمن إسرائيل إرضاء لواشنطن، وعندما لاح في الأفق ما يفيد بسقوط الجماعة من السلطة لم يترددوا في طلب التدخل العسكري الأمريكي لضرب مصر وجيشها من أجل إعادة مرسي إلى الرئاسة.

ما أقدمت عليه الجماعة بعد الثالث من يوليو من عمليات قتل وسحل وتعذيب وتمثيل بالجثث لضباط شرطة وجيش، وما قامت به من عمليات حرق وتخريب للكنائس والمباني الحكومية، سلوكيات شيطانية من قبيل سكب الزيوت على الكباري للتسبب في حوادث سيارات، وتعطيل المواصلات العامة وزرع قنابل موقوتة على قضبان المترو، واختطاف

قرية دلجا والتنكيل بمواطنيها من المسيحيين، والتخندق في قرية كرداسة وتحويلها إلى ثكنة مسلحة، كل ذلك يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن جماعة الإخوان ورفاقها من الجماعات المسلحة نجحوا في إخراج جزء من الشعب خارج الوطن فكريًا وشعوريًا، بات لهم نموذجهم المغاير للنموذج المصري، بل الكاره له، كاره لمؤسساته وهيئاته، بل ورموزه (انظر ما فعل طلابهم مع الدكتور علي جمعة مفتي الديار السابق).

تلك هي المشكلة الحقيقية التي سنظل نعاني منها، وهي وجود شريحة من المصريين تكره الوطن، وجيشه، ومؤسساته، ورموزه، بل ترى نفسها في حالة صراع مع الدولة المصرية، فماذا عسانا نفعل؟ وهل هناك من سبل لعلاج هذه الحالة المتفاقمة؟

دستور عصري لدولة حديثة

أنهت لجنة الخمسين لتعديل دستور البلاد عملها بنجاح باهر، فقد أدخلت اللجنة تعديلات ضخمة على دستور 2012 جعلته دستورًا عصريًّا لدولة مدنية حديثة، كما نجحت اللجنة في معالجة قضايا معقدة كانت تمثل إرثًا تاريخيًّا ثقيلًا لم يجرؤ أحد في السابق على الاقتراب منها وعلاجها أو تصحيح الخلل الذي يعتريها، نجحت اللجنة أولًا في إنهاء مهمتها في التوقيت المحدد لها وهو ستون يومًا من العمل، ومن ناحية ثانية وصلت اللجنة إلى بر الأمان دون انسحابات أو مقاطعة، رغم التهديد بالانسحاب والمقاطعة من جانب فئات مختلفة منها ممثلو العمال والفلاحين، وممثلو الكنائس، وممثلو الأزهر، وممثل حزب النور السلفي. ما حدث عمليًّا هو أن اللجنة أكملت عملها بمشاركة ممثلي جميع الفئات والهيئات.

ومن بين 247 مادة تضمنها دستور البلاد الجديد، مرت أكثر من مائة مادة بالإجماع، وحصلت بقية المواد - ما عدا أربع مواد منها - على أغلبية كبيرة، أما المواد الأربع التي لم تمر فقد جرى التعامل معها بطريقة حضارية وبشفافية كاملة، لم تكن هناك تهديدات ولا تلويح بتعطيل

الخارطة ولا شيء من هذا القبيل، فقط جلسة مغلقة للأعضاء وفريق الخبراء للتباحث حول سبل التعامل مع هذه المواد الأربع، وقد اتفقوا على إحالة المواد الأربع الخلافية لرئيس الجمهورية للتوافق حولها مع القوى السياسية وإصدارها في شكل قرارات بقوانين، وبذلك اكتمل دستور مصر الجديد، صحيح أنه رسميًّا نسخة معدلة من دستور 2012 المعطل، والذي كان عبارة عن نسخة معدلة من دستور 1971، إلا أن الصحيح أيضًا أنه يعد دستورًا جديدًا للبلاد نظرًا لما طرأ على النسخة السابقة من تعديلات جوهرية لم يجرؤ أي نظام على الاقتراب منها في الفترة الماضية، بل إن تعديلات 2012 في زمن الإخوان لم تقترب منها، بل سعت إلى توظيفها مثلما كان يفعل الحزب الوطني.

من أبرز التعديلات إلغاء نسبة العمال والفلاحين في الدستور، وهو النص الذي كان يخصص نصف مقاعد البرلمان على الأقل للعمال والفلاحين، وإذا كان لهذا النص من أهمية في خمسينيات القرن الماضي، فقد أصبح عبئًا شديدًا على برلمان مصر، حيث لا معنى لتخصيص نصف مقاعد البرلمان للعمال والفلاحين، هذا إضافة إلى أن مرشحي هذه الفئة كثيرًا ما كانوا من غير العمال والفلاحين فكثيرًا ما دخل أطباء ورجال أعمال ولواءات شرطة السباق بصفة فلاحين لمجرد امتلاكهم قطعة أرض زراعية، وخيرًا فعلت اللجنة بأن ألغت هذا النص وقررت تحويله إلى المجالس المحلية فهي الأهم والأجدى للعمال والفلاحين أنفسهم، فهذه المجالس لا تمثل مطمعًا لرجال الأعمال والأثرياء وكبار المسؤولين،

كما أنها المواقع التي يمكن للعمال والفلاحين أن يدافعوا من خلالها عن مصالحهم المباشرة كفئة وليس كأفراد.

أيضًا نجحت اللجنة في إلغاء مجلس الشورى وقصر البرلمان على غرفة واحدة هي مجلس الشعب أو النواب، فالحقيقة أن وجود غرفتين للبرلمان هو نظام يناسب الدول الفيدرالية كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يكون هناك مجلس يمثل الولايات بحسب حكم السكان (النواب)، وآخر تتساوى فيه الولايات بصرف النظر عن حجم ووزن الولاية (الشيوخ)، كما أن مجلس الشورى المصري لا يمارس مهام تشريعية ولا اختصاصات تبرر وجوده والإنفاق عليه من أموال دافعي الضرائب، فقد ابتدعه السادات ليكافئ رجاله ويوزع عليهم المكافآت ويشتري الولاءات، وقد نجحت اللجنة في إلغاء المجلس رغم الضغوط الشديدة والمبررات العملية التي قدمها البعض، ومن بينها السلام المجتمعي عبر الحفاظ على مصالح وتوازنات عائلية لا سيما في الصعيد والريف، حيث اعتادت أسر كبيرة هناك إبرام تفاهمات بتوزيع مرشحيها على المجلسين.

ومع ذلك لم تغلق اللجنة الباب تمامًا أمام عودة المجلس من جديد بشكل جديد ومهام جديدة إذا ما رأى مجلس النواب القادم ذلك، أيضًا رفضت اللجنة تخصيص أي حصة ثابتة لأي فئة من فئات المجتمع المصري منهية بذلك أي حديث عن نظام الكوتة، لكنها في الوقت نفسه قررت النص على تمييز إيجابي للفئات الضعيفة والمهمشة (المرأة، الشباب، الأقباط) تاركة للقانون أن يحدد طريقة هذا التمييز. جاءت هذه التعديلات لتضع أساس

دستور عصري لدولة مدنية حديثة، تستوعب القيم الإنسانية ونصوص المواثيق الدولية في الحقوق والحريات العامة والخاصة.

نجحت لجنة الخمسين في حسم الجدل الأصعب حول المادة (219) التي وضعها التيار السلفي في دستور 2012 ليحول من خلالها مبادئ الشريعة الواردة في المادة الثانية إلى أحكامها، فقد أعلن ممثل حزب النور السلفي تمسكه بالحفاظ على المادة كما هي، وأن أي مساس بالمادة سيدفع حزب النور إلى الانسحاب من اللجنة، في الوقت نفسه تمسك نواب التيار المدني بصفة عامة والليبرالي بصفة خاصة بضرورة النص على مدنية الدولة في ديباجة الدستور، وقد نجحت اللجنة في التوصل إلى حلول وسط قبلها ممثلو التيارات المختلفة في اللجنة، فقد تم إلغاء المادة (219) والاكتفاء بإشارة في ديباجة الدستور تعرف مبادئ الشريعة وفق أحكام المحكمة الدستورية العليا، كما تم النص في نفس الديباجة على مدنية الحكم في مصر، ثم مدنية الحكومة، وهي صيغة قبل بها ممثلو التيار المدني وممثل حزب النور السلفي.

وفي تقديري أن الإنجاز الأكبر في دستور البلاد الذي عدلته لجنة الخمسين هو ما تحقق في مجالي الحقوق والحريات، فقد نص الدستور على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بعيدًا عن الجدل العقيم والسفسطة حول القيود التي طالب البعض بفرضها على مبدأ المساواة، أيضًا نص الدستور صراحة على تجريم الاتجار بالبشر؛ وهو ما كان مرفوضًا من قبل غالبية أعضاء اللجنة التي أعدت دستور 2012، نجحت اللجنة في التأكيد

على هوية مصر باعتبارها هوية مركبة من مكونات حضارية فرعونية وقبطية وعربية إسلامية، ومن ثم كان منطقيًا أن يتم النص على حماية الآثار وصيانتها وتجريم الاتجار فيها.

ومن بين أبرز المواد التي استحدثتها اللجنة تلك التي نصت على أن حرية الاعتقاد مطلقة وكذا حرية ممارسة الشعائر للديانات السماوية، كنا نطمح أن يكون النص مطلقًا ولا يقصر على الديانات السماوية على اعتبار أن الإنسان حر في الاعتقاد، يعتقد ما يشاء ويؤمن بما يعتقد فهو شأن فردي لا علاقة للدولة به، إلا أن إدراك اللجنة أن هذه القضية ترتبط بدرجة تطور المجتمع وتبلور ثقافة المدنية، لذا تم النص على الديانات السماوية، ونأمل أن يصل مجتمعنا إلى درجة من التطور على النحو الذي يجعله يقبل بحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر بشكل مطلق، أيضًا نجحت اللجنة في إزالة آثار عدوان الجماعة على دستور 1971 عبر العودة للنص الأصلي الذي يتحدث عن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن العرق والدين وغيرها من عوامل الانقسام الأولية - أي التي يرثها الإنسان بالميلاد - أيضًا نجحت اللجنة في تعديل النص الخاص بجواز قيام الأحزاب على أساس ديني، لتعود إلى النص الأصلي قبل تعديلات استفتاء مارس 2011 التي وضعها طارق البشري وصبحي صالح، وتم من خلالها إقرار جواز قيام الأحزاب على أساس ديني، حيث نصت المادة الجديدة على عدم جواز قيام الأحزاب على أساس ديني، وإن ظلت المشكلة هي كيفية التعامل مع الواقع الذي ترتب على نص جواز

قيام الأحزاب على أساس ديني، والتي تمثلت في وجود أحزاب دينية مثل حزب الجماعة (الحرية والعدالة)، وحزب النور السلفي، وعدد آخر من الأحزاب الصغيرة.

إجمالًا يمكن القول إن دستور مصر الجديد (2014) يمثل خطوة متقدمة على طريق تحديث مصر وتطويرها، فقد أزال عدوان الجماعة على دستور 1971 من ناحية، وصاغ مواد عصرية حديثة لا سيما في أبواب الحقوق والحريات، صحيح أننا كنا نأمل أن تسير اللجنة خطوات أكبر باتجاه الحريات العامة والخاصة، لكن الصحيح أيضًا أنها قضية مجتمعية، السير فيها يرتبط بدرجة تطور المجتمع وتقبله للقيم الإنسانية بشكل مجرد، لا بد من أن تكون النصوص متقدمة، نعم ولكن تقدمها لا يعني انفصالها عن الواقع، أو أن تسبقه بمسافات، وإلا قاومها أو تحولت إلى حبر على ورق.

• هذه السلسلة ترصد أحداث المرحلة الانتقالية، منذ ثورة يناير المجيدة، وصولًا إلى الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، كما عبر عن ذلك المصريون في ثورتهم، وللوقوف على مغزى هذه الأحداث جاءت السلسلة المختارة من هذه الكتب ممثلة للتيارات السياسية كافة، بما يثبت أن النخبة المصرية لم تقصِّر في أداء دورها الثقافي و«التنويري» في رصد مشكلات الوطن، وتحديد الحلول. والدار المصرية اللبنانية لم تشأ أن تذهب هذه الحلول هباءً، فقامت بتوثيقها في هذه المجموعة من الكتب.

• «**للجماعة لا لمصر**» يرصد دور القوى السياسية، والكنيسة في العمل السياسي والتحولات التي قرّ بها الشباب القبطي الثائر الذي خرج من الدور المرسوم له كنسيًّا فعبر عن مواطنته ومصريته وسط الشباب المصري، كما يرصد تحالفات الإخوان ضد فكرة الدولة المصرية، والدور الخطير الذي يلعبه الدين في تشكيل بعض التيارات السياسية، وآثاره المستقبلية.

• عماد جاد: نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ونائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وباحث في الشؤون السياسية والدولية، ومحلل استراتيجي في الصحف والفضائيات العربية.



9 789774 278679

الدار المصرية اللبنانية